الفتوحات القدوسية في شرح المقدمة الآجرومية

تأليف

العارف بالله تعالى

سيدي أبي العباس أحمد بن عجيبة الحسني

المتوفى ١٢٢٤ هـ

اعتنى بجمعه وتقديمه

الأستاذ عبد السلام العمراني الخالدي



الفتوحات القدوسية

في

شرح المقدمة الآجرومية

تأليف

العارف بالله تعالى

سيدي أبي العباس أحمد بن عجيبة الحسني

المتوفى ١٢٢٤ هـ

اعتنى بجمعه وتقديمه

الأستاذ عبد السلام العمراني الخالدي





الكتاب : الفتوحات القدوسية
في شرح المقدمة الآجرومية

Title : AL-FUTŪḤĀT AL-QUDDŪSIYYAH FĪ ŠARḤ AL-MUQADDIMAH AL-ĀJURRŪMIYYAH

التصنيف : نحو

Classification: Syntax

المؤلف : أبو العباس أحمد بن عجيبة الحسني (ت 1224 هـ)

Author : Sidi Ahmad ben Ajiba Al-Hassani (D.1224H.)

المحقق : عبدالسلام العمراني الخالدي

Editor : Abdus-Salam Al-'Imrani Al-Khalidi

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

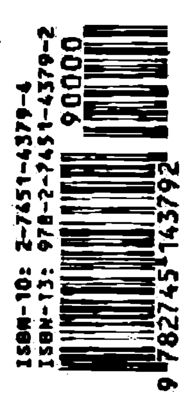
Pages	224	عدد الصفحات
Size	17x24 cm	قياس الصفحات
Year	2015 A.D - 1436 H.	سنة الطباعة
Printed in :	Lebanon	بلد الطباعة : لبنان
Edition :	2nd	الطبعة : الثانية

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨١٠/١١/١٢ ٨٠٤ ٥ +٩٦١
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ +٩٦١
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠





تعريف وجيز بسيدي أحمد بن عجيبة
رضي الله عنه

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المُرسَلين، وعلى آله وصحابته أجمعين.

وبعد، فإن العارف بالله تعالى المحقِّق البارز الفَذّ أبا العباس سيدي أحمد بن محمد بن المهدي بن الحسين بن محمد بن عجيبة الحجوجي الحسني ـ المزداد بقرية خميس أنجرة الواقعة بين طنجة وتطوان، عام 1160 أو 1161 هجرية ـ هو الإمام العارِف بالله تعالى ومن أبرز أقطاب التصوّف المغربي.

ألَّف نحو الأربعين في الشريعة والحقيقة، نذكر من مؤلّفاته تفسيرهُ للقرآن العظيم بالعبارة والإشارة الذي سمّاه: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد؛ ثم شَرْحُه للفاتحة الكبير؛ الذي أطلق عليه نفس الاسم، وإيقاظ الهِمَم في شرح الحِكَم، والفتوحات الإلـهية في شرح المباحث الأصلية، وشرحه لخمريَّة ابن الفارض، ولنونيّة الإمام الشُشتري، وَلِتَائِيَّة شيخه سَيِّدي محمد البوزيدي الحسني، وللصلاة المشيشية، ثم هذا الشرح الذي سمّاه «الفتوحات القُدُّوسية في شرح المقدمة الآجرومية» و هو الذي بين يدي القارئ، و قد سبق أن نشرناه بكامله لأول مرة سنة 1420 هـ موافق لسنة 1999 م و لكن مع الأسف الشديد بأخطاء و نواقص كثيرة، و ها نحن نعيد طبعه طبعةً مراجعَة معتمدين فيها خاصة على مخطوط جيّد يرجع لسنة 1287، و قد ذكر الناسخ في آخره ما يلي: «بلغت مقابلته من الأصل المخرج من مبيضة مؤلفه رضي الله عنه جهد الاستطاعة، فالحمد لله و الشكر لله و لا حول و لا قوة إلا بالله»، و لذلك يبدو لنا أنه مخطوط أحق بالاعتماد عليه. وقد أضفنا إليه تعريف موجز بالأعلام المذكورة في الشرح اعتماداً على: كتاب الأعلام للزِّرِكْلي، وسلوة الأنفاس لمحمد بن جعفر الكتَّاني، ونَشْر المثاني لمحمد بن الطيب القادري، وموسوعة أعلام المغرب بتنسيق وتحقيق محمد حجّي، وتاريخ النحو العربي في

المشرق والمغرب للدكتور محمد المختار ولد اباه.

والذي جعل سيدي أحمد بن عجيبة يؤلّف هذا التأليف النفيس هو الرّبط بين اللسان والجنان، فصَلاح اللسان من صَلاح الجنان، لأنه مرهون بصَلاح القلب، لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يستقيم المرء حتى يستقيم لسانه، ولا يستقيم لسانه حتى يستقيم قلبه». وبما أن علم النحو يُصلِح اللسان، وعلم التصوّف يُصلِح القلب والجنان، جعله يجمع بينهما. فأهل الظاهر يُرَكِّزون على النحو لإصلاح اللسان، وأهل الباطن يُرَكِّزونَ على علم القلوب لإصلاح الجنان، وقد سمُّوا علم النحو الإشاري بعلم المحو، لأنه يمحي من القلوب كلّ القبائح والعيوب، ولذا قال رضي الله عنه: «ثم يجب عليه بعد إصلاح لسانه إصلاح عقله وجنانه بتصفيته من الرَّذائل، وتحليته بأنواع الفضائل، ليتأهّل بذلك قلبه لإشراق أنوار حقيقة التوحيد وأسرار التفريد، فإصلاح اللسان كمال دون كمال لأنه يحتاج إلى إصلاح الجنان».

توفي ـ رضي الله عنه ـ عام 1224 هـ، وضريحه الأنوَر بقرية الزميج الأنجرية، على بُعَد عشرين كيلومترًا من مدينة طنجة.

أما صاحب الآجرومية فهو سيدي محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الفاسي المعروف بِابْنِ أجُرُّوم، النحوي المقرئ، ولد بفاس سنة 672 هـ. ألف مقدمته و هي صغيرة الحجم و لكن كُتب لها أن تعم الخافقين و أن تنال من الشهرة و الذيوع ما نالته خلاصة ابن مالك لأنها شملت ما يعرف من النحو ضرورة لجميع الدارسين، و عدد الذين شرحوها أو نظموها يفوق المائة. له كذلك «فرائد المعاني في شرح حرز الأماني» في مجلدين ويعرف بشرح الشاطبية، و له مصنفات أخرى و أراجيز. توفي بفاس سنة 723 هـ.

جامِعه ومقدِّمه

عبد السلام العمراني الخالدي

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

[illegible]

الحمد لله الكريم المنان المتفضل على الإنسان بتعليم البيان وفضله بالعقل والحجة على
سائر الأكوان ثم خص العرب الفائقة بالبلاغة وفصاحة اللسان إذ أنزل بلسانهم محكم
كلامه القرآن لا يجد بلاغته من أعيته الأمور الجاهلية وأعرض عن مطالعته [illegible] البلاغة
والبيان نحمده تعالى ونشكره على ما أولانا من سوابغ الإحسان ونشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له شهادة أهل الزهد والعيان ونشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله [illegible]
[illegible] صلى الله وسلم عليه وعلى آله والصحابة والتابعين [illegible]
[illegible] منار الإسلام [illegible] وبعد
فإن ما يعتني به الإنسان بعد [illegible] إصلاح لسانه من اللحن
في الكلام [illegible] علم العربية واللغة [illegible] كتاب العزيز [illegible]
عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم [illegible]
الشريف [illegible] كتاب الله الحكيم [illegible]
هذا العلم وتحصيله على كل [illegible] إصلاح لسانه إصلاح جنانه
[illegible]
[illegible] إصلاح اللسان [illegible] إصلاح الجنان [illegible]
اللسان [illegible] رضي الله عنه حيث
يقول [illegible]
[illegible]
وقال [illegible] رضي الله عنه [illegible] إصلاح
اللسان [illegible] إصلاح القلب [illegible]
القلب [illegible]
[illegible] كلام العرب [illegible] المرفوع [illegible]

[illegible]

صورة الصفحة الأولى من المخطوط المعتمد

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

متن الآجرومية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الكَلَامُ هُوَ اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ بِالوَضْعِ، وأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى.

فَالإِسْمُ يُعْرَفُ بِالْخَفْضِ والتَّنْوِينِ، ودُخُولِ الأَلِفِ واللَّامِ، وحُرُوفِ الخَفْضِ وهِيَ: مِنْ، وإِلى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءُ، والكَافُ، واللَّامُ، وَحُرُوفِ القَسَمِ وهي: الوَاوُ، والبَّاءُ، والتاءُ.

والفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ، والسِّينِ، وسَوْفَ، وتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ.

والحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الفِعْلِ .

بَابُ الإِعْرَابِ

الإِعْرَابُ: هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ لاخْتِلَافِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً.

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ. فَلِلأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالخَفْضُ وَلَا جَزْمَ فِيهَا. ولِلأفعال من ذلك: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالجَزْمُ وَلَا خَفْضَ فِيهَا.

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَاماتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالأَلِفُ، وَالنُّونُ.

فأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الإِسْمِ المُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالفِعْلِ المُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَفِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَفوكَ، وَذُو مَالٍ.

وأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً.

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ المُخَاطَبَةِ.

ولِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الفَتْحَةُ، وَالأَلِفُ، وَالكَسْرَةُ، وَاليَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

فَأَمَّا الفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاسْمِ المُفْرَدِ، وَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَ الفِعْلِ المُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الأَلِفُ فَيَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ نَحْوُ: رَأَيْتُ أَبَاكَ وَ أَخَاكَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا اليَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَ الجَمْعِ.

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَ الْيَاءُ، وَ الْفَتْحَةُ، فأمَّا الكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاسْمِ المُفْرَدِ المُنْصَرِفِ، وَ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ المُنْصَرِفِ، وَ فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ. وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ، وَ فِي التَّثْنِيَةِ وَ الجَمْعِ. وَأَمَّا الفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لْخَفْضِ فِي الاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ. وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالحَذْفُ، فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ، وَأَمَّا الحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ المُعْتَلِّ الآخِرِ وَفِي الأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

فصل

المُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعرَبُ بِالحُرُوفِ.

فالَّذِي يُعْرَبُ بِالحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الاسْمُ المُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ، وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ، وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ يُنْصَبُ بِالكَسْرةِ، وَالاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالفِعْلُ المُضَارِعُ المُعْتَلُّ الآخِرُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ.

وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، وَالأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ، وَالأَفْعَالُ الخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ، فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ فَتُرْفَعُ بِالأَلِفِ وَتُنْصَبُ وَ تُخْفَضُ بِالْيَاءِ، وَأَمَّا جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ، وَأَمَّا الأَفْعَالُ الخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ

وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِ النُّونِ.

بَابُ الأَفْعَالِ

الأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ وَمُضَارِعٌ وَأَمْرٌ. نَحو: ضَرَبَ، يَضْرِبُ، اضْرِبْ. فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الآخِرِ أَبَدًا، وَالأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا، وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَتْ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنَيْتُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

فَالنَّوَاصِبُ عَشَرَةٌ وهي: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ وَ أَوْ.

وَالجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلَامُ الأَمْرِ وَالدُّعَاءِ، وَلَا فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْ مَا، وَأَيٌّ، وَمَتَى، وَ أَيَّانَ، وَ أَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً.

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ

المَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ وَهِيَ: الفَاعِلُ، وَالمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ.

وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

بَابُ الفَاعِلِ

الفَاعِلُ هُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ المَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ، وَهُوَ على قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ الرِّجَالُ، وَيَقُومُ الرِّجَالُ، وَقَامَتْ هِنْدٌ، وَتَقُومُ هِنْدٌ، وَقَامَتِ الهِنْدَانِ، وَتَقُومُ الهِنْدَانِ، وَقَامَتِ الهِنْدَاتُ، وَتَقُومُ الهِنْدَاتُ، وَقَامَتِ الهُنُودُ، وَتَقُومُ الهُنُودُ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ، وقام غلامي، ويقوم غلامي، وما أشبه ذلك.

وَالمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وضَرَبَ، وَضَرَبَتْ، وضَرَبَا، وضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ، والمنفصل اثنا عَشَرَ.

بَابُ المَفْعُول الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُـهُ

وهو الاسْمُ المرفُوعُ الَّذي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ، فإنْ كَانَ الفِعْل مَاضِيًا ضُمَّ أوَّلُهُ وكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً ضُمَّ أوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ، فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو، وَيُكْرَمُ عَمْرٌو، وَالمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ، وَضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتِ، وضُرِبْتُمَا، وَضُرِبْتُمْ، وَضُرِبْتُنَّ، وضُرِبَ، وَضُرِبَتْ، وَضُرِبَا، وَضُرِبُوا، وَضُرِبْنَ.

بَابُ المُبْتَدأ وَالْخَبَرِ

المُبْتَدَأُ هُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ العَارِي عَنِ العَوَامِلِ اللَّفظِيَةِ.

وَالخَبَرُ هُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ المُسْنَدُ إلَيْهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ.

وَالمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَالمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ، نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ، فَالمُفْرَدُ نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَغَيْرُ المُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الجَارُّ وَالمَجْرُورُ، وَالظَّرْفُ، وَالفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ.

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِىءَ، ومَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا نَحْوُ: كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبِحْ. تقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا إنَّ وَأَخَوَاتُها فإنَّها تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ، وَهِيَ إنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ. تقولُ: إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شاخصٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمَعْنَى إنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَكِنَّ لِلاسْتِدْرَاكِ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ.

وأمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنصِبُ المُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا، وَهِيَ ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدتُّ، وَاتَّخَذْتُ، وَسَمِعْتُ، تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ، وَتَنْكِيرِهِ، تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ العَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا العَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ العَاقِلِ، وَالمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: الاسْمُ المُضْمَرُ، نَحْوُ: أَنَا، وَأَنْتَ. والاسْمُ العَلَمُ، نَحْوُ: زَيْدٍ وَمَكَّةَ. وَالاسْمُ المُبْهَمُ، نَحْوُ: هَذَا وَهَذِهِ وَهَؤُلَاءِ. وَالاسْمُ الَّذِي فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ، نَحْوُ: الرَّجُلُ وَالغُلَامُ. وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ. وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ. وَتَقْرِيبُهُ: كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الرَّجُلُ والفَرَسُ.

بَابُ العَطْفِ

وحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ. تقول: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَ رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ.

بَابُ التَّوْكِيدِ

التَّوْكِيدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ، وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالعَيْنُ، وَ كُلُّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ اجْمَعَ، وَ هِيَ: أَكْتَعُ وَ أَبْتَعُ وَ أَبْصَعُ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ.

بَابُ البَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الكُلِّ، وبَدَلُ الاشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الغَلَطِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وأَكلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ الْفَرَسَ فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ.

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ

المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: المَفْعُولُ بِهِ، والمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْمُسْتَثْنَى، وَاسْمُ لَا، وَالمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصوبِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ وَالبَدَلُ.

بَابُ المَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الفِعْلُ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ.

وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّم ذِكْرُهُ، وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ، فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ وَ هِيَ: ضَرَبَنِي، وضَرَبَنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُمْ، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُمْ، وَ ضَرَبَهُنَّ. وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: إِيَّايَ، وإِيَّانَا، وإِيَّاكَ، وَإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِياكُمْ، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُنَّ.

بَابُ المَصْدَرِ

المَصْدَرُ هُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثاً فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ نَحْوُ: قَتَلْتُهُ قَتْلاً، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وُقُوفًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ المَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي، نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، ومَسَاءً، وَأَبَدًا، وأَمَدًا، وَحِينًا، [وَوَقْتًا،] وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَظَرْفُ الْمَكَانِ هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي، نَحْوُ: أَمَامَ، وَخلْفَ، وقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَهُنَا، وَثَمَّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ الحَالِ

الحَالُ هُوَ الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ

رَاكِبًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا، ولَقِيتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِبًا، وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ. وَلَا يكُونُ الحَالُ إِلَّا نَكِرَةً وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ هُوَ الِاسْمُ المَنْصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا، وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا. وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ .

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ

وَحُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ، وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا. فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُوجَبًا تَامًّا، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًّا جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ على الاستثناء، نَحْوُ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا زَيْدًا. وَإِنْ كَان الكَلَامُ نَاقِصًا كَانَ عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ، نَحْوُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ.

وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ، وَسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٍ مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ. وَالْمُسْتَثْنَى بِخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زيدًا وزيْدٍ، وَعَدَا عَمْرًا وعَمْرٍو، وَحَاشَا بَكْراً وبَكْرٍ.

بَابُ لَا

اعْلَمْ أَنَّ لَا تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ وَلَمْ تَتَكَرَّرْ لَا، نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وجَبَ الرَّفْعُ وَوَجَبَ تِكْرَارُ لَا، نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ، فَإِنْ تَكَرَّرَتْ لَا جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ.

بَابُ الْمُنَادَى

الْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ العَلَمُ، وَالنَّكِرةُ المَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ. فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَى:

الضَّمّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ وَيَا رَجُلُ. وَالثَّلَاثَةُ البَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.

بَابُ المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَهُوَ الاِسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالاً لِعَمْرٍو، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ.

بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ

هُوَ الاِسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ الأَمِيرُ وَالجَيْشَ، وَاسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ. وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي المَرْفُوعَاتِ، وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ.

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ

المَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ.

فَأَمَّا المَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، [وَالْبَاءِ]، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ. وَبِحُرُوفِ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ. وَبِوَاوِ رُبَّ وَبِمُذْ وَمُنْذُ.

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ. فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوُ: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ.

والله أعلم.

الفُتُوحَاتِ القُدُّوسِيَّةِ فِي شَرْحِ المُقَدَّمَةِ الآجُرُّومِيَّةِ

مقدمة المؤلف رضي الله عنه

الحَمْدُ للهِ الكَرِيم المَنَّان، الَّذِي خَلَقَ الإنْسَانَ وَعَلَّمَهُ البَيَانُ، وَفَضَّلَهُ بالعَقْلِ والمَعْرِفَةِ على سَائِرِ الأكْوَانِ، ثُمَّ خَصَّ العَرَب العَارِبَةَ بِالبَرَاعَة والبَلَاغَةِ وفَصاحَةِ اللِّسَانِ، فَأَنْزَلَ على لسَانِهَا ومحاورة كلامها القرآن، فأعْجَزَ بِبَلاغَتِهِ وبَرَاعَتِهِ الإِنْسَ والجَانَّ، وأخْرَسَ عَنْ مُعَارَضَتِهِ فُرسَانَ البَرَاعَة والبَلاغَة والبَيَان، نَحْمَده تعالى ونشكُرُهُ على مَا أَوْلَانَا مِنْ سَوَابِغِ الإِحْسَانِ. ونَشهَدُ أَنْ لَا إِلَـهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، شَهَادَةَ أَهْلِ الذَّوْقِ وَالعِيَانِ، ونَشْهَد أَنَّ سَيِّدَنَا ونَبِيَّنَا محمدًا عَبْدُه وَرَسُولُهُ، قُطْبُ دائرة الزَّمَان، وأفْصح مَن نَطَقَ بالحَقِّ والتِّبْيَانِ، صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وأصْحَابِهِ، وعِتْرَتِهِ وَأَحْزَابِهِ الَّذِينَ أَظْهَرَ اللهُ بِهِمْ مَنَارَ الإِسْلَامِ وأشرقَ بِهِمْ أَنْوَارَ الإِيمَانِ وشُمُوسَ العِرْفَانِ.

وبَعْد: فَأَهمُّ مَا يَعْتَنِي بِهِ الإِنْسَان بَعْد إِصْلاح دينِهِ بتحقيق الإِيمَان والإِسْلام، إِصْلاح لسَانِهِ من اللَّحْنِ فِي الكَلَامِ، وذَلِكَ بالتغلغل فِي عِلْمِ العَرَبِيَّة واللُّغة، إذ بذلك يتقوَّى على فَهْم كتابِهِ العَزِيز الكَرِيم، وسُنَّة نَبِيِّهِ عَلَيْهِ أَفْضَلَ الصَّلَاة وَأزكى التَّسْلِيم، اللَّذَانِ بهما قَامَ الدِّين، واسْتَقَرَّ بَقَاؤُهُ على المُسْلِمِينَ، فَلَوْلا هَذَا العلم الشريف لدَخَلَ فِي السُّنَّة المُحَمَّدِيَّة التَّغْيِيرُ والتحريفُ، ولوَقَعَ الخَلَل في فَهْم كتابِ اللهِ الحكيم، فتعيَّن حِفْظ هَذَا العِلم وتحصيله على كل عاقل لبيب. ثم يجبُ عليه بعد إِصْلاح لسَانِه، إصلاحُ عَقْله وجِنانِه بتَصْفيته من الرَّذَائِلِ، وتحليته بِأَنْواع الفَضَائِلِ ليتأَهَّلَ بِذَلِكَ قَلْبُه لإِشْرَاقِ أنوارِ حقيقة التَّوْحيد وأسْرار التفريد. فإصلاح اللِّسَان كمال دُون كَمَالٍ، وإصلاحهما معًا كَمَال الكَمَال. ولله دَرُّ سِيبَوَيْهِ[1] رضيَ اللهُ عَنْهُ حَيْث يقول:

---

(1) عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر الملقب سيبويه: إمام النحاة وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز سنة 148 و قدم البصرة فلزم الخليل بن أحمد و صنف كتابه المسمى كتاب سيبويه في النحو، لم يُصنع قبله و لا بعده مثله. و رحل إلى بغداد فناظر الكسائي. و عاد إلى الأهواز و توفي بها شاباً سنة 180.

لِسَانٌ فَصِيحٌ مُعْرِبٌ فِي كَلَامِهِ فَيَا لَيْتَهُ مِنْ خَسْرَةِ العَرْضِ يَسْلَمُ
وَمَا يَنْفَعُ الإِعْرَابُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تُقَى وَمَا ضَرَّ ذَا تَقْوَى لِسَانٌ مُعْجِمُ

وقال الشيخ الصَّالِحُ الفقيه المَيْمُوني[1] رضيَ اللهُ عَنْهُ: «وأَقْبَحُ مِنَ القَبِيحِ أنْ يتعَلَّم الإِنْسَانُ أَوْ يُعلّم إِصْلاح اللّسَان وَلَا يتعلَّم أَوْ يُعَلِّمَ إِصْلاح القَلْبِ الّذِي هو مَحَلّ الرَّب».

فالنَّحْوُ عَلَى قِسْمَيْنِ، نَحْو لسَانِ الفَم، ونَحْو القَلْب، ومَعْرِفة نَحْو القَلْبِ عِنْدَ العُقَلاءِ آكد وأَنْفَعُ مِنْ مَعْرفَة اللّسَانِ بِدَليل أَنَّنَا نَجِدُ مَنْ لَا يُحْسِن التلَفُّظ بِكَلَام العَرَبِ فَيَلْحَنَ في كَلَامِهِ برفع المنصوب ونصْب المرفوع، ويكون في حاله متخلّقًا بالكتاب والسُّنَّة، والتخلّق بالكتاب والسنة هو النَّحو القلبي، فهذا مَرْضِيٌّ عند الله و رسوله، ويوجد نحويٌ لسان الفم غير متخلّق بالكتاب والسنة، وهذا هو الغالب في زماننا هذا، وهذا مذموم عِنْدَ اللهِ وَرَسُولِهِ. ولذلِكَ قال (ص): «فُسَّاقُ أُمَّتِي قُرَّاؤُهَا». وقال أيْضًا: «العلم علمانِ، علم اللّسَانِ فذلك حُجّة الله على ابن آدم، وعلم القَلْبِ فذلك العِلم النَّافع». وعلم القَلْب هو اليقينُ الكبير، ومعرفة الله بنعْتِ العيَانِ وهُوَ النحو القلبي وهو فرض عيْن على كل مُسْلم، أعْنِي علاج القلب من الأمراضِ كحبّ الدّنيا الذي هو رأس الخطايَا، وهَمّ الرِّزْقِ، وخوْفِ الخَلْقِ، وغير ذلك من الأمْرَاض التي تعوق عن معرفة الحق وشهودِهِ. وهذا النحو القلبي تسَمّيه الصُّوفية: المَحْوَ بِالميم لأنه يمحو من القَلْبِ كُلَّ ما سوى اللهِ. وهذا العلم هو مَحَطُّ رِحَالِهم ومجال أفكارهم، قد استغنوا به عن جميع العلوم.

قيل للولي الكبير سيّدي أحمد بن موسى[2] رضي اللهُ عنْهُ: هل قرأت شيئًا من النَّحْوِ؟

فقال: «قرأتُ بَيْتَيْن من الألفيَّة، قوله: فما لنا إلا اتّباع أحمدَ، وقوله: فما أُبيح افعلْ ودَع مَا لَمْ يُبَحْ».

وقال شيخ شَيْخِنَا ومادَّة طريقتنا مولَاي العربي[3] رضي اللهُ عَنْهُ: «ما عَرَفْتُ من

(1) إبراهيم بن شمس الدين محمد بن عيسى، أبو إسحاق الميموني المصري الشافعي: الشيخ المعقولي البياني كما وصفه صاحب نشر المثاني. ولد بمصر سنة 991 و توفي بها سنة 1079. له تصانيف منها: حاشية على تفسير البيضاوي، والعطايا الرحمانية بحل رموز المواهب اللدنية، وتهنئة الإسلام ببناء بيت الله الحرام، كتبه على إثر سقوط جانب من البيت الحرام سنة 1039.

(2) أحمد بن موسى الجزولي السملالي أبو العباس نزيل تازروالت بالسوس الأقصى، الشيخ الجليل الشهير، الولي الكبير، من أصحاب الشيخ عبد العزيز التبّاع دفين مراكش، توفي سنة 971.

(3) مولاي العربي بن أحمد الحسني الادريسي الزروالي الشهير بالدرقاوي، الولي الشهير، مؤسس =

النَّحْوِ إلَّا إعراب قوله تعالى ﴿إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [1]: إنْ شَرْط، ويُغنِهم جواب الشرطِ». والمُرَاد بِالْغِنَى الغنى الأكْبَر، فيكون خطابًا للمتوجِّهينَ على طريق أهْل الإشارة.

وأجَلّ ما صُنِّف في عِلم النَّحْوِ للمبتدي وفُتِحَ بِهِ على المنتهي: المقدمة الآجرومية، المباركة الميمونة. فقد عمَّ نفعها المشارق والمغارب، وتلقَّاها بالقَبول كل سالِك وطَالِب، فَدَلَّ ذلكَ على خلوصِ نِيَّة مؤلِّفها وصلاحه. وقد أردت بعونِ اللهِ أنْ أضع عليها شرحًا متوسطًا، متوشِّحًا بِنُكَتٍ عجيبة قَلَّ أن توجد في غيْرِه من المطوَّلاتِ، وإشارات صوفيَّة غريبة، قَلَّ أن يغوص عليْهَا مَن لهُ شأن فِي علم الأذواق والإشاراتِ.

وسَمَّيْتُهُ **الفُتُوحَات القُدُّوسِيَّة في شَرْحِ المُقَدِّمَةِ الأجرُّومية**. وكل علم لَا ينبغي الشُّروع فيه، حتى يعلم الخائض فيه حدّهُ ومَوْضوعه وواضعه واسْتمداده وسائر مبادئه العَشرة التي أشار إليها الفقيه العالِم المُحَرِّر سيِّدي أحمد بن زَكْرِي التلمساني[2] بقولِهِ:

الْحَدُّ والمَوْضوع ثم الوَاضِعْ	والاسم الاستمداد حكم الشارعْ
تصوُّرُ المسائل الفضيلة	ونسبة فائدة جليلة
حقٌّ على طالب علم أنْ يُحِيطْ	بفهم ذي العشرة مَيْزُهَا يُنِيطْ

أمَّا حدّهُ: فهو علم مُستخرَج بالمقاييس المُستَنبَطَة من استقراء كَلام العربِ، أو علم يُعرَف بِهِ أحْوالُ أوَاخر الكَلِم إعْرابًا وبناءً.

وموضوعه: الكلمات الثلاث، الاسم والفعل والحرف؛ لأنَّهُ يبحث عنها من حيث إعرابُهَا وبِنَاؤها وإفْرَادها وتركيبها.

= الطريقة الدرقاوية. ولد بعد 1150 ببني زروال وتوفي بها عام 1239. تفقه وتصوف بفاس. أخذ عن جماعة من الأولياء و عمدته منهم الشيخ مولاي علي العمراني الملقّب بالجمل. قيل خلف نحو أربعين ألف تلميذ منهم أكابر الشيوخ العارفين مثل محمد البوزيدي ومحمد الحراق وعبد الواحد الدباغ وأحمد البدوي زويتن وأبو يعزى المهاجي و محمد ظافر المدني وغيرهم كثير. له رسائل إلى أصحابه جمعت في حياته.

(1) النُّور: الآية 32.

(2) أبو العباس أحمد بن الشيخ محمد بن زكري المانوي المغراوي التلمساني، توفي سنة 899 هـ. فقيه أصولي بياني. نشأ يتيماً و تعلم الحياكة فاستؤجر للعمل بنصف دينار في الشهر، فرآه العلّامة ابن زاغو فأعجبه ذكاؤه، فسأله عن وليّ أمره فقال أمّي، فذهب إليها و تعهد بأن يعطيها في كل شهر نصف دينار و أن يفقّه ولدها و يؤدّبه، فرضيت، و استمر إلى أن نبغ و اشتهر. من كتبه: مسائل القضاء و الفتيا، و بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب.

وواضعه: أمير المؤمنين سَيِّدنا عَليّ[1] كَرَّمَ اللهُ وجْهَهُ، بِسَبب شكوى أبي الأسود الدُّؤَلي[2] لَحْنَ بناتِه فقال له: «يَا أبَا الأسْوَد، اكتب بسم الله الرحمن الرحيم، الكلمة: اسمٌ وفِعلٌ وحرفٌ، فالاسم ما أنْبَأَ عن المُسَمَّى، والفعل ما أنْبَأَ عن حركة المُسَمَّى، والحرف مُوَصِّل بينهما، وانْحُ على هذا النَّحْو»، أي انسج على هذا الشَّبْه. ولهذا سُمِّي علم النحو؛ وهو من إطلاق لفظ المَصْدرِ على المفعولِ، فالنحو بمعنى المَنْحُو، كالنَّسج بِمَعْنَى المَنْسوج. واعلمْ أنَّ إعراب الكَلام كان للعرب سَجِيَّة لا يقدرون على اللَّحنِ. فلما ظَهَرَ الإسلامُ ونَكَحَت الصحابة بنات العَجَم اختلطت الألْسُن، فكادت العربية تتلاشى، فوضع عليّ كَرَّمَ الله وَجْهَهُ علم النَّحْوِ. وقال الفخر الرازي[3] في كتابه المحرّر في علم النحو: «رَسَمَ عليّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَه لأبي الأسْوَدِ باب إنَّ، وباب الإضافة، وباب الإمالة. ثم صنَّف أبو الأسود باب العطف، وباب النَّعْت، ثم صَنَّف باب التعجب، وباب الاستفهام». وقيل: واضِعُه أبو الأسود من غَيْر واسِطَة. وقيل: أول مَن وضَعَه نصر بن عاصم، وقيل: عبد الرحمن بن هُرمُز، والمشهورُ الأول. وتقدَّم وجْهُ تَسْمِيته بِالنَّحْوِ. والمُتَّصف به نَحْوِيّ، ويُجمَع على نحويِّين. وأما نُحاة فجمع ناحٍ، كقاضٍ وقُضَاةٍ.

واسْتِمْدَادُه: من كَلَام العربِ نَظْمًا ونَثْرًا.

وحُكْمه فَرْض كفاية؛ لأنه وسيلة لِحِفْظ العلم ومفتاحه، إلَّا مَن تَصَدَّى لتفسير كلام الله تعالى، وكلام رسوله (ص)، فيكون في حقه فَرْض عيْنٍ لقوله عليه السلامُ: «مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّدًا فليَتَبَوَّأ مقعدهُ مِنَ النَّارِ». والجاهل مُلْحَق بِالعَامِدِ في كثير من

---

(1) تربى الإمام علي بن أبي طالب في مدرسة القرآن و البلاغة النبوية، واكب نزول القرآن و عرف فيم نزل، وأين نزل، وكيف نزل، واهتم بجمعه فكان له مصحفه و قراءته. و ملازمته للرسول(ص) جعلته يستقي منابع اللغة ممن أوتي جوامع الكلم.

(2) ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل أبو الأسود الدؤلي الكناني: واضع علم النحو، كان معدوداً من الفقهاء و الأعيان و الأمراء و الشعراء و الفرسان و الحاضري الجواب، من التابعين. أول من نقط المصحف. توفي سنة 69 هـ.

(3) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر. أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. وهو قرشي النسب أصله من طبرستان و مولده في الرّي سنة 544 هـ. له عدة كتب بالعربية والفارسية و كان واعظاً بارعاً باللغتين. توفي سنة 606. من كتبه: مفاتيح الغيب في التفسير، لوامع البيّنات في شرح أسماء الله الحسنى و الصفات، معالم أصول الدين، محصّل أفكار المتقدمين و المتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، أسرار التنزيل، أنموذج العلوم، السر المكتوم في مخاطبة النجوم، الأربعون في أصول الدين، كتاب الهندسة.

الأحكام. وقال الإمام الرازي في المحصول[1]: «اعلمْ أنْ معرفة اللّغة والنحو و التصريف فرض عين لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام دون معرفة أدلّتها مستحيلٌ، فلا بدّ من معرفة أدلّتها، والأدِلّة راجِعة للكتاب والسُّنَّة، وهما وارِدان بلغةِ العربِ، فقد توقف علم الأحكام على الأدِلّة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو، وما يتوقف عليه الواجب المُطلَق فهو واجبٌ». وقال عِزّ الدين بن عبد السلام[2]: «من أنواعِ الواجبات، الاشتغال بعلمِ النَّحْوِ الذي يُفهَم كَلام الله وكَلَام رسوله (ص). وذَلِكَ لأنّ حفظ الشريعة واجب، وَلاَ يَتَأتّى حِفظها إلّا بذلكَ وما لا يتمّ الواجب المطلق إلّا بِهِ فهو واجبٌ».

وَتَصَوّر مسائله: هي معرفة كَوْنِ الفاعِل مرفوعًا، والمفعول منصوبًا، والمضارع مُعرَبًا، والماضي والأمر مَبْنِيَّانِ، والضمير لا يعود على ما بعده إلّا في مَسَائل. وقِس على هذا من قواعِدِهِ.

وفضيلته: معرفة كَلَام الله وكَلام رسوله (ص)، وصَوْنهما من اللَّحْن والتحريف. وَنَاهيكَ به شرفًا، فقد قال عليه السلام: «نَضَّرَ اللهُ امْرءًا سَمِع مَقَالتي فَوَعاهَا وأدَّاها كما سَمِعَهَا، فَرُبَّ مُبَلّغ أوْعى من سامِعٍ». ومعنى نَضَّرَ: حسَّن وبهّج.

وعن أبي بَكْر وعمر رضي اللهُ عَنْهُمَا: «إعراب القرآن أَحَبُّ إليَّ من حِفظ بعضِ حُرُوفِهِ». وعن عمر رضي الله عنه: «تعلّموا العربية، فإنها تزيد في العَقل والمُرُوءة». وعن عليّ رضي الله عنهُ:

النَّحْو يُصلِح من لسانِ الألْكَنِ	والمَرْء تُعَظِّمُهُ إذا لَم يَلْحَنِ
وإذَا طلبْتَ مِنَ العلومِ أجَلَّها فأجَلها	منها مقيمُ الألسنِ

وكَان عُمَر رضي اللهُ عَنْهُ يَضْرِبُ ولَدَه على اللَّحْنِ. وعن الحَسَن البَصْري[3] رضي اللهُ عَنْهُ: «مَن لَحَنَ في القرْآن فقد كَذَب على الله». وقال أبُو حيَّان[4] في

(1) كتاب المحصول في علم الأصول.

(2) عز الدين أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام، شيخ القرافي و ابن دقيق العيد و غيرهما. توفي سنة 660.

(3) الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، من التابعين، كان إمام أهل البصرة وحبر الأمة في زمنه. وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك. ولد بالمدينة سنة 21 هـ و شب في كنف علي بن أبي طالب. سكن البصرة وعظمت هيبته في القلوب، فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم. قال الغزالي: كان الحسن البصري أشبه الناس كلاماً بكلام الأنبياء وأقربهم هدياً من الصحابة. توفي بالبصرة سنة 110.

(4) محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي، أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية =

قصيدة له بعد كَلام:

وَقَدْ قصُرَتْ أعْمَارُنَا وعلومنا يطول علينَا حصرُها ونُكَابِدُه
وَفِي كُلِّهَا خيْرٌ ولكنَّ أصلَها هُو النحوُ فاحذَرْ مِن جَهُولٍ يُعَانِدُه
بِهِ يُعْرَف القرآن والسُّنَّة التي هما أصْلُ دِين اللهِ ذو أنت عابِدُه

وقال ابن الوردِي[1] في أول تحفته:

وبعدُ فالجاهل بالنحو احْتُقِر إذْ كُلُّ عِلْمٍ فَإلَيْهِ يَفْتَقِر

وقال السيوطي[2] في ألفيَّته:

النَّحْو خَيْرُ مَا بِهِ المَرْءُ عُنِي إذْ لَيْس علم عنه حقًّا يغتَنِي

وقال آخر:

لو تعلَّم الطيرُ ما في النَّحو من أدَبٍ لغَنَّتْ وَرَنَّتْ عليه بالمنَاقيرِ

وقال آخر:

ارْكَبْ جَوَاد النَّحو ثم ليكن لكَ على المنطق إكْبَابُ
تفلسَفْ ثمَّ تَصَوَّف فَلَيْسَ إلّا لِلعِلم منهما بَابُ

ونسْبته من العلوم الجزئية لأنه جزئي لَهَا وآلة توصل إليها، وَلَا علم إلّا وهو مُحتاجٌ إليه كَمَالاً أو شَرْطًا كما تقدَّمَ.

وفائدته: أي غايتهُ، مَلَكَة يُحترز بها من الخطأ في النطق: حتى لا يَفْتَأ يخْرج عن القواعد العربية في الغالِب .

واعْلَم أنَّ النَّحْو مُرَكَّب من علم الإعراب وعلم التَّصْريف، فهما كَالفَنِّ الواحِدِ

والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد سنة 654 هـ بغرناطة. تنقل إلى أن أقام بالقاهرة و توفي فيها سنة 745 بعد أن كف بصره. اشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه، من بينها: البحر المحيط في التفسير. وكان باحثاً في اللغات خاصة لغات الترك و الفرس و الحبشة.

(1) عمر بن مظفر بن عمر، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعرّي الكندي: شاعر، أديب، مؤرخ. ولد في معرّة النعمان بسورية سنة 691 وتوفي بحلب سنة 749. من بين مؤلفاته شرح لألفية بن مالك.

(2) عبد الرحمان بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي، جلال الدين: إمام حافظ مؤرخ أديب. له نحو 600 مصنف، منها الكتاب الكبير و الرسالة الصغيرة. ومن بينهم: الألفية في النحو واسمها الفريدة وله عليها شرح. ولد بالقاهرة سنة 849 و نشأ يتيماً، و لما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس فألف أكثر كتبه. و كان الأغنياء و الأمراء يزورونه و يعرضون عليه الأموال و الهدايا فيردها. وطلبه السلطان مراراً فلم يحضر إليه، وأرسل إليه هدايا فردها. وبقي على ذلك إلى أن توفي سنة 911.

لَا يَتِمّ إِلّا بهما، ولِذا يجمعانِ غالبًا في الموضوعات، غير أن الكثير يصدّرون بالإعراب لأنه هو الأول وَضْعًا كما تَقَدَّم عن عليّ كَرَّمَ اللهُ وجهه، ثم وُضِعَ عِلْمُ التصريف، ومنهم مَن يَبْدأ بالتَّصريف، لأنَّ مبحثه المُفْرَدُ، وهو قبل المركَّب. وقد تُذكر جملةٌ من التَّصريف في علم الإعراب، كبناءِ صيغة المضارع، والأمر، وأبنية المَصَادِرِ، و أسماء الفاعلين والمفعولين، والصفة المشبّهة بها، واسم التفضيل، والزّمان، والمكان، والآلَة، والتكسير، والتصغير ونحو ذلِكَ. فإن هذا شعبة من علم التصريف أُدرج في علم الإعراب، وذلك لأنَّ علم التصريف على قسمين: قسم يرجع لتغيير الكلمة لمعْنًى، كبناءِ الفاعلِ والمَفْعُول، وهو المذكور غالبًا في باب الإعراب. وقسم يرجع إلى تغييرها لغير مَعْنًى، وهو المذكور في باب التصريف.

والكتب الموضوعة لهذا العلم ثلاثة أقسام: مختصرة، ومتوسطة، ومُطَوَّلة. فالأولى: كهذه المقدمة، وجُمل الزجاجي[1]، وقواعد ابن هشام[2] والثانية: كألفية ابن مالك[3] والسيوطي، ومُغني ابن هشام وأضرابها. والثالثة: ككتاب سِيبَوَيْه، وتَسْهيل ابن مالك وأضرابهما. فقد قال أبو حيّان: مَن قرأ التسهيل لم يكن تحت أديم السَّمَاءِ أَنْحَى منه. وقد حَلَفَ أَلّا يقرأ من كُتُب النَّحْو إلا هُوَ.

وهـهنا اصطلاحاتٌ قد يُتوقف عليها في علم النَّحْوِ، منها تفسير الشاذّ والضعيف والضرورة. فالشاذّ: مَا خالف القياس من غير نَظَر إلى قلّة وجودِهِ وكثرته. والضعيف: ما

(1) عبد الرحمان بن إسحاق النهاوندي الزَّجَّاجي، أبو القاسم: شيخ العربية في عصره. ولد في نهاوند ونشأ في بغداد وسكن دمشق وتوفي في طبرية سنة 337، نسبته إلى أبي إسحاق الزَّجّاج. له كتاب الجُمل الكبرى، و الإيضاح في علل النحو، والزاهر في اللغة.

(2) عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام: من أئمة العربية. ولد بمصر سنة 708 و توفي بها سنة 761. قال بن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه. من تصانيفه: مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الإعراب عن قواعد الإعراب، عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، شذور الذهب، قطر الندى، التحصيل و التفصيل لكتاب التذييل، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

(3) محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي الجيّاني، أبو عبد الله، جمال الدين: أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيّان بالأندلس سنة 600 ثم غادرها بعد ما ناهز الثلاثين من عمره و تردد بين مصر ودمشق حيث استقر إلى أن توفي سنة 672. كان المنتهى في علوم اللغة ورواية الأشعار، إماماً في القراءات و ملمّاً إلماماً كبيراً بالحديث. تقضى حياته في التعليم والتدريس والتأليف. من أكثر مؤلفاته شهرةً أرجوزة نظمها في 2757 بيتاً المسماة الكافية الشافية، ومنها انتقى الخلاصة الألفية المشهورة بالألفية، ولامية الأفعال، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الذي يمثل الآراء الأخيرة والنهائية لابن مالك وإليه وإلى الألفية يرجع كثيراً سيدي أحمد بن عجيبة في شرحه.

قلَّ وجودهُ في كلام العرب. والضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة. وقد يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلاً ومُطَّرِدًا. فالمطَّرِدُ: ما لا يتخلَّف. والغالبُ: ما كَثُر لكنه يتخلف. والكثير: دونَهُ. والقليل: دونَهُ. والنَّادِر: أقلّ من القليل ولا يُقَاس إلا على الكثير أو المُطَّرد على المشهور. والشاهد: ما يُذكَر لتقرير قاعدة من كلام الله أو كلام رسوله أو كلام العرب. والمثال: ما يُذكر لإيضاح تلك القاعدة. والبصريّون: هم النحويُّونَ النَّاشئون بالبصرة كسيبويْهِ، ومَن أخذَ هو عَنهُمْ كالخليل[1]، ويونس[2]، وأبي عمْرو بن العَلاء[3] ومَن تبعَ هَؤُلاءِ في المذهب، وإن لم ينشأ بالبصرة، لكن أَخَذَ بِمَذْهبهم.

والكوفيون: هم النَّحْويُّون النَّاشئون بالكوفة، وأشهرهم الكسائي المقري[4] ومَن أخذ عنه كيحيى بن زياد[5]، وخلف الأحمر[6] وهشام الضرير[7]، وأبي إسحق

(1) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمان: من أئمة اللغة و الأدب وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى وكان عارفاً بها. وهو أستاذ سيبويه. ولد سنة 100 في البصرة و مات فيها سنة 170. عاش فقيراً صابراً. وقيل في سبب وفاته انه صدمته سارية حينما كان يفكر في طريقة في الحساب تسهّله على العامة. له كتاب العين، و معاني الحروف، وتفسير حروف اللغة، وكتاب العروض.

(2) يونس بن حبيب الضبي، أبو عبد الرحمان، ويعرف بالنحوي: علّامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره. أعجمي الأصل. أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة. من كتبه: معاني القرآن، واللغات، والنوادر، والأمثال. ولد سنة 94 وتوفي سنة 182.

(3) زبّان بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء: من أئمة اللغة و الأدب وأحد القراء السبعة. ولد بمكة سنة 70، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة سنة 154.

(4) علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي أبو الحسن الكسائي: إمام في اللغة والنحو والقراءة من أهل الكوفة.ولد في إحدى قراها وتعلم بها ،وقرأ النحو بعد الكبر وتنقل في البادية، وسكن بغداد وتوفي بالرَّيّ سنة 179 عن سبعين عاماً. له تصانيف منها: معاني القرآن، والقراآت، والنوادر.

(5) يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، أبو زكرياء، المعروف بالفرَّاء: إمام الكوفيين و أعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ولد بالكوفة سنة 144 وانتقل إلى بغداد. توفي في طريق مكة سنة 207. كان فقيهاً متكلماً، عالماً بأيام العرب و أخبارها، عارفاً بالنجوم والطب، يميل إلى الاعتزال. من كتبه: المقصور والممدود، وكتاب اللغات، والفاخر في الأمثال. كان يتفلسف في تصانيفه.

(6) خلف بن حيان، أبو محرز، المعروف بالأحمر: راوية، عالم بالأدب، شاعر، من أهل البصرة. كان يضع الشعر و ينسبه إلى العرب. له ديوان شعر، وكتاب جبال العرب، و مقدمة في النحو. توفي سنة 180.

(7) هشام بن معاوية، أبو عبد الله، الكوفي: من أهل الكوفة، نحوي، ضرير. من كتبه: الحدود، والمختصر، والقياس، كلها في النحو. توفي سنة 209.

البَغوي وأضرابِهِمْ، ومَن تَبع مذهبهم وإن لم ينشأ بالكوفة.

واعْلَمْ أن العلم إن كان عقليًا أو ذوقيًا لم يَحْتَج إلى نِسْبة قائله، إذ بُرْهانه في نَفْسِهِ، وشاهده معَهُ فلا يحتاج إلى معرفة قائله، إذ برهانه في نفسه و شاهده معه فلا يحتاج إلى معرفة قائله إلّا من حيث الكَمَال. وأما إن كان نقليًا، فلا بُدَّ من معرفة قائِلِهِ لأنه موكول إلى أمَانته، فَمَن اعتمد في نقله على مَن لا يُعرَف حَالهُ، كان كالباني على غير أساس. ثم ما تركّب منهما كالفقهِ والنَّحْوِ، فإنَّ كُلّاً منهما منقول معقول، لكن يغلب فيه جانب النقلِ، فينبغي معرفة القائل، لتطمئنَّ به النَّفس.

فالمؤلِّف رحمه اللهُ هو محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، عُرِف بابن آجُرُّوم، بفتح الهمزة الممدودة وضمّ الجيم والراء المشدودة، ومعناه بلغة البربر، الفقير الصوفي. ولعلَّهُ في لغتهم بالقاف المعقودة، ووصَفَه بعض الشُّرَّاح بالفقيه الإمام الصالح البركة. وبعضهم بالأستاذيّة، والأُستاذ بالذَّالِ المعجمة وهمزة مضمومة، لفظة فارسية عَرَّبتها العرب، ومعناه عندَ الفرس العالِم بالشيءِ، المَاهِر فيه، والجمع أساتيذ. وكان رحمه الله عالِمًا بالقراءات، ماهرًا فيها. شرح حِرزَ الأماني[1] شرحًا عجيبًا، وتمهّر في العربية، فكان مجتهدًا فيها لا يتقيد بمذهبِ البَصْرِيين ولا مذهب الكوفيين، بل يميل مع الحق أينما ظَهَرَ له. أخَذَ عن أبي حيّان وغيره. وُلِد رحمه اللهُ عام اثنين وسبعين وستمائة، وفي هذه المائة توفي جمال الدين ابن مالك، صاحب الألفيّة، فكان يُقال: توفي نحويّ، ووُلِد نحويّ، مات رحمه الله سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، فعمره إحدى وخمسون سنة. رُوِيَ أنه رضي الله عنه حجَّ وألَّف هذه المقدمة تجاه الكَعْبَة، ولذلك عمَّت بَرَكتها.

ولم يفتّتِح كتابه بالحمدلة، بل اكتفى بالتسمية أولاً فقال:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـنِ الرَّحِيمِ.

فَالباء متعلقة بمحذوفٍ، يقدّر كل واحد ما جعلت التسمية مبدأ لهُ فيقدَّر هنا، أؤلفُ، ويُقدّر مؤخرًا للإيذان بِالحَصْرِ والاختصاصِ، والباء للاستعانة أو المصاحبة والملابسَة، وطوّلت خطًا، عوضًا من الألف المحذوف.

والاسم مشتق من السُّمُوِّ عند البصريينَ وهو العلو والارتفاع؛ لأنه يدُلُّ على مُسَمَّاهُ ويظهره. وأصْلُهُ سِمْوٌ حذفت لامُه وعُوِّض عنها همزة وَصْل.

---

(1) قصيدة في القراءات تُعرف بالشاطبية لصاحبها القاسم بن فيُّره، أبو محمد الشاطبي وهو إمام القرّاء، ولد بشاطبة بالأندلس عام 538، كان ضريراً، وكان عالماً بالحديث والتفسير واللغة. توفي بمصر عام 590.

وعند الكوفيين من الوَسْم وهو العلامة لأنه علامة على مُسَمَّاهُ حُذفت فاؤه، وعُوِّض عنها همزة وصل، فَوَزْنه عند البصريينَ إفْعٌ، وعند الكوفيين اعْلٌ.

واللهُ عَلَمٌ على الذَّات الواجبة الوجودِ، المستحقة للكمالاَت؛ وهو أَعْرَف المعارفِ عند الجمهور، وبعده الضمير، وهل هو مرتجل أو منقول خلاف.

والرَّحمن الرَّحيم صفتانِ بُنِيَتا للمبالغة من رَحُمَ بعد نقله إلى فَعُل بالضم؛ لأنَّ الصفة المشبَّهة لا تكون إلّا من القاصِرِ، والجمهور على أنَّ الرَّحمن أبْلَغ من الرحيم؛ لأنَّ كثرة المبنَى تدلّ على كثرة المَعْنَى. واختلف في تعيين معناهما، فقيل الرَّحمن في الدّنيا، والرَّحيم في الآخرة. ولا شك أن الرحمة في الدنيا أعمّ؛ لأنها تشمل المؤمنِ والكافر، وفي الآخرة خاصّة بالمؤمن. وقيل: الرَّحْمَن بجلائل النِّعَم، والرحيم بدقائقها. وقيل: الرَّحمَن بنعمة الإيجاد، والرَّحيم بنعمة الإمداد، وهذا أحْسَنهَا. ويجوز فيهما سبع إعرابات جَرّهما ورفعهما ونصبهما، ورفع الثاني ونصبه مع جرّ الأول ورفع الأول، ونصب الثاني، وعكسهُ. ولا يجوز جرّ الثاني مع رفع الأول أو نصْبه، إذ لا يجوز الاتّباع بعد القطْعِ على المشْهُور.

ولمّا كَان المقصود من عِلْم النَّحْوِ إصلاح الكَلام من اللَّحْن، بدأ به فقال رحمه الله: **الكَلَامُ هُوَ اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ بِالوَضْعِ.**

قلتُ: الكَلامُ عند اللُّغويينَ كل ما يفهم المقصود، كَان قولاً أو غيرهُ، وعند النحويينَ ما أشار إليه المصنّف بقولِهِ: هو اللفظ، أي الصَّوْت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، فاحترزَ بِهِ، مما يفهم المعنى وليس بلفظ كالخطّ. تقول العربُ: الخط أحَد اللسانَيْنِ، والإشارة كقول الشاعر:

حَوَاجِبُنَا تَقْضِي الحوائِجَ بيْنَنا وَنَحْن صُمُوت والْهَوَى يتكَلَّمُ

ولسان الحال كقول الشاعر:

امتلأ الحوض وَقَال قطني مَهْلاً رُوَيدًا قَدْ مَلأتْ بَطْنِي

وحديث النَّفس، قال الشاعر:

إنّ الكَلَام لَفِي الفؤَادِ وإنما جُعل اللسَانُ على الفؤاد دليلاً

وَالتَّكْليم وهُوَ مصدر كلّم، كقول الشاعر:

قَالُوا كلامك هندًا وهي مُصغِية يشفيك قلت صحيح ذاكَ لوْ كَانَا

فَأطلَقَ الكَلام على التكليم الذي هو معْنًى وهو إيصال الكَلَام إلى الغَيْر؛ فهذه الأمور كُلّها تُسَمَّى كَلامًا في اللُّغَة لا في اصطلاح النحويينَ. فَألْ في الْكَلامِ عِوَضًا

عن المضاف إليه، أي كَلام النحويينَ، وقيل: للاستغراق. قال المبرد[1]: الكَلام كله عربيُّهُ وعَجَمِيُّهُ لَا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة: اللفظ والتركيب والإفادَة. وبقوله بالوَضعِ، يخرج غير كَلام العربِ. والمركَّبُ: ما تركَّبَ مِن كلمتَيْن فأَكْثَرَ، سواء كَان ملفوظًا به أو مقدَّرًا كاستقمْ وسواء تركَّبَ من اسمين أو فِعل واسم، أو من فِعْلٍ واسمَيْن، أوْ من فِعلٍ وثلاثة أسْماء، أو من جملتَيْن، واحترز به من الكلمة الواحدة، إمَّا حقيقةً، كَكَمْ وَهَلْ وَبَلْ، أو حكمًا كَبَعْلَبكَّ وامْرِىء القيسَ وتأبَّط شرًّا عَلَمًا. وأسقط هذا الشرط أي التركيب، كثير من النحويينَ استغناء عنه بالمفيد.

■ **تنبيه:**

لَا يشترط في المركَّبِ أن يكون من متكلم واحدٍ، فلو اتفق رجُلانِ أن يقول أحدهما كلمة، والآخر كلمة وحصلت الفائدة للسامع، لَكان كَلَامًا. كما أن الكاتب لا يشترط اتحاده، في كوْنِ الخَطِّ خطه، قاله ابن مالك وغيره.

والمفيد: ما أفادَ فائدة يَحسُن سكوت المتكلم عليها، بحيث لا يصير السَّامع منتظرًا لشيءٍ آخَرَ واحترز به، مما لا فائدة فيه، لتوقُّفه على غَيْرِه لجملة الشرط دون الجزاءِ أو ما هو معلوم عند المخَاطبِ كالسماء فوقنا، والأرض تحتنا، والنَّار حارَّة، واللهُ ربّنا، إذا خاطب به المؤمن، هكذا قال الجمهور. وقال أبو حيان: لا وجْه لاشتراطِ كَوْنِ الفائدة جديدة، وإلَّا لَزِمَ في كل مَا عُلِمَ مَدْلُولُه أن لا يكون كَلَامًا واللَّازم باطِل.

قلت: أمَّا الإخبار بمعلوم فلا وَجْه للنطق بِهِ إلَّا على وجه التبرّك والتَّلَذُّذ أو التَّرَقِّي في اليقين، أو التحذير والتبشير في الوعظِ، فهذا لَا بَأس بِذِكرِهِ. ويُسمَّى كَلَامًا باعتبار قَائِلِه، والله تعالى أعْلَمُ.

وقوله بالوضع: المراد به الوضع العربي؛ وهو جعل اللفظ دليلاً على المعْنَى، احترز به من كَلَام العجَم وهو كل ما خالف العربية، كالعبرانية، والسُّرْيانية، والشلحية، وغير ذلك. فلا يُسَمَّى شيء من ذلكَ كَلَامًا عند النحويينَ، إذ لا بَحْثَ لهم فيه بإعرابٍ وَلَا بناءٍ. وقيل: المراد بِالوَضع: القَصْدُ. وهو أنْ يقصد المتكلّم إفادة

---

(1) محمد بن يزيد الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمُبَرِّد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب و الأخبار. مولده في البصرة سنة 210 ووفاته ببغداد سنة 286. كان من العلماء الذين لم يجعلوا من النحو صيغاً جافة وهذا واضح في كتابه: الكامل الذي يُعد من أمهات الأدب الأصيلة. وله كذلك المقتضب، بمثابة تلخيص وتبسيط كتاب سيبويه، وإعراب القرآن، وطبقات النحاة البصريين.

السامع، فاحْترزَ به من كَلَام النَّائِم والسكران ومُحاكَاة الطيور، فلا يُسمَّى شيء من ذلك كَلَامًا. وهَذَا القيد اعتبرهُ الجَزُولي[1]، وابن مالك، وابن عصفور[2] وغيرهم، ورد بأن المفيد يُغني عنه، فإن حصلت الفائدة للسامع من هؤلاءِ وأيْقن بصحة كَلامهم سُمِّي كَلامًا في حقه. قال الأزهري[3]: وهذا الخلاف له التفات إلى الخلافِ في دلالة الكَلام، هي هَلْ وضعية أو عقْلية، والأصحّ الثاني. فإن مَن عَرَفَ مُسَمَّى زَيْدٍ، وعَرَفَ مُسَمَّى قائم وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوصِ فَهِمَ بِالضَّرُورة مَعْنَى هَذَا الكَلَام.اهـ. يَعْنِي أن الخِلَاف في تفسير الوَضْعِ بالوَضْعِ العربِي أو بالقَصْدِ مَبْنِي على الخلاف فِي دلالة الكَلام عَلَى المعنَى، هل هي وضعية أو عقلية. فإن قلنا دلَالة الكَلَام على المَعْنَى وضعية، فسَّرْنَا الوضْعَ بالوضع العربي وإن قلنا دلالته عقلية فسرنا الوضع بِالقَصْدِ. وقوله: والأصح الثاني فيه نظر بل الأصح أنَّ دِلَالة الكَلَام وضعية لأنَّ العرب، كما وضَعتِ المفردَات تدلّ على الأشخاص، وضعت الجمل تدُلُّ على النِّسَب، لكن وضع المفرداتِ بالشخص، بِأنْ وضَعْت كل مفرد يَدلّ على مُسَمَّاهُ. ووضع الجُمَلِ بالنوع بأن وضعت بعض الجُمَل تدلّ على النسب، بأن تكلمتْ ببعض الجمل، وسكتت عن الباقي. فَقِسْ ما لم تتكلم به على ما تكلمت بِهِ، انظر الشَنْوَاني[4] هذا ما يتعلق بالكلام. وأما الكَلِم فهو اسم جنس جمعي، أقله ثلاثة، أفاد أم لَا. فقولكَ: قَامَ زَيْدٌ، كَلام لا كلم. وقولك: إن قَامَ زَيْد، كلم لا كلامٌ. وقولكُ:

---

(1) عيسى بن عبد العزيز الجزولي المراكشي، نشأ في السوس بالمغرب حيث ولد عام 540. أدى فريضة الحج ومكث برهة من الزمان بمصر حتى أحكم دراسة النحو وأصول اللغة. بعد رحلته في طلب العلم استأنف رحلة العطاء فدرّس في بجاية والمرية وأخيرا مراكش حيث ولي الخطابة وحيث توفي سنة 607. له مقدمة مشهورة المعروفة بالقانون، وشرح أصول بن السراج، وشرح قصيدة بانت سعاد، مختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي.

(2) علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور: حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. من أشهر مصنفاته: المقرّب في النحو، والممتع في التصريف، وشَرْحَ جمل الزجاجي وإيضاح الفارسي والمتنبي، وله ثلاثة شروح لكتاب سيبويه. ولد بإشبيلية سنة 597 وتوفي بتونس سنة 669.

(3) خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري، زين الدين وكان يعرف بالوقاد: نحوي من أهل مصر.ولد بجرجا من الصعيد سنة 838 ونشأ وعاش في القاهرة. له المقدمة الأزهرية في علم العربية، وموصل الطلّاب إلى قواعد الإعراب، وشرح الأجرومية، والتصريح بمضمون التوضيح في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وشرح البردة.

(4) أبو بكر بن إسماعيل الشنواني: نحوي، تونسي الأصل، ولد بشنوان بمصر سنة 959 وتعلم في القاهرة، وبها توفي سنة 1019. له كتب كلها شروح وحواش على الآجرومية، والشذور، والقطر، في النحو.

قد قام زيْدٌ، كَلَام وكلم. والكلمة: اسم مُفْرَد كَزَيْدٍ. والقول عامّ. فيصدق بالكلام والكلم والكلمة. وينفرد بقولك: غلام زَيْد، فَبَيْنَ الكَلام والكَلِم عموم وخصوص مِنْ وجهٍ، ويبحث فيه الأزهري بعد اتحادِ المادَّةِ، فانظره، والله تعالى أَعْلَمْ.

■ الإشَـارَةُ:

الكَلَامُ عِنْدَ الأكياس هو اللفظ المركَّبُ من المقال والْحَالِ بأن يكون المتكَلِّمُ ممَّن ينهض حَالُهُ ويدلّ على الله مقالُه، المفيد في قلوب المستمعينَ إمَّا علومًا أو أنوارًا أو أسْرارًا. وفي الحِكَم[1] «تسْبق أنوارُ الحكماءِ أقوالَهم، فحيث ما صار التنوير وصل التعبير». فيفيد بمجرَّدِ وضعه في القلوب نهوضًا واشتياقاً إلى الحضرة المقدسة، أو خوفًا زاجرًا عن المعصية. والحاصل أنَّ الكلامَ إذا خرج من القلب وقع في القَلْب. فيفيد إمَّا خوفًا مُزْعجًا أو شوقًا مقلقًا. وإذا خرج من اللسانِ كَان حدّه الآذان. أو تقول: الكَلام عند الحكماء هو اللفظ المُرَكَّب من القول والعمل. فإذا كَان الكَلام خاليًا عن العمل كَان غير مفيد في القلوب شيئاً لكون الحال يُكذِّب المقال؛ لأن المتكلم الواعظ، إذا عمل أوَّلاً ثم تكلم ووعظ، نَفَعَ قَولهُ وأَنْهَضَ حالهُ. وإلَّا كَان ضربًا في حديد باردٍ، وفي ذلكَ يقول الشاعر:

يا أَيّها الرَّجُلِ المُعَلِّم غَيْرهُ ... هَلَّا لنَفْسِكَ كَان هذا التَّعليمُ
تَصِفُ الدَّواءَ لذي السّقام وَذي الضَّنَا ... ومن الضَّنا وجواهُ أنت سقيمُ
و أرَاكَ تُلقح بالرَّشاد عقولَنا ... نُصْحًا وأنت من الرَّشاد عديمُ
ابْدأ بنفسكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا ... فَإذا انتهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فهناك يُقْبَل إن وعظت ويُقتدَى ... بالقولِ مِنْكَ وَيَنْفَع التَّعْلِيمُ
لَا تَنْهَ عن خُلُقٍ وَتَأتي مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وإن شئت قلت: الكَلام الذي يعود بالنَّفْع على صاحِبِهِ هو اللَّفْظ المركَّب من القَلْب واللِّسَانِ، المفيد بوَضْعه في القلبِ تَنويرًا أوْ ترقيةً وشُهُودًا؛ وهو الذِّكر الحقيقي باللسانِ والقلب، أو بِالقَلْبِ والرُّوحِ، أو بِالرُّوحِ والسِّرّ وهو دَوام الشهود،

---

(1) الحكم العطائية لصاحبها أحمد بن محمد، أبو الفضل تاج الدين، ابن عطاء الله الإسكندري: من العارفين الكبار. أول من صنف كتباً في الطريقة الشاذلية. توفي بالقاهرة سنة 709. من تصانيفه: لطائف المنن في أخبار الشيخ أبي العباس المرسي و شيخه الشاذلي أبي الحسن، التنوير في إسقاط التدبير، القصد المجرد في معرفة الإسم المفرد، مفتاح الفلاح ومصباح الأرواح، تاج العروس الحاوي لتهذيب النفوس. وأشهرهم كتاب الحكم الذي تناوله بالشرح سيدي أحمد بن عجيبة وكثيراً ما يقتطف منه في كل مصنفاته.

أو المفيد أجرًا جزيلاً، وإحسانًا جميلاً وهو ذِكر اللسانِ والقلب إذا كان بلا شيخ، أو أمرًا بالمعروفِ أو نَهيًا عن المُنكَرِ، وما سِوَى ذلِكَ لغوٌ وهَدرٌ ولهوٌ وتضييعُ العمر واشتغال بما لا يعني. قال تعالى: ﴿لَّا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ (1). وقال عليه السلامُ: «مِن حُسْنِ إسْلَام المَرْءِ تركُه ما لا يَعْنِيه». فالكلام كلهُ عليكَ لا لَكَ إلّا ذِكْر اللهِ وما والاهُ. وفي الحديث: «رَحِمَ اللهُ عَبْدًا سَكَتَ فَسَلِمَ أوْ تكلَّم فغنم». ويرحم اللهُ القائل:

لَوْ يكُون الكَلامُ في القِيَاسِ ... مِن فِضَّةٍ بَيْضَاءَ عِنْدَ النَّاسِ

إذًا لكَانَ الصَّمْتُ مِنْ عَيْنِ الذَّهبْ ... فافْهَمْ هَدَاكَ اللهُ آدابَ الطلبْ

وسَمعت شيخنا البوزيدي(2) رضي اللهُ عنهُ يقول: «الفقير الصَّادِق يتكلَّم بِكلمةٍ واحِدةٍ يقضي بها ألفَ حاجَة، والفقير الكَاذِب يتكلم بألفِ كَلمة يقضي بها حاجَة واحدة». وقلت في بعض الرسائل لبعض الإخوان بعد كَلام: طالب الوصول لا تجده إلّا ذاكرًا أو متفكِّرًا أو تاليًا أو مُصليًا أوْ مذكِّرًا أو مستمعًا. أوقَاتُهُ معمورة وحركَاتُهُ وسكنَاتُهُ بالإخلاص ملحوظة، إن تكلم فبِذكرِ اللهِ أو ما يُقرِّب إلى اللهِ، وإنْ صَمَتَ فَعَن الغَيْبة في اللهِ، يَجُول في عظمة اللهِ أو فيما يُقرِّبهُ إلى الله وإن تحرَّكَ فبِاللهِ وإلى اللهِ، وإنْ سَكَنَ فَمَعَ اللهِ، مسْتأنسًا باللهِ مشتغلاً بِرَبِّهِ غائبًا عن نَفْسِهِ، ليس له عن نفسه إخبار ولا مع غير الله قرار، أُنسُه بِاللهِ ومُجالسته مَعَ اللهِ، التقوى زاده والقناعة رِفَادُه، ومن بَحْر العِرْفانِ اسْتِمْدادهُ، قَدِ اسْتَغْنَى بِاللهِ عمَّا سِوَاهُ ورفض وراء ظهره دنياهُ وهَوَاهُ، قَدِ اتَّخَذَ اللهَ صاحبًا، وتركَ النَّاس جانبًا، وفي الصَّمْت عن غَيْر ذِكر اللهِ حِكَم وأَسْرارٌ لا يذوقها إلّا مَنِ استعمله وتخلَّق بِهِ، والله تعالى أَعْلَمُ. هذا ما يتعلق بكلام الخَلْق عبارةً وإشارةً. وأما كَلَام الحق تعالى، فهو معنى قائم بذاته، قديم بِقِدم الذَّات، مُنَزَّه عن الحروف والأصوات وعن التركيب والتقديم والتأخير وسائر أنواع التغيّرات، المتعلق تعلّق دلالَة بما يتعلّق به العلم من المتعلقات.

ولمّا كَانت المعْنَى لا تظهر إلّا بالحسّ، خَلَقَ الله حُرُوفًا وأصواتًا تدلُّ على تِلكَ المَعْنَى، فتارة يخلقها من الجمادات، كالشجرة وغيرهَا مثلاً، وتارة من الحيوانات كالملائكة والآدمي وغيرهما. فكَمَا أنَّ الذَّات لا تظهر إلّا في مظاهر التجليات الحسية

(1) النساء: الآية 114.

(2) محمد بن أحمد البوزيدي الحسني، من أكابر أصحاب مولاي العربي الدرقاوي، شيخ سيدي أحمد بن عجيبة. له كتاب الآداب المرضية لسالك طريق الصولية، وكتاب المسلك القريب إلى حضرة الحبيب، ورسائل إلى أصحابه و أشعار. توفي سنة 1229.

كذلك الصفات لا تظهر إلّا في التجليات الخلقية. فالكلام معنًى قائم بِالذَّاتِ، وَلَا تُقبض المعنى إلّا بِالحِسّ، فأظهر الله حروفًا وأصواتًا تدلّ على معْنَى كَلَامه تَعَالَى. ولمَّا كَانت كل صفة من صفَاتِهِ تعالى لَا تتناهَى كان ما يدلّ عليها لا يتناهى جِنْسُهُ ونوعُهُ. فالكَلام الذي هو معنى قائم بذاتِهِ تعالى لا نِهَايَة لَهُ لأنَّهُ تابع لِعِلْمه. كَذَلِكَ ما يَدُلّ عليه لَا يتناهَى جِنسه وَنَوْعُهُ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾[1]، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[2]. وقول المتكلِّمين: كُلُّ مَا دَخَلَ الوُجُود مُتَنَاهٍ، خَاصّ بالمخلوقات وَصِفَاتها. وأمَّا ذَاتُ الحقّ تَعَالَى وصفاتهُ فَلَا نهَايَة لَهَا وَلَا لِمَا يدلّ عَلَيْهَا، فَتَجَلِّيَاتُ الذَّاتِ لا تنحصر وَلَا تَتَنَاهَى. وكذلك تجليات الصفات لا تنحصر وَلَا تتناهَى نوعًا وجنسًا. فكلَامُ الخلق يتناهَى لفظًا ونوعًا، وكَلَام الحق لَا يتناهى نَوْعًا وَإنْ كَانَ يتناهَى لفظًا. فكل كلمة برزَت للوجودِ تتناهَى في نفسهَا؛ لأنها مخلوقة، وَلَا تتناهَى في نوعِهَا؛ لأنها دالَّة على معنى لَا نهاية لَهَا. فإذَا انقضت كلمة من جِهَة لفظها، فلَا بدَّ من كلمة أُخرى تدلّ على المعْنَى الَّذِي لَا نِهاية لَهُ. وهكذا لأنَّ الكَلَام تابع للعلم، وعلمه تعالى لَا نهاية لهُ فكذلك كَلَامه الدَّال عليه. فالحروف والأصوات مخلوقة حادثة، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[3] والمعنى قديم بِقِدَم الذَّات، والله تعالى أعْلم.

ولمّا كَان كل مركَّب لا بدّ له من أجْزاءٍ يتركَّبُ مِنْهَا، بيَّن ذلِكَ فقال:

وأَقْسَامه ثلاثة: اسم وفِعل وحرْفٌ جاء لمعنًى.

قلت: الضمير يعود على الكلام؛ فهو من تقسيم الشيء إلى أجزائِهِ لَا إلى أنْوَاعِهِ، والفرق بينهما أنَّ تقسيم الشيءِ إلى أنْوَاعِهِ يصحّ حمل المقْسُوم على كُلّ نَوْعٍ من أنْوَاعِهِ كتقسيم الإعراب إلى أربعة كما يأتي فيصحّ أنْ تقول: الرفع إعرابٌ، والنصب إعرابٌ، والخَفْض إعرابٌ بخلافِ تقسيم الكلام إلى الاسْم والفِعْل والحَرْفِ. فلا يصحّ أنْ تقول: الاسم كلام، والفعل كلام، والحرف كَلَام. فهُوَ من تقسيم الشيء إلى أجْزَائِهِ أي أجزاء الكَلَام التي يتركَّبُ مِنْهَا، من حيْث مجموعهَا لا جميعها ثلاثة. والتحقيق أنَّ التقسيمَ إنما هو للكلمة التي يتركَّبُ الكلَامُ منها. فلو قال: وأقسامُ الكلمة التي يتركَّبُ منها ثلاثة، لكَان أحْسَن لأنَّ الكَلَام قد يتركَّبُ من جُزْءَيْن فقط.

(1) الكهف: الآية 109.
(2) لقمان: الآية 27.
(3) الأنبياء: الآية 2.

فلا يَفِي بتمام التقسيم.

وَحَقِيقة الاسْم: ما دَلَّ على معْنًى في نَفْسِهِ ولم يتعرَّض بِصِيغتِهِ للزَّمانِ، وهو على ثلاثة أقسام، ظَاهر، ومضمر، وَمُبْهَم، كالموصولات والإشارات.

وحقيقة الفعل مَا دَلَّ على معنى في نَفْسِهِ وتعرَّض بصيغة له للزَّمانِ وهو ثلاثة: ماضٍ، ومضارع، وأمر.

وحقيقة الحرف: ما دلَّ على معنًى في غيره فقط وهو ثلاثة: مختصّ بالأسماءِ، كحُروف الجرّ، ومختصّ بالأفعال كالنواصب والجوازم، ومشترك بينهما، كَهَلْ وبَلْ وكَمْ. وقولنا في حَدِّ الحرف فقط، احترازاً من أسماء الشروط فإنها تدلّ في نَفسها وفي غَيْرِها، فهي أسماء لا حُرُوفٌ.

وسُمِّيَ الاسم اسمًا لسُمُوِّهِ لأنَّه يدلُّ على شَرَف مسمَّاهُ غالبًا، ولأنه يخبر به وعنه ولذلك استحقّ التقديم.

وسُمِّيَ الفِعْل فِعْلاً لأنَّهُ يدُلُّ على فِعْلٍ صَدَرَ من الفَاعِلِ، ولذلكَ قال سيِّدنا عليّ رضي الله عَنْهُ: الاسمُ ما دَلَّ على المسَمَّى والفعل ما دَلَّ على حركة المسمَّى. وقد لا يدلّ على فعْلٍ كَمَاتَ وهَلَكَ. فيدُلّ على الاتّصاف بالشيء، أي اتّصف بالموت و الهَلاك، ومنه عزَّ وذلَّ أي اتصفَ بِالعزِّ والذّلّ.

وَسُمِّيَ الحَرْف حرفًا لوقوعه طرفًا من الكَلَام لَيْس مقصودًا بِالذَّاتِ، ومنه حرف الجبل أي طرفه. قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ (1) أي من الدِّينِ غير متمكِّن مِنْهُ بلْ أقلّ شَيْءٍ يُزَلزِلهُ عنْهُ. واحْترزَ بقَوْلِهِ جَاءَ لِمعْنى من حروف المبَاني التي هي جزء الكلمة، كالضادِ من ضَرَب والعَيْن من عُمَر، ومن حروف المُعْجَم التي هي أصْل مدار اللُّغة عَرَبِيُّهَا وعَجَمِيُّهَا. وهي ألِف، وباء، وتاء إلى آخره فإنها أسْماء، والمعنى الذي جاء إليها الحرف هي المعنى في غَيْرِهِ كَمِنْ لتبعيضِ الكَلام؛ فهي تدلّ على تبعيض غيرِهَا لَا نَفْسِهَا أوْ ابْتداءِ غاية غيرها، وهكذا. وكذلكَ إلَى تدلُّ على انتهاء غَيْرِهَا الواقع بعدهَا، وكذلك سَائر حروف المَعَاني كَإنَّ لتوكيد ما بَعْدَهَا، ولَيْتَ للتَّمنِّي، وقِس على ذلك.

■ الإشـارَة:

وأقسام الكَلام الذي يصل به العبد إلى حضرة مَوْلاه ثلاثة:

اسمٌ أي ذِكر الاسم المفرد وهو الله. قال تعالى:﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ

(1) الحج: الآية 11.

تَبْتِيلًا ﴿٨﴾ ﴾[1] أي انقطعْ إليه انقطاعًا كُلِّيًا ليْلاً ونهارًا. فالاسم المفرد هو سلطان الأسْمَاء وهو اسْمُ الله الأعْظَم، فلا يَزَال المريد يذكره بِلِسَانِهِ، ويستهتر بِهِ حتى يمتزج بلَحمِهِ ودَمِهِ وَتَسْرِي أَنْوارهُ في كليَّتِهِ وجزئياتِهِ فيتَّحِد الذَّاكر والمَذْكُور، فينتقل الذِّكر إلى القلْب، ثُمَّ إلى الرُّوحِ، ثم إلى السِّرِّ، فحينئذ يَخْرسُ اللِّسَان، ويَحْصُل على محلِّ الشهودِ والعيَان، فيصير ذِكْر اللسانِ ذنبًا من الذُّنوبِ عند مُشاهدة عَلَّام الغيوبِ، «حَسَنَات الأبرار سيئات المقرَّبينَ». وفي ذَلِكَ يقول الشاعر:

مَا إنْ ذَكَرتُـكَ إلَّا هَمَّ يَلْـعَـنُنِي ... سِرِّي وقَلْبِي وَرُوحِي عِنْدَ ذِكْرَاكَ

حتَّى كَأنَّ رقيبًا مِنْكَ يَـهْتِفُ بِي ... إِيَّـاكَ وَيْـحَـكَ والـتَّـذكَـارَ إِيَّـاكَ

أما ترى الحق قد لَاحَتْ شواهِدُهُ ... وواصَل الكُـلَّ من معْنَاه مَعْنَاكَ

فالذِّكْر منشور الوِلَايَةِ، وَلَا بدَّ مِنْهُ فِي البِدَايَةِ والنهاية، وهو باب عظيم للدخول على الله، كما قال الشاعر:

الـذِّكـر بَـابٌ عَـظِـيـمٌ أَنْـتَ دَاخِـلُـهُ ... فَـاجْـعَـلْ لِـمَـنْـزِلِهِ الأَنْـفَـاسَ حُـرَّاسا

والثاني: الفعل، والمُرَادُ بِهِ مُجَاهَدَة النَّفس في خَرْق عوائدهَا، «كيف تُخْرَقُ لك العوائدُ وأنت لم تَخْرِقْ من نَفْسِكَ العَوَائد»[الحكم العطائية]. فتخرق كثرة الكَلَام بِالصَّمْتِ، وكثرة النَّوْم بالسَّهر، وكثرة الأكل بشيْءٍ من الجُوعِ، وأَهَمُّ العَوَائِد الشَّاقَّة على النَّفْس حُبّ الرياسَة والجَاه و المال، فيخرقها بِالذُّلِّ والفقر، والنزول بها إلى أرْض الخُمُولِ. «ادْفِن وجودكَ في أرْض الخُمُول، فما نَبَتَ ممَّا لم يُدْفَنْ لا يَتِمُّ نِتاجُهُ» [الحكم العطائية]. والمراد بِالخُمُول كل ما يسْقط جاهها ويحُطّ قدْرَهَا عند النَّاس. فقد قَالوا: كُلُّ ما سقط من عَيْنِ الخلق عَظُمَ في عيْنِ الحقِّ وبِالعَكْسِ، فإذا صار الذُّلّ والضِّعة والخمول عنده أحْلَى مِنَ العِزِّ فقد مَلَكَ نفْسَهُ، ومَن ملَكَ نَفسَه مَلَكَ الوُجُود بِأسْره وَوَصَلَ إلى حَضْرَةِ رَبِّه. قال بَعْضُهُمْ: انتهى سَيْر السالرينَ إلى الظَّفر بنفوسهم، فإن ظَفِرُوا بها وَصَلُوا.

والثَّالثُ: الحَرف، والمراد بِهِ الهِمَّة والقريحة، وطلب الوُصُول إلى اللهِ تَعَالَى، وهَذَا الحَرْف لا بُدَّ منه في البِدَايَة، فإذَا وَصَلَ إلى اللهِ حَذَفَهُ. قال الشيخ أبُو الحَسَن الشاذِلِي[2] رضي الله عنه: «إن كَانَ وَلَا بُدَّ من الحَرْف فحَرف بيْنكَ وبين اللهِ خيْر من

(1) المُزَّمِّل: الآية 8.

(2) علي بن عبد الله الشاذلي، أبو الحسن: من أكابر العارفين بالله، رأس الطريقة الشاذلية. ولد بغمارة بريف المغرب سنة 583 وتوفي بصحراء عيذاب بمصر سنة 656. أخذ عن القطب مولاي عبد السلام بن مشيش. لم يخلف كتاباً وإنما أحزاب و أوراد و أدعية حكم.

الحَرْف يكون بيْنَكَ وبيْنَ الخَلْق». والمراد بالحَرْف الطمع في الوصول إلى مَرْتبة من المَرَاتِب. فَالحرف النُّوراني هو الطمع في الوصول إلى الله، أو إلى رِضْوَانِهِ، أو إلى كرامَة من كرامة أوْليائِهِ، أو إلى نَعيمه الدَّائم. والحرف الظلماني هو الطمع في الوُصُول إلى حظٍّ من حظوظ النَّفس العاجلة، كَالرِّياسة والتعظيم والجاه، وحبِّ الدّنيا وغَيْر ذَلِكَ من المقاصد الدنيوية، التي يقصدها أهل الهِمَم الدَّنِيَّة.

والحاصِلُ من الإشارة أنها ترجع إلى الأقسام الثلاثة التي يقطعها المريد وهي: الشريعة، والطريقة، والحقيقة. فالشريعة: أقواله عليه السلامُ. والطريقة: أفْعَاله. والحقيقة: أحْوَاله. قال (ص): «الشريعة مقالي، والطريقة فِعَالي، والحقيقة حَالِي». فالشريعة أن تعبُدَهُ، والطريقة أن تقصدهُ، والحقيقة أن تشهدهُ، فالشريعة جُلّها أقوال، والطريقة جُلّها أفعال أي مجاهدة ومكابدة، والحقيقة جُلّها أخلاق وأذواق. وإلى هذا ترجع الإشارة بقوله: اسم وفعل وحَرْف، كما تقدَّمَ. فالشريعة لِلْعَوَام، والطريقة للخواصّ، والحقيقة لخواصّ الخواصّ. فَالعَوَامُ اقتصَرُوا على التمسُّكِ بالشريعة الظَّاهرة. والخواصّ تمسَّكُوا بالشريعة في الظَّاهِرِ وزادوا لسلوك الطريق إلى الحقيقة بتهذيب النفوس وتطهير القلوب وهم السَّائرون من المريدينَ. وخواصّ الخواصّ تمسَّكُوا بالشريعة في الظاهر وبالطريقة في الباطن، فأشرقت عليهم أنوار الحقائق، فتخلَّقوا بِأخْلاَقه عليه السلامُ وَوَرثوا حاله ومقالهُ، فَهُمْ الوَرَثَة الحقيقيُّون وَرِثُوا التَّرِكَة بتمامها: أقواله وأفْعَاله وأحْوَالهُ، وإلى هذا أشار صاحب المباحث[1] حيث قال:

تَـبِـعَـهُ الـعَـالِـمُ فـي الأقـوالِ ... والـعـابِـدُ الـنَّـاسِـكُ في الأفْـعَـالِ

وفـيـهـمـا الـصُّـوفـي في السِّبَاقِ ... لـكِـنَّـهُ قَـدْ زاد بِـالأخْـلاَقِ

وذَكَرَ القُشَيْري[2] في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [3]. قال: «الظالم لنفسه هو المتمسِّك بِأقوالِهِ عليه السلامُ،

---

(1) يقول عنه سيدي أحمد بن عجيبة في شرحه للمباحث الأصلية: «الشيخ الفقيه الصالح الولي الناصح أبو العباس أحمد بن محمد بن يوسف التُجيبي المعروف بابن البنَّا السرقُسطي نسبة إلى سرقُسطة بلدة بتخوم الجزيرة، كان أصل نسبه منها ثم تقرر بفاس وبها توفي. قال الشيخ زروق رحمه الله لم أقف على تاريخ وفاته غير أن الظن الغالب أنه قريب العهد».

(2) عبد الكريم بن هوازن النيسابوري القشيري، من بني قشير بن كعب، أبو القاسم، زين الإسلام: شيخ خراسان في وقته، زهداً وعلماً بالدين. ولد عام 376، كانت إقامته بنيسابور وتوفي فيها عام 465. من كتبه التيسير في التفسير، ولطائف الإشارات في التفسير أيضاً، والرسالة المشهورة، وترتيب السلوك، والتوحيد النبوي، ونحو القلوب الصغير، والكبير.

(3) فَاطِر: الآية 32.

والمقتصد أي المتوسّط المتمسّك بأقواله وأفعاله، والسابق بالخيرات المتمسّكُ بِأخلاقِهِ عليه السلام» أي المتمسّكُ بأخلاقِهِ بعد التمسّك بِأقوالِهِ وأفعَاله والله تعالى أعْلَمُ.

ثم ذكر ما يتميَّز به كل واحدٍ من هذه الأقسام الثلاثة. فقال: **فالاسم يُعرَف بالخَفْضِ والتنوين ودُخول الألف واللّام وحروف الخفض.**

قلت: الفاء فصيحة، جواب عن سؤال مقدّر، كأنَّ قائلاً قال: فَبِمَاذَا يعرف كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة؟ فقال: فَالاسْمُ يُعرَف بالخفض؛ لأنَّ الأفعال لا خَفْضَ فيها. والحروف كلها مبْنِيَّة؛ وهو عِبَارة عَنِ الكَسْرَة التي يُحدِثها العامِل في آخر الكلمة، سواء كانت بالحَرْفِ أو بالإضافةِ أو بالتَّبَعِيَّة، وقد اجتمعت في البَسْمَلَة، أو بالمجاورة كَقَولِ الشاعر:

كَأنَّ أبَانَا في أفَانِين ودقه كبيرُ أُناس في بجاد مزمَّلِ

فَمُزَمَّل نَعْت لكبير لكنه خفض بمجاورة بجاد أو بالتَّوَهُّم، كَقَول الشاعر:

بَدَا لي أن لستُ مُدرِك ما مَضى وَلا سَابِق شيئًا إذَا كَانَ جَائِيًا

فسابق عطف على مدرك لكنَّهُ خفض على توهّم بَاء الجر في خبر لَيْسَ، أيْ لستَ بِمُدْرِك شيئًا لم يسْبق بِهِ القدر، وَلَا لَاحِقٍ شيئًا سَبَقَ به القَدَر قبل وقْتِهِ. وعبَّر المُصَنِّف بالخَفْضِ، وهو عبارة الكوفيينَ، وعبارة البصريين الجرّ وهو أفْصَح، وَيُعْرف أيضًا بِالتنوين وَهُو مصْدَر نَوَّنْتُ الكلمة، أدخَلْتُ عليْهَا نونًا، وفي الاصطلاح: نُونٌ سَاكِنَة زائدة تلْحَقُ الآخر، تثبت لَفْظًا لَا خَطًّا، لغَيْر توكيد فتون جِنس وساكنة: أخرج به نحو ضيْفن ورعشن، لغة في الضيْف والمرْتَعِش. وزائدة: أخرج به نون لدن. وتَلْحق الآخِر: أخرج نحو غَضَنْفَر اسم للأَسَدِ، ولغير توكيد: أُخرج لنسفعًا وليكونًا، فإنّها نون التوكيد. وكُتِبَتْ بِالألِفِ مُراعاة للوقفِ؛ لأنها تبدل في الوقف ألِفًا. قال في الألفيَّة:

وَأبدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ ألِفَا وَقْفًا كَمَا تَقُولُ في قِفَنْ قِفَا

وهو أربعة أقْسَام:

تنوين التَّمْكِين: وهو الَّذِي يدلّ على تمكين الاسم في باب الاسمية، بحيث لَا شِبْه فيه للحرف فَيُبْنَى، وَلَا لِلفِعْلِ فيُمْنَع منَ الصَّرْف، كَزَيْدٍ وَرَجُلٍ.

وتنوين التنكير: وهو الَّذِي يدْخل على بعض الأسماءِ المَبْنِيَّة، فَيَدُلُّ على تنكير الكلمة، أيْ شيُوعهَا إن وُجِد، وعلى تعريفِهَا أي تخصيصها إن فُقِدَ، كَسِيبَوَيْهٍ، فإنْ نَوَّنْتَهُ دَلَّ على كل شخصٍ اسْمه سيبَوَيْه، وإن لَمْ تُنَوِّنْهُ دَلَّ على النحوي المعلوم إمَام

النحويّين. وكذلك صَه، إن نَوَّنته دَلَّ على أيّ سُكُوتٍ كان، وإن لَمْ تُنَوِّنْهُ دَلَّ على سُكُوتٍ معلوم عن حديث معلوم، وكذلك إيهٍ بِمَعْنَى حَدِّث، فإن نَوَّنته دَلَّ على الأمر بأيِّ حديثٍ كَان، وفي الحديث عنه عليه السلام: «إيهٍ يَا ابْن الخطّاب» أي حدِّث بِمَا شِئْتَ. وإنْ لم تُنَوِّنهُ دَلَّ على الأمر بحديث معهودٍ.

وتنوين العِوَض: وهو الَّذي يُعَوض عن حرف، كجَوارٍ وغَوَاش، فأصله جواري وغواشي، مَمْنوع من الصَّرْفِ، ثم اسْتُثْقِلَت الضَّمَّة على الياء فحُذِفَتْ، فَصَار جواري وغَوَاشي، ثم حُذِفَت الياء وعُوِّض منْهَا التنوين على المشهور، أو عن كلمة كتنوين كل وبعض عند الجُمْهُور. أو عن جُمْلة كَيَوْمَئِذٍ وحينئذٍ وساعتئذٍ وعامئذٍ. نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [1]، ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [2]. والأصل يوم إذ غلبَت الرُّوم فارسًا يفرح المؤمنون. وحين إذ بلغت الروح الحلقوم. فعُوض التنوين عن الجمْلَة.

وتنوين المُقَابَلَة: وهو الذي يَدْخُل على جَمْع المُؤَنَّثِ السَّالِم فهو في مُقابلةِ النُّون في جَمْعِ المذَكَّرِ في الدّلالة على تمام الكلمة. فإن التنوين يدلّ على تمامها في المفرد. والنونُ يدل على تمامها في الجمع المذكر بدَلِيلِ حَذْفِهَا للإضافةِ، فجعل التنوين يدلّ على التمام في جمع المؤنَّثِ في مُقابلة النُّونِ في المُذكَّرِ. ويُعْرَف أيْضًا بِدُخُول الألِف واللَّام. سواءً كَانَتْ للتعريف أو زائدة كَالحارثِ والضحَّاكِ، أو موصولة كَالضَّارب والقَائِم على قَوْل الأكثرِ. وقيل: الموصولة غير مختصّة بالأسْمَاءِ. فقد تدخل على المضارع كقول الشاعر:

مَا أنْتَ بالحَكَم التُرْضَى حُكومتُهُ وَلَا الأصيل وَلا ذِي الرَّأْي والجدلِ

أي الذي تَرْضى حكومته والمشهور أنه ضَرُورة، وهل ألْ بِرُمَّتها للتَّعريف وهو مَذْهب الخَليل أو اللَّامُ فقط وهو مَذْهب سِيبَوَيْهِ، خِلاف. ويُعرَف أيضًا بحُروفِ الخَفْضِ، ويُسَمِّيها البصريون حُرُوف الجرّ؛ لأنَّها تجرُّ ما بَعْدَهَا. نحو: بزيْد وبك ومنك وإليك وفي ذلِكَ. فهذه كلها أسْماء، وقد تجتمع علامتانِ فَأكثَر في كلمة واحدة كما هو معلوم.

■ الإشَارَةُ:

فالاسم الَّذِي تذكره وتستهتر به وهو اللهُ لأنَّ الاسم هو عيْن المُسَمَّى يُعرَف بالخَفْضِ وهو التحقّق بالذّلّ والسُّفليات. قال الشاعر:

---

(1) الرُّوم: الآية 4. (2) الواقِعَة: الآية 84.

تَذَلَّلْ لِمَنْ تَهْوَى فَلَيْسَ الْهَوَى سَهْلُ ... إذا رَضِيَ المحبُوب صحَّ لكَ الوَصْلُ

وقال آخر:

تَـذَلَّلْ لِمَـنْ تَـهْوَى لتكْـسِبَ عِزَّةً ... فَكَمْ عِزَّةٍ قَدْ نَالَـهَا المَـرْءُ بِالذُّلّ

إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَى عَزِيزًا وَلَمْ تكُنْ ... ذَليلاً لَهُ فَاقْرأ السَّلَامَ عَلَى الوَصْلِ

وقال الشيخ أبُو الحسن رضي اللهُ عنهُ: «اللَّهمَّ إنَّ القَوْمَ قَدْ حَكَمْتَ عليْهم بالذُّلّ حتَّى عَزُّوا، وحكَمْت عَلَيْهم بِالفَقْدِ حتى وَجَدُوا». والمراد بِالذُّلّ، هو ذُلُّ النَّفس في طلب الحق. يظْهر ذلِك بيْن الأقرانِ، لتموت بِهِ النَّفس سريعًا فتَحْيَا الرُّوح بمعرفة الحقّ وشهودهِ؛ وذلِك كالمشي بِالحَفَا، وتَعرِيَة الرَّأس في المواضع التي يراها النَّاس، والسؤال في الأسواق والحوانيت، فهذا هو الذُّلّ الذي يعقبه العِزُّ بالله وتحيَا به الرُّوحُ بشهود مَوْلَاهَا ويُعرَف به الله حقّ معرفته؛ وهو معرفة العيَانِ لا معرفة الدَّليل والبُرْهان. وبالله التوفيق.

ويُعرَف اللهُ تعالى أيضًا بالتنوين:

إمَّا تنوين التمكين بأن يمكّنه اللهُ من صحبة شيخ كامِل عارِف بِاللهِ ثم يمكّنهُ من خِدمته وصحبَتِهِ ثم يمكّنه من شهود الحقّ ومعرفتِهِ.

وإمَّا تَنوين التَّنْكير بأن يتنكّر من جميع النَّاس ويفرَّ مِنْهُمْ حتى يتأنَّس باللهِ، فقد قال بعض الصوفية في شأن مَن دَخَلَ معَهُمْ: تنكَّرْ لمَن تعرف وَلَا تَتعرَّف لمَن لَا تعرف. وفي الحِكَم: «مَهْمَا أَوْحَشَكَ من خَلْقِهِ فاعْلَمْ أَنَّهُ أَرَادَ أن يُؤنسك بِهِ». وقال أيضًا: «ما نفعَ القَلْبَ شيءٌ مِثْلُ عُزْلةٍ يَدْخل بِهَا مِيْدَان فِكْرَة».

وإمَّا تنوين العِوَض بأن يُعَوِّض الغِنَى بالفقر، والعِزّ بالذُّلّ، والخلطة بالعُزْلَةِ، وهكذا يُبَدِّل الأشياء القبيحة بِأضدادِهَا.

وإمَّا تَنْوين المقابلة، فيُقَابل عِزّ الرّبوبية بذلّ العبودية، تحقَّقْ بِوَصْفِكَ يَمُدُّك بِوَصفِهِ، تحقَّق بفقرِكَ يمُدُّكَ بِغِنَاهُ، تحقَّق بضعفك يمدُّك بِحَوْلِهِ وقوَّتِهِ. وَلَنَا في هذا المعْنَى:

تحقَّقْ بِوَصْفِ الفَقْرِ في كل لَحْظَة ... فَمَا أَسْرَعَ الغِنَا إذا صُحّح الفَـقْرُ

وإن تُرِدَنْ بَسْـطَ المَوَاهِب عَاجِلاً ... فَفِي الفاقة رِيحُ المَوَاهِـبِ يُنْـشَرُ

وَإِن تُـرِدَنْ عِـزًّا مـنـيـعًـا مُـؤَبَّـدًا ... فَفِي الذُّلّ يخْفَى العِزُّ بَلْ ثَمَّ يَظْـهَرُ

وإنْ تـردَنْ رفـعًـا لقـدْركَ عَـالـيًـا ... ففي وَضعك النَّفس الدَّنِيَّة يَحْـضُرُ

وإنْ أردتَ العِرْفان فَافْنَ عَن الوَرَى ... وَعَن كُلّ مَطلوبٍ سِوَى الحق تَظْفَرْ

تَرَى الحقَّ في الأشياء حينَ تلطَّفَتْ فَفِي كُلِّ مَوْجُودٍ حَبِيبِيَ ظَاهِرُ

ويُقابل أيضًا الأوصاف المذمومة بالأوصاف المحمودة، كالبُخْلِ بالسَّخاءِ، والتكبّر بالتواضع، والحَقْد والحَسَد بِسَلَامَة الصَّدْرِ، والقَلَق وَالحِدَّة بالرَّزَانَةِ والتَّأَنِّي وهكذا يُقابل المساوي بالمَحاسِن ويُقابل الدَّاء بالدَّواء.

ويُعْرَفُ أيضًا بدخول الألفِ واللَّامِ وهو إشارة إلى دُخُولِ الحَضْرَة المقدَّسَة، فإنها معروفة عِنْدَ العارِفِين، ومُعَرَّفَة بتعريف الله إيَّاهَا على ألْسِنَة الرُّسُل وخُلفائهم؛ وهي محلّ المشاهدة والمُكالَمَة والمواجهة والمُكاشَفَةِ، ودُخُولها يكون بتحقيق ما تقدَّمَ في العَلَامات المتقدّمة.

ويُعْرَف الحق تعالى أيضًا الذي هو مسمَّى الأسماء بحروف الخَفْضِ، أي بأسباب الخَفْض وهي كل ما يخفض النفس وينزل بهَا إلى أَرْض التَّواضع والسّفليات كما تقدَّم. والله تعالى أعْلَمُ.

ثم بيَّن حروف الخفض فقال: وهيَ:

■ مِنْ:

مبْنِيّة على السكون، إلّا إنْ وَلِيَها ساكن كالألِف واللّام فَتُفْتَحُ على خلاف أصْل التقاء السَّاكنيْن. قال الجزيري: إنما ذَلِكَ لكَسْرةِ الميم، فَكَرِهُوا التقاء كسْرتين. قلت: يرد بما إذا كان الساكن غير الألف واللّام فإنهم يكسرونه نحو: فررْت من اعتداء زيد، وإنما فتح مع أل للتخفيف، وبقي على أصْله في غير أل. وقال الكسائي والفرّاء: أصْلها منًا فخُفِّفَتْ بحذف الألف وتسْكين النُّون لكثرة الاستعمال هـ. فإذا وَلِيَها أل رجعت إلى أصْلها من فتح النُّون ولها مَعَانٍ، أشهرها ابتداء الغاية أي ابتداء شيْءٍ له غاية في المكان كثيرٌ وفي الزّمان قليل، فمن الأول: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسرَاء: الآية 1]، ﴿مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الكهف: الآية 37] من محمد رسول الله إلى هِرَقْل. ومن الثاني: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: الآية 108]، مُطِرْنَا مِنَ الجمعة إلى الجُمُعَةِ. وللتبعيض وهي التي يصحّ موضعها بعض نحو: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البَقَرَة: الآية253]، ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عِمرَان: الآية 92]. وللبيَان: أي لبيَانِ الجِنْسِ، وكثيراً ما تقع بعد مَا، ومَهْمَا، لكثرة إبْهامهما كقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية 106]، ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾ [فاطر: الآية 2]، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: الآية 132]، ومن غيرهما: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحَجّ: الآية 30]، ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ﴾ [الكهف: الآية 31]. وتُزاد للتنصيص على

العموم، مسبوقة بنفي أو نهي أو استفهام بهَلْ نحو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: الآية 59]، ونحو: لا تضرب من أحد، ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: الآية 98]. زاد في المُغني: أن يكون المزيد فيه فَاعِلاً أو مفعُولاً أو مبتدأ، بخلاف الخَبَرِ أو الحال أو التمييز المنفِيَّان. ولها معانٍ غَيْر هذا تركْنَا ذِكْرَهَا خوف الإطالة، وهي أقوى حروف الجرّ. ولذلك اختصّت بالدّخول على عنْدَ ولدن من ظروف المَكَانِ.

■ وإلى:

لانتهاء الغاية في الزّمان والمَكَانِ، نحو: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: الآية 1]، ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: الآية 187]. وتكون بمعنى فِي وبمعنى اللّام وبمعنى مِنْ، كما في التسهيل.

■ وَعَنْ:

للتجاوُزِ. نحو: رميْت السَّهم عنِ القوْسِ. وبِمَعْنَى على، نحو: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: الآية 38] أي علي نفسه. وقد تجيء بِمَعْنَى بعد، كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾ [الانشقاق: الآية 19]، أي حَالاً بعد حَالٍ.

■ وَعَلَى:

للاسْتِعْلاءِ حسًّا، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: الآية 12] أو معنىً، نحو: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: الآية 2] أي راكبين على مَتْنِ الهِدَايَة، مُتَمَكّنِينَ مِنْهَا، وبِمَعْنَى فِي، نحو: ﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: الآية 102].

■ وَفِي:

للظرفية مكَانيَّة أَوْ زَمَانيَّة نحو: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: الآيتان2، 3]، ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البَقَرة: الآية 196] أي في زَمَانِهِ. والسَّبَبِيَّة، نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ﴾ [النور: الآية 14]، أي بِسَبَبِ مَا أفضتم فيه مِنْ حَديث الإفْكِ.

■ وَرُبَّ:

للتقليل دَائمًا عند الأكثر، أوْ لِلتَّكْثير دائمًا عند البَعْض، أو للتقليل غالبًا والتكثير قليلاً. وقيل: لم توضَعْ لِوَاحِدٍ منهما وإنما يُفْهَم ذلِك من خارج، واختاره أَبُو حيَّان.

وقيل: وُضِعَتْ لهما معًا من غيْرِ غَلَبَة و قال الأعْلَمُ[1] وابن السِّيد[2] بكسر السين: للتكثير في مَوْضع الافْتِخَارِ، وللتقليل فيما عَدَاهُ. وهَلْ يجب نَعْت مجرورها قولَانِ. قال في التَّسْهِيل: و لَا يلزم وصف مجرورهَا، خلافًا للمُبَرِّدِ ومَن وافَقَهُ. ولَا مضيّ ما تتعلق به، بل يلزم تصديرها، وتنكير مجرورهَا. فإن دَخَلَتْ عليْها مَا، دَخَلَتْ عَلَى الجُمَلِ، وزال اختِصَاصُهَا بالأسْمَاءِ، نحو: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: الآية 2]. وتخفيف الباء لغةٌ فيها. وقد تدخل عليها تاء التأنيث في اللُّغتين معًا.

■ وَالْبَاءُ:

لِلإلصاقِ، نحو: أَمْسَكْت بِزيْدٍ، ومنْهُ: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المَائدة: الآية 6] عند مالكٍ، وللتبعيض عند الشافعي. وتكون للاسْتِعانَةِ، نحو: كَتَبْتُ بِالقَلَمِ. وَلِلْمُصاحبة كَالبَسْملة. ولِلتَّعْدية، نحو: مَرَرْت بزيْدٍ، إذا كَان الفعل قاصرًا عُدِّي بِهَا. ولِلْعِوَضِ ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النَّحل: الآية 32] أي عِوَضٍ ما كنتم تعملونَ؛ لأنَّ الَّذي يُعْطِي بِعِوَضٍ قد يُعْطِي مَجانًا أي بِلَا عِوَضٍ، بخلافِ الَّذِي يُعْطِي بِسَبَبٍ. فلا بُدَّ من وُجُودِ سببِهِ. فليْسَت البَاء حينئذ سَبَبِيَّةً، لقولِهِ عليه السلامُ: «لَنْ يَدْخلَ أحَدُكم الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ». فينتفي التَّعارُض بين الآية والحديث، ويُجاب أيضًا بأنَّ الآية شَرَّعتْ، والحديث حقّق، فالجمْعُ بينهما لازِمٌ.

■ والكاف:

للتشبيه نحو: ﴿وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرَّحمن: الآية 37]. وللتعليل: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البَقَرة: الآية 198]، ومنه قول القطب ابن مشيش[3] في تَصْلِيته

(1) يوسف بن سليمان الشَّنْتَمَري الأندلسي، أبو الحجاج المعروف بالأعلم) المشقوق الشفة(: عالم بالأدب واللغة. ولد في شَنْتَمَرِيَة الغرب سنة 410 ورحل إلى قرطبة. مات في إشبيلية سنة 476. قضى حياته كلها بالأندلس وكانت مليئة بالتدريس والتأليف. له في اللغويات شرح شعر الشعراء الستة الجاهليين، وشرح أبيات شواهد كتاب سيبويه، وشواهد الجمل، وشرح شعر أبي تمام. ومن أهم كتبه في النحو شرحه لكتاب سيبويه المعروف بالنكت.

(2) عبد الله بن محمد بن السِّيد، أبو محمد: من علماء اللغة والأدب. ولد في بَطَلْيُوس في الأندلس سنة 444 ونشأ بها. انتقل إلى بَلَنْسِية فسكنها وتوفي بها سنة 521. من كتبه: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن قتيبة، الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، الحدائق في أصول الدين، شرح سقط الزند، الحلل في شرح أبيات الجُمل، وشرح الموطأ.

(3) عبد السلام بن مشيش(أو بن بشيش) بن أبي بكر الإدريسي الحسني: من أقطاب المشايخ الصوفية بالمغرب، شيخ الإمام الشاذلي. له كلام في الحقائق وصلاة على النبي مشهورة: الصلاة المشيشية. ولد بجبل العلم، شمال المغرب، وقتل فيه شهيداً سنة 622.

المشهورة: «كَمَا هُوَ أَهْلُهُ». وللمبادَرَة، كقول صاحب الرسالة: وليَرْقَ المِنْبر كما يَدْخل. وَقَد تُزَادُ نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: الآية 11] أي ليس مثله شيء.

■ واللَّامُ:

للاستحقاق نحو الحمد لله. وللمُلك: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النساء: الآية 170]. وللتَّمليك، نحو: وهبْت لزيْد مالاً. وشبه التمليك، نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [طه: الآية 53]. أو للتعليل، نحو: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝﴾ [قُرَيش: الآية 1]، أي فليعبدوا لأجل إيلافهم الرّحلتيْن وهي مكْسُورة، إلَّا إن دَخَلَتْ على المُضمَرِ فَتُفتح، بخلاف الباء مكسورة مطلقًا. ورُوِيَ فتحها مع الظاهر فيُقال بَزَيْد، قاله السوداني(1).

■ وَحُرُوفِ القَسَمِ:

يصحّ أن يقرأ بالرفع عطفًا على من، وبالخفض عطفًا على بالخَفْضِ، بناء على أنَّ المعَاطف إذا تعدَّدَت هل تُعطَف على الأول، أو كل واحدٍ على ما يليه. والقَسَمُ: اسْمُ مصدر أقْسَمَ وهو الحلف، وهو في عُرْف الفقهاء: تحقيق ما لم يجب بذكر الله أو صفته وهي:

■ الواو:

وتختصّ بالظاهِرِ، نحو: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: الآية 23]، ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝﴾ [الضحى: الآيتان 1، 2]. ويجب مَعَهَا إضمار فعل القَسَم، فلا يظهر أبدًا. وهل هذه الواو هي العاطفة كواو رُبَّ عطفت على مُقَدَّرٍ ـ قاله البيهقي(2) وغَيْرُهُ ـ أو بَدَل من الباء والتاء بدل منْهَا، وبه جَزَمَ الزَّمَخْشري(3) وَابْن مالك وغيرهما، قَوْلَانِ، والأصح الثاني.

---

(1) أحمد بن أندغمحمد، وكان هذا اللفظ عند أهل السودان من الألفاظ الدالة على التعظيم، السوداني، كان جامعاً للنحو وأصول الفقه وأصول الدين، تولى القضاء بِتِنْبُكْتُ، ولد عام 991 وتوفي عام 1044. شرحه على الجرومية كان متداولاً بفاس.

(2) أحمد بن علي بن محمد البيهقي: لغوي، عالم بالقراآت، من أهل نيسابور، أصله من بيهق. من مصنفاته: ينابيع اللغة، والمحيط بمعات القرآن.ولد سنة 470 وتوفي سنة 544.

(3) محمود بن عمر الخوارزمي الزَّمَخْشَرِي، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشر، من قرى خوارزم، سنة 467. سافر إلى مكة وتنقل في البلدان ثم عاد إلى الجرجانية من قرى خوارزم فتوفي فيها سنة 538. أشهر كتبه: الكشَّاف في التفسير، وأساس =

■ والتَّاء:

وتختصّ بالله، نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَآ﴾ [النّحل: الآية 63] فلا تجرّ غيره ظَاهِرًا وَلَا مضمرًا، وسمع تالرحمن وتربّ الكعبة وتحياتك. وتقدَّم أنها بَدَلٌ من الباءِ. وقال قُطْرُب[1]: هي حرف مستقل للقَسَم ولم يذكر الباء مع أنها من حروف القسم اكتفاء بذكرِهَا في حروف الجرّ؛ لأنَّ القَسَمَ معنًى من معَاني الباء والقسم في الباءِ أصْلي، ولذلك جاز إظهار فِعل القَسمِ معها نحو أقسمت بالله، و يجوز حذف الباء فيُنصب تاليها بإضمار فعل القسم أو يرفع على الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾﴾ [ص: الآية 84] قُرِئ بالوجهين معًا في الأول، والله تعالى أعْلَمُ. وبقي من عَلَاماتِ الاسم النِّدَاء وَالإسْناد إليه نحو: يَا زَيْد، وقمْت، وعلمت، فالتاء اسمٌ لأنك أسْنَدتَّ إليها القيامَ والعِلم، فالاسم يُسْنَد ويُسْند إليه، بخلاف الفِعْل، فإنَّهُ يُسْنَدُ وَلَا يُسْنَدُ إليه. وبالله التوفيق.

■ الإشَـارة:

فَمِنْ: إشَارة إلى ابْتداءِ السَّيْرِ.

وإلى: إشارة إلى انتهَائِهِ، فَلِلْمُرِيد بداية؛ وهي المجاهدة، ونهاية وهي المشاهدة. فَمَنْ أشرقَتْ بِدَايتُهُ، أشرقَتْ نِهَايتُهُ. فإشراق البِدَاية: هي القريحة الوَقَّادَةُ، والكَدّ والجِدّ في مُجَاهدة النَّفْسِ، وعمارة الأوقات، وإشراقُ النهايةِ: هِيَ دَوَام شهود الحقّ، والعكوف في حضْرة القدس، ومحلّ الأُنس.

والنَّاس ثلاثة أقسام:

قَوْمٌ قَنَعُوا بمقام الإيمان، ولم تُرْفع هِمَّتهم إلى طلب العِيَانِ. فَهَؤُلَاءِ لَا سَيْرَ لَهُمْ فَهُمْ من عَوَامّ المسلمينَ.

وقوم تعلَّقت هِمَّتُهُمْ بالوصولِ، واستعْملوا شيئًا من عبادة الظَّاهر، لكن لَمْ يظفروا بشيخ التربية، ولم يَقدروا على صحبَتِهِ، ولم تسمح نفوسهم بالتجريد وخرق

= البلاغة، والمفصل. له أيضاً: المستقصى في الأمثال، والقسطاس في العروض، وديوان شعر. كان معتزلي المذهب، شديد الإنكار على المتصوفة.

(1) محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب: نحوي، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة، وهو أول من وضع المثلث في اللغة. وقطرب لقب دعاه به أستاذه سيبويه فلزمه. من كتبه: معاني القرآن والنوادر في اللغة، والأزمنة، والأضداد، وخلق الإنسان، وغريب الحديث. توفي سنة 206.

العَوائد، فهؤلاءِ صالحون أبْرار؛ وَهُمْ أيضًا مِنْ عامَّة أهْلِ اليَمين، سواء كانوا من العُبَّادِ أو الزُّهَّاد أو العلماء الأنجاد؛ لأنهم حيث لم يخرقوا عوائد أنْفسهم لَمْ يتحقّق سَيْرهم، «فَلَوْلَا مَيَادِين النّفوس، ما تحقّق سَيْرُ السَّائرين»[الحكم العطائية]، «كيف تخرق لك العوائد وأنتَ لم تخرق من نفسك العوائد»[الحكم العطائية].

وقوم ارتفعت هِمَمهم إلى الوصول وظفروا بشيخ التربية، وقوَّاهم الله على صُحبته وخِدْمتِهِ، وتجرَّدُوا من عوائدهم، فأشرقت بدايتهم بالمجاهدة والمكابدة، وأشرقتْ نهايتهم بِدَوَام المشاهدة. فهؤلاء خاصَّة الخاصَّة وهم المُقَرَّبُونَ السابقونَ، جَعَلَنا اللهُ من خَوَاصِّهم، بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ.

وعَنْ: تشير إلى المجاوَزَة عن العَلَائق والشواغِل إذْ لَا يصحُّ السَّيْر مع العَلائق والشواغِلِ. وكان شيخنا البوزيْدي رضي اللهُ عنه يقول: إن شئتم أنْ نُقْسِمَ لكُمْ أنه لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ عالمَ المَلَكوت من في قَلْبِهِ عَلَقة. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَدَىٰ﴾ [الأنعَام: الآية 94] أي جئتم إلى حضرتنا فُرادى من عَلَائق القَلْبِ وشواغِلِهِ، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ﴿٦﴾﴾ [الضحى: الآية 6] أي يتيمًا مِنَ السّوَى فآوَاكَ إلى حَضْرَتِهِ. وقال الشاعِرُ:

فَازَ مَنْ خَلّ الشّواغل ولِمحبوب توجَّهْ

وعَلَى: إشارة إلى الاستعْلَاء على النفس بالقَهر والغَلَبَة، وعلى السَّيْر بالنَّصْر والرِّعَاية، وعلى الهداية بالتمكين والعناية، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾﴾ [البَقَرَة: الآية 5].

وفي: إشارة إلى دُخول الحضرة والتمكّن فيها تَمَكُّن المَظْروف في الظرف، فتصير مأواه ومعشش قلبه، فيها يَسْكُن وإليْهَا يأوي. أو تشير إلى الذَّهاب في الله بعد الذَّهاب إليه. قال تعالى حاكيًا عن خليله عليه السلام: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٩٩﴾﴾ [الصَّافات: الآية 99] أي سيهدين إلى الذهاب فيه بعد الذهاب إليه؛ وهو الغرق في بَحْرِ الأحديَّة. فالذَّهاب إليه حَالُ السَّائرينَ والذَّهابُ فيه حال الواصلينَ.

ورُبَّ: ، إشارة إلى قِلَّةِ وجُودِ أهْلِ الخصوصية. قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْۗ﴾ [ص: الآية 24]، وقال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سَبَأ: الآية 13]. فهم إكسير الوجود، مَنْ ظفرَ بِهِمْ ظفر بالغِنَى الأكْبَرِ والسِّرِّ الأبْهَر، أوْ إلى كثرتهم لمَن سبقت له العناية وحسَّن ظنّه باللهِ وبعبادِهِ.

والبَاءُ: إشارة إلى اسْتِعَانَتِهِمْ باللهِ في سَيْرِهِمْ وظَفْرهم باللهِ في وصولهم، «فَمَن كَانت بالله بِدَايتهُ كانت إلَيْه نهايتهُ»، فَهُمْ مُبَرَّؤُون من حَوْلهم وقوتهم فِي سَيْرهم وَوُصُولِهِم. أوْ إشارة إلى مُصَاحَبتهم لله في غَيْبتهم وحضورهم وفي جميع شؤونِهِمْ،

قد اتخذوا الله صاحبًا، وتركُوا النَّاس جانبًا ﴿فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [مريَم: الآية 49]، فَالاعْتزال عن الخلق سبَب في مَوَاهب الحقّ. أو إلى مصاحبتهم لمن يدل على الله بمقالِهِ وَيُنْهِضُ إليه بحالِهِ، فالصُّحبة عند هؤلاءِ رُكْن كبيرٌ مِنْ أركَانِ التصوّفِ، يُدْرَك بِها في ساعَة واحدة مَا لَا يُدْرك في سنين بالمجاهدة والمُكَابدة، وَجَرِّبْ ففي التَّجريب علم الحقائق.

والكَاف: تشير إلى التشبّه بالقومِ في زَيِّهم وَسَيْرهم وَأخلاقهم. «فَمَن تشبَّهَ بِقَوْم فَهُو منهُمْ» بشرْطِ العمل والإخلاصِ.

و اللام: إشارة إلى استحقاق الولاية وملكها بالصحبة و التشبّه بالقوم مع الإخلاص والتجريد من العلائق حتى تشرق عليه أنوار الحقائق ويملك الوجود بِأَسْرِهِ من عَرْشه إلى فرشِهِ، يتصرّف فيه بِهِمَّتِهِ وَيُدَوِّرُهُ في لَمْحَةٍ بِفِكْرِهِ. وَيُقَال لَهُ حينئذٍ:

لَكَ الدَّهْرُ طَوْعٌ والأنَامُ عَبِيدُ   فَعِشْ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِكَ عِيدُ

وحروف القسم: إشارة إلى كَوْنهم لَوْ أَقْسَمُوا على اللهِ لأَبَرَّهُمْ في قَسَمِهِمْ وهذا مقام المحبوبينَ، جعلنا الله من خواصِّهم بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ.

ثم ذكر عَلَامة الفِعْلِ فقال: والفعل يُعرَف بِقَدْ والسِينِ وسَوْف وتاء التأنيث السَّاكنة.

يعني أنَّ الفِعْل يتميَّز عن صاحبَيْهِ بِقَدْ. فهي مختصَّة بالفعلِ المتصرِّف الخبري المثبت المجرَّد من ناصبٍ وَجَازم. فَلَا تدخل على الجامِدِ كَعَسى ولَيْسَ، وَلَا على الإنشائي كَبِعْت وأنكحت، وَلَا على المنفِي، وَلَا على المقترنِ بناصبٍ أو جَازِمٍ. ومعْنَاها التوقّع في المضارع، نحو: قد يقدّم الغائب إذا كَانَ يُنتَظَر وقوعه، وتقريب الماضي من الحال، تقول: قام، فتحتمل الماضي والقريب والبعيد. فإذا قلت: قد قام، اختصَّ بالقريب، والمشهور من أَحْوَالِهَا أنها تفيد التحقيق مع الماضي، والتقليل مع المضارع إلَّا في كتاب اللهِ فَإنَّها تفيد التحقيق فيهما، ولا تفيد التقليل في كتاب اللهِ إلَّا بتأويلٍ. وقد تفيد التكثير، نحو: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: الآية 144] وقد تدخل على الجُمْلةِ الاسمية كقول الششتري[1]:

(1) علي بن عبد الله النميري الشُشْتَرِي، أبو الحسن: صوفي أندلسي من أهل شُشتر، قرية بوادي آش بالأندلس. ولد سنة 610. تنقل في البلاد بين المغرب و المشرق، توفي بقرب دمياط سنة 668. يقول فيه المقّري في نفح الطيب: "عروس الفقهاء وأمير المتجردين، من أهل العلم والعمل". من كتبه: المقاليد الوجودية في أسرار الصوفية، الرسالة العلمية، العروة الوثقى في بيان السنن، وديوان شعر ذائع الصيت خاصة في الدوائر الشاذلية.

لقد أنا شيء عجيب لمن رآني
أنا المحب الحبيب ما ثم ثاني

ويمكنه أن يحملَ على حذف الفِعل. أي لقد علمْت أنّي أنَا شيء عجيب. وقد تكون إسمًا بمعنى حَسْبُ، فتضاف إلى الاسْمِ نحو: قد زَيْد دِرْهم أي حسبه درهم.

والسين وسوْف: وهما مختصّان بالمضارع، فالسِّين للتَّنفيس، وسَوْف التَّسْويف، وهو أوْسع زمانًا من التنفيس، هذا مذهب البصريينَ، وقال الكوفيون زمَانهما وَاحد. ويؤيّده تعاقبهما على معنى واحدٍ. قال تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: الآية 146]، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: الآية 162]. وفي سَوْف لغات يقال سَوْ وسَيْ وسَفْ.

وتاء التأنيث السَّاكنة: وهي مختصَّة بالفعل الماضي، واحتَرَزَ بالساكنة مِنَ المتحرِّكَةِ، فإنها مختصَّة بالأسْمَاءِ كَرَحْمَة ونِعْمَة، ومن المتحرِّكةِ بحركةِ البِنَاءِ كلات وربّت وثمت، فإنها تلحق الحروف، وبهذه العَلامة استدلّ على فعليَّةِ لَيْسَ، وعَسَى، وبيس ونِعْمَ، لقولهم: نعمت وَبِئْسَت وليست وعست، خلافًا لِمَن زَعَم اسميّة نعم وبيس، وهم الكوفيُّون وبحرفيَّة عَسى وهو ثعلب[1] وحرفيّة ليْس وهو الفَارِسي[2] وبقي من علامات الفعل تاء الفَاعِل نحو: قمت، وياء المخاطبة كقومي. ونُون التوكيد كَاَضرِبَنَّ والله تعالى أعْلَمُ.

■ الإشَارة:

والفعل الذي يَصِلَ بِهِ إلى الله تعالى ويحصل به الوصول إلى حضرة القدس يُعرَف بقَد التي تفيد الجَزْمَ والتصميم؛ وهو العَزْمُ على البِرّ والتَّقْوى، والجزْم بدوام السَّيْر حتَّى يَصِلَ أو يموت، فَبِهذا يحصلُ للمريد الوصول. فقد قالوا في شروط الفقير: هي حُسْن الخدمة وحفظُ الحُرْمةِ وتعظيم النعمة ونفوذ العزيمة، ونفوذ العزيمة

---

(1) أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب: رئيس مدرسة الكوفة في النحو واللغة. ولد عام 200 ببغداد وتوفي بها عام 291. من كتبه: الفصيح، وقواعد الشعر، و مجالس ثعلب، وشرح ديوان زهير، وشرح ديوان الأعشى، ومعاني القرآن، وإعراب القرآن. كانت له منافسة مشهورة مع المبرّد إمام البصريين، استمرت 40 سنة.

(2) الحسن بن أحمد المعروف بأبي علي الفارسي: أحد الأئمة في علم العربية والنحو والقراءات. ولد في فسا من أعمال فارس عام 288 و توفي ببغداد عام 377. كان متهماً بالاعتزال. من مصنفاته: الإيضاح، والتذكرة في 20 مجلد، وتعاليق سيبويه، وجواهر النحو، وكتاب الحجة في علل القراءات السبع.

هو تصميم العَزْمِ على السَّيْرِ إلى الوُصولِ، فَإِذَا كَلَّ أَوْ ضعف جدَّد العَزْمَ حَتَّى يَصل. وفي ذلِك يقول القائل:

قَدْ جَدُّوا في السَّيْرِ حتَّى مَلَّ أكثرهم وَعَانَقَ المَجْدَ مَنْ وَفَى وَمَنْ صَبَرَ

فإذا خافَ على نفسه المَلَلَ والرُّجوع نَفَّسَ لَهَا شَيْئًا مَا بِتَرْكِ المجاهدة وسوَّف لها بالرَّاحَة والبشارة بالوصول، وإليه الإشارة بقولِهِ: والسين وسوْف. ويحتمل أن يكون على حذف مُضَافٍ، أي يُعرَف بترك السِّين وسوف، أي بترْكِ التسويف، فيكون إشارة إلى المبادرة وانتهاز الفرصَة قَبْلَ فواتِ الوقتِ، وإليه أشار ابن الفارض بقوله:

وجُدَّ بسيفِ العزْم سَوْف فإن تَجُدْ تجدْ نَفَسًا فالنفس إن جُدَّت جَدَّتِ

وكذا يُقال في قوله: وتاء التأنيث، أي وترك صحبة التأنيث، فإنَّ صحبَةَ النِّسَاءِ من أعْظَمِ القواطع للمريد. قال (ص): «ما تَرَكْت بَعْدي أضَرَّ على الرِّجَال مِن النِّسَاءِ». وقد حَذَّرَ كثير من الصوفية الفقير من التَّزَوُّج قبل الوُصُول إلّا إنْ كَان في صحبَة الشيخ ملتَصِقًا بِهِ وقد أذِنَ لَهُ في التزوُّج، فقد لا يضرّهُ، واللهُ تعالى أعْلَمُ.

ثم ذكر علامة الحرْف فقال: **والحَرْف مَا لا يَصْلح مَعَه دَليلُ الاسْمِ وَلَا دَليلُ الفِعْل.**

يَعْني أن الحرفَ هو الَّذي لا يقبل شيئًا من عَلَامات الأسماء وَلَا من عَلَامات الأفعالِ، كَهَلِ و قَد، فلا تقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال. فلا تقول: الْهَلْ، وَلَا الْقَدْ، وَلَا شيئًا من حروف الجرّ، وَلَا السِّين وَلَا سوْف، وَلَا تاء التأنيث. فَعَلامَة الحرف هو ترْك العَلَامة، فمثاله كَحَرفِ الجيم والحاء والخاء، فالجيم يُعرَف بالنقطة من تحت، والخَاء بالنقطة من فوق، والحَاء بالإهْمَالِ، وإليه أشار بَعْضهم بقوله:

والحَرْف ما ليْسَتْ لَهُ عَلَامةٌ تَرْكُ العَلَامَةِ لَهُ عَلَامَةٌ

■ الإشَارة:

والحرْفُ، أي وَذُو الحرْف الظَّلْمَاني وهو الَّذي يعبد الله على حَرْفٍ أي طرفٍ من الدِّين وطمَع ﴿فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ﴾ [الحَجّ: الآية 11]، لا يَصْلح لِلسَّيْرِ بِالذِّكْر وَلَا بِالعَمَلِ. وهو الَّذي دَخَلَ في طريق القَوْم طَمَعًا في رِيَاسَةٍ أو عزٍّ أو جَاهٍ أوْ مالٍ. فَلَا يأتي منْهُ شيْءٌ ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الحَجّ: الآية 11]، والعياذ بالله.

بَابُ الإِعْرَابِ

الإعرابُ في اللغة هو البيان، يقال: أَعْرَبَ الرَّجُل عمَّا في ضَميرِهِ، أيْ بَيَّنَهُ. وفي الحديث: «البِكْرُ تُستَأْمَر، والثَّيِّب تُعرِبُ عن نَفْسها» أي تُبيِّنُ. وفي الاصْطلاحِ على أنه لَفْظِي ما جِيء بِهِ لبيَان مُقتضَى العَامِلِ من حَرَكَة أوْ حَرْفٍ أو سُكُونٍ أوْ حَذْفٍ وهو مَذهب البَصرِيِّينَ، وَعَلَى أَنَّهُ مَعْنَوي ما قاله المصنّف.

الإعراب هو تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ لاخْتِلَافِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا.

فاحترز بالأواخِرِ من تغيير الوَسَطِ كما في التَّصْغير، كزَيْد وزُيَيْدٍ. والتكسير، كدرهم ودَرَاهم، والمراد بالآخر حقيقة أو حُكمًا، كَيَدٍ و دَم، فَأصله يدْيٌ ودَمْيٌ، فحذفت لَامُهُ بدليل ردّهِ في التثنية والجَمْع فقالُوا: يديان و دميانِ، واحترز باختلاف العوامل من التغيير الذي يكون بلا اختلاف العَامِلِ كاختلاف اللغَاتِ في كلمة واحِدَة، نَحو: حَيْثُ ففيها ثلاث لغات: الضَّمُّ وهو المشهور والفتح والكَسْر. وكحركةِ النَّقْلِ فيمَنْ قَرأ بِهِ، نحو: قد أفْلَحَ مَن آمَنَ، فالسكون أصْل والحركة نَقْلٌ وحقيقة العامل ما بِهِ يتقَوَّمُ المَعْنَى المقتضي للإعراب، فالشأن في اختلاف الإعراب أن يكون لاختلافِ العامِلِ وقد يكون مع اتحادِهِ كما في مَعْمول الصفةِ، فإنه يجوز رفْعُه ونَصْبُه وجرّه مع اتحاد العامل نحو: الحسن الوجه، فيجوز رفعه على أنه فَاعِل، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، وجرّه بالإضافةِ، وكذلك نحو: زَيْد قائِم الأب، فيجوز رفعه ونَصْبه وجَرُّهُ. وكذلك اسم المفعول المضاف مفْعُوله، نحو: زيد مضروب الأب، فتجُوز فيه الثلاثة أيضًا. واحترز بالدَّاخلة عليها مما يتغيَّر لاختلاف العوامل الدَّاخلة على غيره كحركة الحكاية، كقولك: مَن زيْدٌ؟ لمَن قال جاء زيدٌ. ومَنْ زيدًا؟ لمَن قال: رأيت زيدًا. ومَنْ زيْدٍ لِمَنْ قال: مَرَرْت بزيْدٍ، فإنها في الجميع حركة حكاية، لا حركة إعْرَابٍ، فمِن مبتدأ وزيد خبر مَرْفُوعٌ، وعلامة رفعه اشتغال المحل بحركة الحكاية في الأوجه الثلاثة. و قوله:

لَفظاً أوْ تَقْدِيراً يرجع للتغيير، فالتغيير اللفظي يكون في الصحيح الآخر كزيْد ونَحْوه، والتقدير يكون في المعتل، نحو: مُوسَى، والقاضي، ويرمي، ويغْزُو. فالألف يُقدّر فيه الإعراب كله، نحو: جاء موسى، ورأيت موسى، ومَرَرت بِمُوسَى، فالحركَات الثلاث مقدَّرة في الألف المانع من ظهورها التعَذّر. واليَاء يُقَدَّر فيه الرفع

والجرّ، نحو: جاء القاضي، مَرَرْت بالقاضي، ويظهر نصْبه نحو: إن القاضِيَ لن يَرْمِيَ. وَالوَاو يُقَدّر فيه الرفع ويظهر نصبه، نحو: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ﴾ [البَقَرَة: الآية 237] والجَزْم يحذف الجميع، وسواء كَان هَذَا الحَرْف الَّذِي يُقدَّر فيه الإعراب مَوْجُودًا أو محذوفًا نحو: جاء قَاضٍ، ومررْت بِقَاضٍ، أو جاء فتًى، ومررت بِفَتًى، وَرَأَيْت فتًى. ويحتمل أن يرجع قوله: لفظًا أو تقديرًا، للعوامل، فالعامل اللفظي مَا تقدَّم ذِكره، والمقدَّر كباب الاشتغال والإغراء نحو: زيدًا ضَرَبْته. أي ضَرَبْت زيدًا ضَرَبْتُهُ. والعِلْمَ العلمَ، أي الزم العِلْم، وغير ذلك من حذف العوامل وهو كثيرٌ، ويكون في عامل الرفع والنصب والجرّ، كما هو مُقرّر في مَحَلِهِ.

■ الإشَـارَةُ:

كَمَا يَتَغَيَّر أواخِرُ الكَلِم لاختلاف العوامل، تتغيَّرُ أحْوال القلوب لاختلاف الواردات الدَّاخلة عليْهَا. فتارةً يَرِد عَلَيْهَا وارد القَبْضِ، وتارة يَرِد عليها وارِد البَسْطِ. فالقبض والبَسْط حَالَتَانِ يتعَاقَبانِ على العبد تعاقب اللَّيل والنَّهَار. القشيري: «إذا كاشفَ العبدَ بنعمة جَمَاله بسَطه، وإذا كَاشَفَه بنعمةِ جلاله قبضه. فالقبض يُوجب إيحاشه والبسط يُوجِب إينَاسَهُ». واعْلَمْ أنه يَرُدّ العبد إلى أحْوال بشريَّته فيقبضه حتى لا يطيق ذرَّة. ويأخذه مَرَّة عن نعوته فَيَجِدُ لِحَمْل ما يرد عليه قوة وطاقة. قال الشبلي[1] رضي الله عنه: «مَن عَرَفَ اللهَ حَمَل السمـوات والأرض على شعرة من شعرات جفن عينيْه، ومَن لم يعرف اللهَ جلَّ وعلَا لو تعلَّق به جناح بعوضة ضَجَّ». فحمل منه هَذَا على حالتي القَبْض والبسط. وقال أهل المعرفة: إذا قُبِضَ قُبِضَ حتى لَا طاقة، وإذا بُسِط بُسط حتى لا فَاقة. وَهَذَا سَيِّدُ الرُّسُل (ص) حينَ وَرَدَ عليه وارِد القَبْض شَدَّ الحجَر على بَطنِهِ، وحين وَرَدَ عليه وارِد البَسْطِ أَطْعَمَ أَلفًا جِياعًا من صاع. ولكلٍّ من القَبْض والبَسْطِ آدابٌ. فآداب القَبْض السكون تحت مجاري الأقدار وانتظار الفرج من الكريم الغفَّار، وآداب البَسْطِ كَفُّ اللِّسان وقبض العنان والحَياء من الكريم المَنَّان، والبَسْط مزلة أقدام الرجال، قال بَعْضهم: فُتح عليَّ بابٌ من البَسْطِ فَزَلَلْت زَلَّة، فحُجِبْت عن مقامي ثلاثين سنَة. ولذلك قيل: قِف بالبِساطِ وإيَّاكَ والانبساط. واعْلَمْ أنَّ القبض والبَسْط فوق الخوف والرَّجاءِ. وفوق القبض والبَسْط الهيْبة والأُنس، فالخوف و الرجاء للمؤمنين، و القبض و البسط للسائرين، و الهيبة و الأنس

---

(1) أبو بكر دُلَف بن جحدر الشبلي: من مشاهير المشايخ الصوفية. من أصحب الإمام الجنيد. أصله من خراسان ونسبته إلى قرية شبلة. مولده بسامرَّاء سنة 247 ووفاته ببغداد سنة 334. لم يخلف كتاباً وإنما إشارات حكم وشطحات وشعر جمع في ديوان.

للعارفين. ثم المحْو في وجود العَيْن لِلْمُتَمَكِّنِينَ، فلا هيبة لهم وَلَا أُنْس، وَلَا علم وَلَا حِسّ. وأَنْشَدُوا:

فَلَوْ كنت من أهل الوجود حقيقة ... لغبْت عن الأكوان والعرشِ والكرسي

وكنت بِلَا حَالٍ مع الله واقفًا ... تُمَازُ عَنِ التّذكار للجنّ والإِنْسِ

وإن قلنا الإعراب هو البيان، فتقول في الإشارة: الإعراب عَمَّا في البواطِنِ هو تغيير أحْوال الظّواهر، لاختلاف الواردات الدّاخلة عليها، فَمَا كَمُنَ في السرائر ظَهَر في شهادة الظواهر، تنوَّعت أجناس الأعمال بتنوّع وَارِدَات الأحْوَال. واللهُ تعالى أعلم.

ثم ذكر أنواع الإعراب فقال:

وأقسامه أربعة: رفع ونصب وخَفْض وجزم.

قلت: تقدَّم الفرق بين تقسيم الشيء إلى أجْزَائِهِ وإلى أنواعِهِ، فهذا من التقسيم النَّوْعي، ووجه انحصاره في الأربعة أنه ليس في الوجود في كَلام العَرب إلا حركة وسكون. والحركة لها ثلاثة مخارج: إمَّا ضَمُّ الشَّفَتَيْن وهو مَخرَج الضمّة، أو كسْر السُّفلي وهو مخرج الكسرة، أو مجرد فتحهما وهو مخرج الفتحة، وأمَّا السكون فهو سلْب الحركة فهو قسم رابع. فالرَّفع ما أحْدثه عامِل الرفع وهو خاصّ بالعمد أو ما ناب عَنْهَا. والنصب ما أحدثه عامل النصب وغالب وُجُوده في الفُضْلَاتِ، والجرّ مَا أحْدثه عامل الجرّ، وهو مُلحَق بالفُضْلَاتِ. والجَزْم ما أحْدثه عامِل الجزم وهو خاصّ بالأفعالِ. وأسْقط الكُوفيون والمازني[1] الجزم لأنه عدم الحركة، وجعلوا الإعراب ثلاثة. والله تعالى أعلم.

■ الإِشَارَةُ:

وأقسام التغيير الذي يعتري الإنسان وينزل به أربعة:

رفع أي رَفْع القَدْرِ والعزّ والجاه عند الله تعالى، وعَامِلهُ العِلْمُ باللهِ، والعمل بطاعته، وصحبة أهل العزّ والغِنى وهم الأولياء.

وضِدُّه الخفض وهُوَ الذُّلّ والهَوَان، وعَامِله الجَهْل وارتكاب المعاصي واتّباع الهوى كما قال الشاعر:

لَا تَتْبَعِ النَّفس في هواهَا ... إنَّ اتّباع الهوى هَوَانُ

(1) بكر بن محمد، أبو عثمان المازني: أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة ووفاته فيها سنة 249. من تصانيفه: ما تلحن فيه العامة، والتصريف، والعروض، والديباج، والألف واللام.

وقال آخر:

إنَّ الهوى هو الهَوان بِعَيْنِهِ فإذا هويتَ فقد لقيتَ هَوَانَا
وإذَا هَويتَ تَعبَّدك الهَوَى فاخضَعْ لحِبّك كائنًا مَن كَانَا

والمراد بالهوى: ما تهواه النَّفْس وتعشقه من الحظوظ الجسمانية المحرَّمة أو المكروهة، أو المُباحة قبل الوُصُول.

والنصب نصب النفس لمجاري الأقدار وهو مقام الرِّضَى والتسليم؛ وهو حَالُ أهْلِ الطمأنينة من العارفين الواصلينَ.

والجزْمُ هو التصميم والعَزْمُ على السَّيْر والمجاهدة والمكابدة، إلى الوصول إلى تمام المشاهدة.

فأهل الرفع والنَّصْب عارفونَ واصِلونَ. وأهْل الخفض تالفونَ تائهونَ. وأهْل الجَزْمِ سَائِرونَ. وقد يتلوَّن العَبْد بين الرَّفع والخفض، فتارة يغلب نفسَهُ فترْتفع، وتارة تغلبَ عليه نفسُه، فتنخفض، وهؤلاء أهْل التلوين قبل التمكين، وقد يكون التلوين بعد التمكين وهو تلوّن العارف مع المقَامات، فيتلوّن في كل مقام بِلَوْنِهِ، فَتارةً تَظْهَرُ عليه الهيبة والخوف، وتارة يظهر عليه الرجاء والبسْط، وتارة يظهر عليه الورع والكفّ، وتارة تَظْهرُ عليه الرَّغبة والأخذ، وتارة يظهر عليه الشوق والقلق، وتارة يظهر عليه السكون والطمأنينة، وهكذا. وقد يطلب العبد الرفع فينخفض، وهو مَنْ سبَق لهُ الحِرْمان والعِيَاذ بالله، وقد يَطْلبُ الخفض فيرتفع، وهو مَن سبقتْ له العِنَايَة، فَلَا تضرّه الجناية. «رُبَّما قضَى عليكَ بالذَّنب فكَان سبَباً في الوُصُول» [الحكم العطائية]، واللهُ تَعَالَى أعْلَمُ.

ثم قسَّم الإعراب على الأسْماء والأفعَال فقال:

فَلِلأَسْمَاءِ مِنْ ذلك الرَّفع والنَّصْب والخفض وَلَا جَزْم فيهَا. ولِلأفعال من ذلك، الرَّفع والنَّصْبُ والجَزْمُ وَلَا خفض فيهَا.

قلت: الفاء فصيحة، والتقدير: إن أردتَ معرفة مواردِهِ فَلِلأسماء، أي فَلِلأسماء المتمكّنة، بِحَيث لم تشبه الحرف شبَهًا قويًّا فتُبْنَى، فإذا سَلِمَت من الشَّبَه القوي أعربتْ فَلَهَا الرَّفع وهو لِلْعَمَد وما ناب عنهَا. والنَّصْب وهو لِلْفَضَلَاتِ غالبًا. والخفض وهو لمَا ترَدَّد بيْن العَمد وَالفُضَلات، فقد يقع في مَوْضع يكمل العمدة، نَحو جاء غلام زَيْدٍ، فَغُلَام عُمْدة، وزيد مُكَمّلٌ لَهُ. وَيَقَع في مَوْضع الفُضْلة، نحو هَذَا ضارِبُ زيْد، فزَيْد مفعول لكنه أُضيف إلى عامِلِهِ بجرٍّ وَلَا جَزْم فيها أي في الأسْمَاءِ؛ لأنَّ الجزْم لَا يَكُون إلَّا بِالعَوَامِلِ. وعوامل الجزْم خاصَّة بالأفعال، ولِلأفعال من ذلِك

الإعراب، الرَّفع حَال التجريد، والنَّصْب والجَزْمُ إذا دَخَلَ عَلَيْهما عَامِلهما، والمراد بالأفْعَالِ، الفعل المضارع الخَالِي من نون التوكيد المباشرة، ومن نون الإناثِ، فإذا باشَرَتها نون التوكيد بُنِيَت، نَحْو: ﴿لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾ [فُصِّلَت: الآية 50]. ونُون الإناث بُنِيَتْ أيْضًا، نحو: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية 237] وإنما بُنِيَت لشَبَه التركيب. وأما الماضي والأمر، فمبنيّان على ما يأتي إنْ شَاءَ اللهُ، ولا خَفْضَ فِيهَا أي في الأفعَال لأنَّ عَوَامل الخَفْضِ خاصَّة بالأسْمَاءِ، فَتَحصَّل أنَّ الرفع والنَّصْبَ مشترك بيْنَ الأسماء والأفعال، والجَزْم مُختصّ بالأفعالِ، والخَفْض مختصّ بالأسماءِ، وإنما اختصَّت الأفعال بالجَزْم لأنها ثقيلة والجَزْم خَفِيفٌ. فأُعطي الخفيف للثقيل ليتعادَلا. ووجه ثقلها أنها حَامِلة، إذ لا بدَّ لها من فاعلٍ مضمرٍ أوْ ظَاهرٍ. وإنما اختصَّتِ الأسماء بالخفضِ لأنها خفيفة والخفض ثقيل، فلو أعطي الخفيف للخفيف لطار. كما لَوْ أعْطِي الثقيل للثقيل لسقط، فأعطِي الخفيف للثقيل، وَالثَّقيل لِلْخَفِيفِ ليتعَادَل الأمْر، وَوَجْهُ خِفَّة الأسْمَاء أنها فارغة لا تحتاج إلى فاعلٍ إلَّا إذا أشبهَتِ الأفعَال، واللهُ تعالى أعْلَمُ.

■ **الإِشَـارَةُ:**

تقدَّم أنَّ القسمة ثلاثية: شريعة، وطريقة، وحقيقة.

فأهل الشريعة قائمونَ بأقوالِهِ عليه السلامُ.

وأهْل الطريقة قائمونَ بِأفْعَالِهِ.

وأهْل الحقيقة قائمون بأحْوَالِهِ وأخلاقِهِ.

فأهل الأقوال هم المعَبَّرُون عنهم بِالأسْمَاءِ لأنهم قَائِمُونَ في الأسماء، لأنَّ ذِكْرَهُمْ جُلّه لساني، وعملهم جُلّه بَدَنِي فيقال من طريق الإشارة فَلِأهْل الأسماء من ذلِكَ الرَّفْع تارة إنِ استقَامَت أحْوَالُهُمْ وَقَوِيت دَلَائلهم فيرتفعون إلى درجة الصالحينَ، والنَّصْب أي المتوسِّط بيْن الارتفاع والانخفاضِ فَيَنْتَصِبُونَ لِمَجَارِي الأقْدَارِ وَهُوَ حال فتورهم وبرودتهم عَنِ العَمَل الصالح، والخفض تارةً أُخرَى وهو حال عصيانهم، فيسقطون عن درجَة الصَّلَاحِ وينخفضون إلى أسْفل سَافلين، حيث لَمْ تسبق لهم عناية المُقَرَّبين وَلَا جزم لهم جزم أهْل العيان إذ لا يحصل الجزْم الحقيقي إلَّا لأهل الشهود والعيانِ، فليسَ الخَبَر كالعِيَانِ، إذ لَا يَسْلم صاحب الدَّليل من الخواطر الرديئة والشبه الشيطانية، فجلّهم يعبدون الله على ظنٍّ قويّ و لذلِك عَبَّر تعالى بالظنِّ في مقام الجزْم، فقال تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البَقَرَة: الآية 46] تستراً و تخفيفًا على أهل الدَّليل من أهْل الإيمانِ، إذ لوْ عَبَّر بِالْعِلم لخرج من دائرة الإسْلامِ خلْقٌ

كثير. والحاصل أنَّ الإنْسَان لا يخْرج من مقام الظنون حتى يصْحب العارفينَ، أهْل اليقين الكبير، وقَدْ قَال عليه السلام: «تَعَلَّمُوا اليقين فَإنِّي أتعلَّمه» و في رواية «بمجالسة أهْل اليقين».

ثم أشار إلى أهْل الطريقة التي تُوَصِّل إلى عيْن الحقيقة بقولِهِ: وللأفعال، أي ولأهْل الأفْعَال التي هي المجاهدة والمُكابدة، الرَّفع إلى أعْلى عِلِّيِّين، والنَّصْبُ، أيْ نَصْب أبْدانهم إلى مَجَاري أقدار ربهم بالرِّضى والتَّسْليم، والجزْم في عقائدهم وعلومهم لأنها عن شهود وعيَانٍ، وَلَا خَفْضَ فيها لأنهم سبقت لهُمْ من الله العناية، فلا تَضرّهم الجناية. فكلما طلبهم عامِل الخفض اسْتَدْرَكَهُمْ عامل الرَّفع فيرفَعَهُمْ، فلا خَفض لَهُمْ أَبَدًا. جعلنا اللهُ مِن خَوَاصِّهِمْ آمين.

و لمّا ذكر الإعراب و أنواعَه ذكر علامة كل واحد منها فقال:

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الإِعْرَاب

قلتُ: مذهب الناظم أنَّ الإعراب معنوي وهو التغيير والانتقال من حالٍ إلى حَالٍ. وهذا التغيير له علامات وهي الأشكال والحروف النَّائبة عنْهَا. فالرَّفع مثلاً معنًى وهو كَوْن الكلمة مرفوعة، والضمّة علامة على رَفْعها، وقِسْ على هَذَا أنواع الإعراب كلها.

وأمَّا على أنه لفظي فالضمة والألف والواو مثلاً هُنَّ عيْن الرَّفع، وكذلك الفتحة والألف والكسرة، هُنَّ عيْن النصب، ولذلك قيل في حقيقته: ما جِيءَ بِهِ لبيَان مقتضى العامِل من حركة أو حَرْفٍ إلى آخِرِ ما تقدَّمَ.

■ **الإشَـارَةُ:**

ذكر هُنَا علامةَ انتِقَالِ العَبْدِ من حالٍ إلى حالٍ، على حسَب الوارداتِ القلبية والخواطر السَّنِيَّة والرَّدِيئة، إمَّا مِنَ الرَّفع إلى الخَفْضِ أو العَكْس، أو مِنْ حالة القبض إلى البَسْطِ أو العكْس. وهكذا مِنْ تَخَالف الآثَارِ وتنقّلات الأطوار، فَلِكلٍّ واحدٍ من هذه الآثار علامات تظهر على صاحبِهِ كما تقدّم، وَلِكُلٍّ واحدٍ من القَبْض والبَسْطِ آداب، وقد أشرت في قصيدتي العينية إلى بعضها فقلت:

وإنْ جِئْتَكَ لَيْلٌ مِنَ القبضِ حالِكٌ ... فَـهِـيَّءْ لَـهُ صَـبْـرًا فَـصَـوْرُهُ تَـابِـعُ

سكونٌ و تسْليمٌ لِمَا قد جَرَى بِهِ ... قَـضَـاءٌ مُـحَـتَّـمٌ مِـنَ الـحق وَاقِـعُ

وَلِلْبَسْـطِ آدابٌ إذَا لَـمْ تَقُـمْ بِـهَا ... تَـزِلُّ بِـكَ الأَقْـدَامُ و الْـقَـلْـبُ تَـابِـعُ

خضـوعٌ و هـيْـبَـة وتـعْـظِـيم نِـعْـمَـةٍ ... و مَـسْـك لِـسَـان الـقَـوْلِ إنَّـهُ راتِـعُ

ثُمَّ بيَّنَ تلك العَلامات فقال:

للرَّفع أرْبعُ عَلَاماتٍ: الضَّمَّة والواو والألف والنُّون.

يعني أنَّ الكلمة إذا كَانتْ مرفوعَة، بأن طلبَها عامِل الرفع، فلِرَفعها أرْبع عَلَاماتٍ، أولها الضمَّة في آخره ظاهرة، نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ﴾ [غافر: الآية 28]. ومقدّرة نحو: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: الآية 104] وبَدَأ بِهَا لأنها الأصل، ثم الواو لأنها بنتهَا وناشئة عنها، ولذلك ذُكرت بعدهَا، ثم الألف لأنها أُختها في العِلَّة

واللِّين، ثم النّون لقُرْب مخرجها من الواو، ولذلك أُدْغِمَت فيها إذا سُكِّنت، وأخَّرَهَا لبُعْدِ الشَّبَه، ولاختصاصها بالأفعالِ وَسَيَأتي أمثلتُهَا بعدُ إن شاء اللهُ. ومَن قال إن الإعراب لفظي قال إنها مرفوعة بنفس الضَّمَّة والواو والألف والنّون. فالإعراب هو نَفْس الحركات أو الحروف، والله تعالى أعْلَمُ.

■ الإِشَارَةُ:

للرَّفع إلى مَقام المقرَّبينَ أرْبَعُ علامات:

أوَّلُها: الضَّمَّة، أي ضَمّ المريد إلى الشيخ وصحبته وخِدْمته وتعظيمه ومحبَّته، «واللهِ ما أفلح مَن أفلح إلّا بصحبَة مَنْ أفْلَح».

وثانيها: واو الهُوية والحقيقة، فَلَا بُدَّ للمريد أن يفْنَى في الذَّات حقيقة، فَمَنْ لا فَنَاءَ لَهُ لَا بَقَاءَ لَهُ، فيفْنَى أوّلاً في الاسم ثُمَّ في الذَّاتِ، فبقدر الفناء يكون البقاء وبِقَدْر السكر يكون الصَّحْو.

وثالثها: ألِف الوَحْدَة، فلا بدَّ أن يكُونَ فَرْداً لِفَرْدٍ، فيكون لَهُ قَصْد واحدٌ ومحبة واحدة وإرادة واحِدَة، ويكون ذلِك بقلب مفرد فيه توحيد مجرّد.

ورابعها: نون الأنَانية، فلا يَزَال يذكر الاسم حتى يكُون عيْن المسمَّى فيَقُول حينئذٍ: «أنا مَنْ أهْوَى وَمَنْ أهْوَى أنَا»، فيغيب الذَّاكر في المذكور، فلقد قال غيْر واحدٍ في مقام الفنا أنا وقال آخر في مقام البَقا هُوَ، فيقال للأوّلِ صَدَقت وما كَذَبْت، ويقال للثاني: أحْسَنْتَ وتأدَّبْت، كما قال بَعْض العارفين.

وهُنَا إشارة أخرى، فَيُشيرُ بالضَّمِّ إلى ضَمِّ النَّفس وكَفِّهَا عن حُظوظِهَا وهواهَا، بلِجَام المجاهدة والمخالفة، فَيَرْتفع إلى مَقَام المشاهدة.

وبالواوِ إلى الودِّ والمحبَّة في الله ورسولِه والشيخ الذي يوصِّله إلى حضرته و الإخوان وسَائر عباد اللهِ، فَالمحبَّة أصْل الطريق وبِهَا يقع السَّيْر إلى عيْن التحقيق، فإذا وصَلَ أحَبَّهُ اللهُ فَكَان سَمْعَه وبصرهُ وكُلّيَّته، لقوله: «فإذا أحببْتُهُ كُنتُهُ». فإذَا أحَبَّهُ اللهُ نَادَى في السمـوات فيُحِبّه أهْل السماء ثم تنزل محبته إلى الأرض، كما في الحديث و سيأتي لفظه، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا ٩٦﴾ [مريم: الآية 96].

ويُشِيرُ بالألفِ إلى ألِف الوحْدَة كما تقدَّمَ.

وبالنُّون إلى نُور التَّوَجُّه ثم نور المُوَاجَهَة، فنور التوجّه للسائرينَ وَنُور المواجَهَة للواصلينَ. والمراد بِنُورِ التوجّه حَلَاوة المعاملة وما يجده المُريد في سَيْرِهِ من النشوة والسكرة، ونُورُ المواجهة هو نور الشهود، يواجهه الحق تعالى بِأسْرَار ذاتِهِ فيُغَيِّبه عن

رؤية الوجود سِوَى ذَات الملك المعبودِ، وفي ذلك يقول الجُنَيد[1] رضي اللهُ عنْهُ:

وُجُـودِي أَنْ أَغِـيبَ عـن الـوُجُـودِ ... بِـمَـا يَـبْـدُو عَـلَـيَّ مِـنَ الـشُّـهُـودِ

ثُمَّ عيَّنَ المواضع التي تنوب فيها الضَّمَّة عن الرَّفع فَقَالَ:

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فتكونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبعة مَوَاضِعَ، في الاسم المفردِ.

نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾ [غافر: الآية 28]، ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: الآية 104] والمُرَاد بالمُفْرَدِ هُنَا مَا لَيس مجموعًا وَلَا مثنًّى وَلا واحِدًا مِن أَسْمَاءِ الخمْسَة متصرّفًا أو غيْر متصرفٍ، مذكرًا أو مؤنثًا، اسمًا أو صِفَة، تابعًا أو متبوعًا، مقصورًا أو منقوصًا. فالمقصور ما كان آخره أَلِفًا قَبْله فتحة لَازِمَة، كَمُوسى وعِيسَى وَعَصى وَفَتى، والمنقوص ما كَان آخِره ياءً قَبْلها كسْرة لَازِمَة، كالمُتَعَالِي والدَّاعي وَوَالٍ وهَادٍ، فالمقصور يُرفع بضمَّة مقدَّرة، المانع من ظُهُورِهَا التعَذّر إذ يتَعَذَّر ظهور الحركة في الألف و المنقوص يرفع و يجر بحركة مقدرة في الياء المانع من ظهورها الاسْتثقال، إذ يثقل ظهور الضَّمَّة أو الكسْرة عَلَى اليَاء.

وجَمْع التكسير

وهو في اللُّغَة التَّغْيير وتفريق الأجزَاء، وفي الاصْطِلاح ما تغيَّر بناء مُفردِهِ تغييرًا ظاهرًا أو مقدَّرًا لغَيْر إعلالٍ، والتغيير الظَّاهِر إمَّا بزيادة فقط نحو: صِنْو و صنوان، أو بنقص فقط نحو: تُخَمَة وَتُخَم، وشجرة وشَجَر. أو بتبديل شكل فقط نحو: أَسَد وأُسُد، أو بنقص مع تبديل شكل نحو: كتاب وكُتُب، أو بزيادة مع تبديل شكلٍ نحو: رَجُل ورِجَال، أو بنقص وزيادَة وتبديل شكْلٍ نحو: غلام وغِلمان. والتغيير المقدَّر، كما في فُلك، فَإِنهُ يطلق على الواحِدِ والجمْع بلفظٍ واحدٍ. ويتميَّز المفرد مِنَ الجمع بالوصفِ. تقول: عندي فُلك جيّد، وفلك كثيرة. فحركة المفرد غَيْر حركة الجَمْع، وإن تساوَيَا في اللفظ، وقولنا: لغَيْر إعْلَالٍ احتراز من نحو: قَاضُون فإن واحده مغيّر لكن لإعلَال فأصله قاضِيُون، استثقلت الضَّمَّة على الياءِ فحُذِفَتْ، ثم حذفت الياء لالتقاءِ السَّاكنيْن، ثم قُلِبَت الكسرة ضمَّة، لتناسب الواو. ويدخل في جمع التكسير اسم جَمْع، كَقوم وَرَهْط، واسْم الجِنْس، كشجر ونَخْلٍ، وسيأتي الفَرْق بيْنهما في جمع المذكَّر.

---

(1) الجنيد بن محمد بن الجنيد البغدادي، أبو القاسم: عده العلماء شيخ مذهب التصوف لضبط مذهبه بالكتاب والسنة. مولده ومنشأه ببغداد وتوفي فيها سنة 298. له رسائل. قال أحد معاصريه: ما رأت عيناي مثله، الكتبة يحضرون مجلسه لألفاظه والشعراء لفصاحته والمتكلمون لمعانيه.

وجمع المؤنث السالم

وَتحقيقه: ما جمع بألِف وتاءٍ مزيدتيْن، نحو: ﴿وَالسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزُّمَر: الآية 67]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: الآية 12] فالسموات مبتدأ والمؤمنات فاعل، والضمة ظاهرة فيه. واحترز بقيْد الزيادة من إصالة الألف، نحو: قضاة، جمع قاضٍ، وأصله قضية. قال في الألفية:

فِـي نَـحْـوِ رَامٍ ذُو اطْـطِـرَادٍ فُـعَـلَـهْ

فقُلِبَت الياء ألِفًا لتحركها، وانفتاح ما قَبْلَهَا؛ فهو جمع تكسير ومن أصالة التاء نحو: صوت وأصوات، فالتاء فيه أصلية فهو جمع تكسير أيضًا. ولمّا كان الغالب في هذا الجمع أنْ يكون لمؤنث قيل فيه: جمع المؤنَّث وقد يُستعمل في غَيْر المؤنَّث ويطّرد في ستّ مسائِل، في كل ما فيه تاء زائدة للتأنيث اللفظي نحو: طَلْحَة وطَلْحَات بفتحِهما، والتاء في الجمع غيْر التاء في المفردِ لأنَّ تاء المُفْرَد تُحذَف عِنْدَ الجَمْعِ. قال في الألفيّة:

وتـاءَ ذِي الـتَّـا ألْـزِمَـنْ تَـنْـحِـيَـهْ

ويطّرد أيضًا فيم كان مقصورًا كذِفرى وذكرى. تقول: ذِفريات وذكريات. وفي نحو دِرهم مصغّر تقول دُرَيْهمات، وفيما كان اسمًا ممدودًا نحو: صحراء وصحراوات، وسماء وسماوات، وفيما كان مؤنثًا بِغَيْر تاءٍ نحو: زينب وهِنْد و دَعْد تقول: زينبات وهندات ودعدات. وفيما كان وصفا لغَيْر العَاقِلِ نحو: جبال راسيات وشامخات. وقد نَظَمها بعضهم فقال:

وقسه في ذي التَّا ونحو ذِكرى ودرهم مصغَّر و......را

وزينبُ و وصف غير العاقلِ وغير ذا مسلم للنَّاقِلِ

وقد يستعمل في غير هذه المواضع سماعًا، نحو: حمامات واصْطَبِلات والإصطَبل بقطع الهمزة المكسورة وفتح الطّاءِ: الأرْوَى الذي يكون فيه الدَّوابّ.

وتكون الضمّة علامة للرّفع أيضًا في الفعل المضارع الذي لم يَتَّصل بِآخِرِهِ شيء.

نحو وإذ يقول الله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفُرقان: الآية 25] فيقول: وتشقق مضارع مَرْفوع بضمة ظَاهِرة واحترز بقوله: لم يتصل بآخِرِهِ شيء مِمَّا إذا اتَّصل بِهِ وَاوُ جَمْع أو ألف اثنيْن أو ضمير المؤنثة المخاطبَة، فإنه يرفع بالحروف كما يأتي، وأمّا إذا اتصل به نون التوكيد المُباشِرة أو نون الإناث فهو مبني كما تقدّم فلا يدخل هُنَا لأنَّ الكَلَام هنا في المُعربِ. ويشمل ما إذا لَمْ يتصل به شيْءٌ الصحيح نحو: ﴿وَنَمِيرُ أَهْلَنَا﴾ [يُوسُف: الآية 65] والمعتلّ بالألف كيَخْشى، وبالوَاو كيَدْعُو،

وبالياءِ كَيَرمي فَكُلُّه معرّب بضمة مقدَّرة، والله أعْلَمُ.

■ **الإِشَـارَةُ:**

فَأَمَّا الضَّمّ بالأولياء والصحبة لَهُمْ فيكون عَلَامةً للرَّفْعِ إلى مقام المُقَرَّبينَ وسببًا في نَيْل مقام السابقينَ في ذِكر الاسم المفرد والفناء فيه. سمعت شيخ شيخنا مولاي العربي رضي الله عنه يقول: «بقيت فانيًا في الاسم المفرد أَرْبَعَ سنينَ حتى كَانَ بَدَنِي كله يتحرَّكُ بغير اختيارٍ مِنِّي، إذا شددت على الرجل الواحد انهَزّ الآخر». فالفناء في الاسْمِ مقدمة للفَنَاءِ في الذَّاتِ، بِقَدْره يعْظم ويَقلّ، ويكون أيضًا علامة للرفع في صحبَة جمع الأوليـاء، الَّذين هم أهْل التكسير والإِكْسير، يتصرَّفون في الوجودِ بِهِمَمِهِمْ، يكسُرونَ مَنْ شاءوا ويُجْبِرُونَ مَنْ شاءوا، يكسِّرُونَ أعْدَاءَهُمْ ومَن ناوأهم بإرَادة مَوْلَاهُمْ، وَيُجَبِّرُونَ أَحْبَابَهُمْ بمشيئة مَوْلَاهُمْ، كما قال القائل في وَصْفِهِمْ:

هِـمَـمُـهُـمْ تَـقْـضِـي بِـحُـكْـمِ الـوَقْـتِ مُـنْـكِـرُهُـمْ مُـعَـرَّضٌ لِـلْـمَـقْـتِ

ويَرْتفع أيضًا بِضَمُهِ إلى الشيخ في جمع المُؤَنَّثِ، أي جمعه بالمؤنَّث على طريق التزوّج السَّالم من غَوَائِلِه، وشغله عن ربِّه لأنَّ التزوجَ للفَقِير المُعتَنِي يَزِيد في تربية يقينه ويُوَسِّع أخلَاقه فَتَتَّسِعُ مَعْرفته، فإذا علم أنَّهُ لا يَسْلم فالسلامَةَ في تَرْكِهِ، وكَان شيخ شيخِنا رَضِي اللهُ عَنْهُ يقول: «الصُّوفية حَذَّرُوا من التَّزَوّج للفقير وأَنَا آمُرُ بِهِ لأَنَّ الفَقِير إذا تَزَوَّجَ تَقَوَّى يقِينُهُ واتَّسَعَت أخلاقُهُ وتَّسِع مَعْنَاهُ» أو كَلامًا هَذَا مَعْناهُ. ويَرْتفع أيضًا بالفعل المضارع أي العَمَل المشابه لِفعل الأصْفياءِ، بموافَقته للسُّنَّة وسلامته من البِدْعة، وتحققه فيه بالإخلاصِ، والتَّبَرِّي مِنَ الحَوْل والقوة، قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: الآية 110]. والعمل الصَّالحُ هو الَّذي يصحبه الإخلاص في أوَّلِهِ، والإتْقَان في وَسَطِهِ، والغيْبة عنه في آخِرِهِ. وإليه الإشارة بقوله: لمْ يتّصلْ بآخِرِهِ شيْءٌ مِنَ العِلَل كالإظهار له والتَّبَجُّح به، وفي الحِكَم: «لا عَمَلَ أرْجَى لِلقلوب من عَمَلٍ يغيب عنكَ شُهُودُهُ وَيُحْتقر لديك وُجوده». وفي نسخة: «أرْجَى للقبول»، وبالله التوفيق.

ثم ذكر العَلَامَة الثانية لِلرَّفع فقال:

وأمَّا الواوُ فتكون عَلَامة لِلرَّفْع في مَوْضِعَيْنِ، في جَمْعِ المذكَّر السَّالِمِ وهو ما دَلَّ على ثلاثة فأكثر، بزيادة في آخره مع سلامة بناءِ واحدِه، فخرجَ ما دَلَّ على أقل كَاثنيْن، وما دلَّ على ذلك لَا بزيادة كَاسْم الجمْع، وما لم يسلم بناء واحده، فهو جمع التكسير، وقد تقدَّم أنَّهُ يُعرَب بالحركات، ومُفرد هذا الجمع إمَّا أن يكونَ اسْمًا كزيْدٍ وعمْرٍو، فتقول: زَيْدون وعَمْرُونَ وشَرْطهُ أن يكُونَ مُذَكَّرًا عاقِلاً خاليًا من تَاءِ

التأنيث ومن التركيب، فلا يجمع هذا الجمع نحو: حَائِض وَزَيْنب، لعدم التذكير، ولا واشق علمًا لكلب، وسابق صفة لِفَرَسٍ، لعدم العَقل، ولا طلحة، وعلامة لتاء التأنيث، ولا بَعْلبكَّ، وَبَرَق نَحره للتركيب المزجي أوالإسْنادي، وأمَّا المُرَكَّب الإضافِي فإنه يجمَع صَدره ويُضاف إلى عَجْزه وقيل يُجمَع الجزءان معًا، وإمَّا أن يكون صِفَةً كصالح وعالِم، فتقول: صالحونَ وَعَالِمُونَ وشرطه أن يقبل التاء أو يدلّ على التفضيل كَنائم ومُذْنِب وأفضَل، بِخلافِ نحو: جَرِيح وَصَبُور، فلا يُجْمعُ هذا الجمع لأنه لا يقبل التّاء، لأنه يسْتوي فيه المذكّر والمؤنّث، تقول: رجل جريح، وامرأة جريحٌ. ورجل صبور، وامرأة صبور. وكذلك سَكْران وأحمر، إذْ لم يقولوا سكرانة ولا أحمرة، بل سكراء وحمراء. وحملوا على هذا الجمع أربعة أنواع فأعربوها إعراب جمع المذكر السّالم وإنْ لَمْ تَتَوَفَّرْ فيه الشروط:

أحدها: أسماء جموع وهي أولوا، وعالمون، وعشرون وبابه إلى التِّسْعينَ، فإنها تُعرَب بالواو رفعًا، وبالياءِ جرًا و نصبًا. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الرعد: الآية 19]، ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: الآية 2]، وتمثيل الباقي ظاهرٌ. وجعل عالمين اسم جمع هو رأي ابن مالِكٍ. والتحقيق أنه جمع عالَم، ويُقصَد به نوع من أنواع العالَمِ. فَلَا يكون المفرد أوْسَع من جمعهِ، كما قال من جعله اسم جَمْع.

الثاني: جموع التكسير نحو: بنون وإحَرون بكَسْر الهمزة جمع حرّة وهي الأرض ذات حجارة سَوْداء. ومنهُ أَرَضون وسنُون وبابه. فإن هذا الجمع شائع في كلِّ ثلاثي، حذفت لَامه، وعُوِّض منها هاء التأنيثِ و لَمْ يُكَسَرْ نحو سَنَة وَسِنين وَعِضَة وَعِضِينَ، وعِزَّة وَعِزِينَ، وثُبَة وثبينَ. قال تعالى: [المؤمنون: الآية 112] ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾، [الحجر: الآية 91] ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾، [المعارج: الآية 37] ﴿وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾. وأصل مفردها سنو وعضو أو عضة. وعزو، وثبو. فحذفت منها اللّام وعُوِّض منها تاء التأنيثِ، وَلَا يجوز ذَلِكَ في نحو: ثمرة، لعدم الحذفِ. وَلَا في نحو عِدة وزنة لأنَّ المحذوف الفاء، وَلَا في نحو: يدٍ وَدَم لعَدَم التعويض. و شذَّابون واخون، ولا في نحو: اسم وأُخت وبنت لأنَّ العوَضَ غير الهاء، ولا في نحو: شاة وشفة؛ لأنهما كُسِرَا عَلَى شِياه وشِفاه.

الثالث: جموع تصحيح لم تستوفِ الشروط، كأهلون ووابلونَ لأن أهْلاً ووابِلاً وهو المطر الغزير ليسا علمين ولا صفتين؛ لأن وابلاً اسم للمطر لا صِفةٌ له.

الرابع: ما سُمِّي به من هذا الجمع وما أُلحق بِهِ، كَعِلِّيِّينَ وَزَيْدينَ مُسمَّى به، ويجوز في هذا النَّوْع أنْ يَجْرِيَ مَجْرَى غِسْلين في لزُوم الياءِ، والإعراب بالحركات عَلَى النُّونِ منوَّنة، ودون هذا أن يَجْرِيَ مَجْرَى عرفون في لزوم الواو كقولِهِ:

طَالَ لَيْلِيَ وَبِتُّ كَالمَجْنُونِ　　　واعْتَرَتْنِي الهُمُومُ بِالمَاطِرُونِ

ودُون هذا أنْ تلزَمَه الواو وفتح النون، وبعضهم يُجرِي سنينَ وباب سنين مجرى غسلين في لزوم الياء في الأحوال الثلاثة، قال الشاعر:

وكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلَى　　　أبًا بِرًّا ونحنُ لهُ بنينُ

ومنه الحديث: «اللَّهمَّ اجْعَلْها عليهم سنينًا كسنين يوسف».

■ تذييل:

اعلم أنَّ الجمع هو الاسم الموضوع للآحاد المجتمعة دَالًّا عليهَا دلَالة الواحد بالعطف وهو أرْبَعَة أقسام: اسم الجمع واسم الجِنْس وجمع التكسير وجمع السَّلامة.

أمَّا اسْم الجمع فهو الاسم الموضوع لِلآحاد دَالًّا عَلَيْهَا دِلَالَة المفرد على جملة أجْزَاء مُسَمَّاهُ. وَلَا مفرد لهُ لفظًا، كقوم وَرَهْطٍ وركْب وصحْب.

وأما اسْم الجِنْس فهو الاسم الموضوع للحقيقة، ملغى فيها اعتبار الفرديّة، وهو قسْمَان: إفرادي وجَمْعِي، فالأول كالماء والعَسَل، والثاني كَتُرك وَرُوم. والفَرْق بيْنَهُمَا أنَّ الأول ينتفي الواحد بنفْيِهِ، بخلاف الثاني. فإنه لا ينتفي الواحد والاثنان بنفيه، فإذا قلتَ: لَيْس هُنَا ماءٌ انتفى كل فَرْد من أفراد الماء، وإذا قلت: ليس هنا تُرْك، لَا يُنَافِي أن يوجد تركي أو تركيَانِ؛ وهو اسْمُ الجِنْسِ على ثلاثة أقسام، ما يميِّز واحِده عنه بياءِ النَّسبِ، كَرُوم ورومي، وتُرْكٍ وَتُرْكِي، وَمَا يُمَيِّز وَاحِده عنْهُ بتاءِ التأنيث، كثمرة وثمر، ونخْلة ونَخْل، ونبْقة ونبق، وكلمة وكلم؛ وهو الغالب وَمَا يُمَيِّز هُوَ عَن مُفردهِ بتاء التأنيث، كَكَمْأة وكمأ، فكَمْأة جمع ومفرده كَمأ.

وأما جمع التكسير وجمع السلامة، مذكرًا أوْ مؤنثًا، فقد تَقَدَّم الكَلَام عليه، والله تعالى أعْلَمُ.

وتكون الواو أيضًا علامة للرَّفع في الأسْمَاء الخمْسة؛ وهي أخُوك وأبُوك وحموك وفوك وذو مال.

قلت: أما أخُوكَ وَأبُوك، فأصلهما أخُوُوكَ وأبُووكَ، فَاسْتثقلت الضَّمَّة على الواو فحُذفت، ثم حذفت الواو الأولى لالتقاءِ الساكنين، وقد تشدّد الخاء والباء، من أخٍ وأبٍ. وقد يُقَال: أخْوك بسُكونِ الخاءِ. قال الشَّاعر:

مَا المَرْءُ أخْوكَ إن لم تلفه وزرًا　　　عند الكَرِيهة مِعْوَانًا على النُّوَبِ

ويجمع الأخ من النَّسَب على إخوة، ومن الصَّداقة والخلّة على إخوان، ومن الدِّين عليهما، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحُجرَات: الآية 10]، ﴿فَإِخْوَانُكُمْ

في ﴿الدِّينِ﴾ [التّوبَة: الآية 11] وأمّا حَمُوكِ فَلَا يقال إلّا بِكَسْرِ الكَاف لأنه لَا يكون خطابًا إلّا للمؤنَّث؛ لأن الأحماء أقارب الزَّوج كما أنّ الأختان أقارب المرأة. والأصهار يطلق عليهما لأنه مِنَ الصِّهْرِ وهو الاختلاط، قال تعالى ﴿يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمْ﴾ [الحج: الآية: 20] أي يختلط وقد تقصر الثلاثة فيقال: هذا أخُك وأبُك وحَمك. فيُعرَب بالحركة الظاهرة. قال الشاعر:

بِـأَبِـهِ اقْـتَـدَى عُـدِي فِـي الـكَـرَمْ وَمَـن يُـشَـابِـه أَبَـهُ فَـمَـا ظَـلَـمْ

وقد تلزَم الألف في الأحْوَالِ الثلاثة، فيُقال: هَذا أخَاكَ وأباك وحماك، فيقدّر الإعراب في الألف. وأما فُوكَ فيُعرَب بالحروف ما لم تظهر فيه الميم، فيُعرَب حينئذ بالحركة، تقول: هَذَا فمك، وقد تشدَّد ميمُهُ، وتُثَلَّث فاؤُهُ، قال في التَّسْهِيل: «وقد يُثَلَّثُ فاء فم منقوصًا أو مقصورًا، أو يضعف مفتوح الفاء أو مضمومها أو تتبع فاؤه حرف إعرابه في الحركة، كما فعل بفاء مرءٌ وعيني أمْرئٍ وَابْنَم ونحوهما». وأصل فَم فوهٌ بدليل أفْواه وفوَيْه، وأما ذو فأصلها ذَوو وهل المحذوف لَامها أوْ عينها قولَان. وهل وزنها فعل وهو مذهب الخليلِ، أو فَعَل بالفتح وهو مَذْهب سيبويْه قَوْلَانِ. وَلَا تضاف إلّا لظاهرٍ على المشهور. وشذّ قَوْل الشاعر:

أفضل المعروف ما لم تُبْتَذَل فيه الوُجُوهُ إنما يَعْرِف ذا الفضل من الناس ذَوُوهُ

وَلَا يكون ذَلِكَ الظَّاهر إلَّا ما فيه شَرَف، كذي علم، وذي عزٍّ وجَاه، وَلَا يُقال ذُو حجَامة وذو حياكة مما ليْس فيه شَرَف، قاله الزَّيّاتي[1].

وترك المصنِّف الْهَن وهو الفَرْج أو ما يُستَقبَحُ مِنَ الإنسان. وقد ذكره بعضُهُمْ من الأسماء الخمسَة، والمشهُور فيه النقص، وإعرابه بالحركاتِ، قال في الألفيَّة:

والـنَّـقْـصُ فِـي هَـذَا الأخِـيـرِ أحْـسَـنُ

ويشترط في إعراب هذه الأسْمَاء بالحروف أن تكون مكبّرة لا مصغّرة فإذا اصغرت أعربت بالحركات نحوُ أُخَيُّك و أُبيك و حُمَيُّك و فُوَيْهُك و ذُوَيِ مال، و أن تكون مفردة لا مثناة و لا مجموعة. وأنْ تُضَاف لغيْر ياءِ المتكلم، فإن أُضيفت للياء أُعْرِبَت بالحركَات المقدَّرة فيما قبل ياءِ المتكلمِ، والله تعالى أعْلَمُ.

---

(1) أبو الطيب الحسن بن يوسف الزياتي: أصله من بني عبد الواد أحد قبائل زناتة. ولد سنة 964. رحل إلى فاس في طلب العلم فأتقن أنواع العلوم محققاً في جميعها. اتخذ سيدي أبا المحاسن يوسف الفاسي شيخاً. درّس كثيراً وانتفع به خلق كثير وصنّف كتباً مفيدة منها: شرح الصلاة المشيشية، وحاشية على شرح الآجرومية، وشرح توضيح بن هشام، وحاشية على شرح الألفية للمكودي.

■ **الإِشَـارَةُ:**

وأمَّا وَاوُ المَوَدَّة والمحبَّة من الخلق فتكون علامة للرَّفعِ عندَ الخالق في مَوْضعيْن:

في جمعِ المُذَكَّرِ أي إذا كانت تلك المحبَّة من الجمع الكثير، والجمِّ الغفير من أهْلِ العَقل السَّليم، والرَّأي المستقيم، وَلا عِبْرَة بمحبَّة السُّفهاء وَلَا بُغْضهم، إذ لَيْسُوا من أهل العقل السليم، وأن يكونَ ذلك الوُدّ سالمًا من الأغراض والأهواءِ، بل يكون للهِ، وفي اللهِ، ومِنَ اللهِ، بلا عِوَضٍ وَلَا حَرْفٍ. فهذه المحبَّة التي تدلُّ على رفْع قَدْر صاحبها عند اللهِ، وتكون أيضًا علامة لرَفْعِهِ في الأسماءِ الخَمْسَة، أي إذا وقعت من الأجناس الخمسة، الإنس والجن والملائكة والحَيَوَانَات والجمادات، فإن الله تعالى إذا أحَبَّ عبْدًا قَذَف محبَّتَهُ في قلوب جميع خَلْقِهِ، فيشتاق إليه كل شيء ويُطيعه كل شيء. ويدلّ على هذا تسخير الحيوانات والجمادات للأولياء، وتقدَّم الحديث: «إذا أحَبَّ الله عبدًا نادَى جِبْرِيلَ إنِّي أحبُّ فلانًا فأَحِبَّهُ، فيحبّه جبريل، ثم يُنادي جبريل في السموات إن الله يحبّ فُلانًا فأَحِبُّوهُ، فيحبّه أهْل السموات، ثم يُلقَى له القبول في الأرض» أي فيحبّه أهْل الأرض كلهم جِنّهم وإنسهم. وفي الحديث: «إن العَالِم يسْتغفر له دَوَابُّ البَرّ وأنعامُه، وَدَوَابُّ البحر وهوامهُ».

وفي حديث آخر: «إن العالِم يستغفر له مَن في السموات ومَن في الأرضِ، حتى الحيتان في جوف الماءِ، وإن العلمَاء وَرَثَة الأنبياء، لَمْ يَرِثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهمًا، وإنما وَرِثُوا العِلْم، فمَن أخذه أخذ بحَظٍّ وافرٍ». والمراد بالعلماء، العلماء باللهِ، أو بِأحكام اللهِ إذا خلصت النِّيَّة، والاستغفار يدلّ على المحبَّة، والله تعالى أعْلَمُ.

ثم قال: **وأمَّا الألف فتكون عَلَامَةً للرَّفْعِ في تثنيَة الأسماءِ خاصَّة.**

قلت: التثنية مَصْدر أطلقه هنا على اسم المفعول أي في مثنى الأسماء. قال في التسهيل في حقيقة التثنية: جَعْل الاسم القابل دليل اثنيْن متفقيْن في اللفظ غالبًا وفي المعنى على رأي بزيادة ألف في آخرِهِ رفعًا، وياء نصْبًا وجرًّا، تليهما نون مكسورة فتحها لغة، وقد تُضمّ وتسقط للإضافة والضرورة أو لتقصير صلة اهـ. وأقرب منه ما قاله غيره: ما دلَّ على اثنين بزيادة في آخره صالحاً للتجريد و عطف مثله عليه فخرج بقوله ما دلّ على اثنين ما دلّ على أقل أو أكثر. وبقولِهِ بزيادة في آخرِهِ ما دلّ على اثنيْنِ بلا زيادة، كزوج وشفع وزكى وكِلَا وكِلْتَا إلَّا أن كِلا وكِلْتا ملحقان بالتثنية في

الإعراب على ما سيأتي. وبقوله صالحًا للتجريد: اثنان واثنَتان فإنَّهما مُلحَقان بِهَا. وبقوله: وعَطف مثله عليه، ما لا يعطف عليه مثلُهُ، بل غيْره، كالقَمَرَيْن والعُمَرَيْن، في التغليب فإنهما مما يلحق بالتثنية، وقال ابن هشام: والذي أراه أنهما مثنى حقيقة لا مُلْحَقَانِ بِهَا. وقوله في التسهيل: القابل خرج به ما لا يقبل التثنية، والذي يقبلها ما توفَّرت فِيه ثَمَانية شروط، جمعها بعضهم فقال:

وَلِلَّذِي ثُنِّي قُلْ ثَمَانِ مِن الشروط فُزت بالبيانِ
أوَّلُها الأعرابُ و التَّنْكِيرُ وَعَدَم التركيب والنظيرُ
وأن يكون مُفْرَدًا وألَّا يُغني عنه غيره عي نقلاً
كذا اتفاق اللفظ والمعنى فذي شروطها مجموعة للمبتدي

فلا يثنَّى المبْني كالضمائر وأسماء الشروط، والاستفهام، والموصولات، و الإشارات. وأما اللذانِ واللتان وهذَانِ فملحق بالتثنية، ولا تُثَنَّى المعارف حتى يقدر شيوعها، فلا يثنَّى العَلَم باقِيًا عَلَى عَلَمِيَّتِهِ، بل إذا أُريد تثنيته، قدّر تنكيره، بدليل دخول الألف واللّام عليه، نحو: الزيدان والعمرانِ، وَلَا المركّب تركيب إسنادٍ اتِّفاقًا. وفي المَزْجي ثالثها إن لم يُخْتَم بوَيْه، وَلَا ما لَا نظير لهُ كالشمس والقمر، إلَّا على سبيل التغليب، فقد قالوا: القمرانِ للشمس والقمر، والعمرانِ لأبي بكر وَعُمَر، وَلَا يثنّى الجمع والمثنى باقيًا على جمعيته وتثنيته، غير مسمًّى بهما، ولا يثنَّى أيضًا ما أغْنَى عَنْه غيره كَسواء، فَلَم يقولوا سَوَاءان، بل قالوا: سِيَّانِ، فأغنى تثنية سي عن تثنية سواء، وشَذَّ قول الشاعر:

يا ربّ إن لم تجعل الحبّ بيننا سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْني على حُبّها جلدا

ولا يثنَّى أيضًا ما اختلفا لفظًا، كزيْد وعَمْرو، إلَّا ما تقدَّم من التَّغْلِيب. فقد قالوا: الأبوان للأب والأمّ، والدِّرهمان للدِّرْهَم والدِّينار، والأذانان للأذانِ والإقامة و العشاءانِ للمغرب والعشاءِ، وألفاظًا كثيرة. والتغليب يكون للأخفّ أو للأفضل، فالمفرد أخَفّ من المركّب، والمذكّر أفضل من المؤنث، فلذلك قالوا: العُمرَان والقَمَرَان، وكذلك مَا اختلفا معنًى كأن يكون أحدهما حقيقة والآخر مَجَازًا فلا تقول: جاء الأسَدَان وتعني السَّبع المَعْلُوم و الرَّجلَ الشجاع.

■ تَنبِيهاتٌ:

الأول: هذه الشروط الثمانية التي جَرَتْ في المثنى، كلها تجري أيضًا في جمع المُذَكَّرِ السَّالم، فلا يجمع جمع سَلَامة إلَّا بِهَا. وإلَّا كَان مُلحقًا بالجمع. هكذا سَمِعتُ

من شيخنا ابن قريش[1] وأظنه نقله عَنِ الزّيَاتي.

الثاني: مما أُلحِقَ بالمثَّى كِلَا وكِلْتَا، يشترط إضافتهما إلى الضَّمير. تقول: جاءَ الجيشانِ كِلَاهما. والقبيلتانِ كِلْتاهما. ورأيْت الجيْشَيْن كِلَيْهما، والقَبِيلتَيْن كِلْتَيْهما، ومَرَرْتُ بِالجيشيْنِ كِلَيْهِمَا، وَبِالقبيلتَيْن كِلْتَيْهما، وَإعرابهما توكيد تابعٍ لِلمُؤَكّد. فَإذا أُضيفَ للظَّاهِرِ، أعرب بالحركة المقدَّرة، نَحْو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: الآية 33]، فَكِلْتا مبتدأ، مرفوعة بضمة مقدّرة في الألفِ، وجملة آتَتْ خبَر. وإنما أعرب بالحركة إذا أُضيف للظاهر إعْطاءَ الأصْل للأصْل، فأصل الإضافة أن تكون للظَّاهِرِ، وأصْلُ الإعراب أن يكون بالحركة، فَحِينَ أُضيفَتْ للظَّاهِرِ رَجَعَتْ لأصْلِهَا، فَأعْربت بالحركَاتِ.

الثالث: الباعث على التثنية الاختصار، وكذلك الجمعُ، وأصْلهما العطف، بِدليلِ رُجوعُ الشاعر إليه في الاضطرار كقولِهِ:

إنَّ الـرَّزِيَّـة لَا رِزِيَّـة مِـثْـلَـهَـا ... فـقـدانُ مـثـل مـحـمـد ومـحـمَّـد

والله تعالى أعلم.

■ الإِشَارَةُ:

وَأمَّا أَلِفُ الوَحْدة، أي التحقّق بِهَا فيكون عَلَامةً لرفعِ صَاحِبَهَا وكَمَالِهِ، في تثنية الأسْماء خاصَّة، أي في حال التَّمَسُّكِ بِالشَّريعة والحقيقة فقط. فَمَن تحقّق وَلَمْ يتشرَّع فقد تزندق، إلَّا أنْ يَكُون مَجْذوبًا، أو تقول: تكون ألف الوحدة علامة للرفع في تثنية الأشياء الدَّالَّة عليها الأسْماء. وتثنيتها: جَعْلُ رُؤْيَتِها قائمة بين الضدَّيْن بين الحِسّ والمَعْنَى، بين الحِكْمة والقدْرة، بين عبودية وربوبية، بين مُلك وملكُوت، بين أثَرٍ ومؤثِّر، بين كَوْنٍ ومُكَوِّنٍ، بيْنَ خَلْقٍ وَحَقٍّ. فلا يكون العارِف كَامِلاً حتى يبلغ إلى هذا المَقام، فإن وقف مَع الضِّدِّ الأول، كان محجوبًا مطمُوسَ البصيرة. وفيه قال المجذوب[2] رضي الله عنْهُ:

---

(1) عبد الكريم بن أحمد ابن قُرَيْش: نزيل مدينة تطوان. كان علّامة مشاركاً مدرّساً حافظاً ضابطاً خطيباً. تولى قضاء مدينة طنجة ومات بالمشرق بعد أداء فريضة الحج سنة 1197. ذكر سيدي أحمد بن عجيبة في فهرسته أنه أخذ عنه العلم ولازمه سنين، و قرأ عليه التفسير، والبخاري، ومسلم، وألفية ابن مالك وابن هشام، والمنطق، والبيان، والأصول، وشفاء القاضي عياض.

(2) أبو محمد عبد الرحمان بن عياد، الصنهاجي الأصل، الدكّالي، عُرف بالمجذوب: الشيخ الصوفي العارف بالله الكبير. ازداد سنة 909 برباط عين الفطر قرب أزمّور، ويُعرف بطيط، ثم رحل مع والده إلى نواحي مكناس. أخذ عن مشايخ عدة، منهم: سيدي علي الصنهاجي المعروف =

مَـنْ نَـظَـرَ الـكَـوْنَ بـالـكَـونِ غَـرَّهُ فـي عَـمَـى الـبـصـيـرةْ
ومَـن نَـظَـرَ الـكَـوْنَ بـالـمـكَـوِّن صـادف عـلاج الـسـريـرةْ

وإن وقف مع الضِّدِّ الثاني، كان سكرانًا غيْر صاحٍ، فانيًا غير باقٍ، مجذوبًا غير سالك، فلا يكون كَامِلاً، وبالله التوفيق.

ثم قال: وأما النون فتكون علامَةً للرفع في الفعل المضارع، إذا اتَّصَلَ به ضمير تثنيةٍ أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة.

قلت: ضمير تثنية نحو: الزَّيدانِ يقومان، أو يقومانِ الزَّيدان. وضمير جمع نَحْو: الزَّيدُونَ يقومُون، أوْ يقُومُونَ الزَّيدُونَ على لغة عدم تجريد الفعل فيهما.

وضمير المؤنثة المخاطبة: أنتِ يا هند تقومينَ، فالنون علامة للرَّفع في الجميع، سواء كان الألف والواو ضميرين أو حَرْفَيْنِ دَالَّيْن على التثنية، ولا فَرْق في هذا الفعل المتَّصل بضَمير تثنية أو ضَمير جَمْع بيْن أن يكون مُؤكَّدًا بنون التوكيد الثقيلة أم لا، فإنه في كل ذلِكَ مرفوع بالنونِ نحو قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عِمرَان: الآية 186]، فأصْلُهُ تُبْلَوُونَ، كَتُنْصَرونَ، تَحرَّكَتِ الواو وانفتَحَ مَا قَبْلَهَا فقُلِبَت ألِفًا، فَصَارَ تُبْلاوْن، فحذفت الألف لإلتقاءِ الساكنَيْن فصار تُبْلَوْنَ ثم أكِّد بنون التوكيد، فصار تُبلَوْنَنَّ، اجتمع ثلاث نُونَات، فَحُذفت نون الرَّفع لاجتماع الأمثال فالتقى سَاكِنَانِ: سُكُون الواو وسُكون نون التوكيد المشدَّدة، فحرِّكت الوَاو بِالضَّمَّة لِمُجَانستها لَهُ، فَهذا الفِعْل مرفوع بِالنُّون المحذوفة، لإجتماعِ الأمثالِ، ومِنْهُ لتخرجِنَّ يا هِنْد، أصْله تُخْرَجِينَ، فأكِّد فصار تخرجينَنَّ، فالتقى ثلاث نونات، فحذفت نون الرَّفع لإجتماع الأمثال. وكذلك تقول: يا زيدان واللهِ لتخرجانِّ، أصله لتخرجانِن، فاجتمع ثلاث نوناتٍ، فَحَذفت نون الرفع كَمَا تقدَّم وكسرت نون التوكيد. وما ذكره المصنِّف من أنَّ ياء المخاطبة ضمير هو مذهب الجمهور. وقال الأخفش[1] والمَازني: إنها حرْف والفاعل ضمير مستتر. قال بعضهم: أصل هذه النون السُّكون، وإنَّمَا حُرِّكَتْ لإلتقاء

بالدوّار، وسيدي أبو الرَّواين، وسيدي عمر الخطاب. كان يتكلم بكلام موزون من الكلام الملحون على لسان أهل العروض وأوزانهم الشعرية، يشتمل على ذكر الله، وتمجيد رسوله، والإشارات العرفانية، والكلام على النفس وعيوبها، والروح وحالها، وشروط الشيخ، والصحبة وآدابها، و غير ذلك إلَّا أن الناس كلما رأوه من الكلام على وزن كلامه نسبوه إليه فخلّطوا فيه كثيراً. توفي بمكناس سنة 976.

(1) سعيد بن مسعدة البخي ثم البصري، أبو الحسن، المشهور بالأخفش الأوسط: نحوي، عالم باللغة والأدب. من أهل بلخ، سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه. توفي سنة 215. من مصنفاته: تفسير معاني القرآن، الاشتقاق، معاني الشعر، وكتاب الملوك.

السَاكِنَيْن سكونها وسكون ما قبلها، فكسرت بعد الألِف على أصْلها، وفُتِحَت بعد الواو والياء تخفيفًا لِاستثقال الكَسْرة بَعْدهما، وقيل: تشبيهًا للأول بالمثنى والثاني بالجمع، وقد تُفتح بعد الألف، قرئ أَتَعِدَانِنِيَ، وقد تُضَمّ قُرىء شاذاً: طَعَامٌ تُرْزَقَانُهُ بِضَمّ النُّون وقد تُحذَف هذه النَون في النَّثْر، ففي الصحيح: «لَا تَدْخُلُوا الجَنَّة حتَّى تُؤمِنُوا». وفي النظم كقول الشاعر:

أســري و تــبــيــتــي تَــدْلــكــي وجْهَكِ بالعَنْبَر والمِسْكِ الذَّكي

وإذَا اجتمعَت هذه النون مع نون الوقاية جاز فيهما الفكّ والإدغام والحَذف وقُرئ بالجميع. وهل المحذوف حينئذ نون الرفع أو نون الوقاية قولان.

■ تَنْبِيه:

قد تلْتبِس هذه النُّون بنون الإناث التي يُبْنَى المضارع معها وذلكَ في المضارع المُعْتل بِالوَاو واليَاءِ، نحو: الزَّيدون يدعُون والهِنْدَات تَدْعُونَ أو الرجال يغزون والنِّسَاء تغزون، فالأوَّل مُعرب والثاني مَبْني ومنهُ قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية 237]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يُوسُف: الآية 33]، ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرْجُونَ﴾ [النُّور: الآية 60]. فهذه الأفعالُ الثلاثة كلها مَبْنيَّة لاتِّصَالِها بِنُون الإناث، فالنون فيها فاعل والواوُ عيْن الكلمة بخلاف ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾ [الفُرقان: الآية 21] فَإنَّه مُعْرب، والواو فَاعِلٌ وأصْله يَرْجُوُون على وزن يفْعَلُونَ، وأمَّا ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرْجُونَ﴾ فأصله يرجُوْن على وزن يفْعُلْن، فالواو أصْلي والنون فاعل، وقِسْ عليه نظائره. وكذلك الهندات ترمين، مبْني والنون فاعل بخلافِ أنتِ يَا هِنْد ترمينَ، فمعرب بِثبوت النون والياء فاعل، وهذه مسألة ابن خميسة مع أهْل سبتة التي ذكَرها ابن غازي[1] في حَاشيته على الألفيَّة، فانظرها فيه، إذ لم تحضر لي الآن.

■ الإِشَارَةُ:

وأمَّا نون الأنانية وهو مقام الفنا الذي يقول فيهِ صَاحِبُه: أَنَا مَنْ أهْوَى ومَن أهْوى أنَا، فَيَكُونُ عَلَامةً لرَفعِ صاحِبه إذا اتَّصَلَ بِهِ ضمير، أي قلبُ تثنية: وهو الذي

(1) محمد بن أحمد بن غازي العثماني المكناسي، أبو عبد الله: مؤرخ، حاسب، فقيه. ولد بمكناس سنة 841 وتفقه بها و بفاس، وأقام زمناً في كتامة. استقر بفاس سنة 891 وتوفي بها سنة 919. من بين مصنفاته: الروض الهتون في أخبار مكناس، وغنية الطلّاب في شرح منية الحساب، وكليات فقهية على مذهب المالكية، وتفصيل الدرر في القراءات، وشرح ألفية بن مالك.

يقرّ الشريعة في محلّها، والحقيقة في محلّها. فالشريعة للظواهِرِ والحقيقة للبَواطن. فلا يَكْمُلُ مقام الفَنَاء إلّا بِالبقَاء الذي يُعطى فيه كل ذي حقٍّ حقّهُ كَمَا تَقَدَّمَ.

أو تقول ضمير تثنية هو رؤيتهُ الضِّدَّيْن في جميع التجليات كما تقدَّمَ.

أو ضمير جَمْعٍ على اللهِ في جميع الأوقات وكل الحالات، فيكون مستغرقًا في الشهود، غائبًا عن كلِّ مَوْجودٍ، مستديمَ الشرب والورود، غَارِقًا مِنْ عَيْنِ المِنَّة والجودِ.

أو ضمير المؤنَّثة، أي ذي البصيرة المُنَوَّرة المخاطَبة بالوارداتِ الإلـهية والعلوم اللَّدُنية والأسْرار الرَّبَّانية، وبالله التوفيق.

ثم ذكر عَلَامات النصب فقال:

وللنَّصْبِ خمس عَلَاماتٍ: الفتحة والألف والكَسْرَةُ واليَاء وحذف النّون.

قلت: قَدَّم الفتحة لأصالَتِها، وثنَّى بالألف لأنها بنتها، وثلَّث بِالكسرةِ لأنها أختها وذكَّر الياء بعدها لأنَّها بنتها وأخت الألف في اللّين، وختَم بالنُّون لأنه مُخْتَصٌّ بالأفْعَال اختصاص الألف والياء والكسرة بالأسماء، وتشترك الفتحة بين الأسماء والأفعال.

■ الإشَـارَةُ:

وَلِنَصْبِ العبد نفسه للمقادير في مقام الرِّضَى خمس علامات:

الفتحة أي فتح قلبه لمعرفة الحقّ، فإنَّ مَن عَرَفَ الحقَّ رضي بأحكامه، ومَن جَهِلهُ سخط أحكامه. قيل لبعضِ العَارفينَ: ما تَشْتَهي؟ قال: ما يقضي الله. وقال آخَرُ: أَصْبحْتُ وَمَا لِي سُرُورٌ إلَّا في مواقع القدر. وفي الحِكَم: «العَاقِل إذا أصْبَحَ نظر مَا يَفعله اللهُ، والغَافِل ينظر ما يفعل بنفسِهِ».

وعلامَةَ النَّصْب للمقادير أيضًا والرِّضَى بما يبرز من عُنْصُر القدرةِ، ألِف الوحدة، فلا يرى إلَّا الله، ولا يَرْكَنُ إلَى شَيْءٍ سِوَاهُ، لأنَّ مَن رَضِيَ بِاللهِ رَبًّا، لَا يَعْرِفُ غيرَهُ.

وعلامته أيضًا: الكسرة أي الخضوع والسكون تحت مجاري أقدارهِ، والذّل والافتقار إليه.

وعلامته أيضًا: اليقين التّامّ والطمأنينة الكبرى، فالياء يُشار بها هُنَا إلى اليقين.

وَعَلامته أيضًا: حذف نونِ الأنانية بخروجه إلى البقاء، فالفاني يقول: أنَا والباقي يقول: هُو، كما تقدَّمَ.

ثمَّ فصَّلَ ما تَقَدَّم فقال:

فَأَمَّا الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع:

الأول: في الاسم المفردِ وهو ما ليس مثنًى ولا مجموعًا وَلَا واحِدًا من الأسْماءِ الخَمْسة نحو: رَأيت زيْدًا، وَعَبْد الله، والفتى والقاضي.

وَالثاني: جمع التكسير نحو: رأيت الرجال والهنود والأسارَى والجَوَاري.

وَالثالث: الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيءٌ نحو: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾ [الحَجّ: الآية 37]، وَلَنْ يَخْشَى اللهَ مَنْ يَعْصيه.

■ الإِشَـارَةُ:

لا يكون الفتح دَالًا على تحقق العَبْدِ بِمَقَامِ الرِّضَى إلَّا بَعْدَ تحقّقه بثلاثة أُمُورٍ في بِدايتِهِ: الاستغراق في الاسم المفرد، وَصُحْبَتُهُ لِلذَّاكِرِينَ، وتمسُّكُهُ بالعمل الصالح الَّذي لم يتصل بآخره شيء من العِلَل وهو التمسك بِالشَّرِيعَةِ المحمديَّة، وبالله التوفيق.

ثم قال:

وأمَّا الألفُ فيكون عَلامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَسْماءِ الخمْسَة المتقدمة في علامات الرَّفع.

نحو: رَأَيْت أَخَاكَ وأَبَاكَ وَمَا أشبه ذلِكَ.

نحو: رَأَيْت حَمَاك وقَبَّلْتُ فَاك ورَأيت ذَا مالٍ، فأخاك وَمَا بَعْدَه منصوبات وعلامة نصبها الألف.

■ الإِشَـارَةُ:

وأمَّا ألف الوَحدة، إذا تحقَّق به المُريد وتَمَكَّن مِنْهُ، فيكون عَلَامةً لنَصْبه للمشيخة والتذكير في خمسة أمور، فإذا تحقَّق بِهَا كَانت عَلَامةً على صِحَّة نَصْبِهِ، وظهوره بذلك ثلاثة في سيره وهي: الصُّحْبَة للشيخ، وخرق عوائد نَفْسِهِ. وإذْنٌ له من شيخه. اثنان بَعْد وُصُولِهِ وهما: التحقّق بمقام الفنا، والبقاء. وبالله تعالى التوفيق.

ثـ قال: **وأَمَّا الكسرة فتكون عَلَامَة للنَّصْبِ في جمع المؤنَّث السَّالِم**، نحو قوله تعالى ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البَقَرَة: الآية 255]، ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: الآية 44] فالسَّماوات مفعول به مَنْصُوبٌ، وعَلَامة نَصبِهِ الكَسْرَة النَّائِبَةُ عَنِ الفَتحَةِ. وَهَاهُنَا بحث وهو أنَّ من شأن المفعول به أنْ يكون مَوْجُودًا قَبْل

الفِعْلِ، ثم يجيء الفَاعِل فيفعل فيه بِفعْله، نحو: ضَرِبْت زَيْدًا، فزَيْد موجود قبل الضرب، ثم وَقَع الضرب عليه. والسماوات لم تكن موجودة قَبْل الخلق، بل وُجِدت به، فهي أشبه شيء بالمفعول المطلق الذي من شأنه أن يُوجَدَ بِالفِعْلِ. والجواب أنَّ هذه القاعدة إنما هِيَ في غَيْر أفعالِ الإيجَادِ والاختِراعِ. وأمَّا ما يَدُلُّ على الإيجاد والاختراع فالمفعولُ يُوجد بها، نَحو: صَنَعْتُ سفينةً وقَصْعةً، ونَحْوهما. وَقَد تقدَّم الكَلَام على جمع المؤنث السَّالمِ، فَلَا نُعيد الكَلامَ عليه.

■ **الإشَـارَةُ:**

وأمَّا الكَسْرة أي الزَّلَّة والهَفْوة، فتكون عَلَامة على نَصْب العَبْد وجْهَه لجهة التوجُّه، بحيْث لَمْ تَضُرَّهُ ولم تُفَتِّره بل تزيده إنكسَارًا وإيحاشًا لرَبِّهِ في جمع المؤنَّث السَّالِم، أيْ إذَا كَانَ ميْلاً منْهُ بِطَبْعِه لِجهَة النِّسَاء، ثم سَلِم مِن غَائلتهنَّ، ورحَل إلى ربِّه بانكِسَارِهِ، «معصيةٌ أوْرَثت ذُلاً وافتقارًا خيرٌ من طاعةٍ أورثتْ عِزًّا واستِكْبَارًا» [الحكم العطائية]، وباللهِ التوفيق.

وأمَّا الياءُ فتكون عَلَامَة للنَّصْبِ أي نائبة عن الفتحة:

في التثنيَة نحو: رأيتُ الزَّيديْن. وقوله تعالى في قراءة أبي عمرو: ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طـه: الآية 63] فالياء نائبة عن الفتحة فيهما.

والجمع: نحو: رَأيتُ الزَّيْدِينَ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [إبراهيم: الآية 22] فالياء نائبة عن الفتحة فيهما، مفتوح ما بعدها، مكسور ما قبلها، بخلاف التَّثنية، فإنَّ ما قَبْلها مفتوح، وَمَا بَعْدها مكسور. وإنما خصَّ المثنَّى بالكَسْرِ والجمع بالفتح لما بَعد اليَاءِ لخفَّةِ المثنَّى وثقل الجمع، فَأُعْطِيَ الثَّقيل لِلْخفيف، والخفيف لِلثَّقيل ليتعادلا، والله تعالى أعْلَمُ.

الإشَـارَةُ:

وأمَّا اليقين والطُّمَأنِينَةُ فيكون علَامةً لِنَصْب العَبْد وتوجّهه إلى رَبِّه في التثنية، أي في ضَمِّ الشَّريعة إلى الحقيقة. فإن كَانَ ظَاهِرُهُ مُتَمَسِّكًا بالشريعة وباطنُه منوَّرًا بأسرار الحقيقة عَلِمْنَا كَمَاله وصحة توجّهه، وإن أخلَّ بأحدهما عَلِمْنَا نُقْصَانه، وإن ظَهَرَ أثر اليقين عليه من سكون الظَّاهر وطمأنينته فإن كثيرًا من العُبَّاد والزُّهَّاد ظهر عليهم أثر اليقين وهم غَيْر كُمَّال بل هم أشدّ حجابًا عن اللهِ. ويظهر أيضًا نَصْبه وتوجّهه في الجَمْع الدَّائم بالقَلْب الهائم، فيكون شربه مُتَواليًا وشُكْره مُتَواصِلاً، كما قَالَ الشاعر:

مِـنْ أحْـسَـنِ الـمَـذَاهِـبْ شُـكْـرٌ عَـلَـى الـدَّوَامْ
وأكْـمَـلُ الـرَّغَـائِـبْ وَصْـلٌ بِـلَا انْـصِـرَامْ

وأمَّا حذف النُّون فيكون عَلَامة للنَّصْب في الأفعال التي رَفْعُها بِثبات النُّون. وهي الفِعْل المضارع الَّذي اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تثنِيَة أو ضَمِير جَمْعٍ أو ضَمِير المؤنثة المخاطبة، نحو: لَنْ تَفْعَلا، ولَنْ تَفْعَلُوا، وَلَنْ تَفْعَلِي. فلَنْ حَرْف نَصْبٍ واستقبال وتفعلا فِعل مُضَارِع منصوبٌ، وعَلَامَة نَصْبِهِ حَذْفُ النُّوْنِ، و ثبات في كَلَام المُصَنِّف مصدر، يقال: ثبت ثُبوتًا وثَباتًا. فَالأول مقيس والثاني سَمَاعي وَمِثله: ذهب ذهابًا وَذُهُوبًا. والله تعالى أعْلَمُ.

■ **الإِشَـارَةُ:**

وأما حذف نُون الأنانية بِالخُرُوج إلى التحقّق بِالهُوِيَّة في مقام البقاء، وقد تقدَّم أنَّ الفانِي يقول أنا والباقي يقول: هُوَ. فَعَلامة نَصْبِهِ في مَقَامِه اشتِغَاله بالأفعَالِ التي ترفَعُ إلى الله تَعالَى بِثُبوت النُّونِ الذي يَحُفّها وهو الإخلاص والإتْقان، والله تعالى أعْلَمُ.

ثم ذكر عَلَامَةَ الخَفْضِ، فَقَالَ: وللخفض ثلاث علامات: الكسرة.

نحو: بسم الله.

والياء: نحو: ربِّ العالمين.

والفتحة: نحو: إلى إبراهيم.

قدَّم الكسرة لأصالتها وثنَّى بالياءِ لأنها ابنتها وثَلَّثَ بِالفتحةِ لأنها أختها.

■ **الإِشَـارَةُ:**

ولخفْضِ العَبْد وتواضعه ثَلاثُ عَلَاماتٍ:

انكسارُه لربّه دائمًا، هيْبَةً منه وإجْلالاً لَهُ، ولِعِبادِ الله تواضعًا، ولأوليائه تعظيمًا.

وَتَحقُّقه بياء النَّسَب، أي يكون منسُوبًا إلى الصُّوفيَّة، متحقّقًا بِمَقَامِهِم، حتى يقال فيه صوفي، أو منسوبًا لأولياء اللهِ مضافًا إليهم.

الثالث: أن يكُونَ مفتوحًا عليه، قد تحقّق بالفتح الكبير. وفي الحِكَم: «التواضع الحقيقي ما كان ناشئًا عن شهود عظمته وتجلِّي صِفاتِهِ». وبالله التوفيق.

فأمَّا الكسْرة فتكون عَلَامة للخفضِ في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف.

أي الذي فيه تنوين الصرف نحو مررت بزيد.

و في جمع التكسير المنصرف: نحو: مَرَرتُ برجال، واحْتَرَزَ به مِنْ غَيْر المنصرف، نحو: من محاريب وتماثيل، وسيأتي.

وَ في جمع المؤنث السالم: نحو: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٍ﴾ [الجاثية: الآية 3] فإنَّ: حرف توكيد ونصب. وفي السموات: جارّ ومجرور، وعلامَة جرّهِ كسْرة في آخره، وهو خبر إنَّ مقدَّم. وآيات: اسْمُها مؤخَّر، منصوب بالكسرة نائبة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم كما تقدَّمَ وَلَمْ تُقَيِّدَهُ بالمنصرف، لأنه لا يكون إلّا منصرفًا على المشهور.

■ الإشَـارَةُ:

فأمَّا الانكِسَار فَيَكُونُ علامة للتواضع الحقيقي في ثلاث:

أولها: الاشتغال بذكر الله، وأعظم الذِّكر الاسم المفرد، لأنه سلطان الأسماء، فإن الذِّكر يُهذِّبُ ويُؤدِّبُ. قال تعالى: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العَنكبوت: الآية 45].

ثانيها: جمعه مع الأولياء، أهل الإكْسِير والتَّكْسير.

ثالثها: تَحصِيله للسُّنَّة وإحرازه لِدِينِهِ، بجمعه بالمؤنث السَّالم من غوائِلِه، وهو التزوّج، فلا يظهر تواضع العبد وحُسْن خُلُقه إلّا مع أهْله وأوْلادِهِ. قال (ص): «خَيْرُكُمْ خيْركم لنسَائه، وَأَنَا خَيْركم لِنِسَائي». وبالله التوفيق.

وَأمَّا الياءُ فَتَكُون عَلامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الأسماء الخمسة أي المتقدمة، نحو: مَرَرت بأخِيكَ، وأَبِيكَ، وَحَمِيكِ، ونظرت إلى فيكَ، وذي مَالٍ.

وفي التثنية: نحو: مررت بِالزَّيدين.

والجمع، نحو: رَبِّ الْعَالَمِينَ.

■ الإشَـارَةُ:

وأمّا ياء النِّسْبَة التي تُحققه باللحوقِ بالصُّوفية، فتكون عَلَامة على خَفْضِه وتواضُعِه حتى يتحقّق بِما تحقَّقوا به في ثلاثة مواضع: في الأسماءِ الخَمْسَة، أي يظهر تواضعه في الأسماء الخمسة، في الإنس والجنّ والملائكة والحيوانات والجمادات. فإنَّ العَارِفَ يتواضع مع الحجرِ والمَدَر ومع الأشياءِ كُلّها لأنَّ تواضعه ناشىء عن شهودِ عَظَمَة الذَّاتِ التي تجلَّتْ في كل شيْءٍ.

وفي التثنية، أي في شهود الضِّدَّيْن في الأشْيَاءِ كلّهَا، فيتواضع مع الرُّبوبيَّة، ويقوم بحقوق العبودية.

وفي الجمع، أي في جمع الإِخْوَان، فيتواضع مع صغيرهم وكبيرهم، ويرحم صغيرهم ويُوقِّر كبيرهم. وفي الحديث: «ارْحَمُوا صَغيركم، ووقِّروا كبيرَكُم» أو كما قال عليه السَّلَامُ، كما في الجامع. ولله درّ القائل:

ارحمْ بُني جميعَ الخلق كلهم وانظر إليهم بعيْن الحِلْم و الشفقةْ
وَقِّرْ كَبيرهُمْ وَارْحَم صَغيرَهُمْ وَرَاعِ في كُلِّ خَلْقٍ حَقَّ مَنْ خَلَقَهْ

وأما الفتحة فتكون علامة للخفضِ في الاسم الذي لَا يَنْصَرف.

قلت: الاسْمُ على قسْمَيْنِ: معرب وهو الأصْل، ومبْني وهو الفَرْع، وإنَّما بُني الاسم إذا أشبه الحرفَ شَبَهًا قَوِيًّا، يقرِّبه من الحروف، فَيُبنَى حينئذٍ؛ لأنَّ الحروف كلها مبنيَّة، وأنواع الشَّبَه ثلاثة:

أحدها: الشبه الوضعي؛ وهو أن يكون الاسم على حرفٍ أو حرفيْن، كتاءِ قُمْتُ، فإنها شبيهة بباء الجرّ و لامه و كالنون من قمنا فإنها شبيهة بِبَلْ وقد، فالضمائر كلها مبنية إذ جُلّها على حرفٍ أو حرفين، وما وُجِدَ منها على ثلاثة كنحن فهو شبيه بمنذ الحرفية.

الثاني: الشَّبَه المعنوي، وهو أن يتضمَّن الاسمُ معْنًى من معاني الحروفِ، أي المعاني التي حقها أن تؤدَّى بالحروفِ، سواء وُضع لذلك المعْنَى حرف أمْ لَا، فالأول كمتَى، فإنها تستعمل شرطًا، فهي شبيهة حينئذٍ بإنْ الشرطية وتستعمل استفهامًا فهي شبيهة حينئذ بهمزة الاستفهام، وإنَّما أعربت أي الشرطية في نحو: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: الآية 28]. والاستفهامية في نحو: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [الأنعام: الآية 81] لضعفِ الشَّبَه بما عَارَضَهُ مِن لُزُومها الإضافة التي هي من خَصائِصِ الأسْمَاءِ. والثاني: وهو المعْنَى التي لم يُوضعْ لها حَرْف، نحو: هُنَا، فإنها مضمَّنة لمعْنَى الإشارة؛ وهذا المعنى لم تَضَعْ له العربُ حرفًا، ولكنه من المعاني التي حقَّها أن تؤدَّى بالحروفِ، ومعْنَى الإشَارة هو المعْنَى الذي لا يصحُّ النطق بِهِ؛ لأنه لا يؤدَّى بالكَلَامِ. وأمَّا ذا مثلاً، فاسْمٌ للمُشارِ إليه، لكنه تضمَّن معنى الإشارة التي لم تَضَعْ لَهَا العرب حرفًا يدلّ عليها مع أنها من المعاني التي من حقّها أن تؤدَّى بالحروف، كالتثنية والخطاب، وإنما أعرب هَذَان وهَاتَانِ لضعف الشَّبَه بِمجيئهَا على صورة المثنى التي هي من خَصائص الأسْمَاء.

والثالث: الشبه الاستعمالي وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف، كَأنْ يَنُوبَ عنِ الفِعْلِ ولا يدخل عليه عامل فيؤثِّر فيه أو كان يفتقر افتقارًا مُوَصَّلاً إلى جملة، فالأوَّل كَهَيْهَات وَصَه وأوه، فإنها نائبة عَن بَعُدَ، واسْكُتْ وأتوجَّعُ، وَلَا يصحّ أن يدخل عليها عامل فيؤثِّر فيها، فأشبهَتْ لَعَلَّ وليْتَ مثلاً، ألا ترى إنها نائبة في

المعْنَى عن أترجَّى وأتمنَّى، وَلَا يدْخل عَلَيْهَا عامل، واحترزَ بالتأثير من المصْدر النائب عن فِعْله، فإنه تأثَّر بالفعل النَّائب عنه، فأُعرِب. والثاني وهو: الشَّبَه الافتِقَاري كإذْ و حيث والموصولات، فإنها مفتقرة إلى ما بعدها، فلا يتم معنَاهَا إلَّا بذِكر ما بَعْدَهَا. فأشبهَت الحروف في الافتقارِ، إذْ مِنْ شأنِ الحرفِ ألَّا يستقل بنفسِه، وإنما أعرب اللَّذَانِ واللتان. وأيّ الموصولة، لضعف الشَّبه كما تقدَّمَ. وإذا سَلِمَ الاسْمُ من شَبَهِ الحرف أعْرِبَ، وهو على قسْمَيْن: متمكِّن أمكَن؛ وهو المنصرف. ومتمكِّن غير أمكَنَ؛ وهو الممنوع من الصرف، وسبب مَنْعِهِ مِنَ الصَّرْفِ، لشبهه بِالفعلِ؛ لأنَّ الفعل لَا يدخله الخفض وَلَا التنوينُ، فإذا أشبهه الاسْمُ منع منهما، فيكون غير منصرف، والصرف هو التَّنْوين الذي يدلُّ على خِفَّة الاسْم وتمكّنه في باب الاسمية. وشبهه بالفعل؛ أن توجد فيه علّتانِ فرعيّتانِ، أو عِلَّة تقوم مقام عِلَّتيْنِ، فإن كَان كذلكَ، منع مِمَّا يمْنع منه الفِعْل. و ذلكَ أن الفعل فيه أمرانِ زائدانِ على مجرَّد معناه، أحَدُهما راجع إلى لفظه والآخر إلى مَعْنَاهُ، فالراجع لِلَّفْظِ اشتقاقه أي أخذه من المصدرِ، كقام مِنَ القيام، وعلم مِنَ العلم، ونحو ذلِكَ. والأصل في الأشياءِ عدم أخذها عن غيْرها. والراجع إلى معْناه افتقاره إلى فاعلٍ، فإنَّ الأصل في الأشياء استقلالها بنفْسِهَا وعدم افتقارها إلى غيرهَا. أمَّا وجْهُ جعلهما عِلَّتيْن، فلِوجْهَيْنِ، أحدهما كونهما أمريْن زائديْن على أصْل المعْنَى و وَارِدَيْن عليه، فهما بمنزلةِ العِلَل الواردة على الأجسام الصَّحيحة، والآخر كونهما صالحيْن للإلحاقِ بمحَلهما والجمع بهما كما هو شأن القياس، وأمَّا جَعلهما فَرْعِيَّتَيْنِ فلا يخفَى أنَّ الأصْل في الكلمة ألَّا تكون مشتقّة، ولا مأخوذة من غيرها، وإنّ عدم الاسْتقلال والاحتياج إلى الغَيْر فرْع عَنِ الاستقلال وعدم الاحتياج إلى الغَيْر. فإذا كَان الاسم مشتملاً على علَّتيْن فرعيَّتين، إحْدَاهُما راجعة إلى اللفظ والأخرى إلى المعْنَى، حَصَل له الشبه بِالفعلِ فَمُنِعَ مما مُنِعَ منه الفِعْلُ وليْستِ العِلّتَانِ الموجودتانِ في الفعل هما اللَّتانِ تكونانِ في الاسْم، وإنما المراد أنهما يتشابَهَانِ في مجرد وجودِ العِلَّتَيْنِ. وجُمْلة العِلل التي تُوجَدُ في الاسْمِ فيشبّه بها الفعل تِسْعٌ جَمَعَها بعضهم في بيت فقال:

اجْمَعْ وَزْن عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

فقوله: اجْمَعْ، يُشير به إلى صيغَة مُنتهى الجُمُوع؛ وهو ما كَان على وَزْنِ مَفَاعِل، أوْ مَفَاعِيل، وما أشبههُ، كَفَوَاعِلِ وتفاعيل لأنَّه لَا نظيرَ لَهُ في المفردَات، نحو: مِنْ محاريبَ وتماثيلَ ودراهم. فَمَحَاريب وتماثيل ودراهم مجرورة بالفتحة النَّائبة عن الكسرة؛ لأنه اشتمل على علَّتيْن فرْعيَّتَيْنِ؛ إحْداهما من جهَةِ اللفظ، وَهِيَ صيغة الجَمْع، والأخرى من جهة المعْنَى، وَهِيَ عدم النظير في الآحاد في كلام العرب، إلَّا

أنَّ النَّحْويينَ يقولون في هَذَا: فيه علَّة واحدة تقوم مقام علَّتَيْن؛ لأن العِلَّة الظَّاهرة هيَ كَوْنُهُ جَمْعًا وهي لفظية، وَأَمَّا عدَم النَّظِير فهي علَّة لَازمَة للصيغة، وإنما سُمِّيتْ مُنتهَى الجُمُوع لأنَّ المفرد قد يُجمَع مَرَّتيْن أو ثلاثة فإذا انتهى إلى هذا بالجمع لم يُجْمع بعد ذلِكَ. تقول: كلْب وأكْلُبٌ وأكَالب، وَلَا تزد.

وقوله وَزن أشار به إلى وَزْن الفِعْلِ، نحو: أحمد وَيَعْلَى. فأحمدَ على وَزْن أَكْرَمَ. ويَعْلَى على وزن يعلم، وتكون في الاسم كأحمد، والوصف كَأَحْسَن، كقوله تعالى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النِّساء: الآية 86] فأحسَن مجرور بالباءِ وعلامة جرّه الفتحة نائبة عن الكَسْرة، والمانع له من الصَّرف: الوصف ووزن الفِعْل. كما أن أحمد، المانع له العَلَمِيَّة ووزن الفعل. والمراد بوزنِ الفعل المختصّ بِهِ، أو الغالب فيه، فالأول كشمَّر اسم لفَرَسٍ، والثاني كأحمدَ وأحْسَنَ.

وَقَوْلُهُ عَادِلاً، أشار به إلى العَدْلِ وَحَقِيقته صَرْف لفظ أولى بِالمسمَّى إلى لفظِ آخر لعلَّة، ويكون في العِلْم والوصف، فالأول نحو: عُمَر ومضر، نحو: مررت بعمر، فعمر مجرور بالفتحة نائبة عن الكسرة، والمانع له من الصرف العَلَمِيَّة والعدل لأنه عَدَلَ به عن عامر وماضر للخفّة لأن عمر ومضر أخف من عامر وماضر. فالعدل علّة لفظيَّة والعَلَمِيَّة معنوية، ومثاله العدل في الوصف: مثنى وثلاث ورباع. قال تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر: الآية 1] فمثنى وما بعدها نعت لأجنحة، مخفوضة بالفتحة، والمانع له من الصرف الوصف والعدل. فالعدل لفظي، والوصف معنوي. ومعنى العدل فيها، كونها معدولة عن أعدادها المكررة، فمثنى معدول عن اثنين اثنين، وثلاث عن ثلاث ثلاث، ورباع عن أربع أربع، بحسب ما وقعت وصفًا له أو خبرًا عنه، كقوله عليه السلام: «صَلَاةُ الليلِ مَثْنَى مَثْنَى» و تقع حالاً كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [النساء: الآية 3] أي اثنين اثنين، وثلاث ثلاث، وأربع أربع لكل واحد، و أمّا أُخَر فمعدول عن آخر لأن اسم التفضيل إذا جُرِّد لزم الإفراد والتذكير، فحقّه هنا أن يكون مفردًا، فعُدِّل به إلى الجمع للخفّة، كعمر.

وقوله: أنّث، أشار به إلى التأنيث، وهو على قسمين: الأول ما فيه ألف التأنيث المقصورة كحبلى، والممدودة كصحراء وحمراء، فهذا يمنع صرفه على أيّ حال كان، اسمًا أو وصفًا. تقول: مررت بحبلى وبحمراء، فالأول مجرور بالفتحة المقدَّرة، والثاني ظاهرة، وهذا القسم يقول فيه النحويون: فيه علّة واحدة تقوم مقام علّتين، لأن التأنيث علّة، ولزومه علّة أخرى؛ لأن هذه الألف لازمة للتأنيث، لا تخرج عنه أبدًا، بخلاف التاء؛ فقد تكون لغير التأنيث كالوحدة، نحو: نملة ونحلة

ونخلة. والقسم الثاني: التأنيث بغير ألف، وهذا إنما يكون مع العَلَمِيَّة، سواء كان التأنيث لفظيًّا أو معنويًّا وهو على قسمين: ما كان مؤنثًا بالتاء، كطلحة وفاطمة وهبة عَلَمًا، فهذا يمنع مطلقًا ثلاثيًّا أو رباعيًّا. والمانع له: العلمية والتأنيث. فالعلمية معنوية، والتأنيث لفظية. وما كان مؤنثًا بغيرها، نحو: زينب، فإن كان رباعيًّا كزينب، أو عجميًّا كجور بضم الجيم: اسم المرأة، أو مُحَرَّكًا وسطه كسقر أو أصله لمذكر. وسُمِّي به مؤنثًا، كزيد، مُنِع من الصرف على كل حال، وإن كان مُسَكَّن الوسط نحو هند ودعد، ففيه وجهان، أشهرهما المنع. والعلّتان فيه: العلمية والتأنيث كما تقدّم.

وأشار بقوله: بمعرفة، إلى علّة التعريف، والمراد به العَلَمِيَّة. وتكون مع العدل والتأنيث، ومع التركيب الذي أشار إليه بقوله: رَكِّبْ والمراد بِهِ التركيب المَزْجِي، نحو: بَعْلَبَكَّ ومَعْدِي كرب. ونحو: مررتُ بِبَعْلَبَكَّ: اسم بلدة. فبَعْلَبَكَّ مجرور بفتحه نَائبة، والمانع له من الصَّرْف العَلَمِيَّة والتَّرْكِيب، الأولى معنوية، والثانية لفظية. وتكون العَلَمِيَّة مع زيادة الألفِ والنون، وإليه أشار بقوله: وَزِدْ، نحو عمران وعثمان، وتُزاد أيضًا في الوصف، نحو سكران وعطشانَ، فالمانع في الأول العَلَمِيَّة والزيادة وفي الثاني الوصف وزيادة الألف والنون. فالوصف معنوي، والزيادة لفظية. لكن يُشترط في الوَصْف ألّا يؤنَّث بِالتَّاءِ، احترازًا من نحو: ندمان، من المُنَادَمَة، وهي المُصاحَبَة، فهذا يُصْرف، تقول: مَرَرت بنَدْمان بالتنوين، لأنَّ مُؤَنَّثَهُ نَدْمانة بِالتَّاءِ، فَلَيسَ هُوَ كَغَضْبَانَ، لأنَّ مؤنَّثه غَضبَى. وكذلك نَدْمان من النَّدَمِ، ومُؤَنَّثه نَدْمَى، فيُمنع مِنَ الصَّرْفِ.

■ تنبيه:

إذا احتملت النون أنْ تكون أصلية أو زائدة كان فيه وجْهانِ: الصَّرْف وعدمُهُ. و ذلك نحو: حسان وشيطان ورمّان، فيحتمل أن يكون من الحِسّ فيُمنَعُ أو من الحُسْن فيُصرَف. وكذلك شيطان يحتمل أن يكون من شَاطَ أي بَعُد، أو من شَطَنَ، وكذلك رُمَّان، يحتمل أن يكون من الرم، أو من الرمن، انظر المرادي. والمشهور في الثلاثة الصَّرْف كما في القرآن. وتكون العَلَمِيَّة أيضًا مع العُجْمَة، وإليه أشار بقولِهِ: عُجمة، نحو: ﴿إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ﴾ [البقرة: الآية 136]، فكُلّها مجرُورة بِالفتحة النَّائبة. والمانعُ العَلَمِيَّة والعُجْمة؛ الأولى معنوية والثانية لفظية. وَلَا بُدَّ أن يكون معرفة عند العَجَم. وأمَّا إن كان عندهم نكرة صرف نحو لجام و كذلك إن كان عندهم نكرة وصار عند العرب عَلَمًا نحو قالون للإمام المشهور فإنه في أصل وضع العجم بمعنى خالص ثم صار علماً فلا يُمْنَع على المشهُور. وَلَا بُدَّ أيضًا أن يكون زائدًا على ثلاثةِ أحْرف. فإن كان ثلاثيًّا صُرِف، كنوح ولوط.

قولُهُ: وَالوَصف قَدْ كَمُلَا، أشار به إلى عِلَّة الْوَصْفِ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكرها، مع ما تجتمع مِنَ العِلَلِ، إذْ هي لَا تَسْتَقِل بالمَنْع كالعَلَمِيَّة. فتَحصَّل في العِلَلِ المذكورة، أنَّهَا أرْبَعَة أقسَام: قسْمان يسْتَقِلَّانِ بِالمَنْع؛ وَهما ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجُمُوع، وقسمان لَا يسْتقلَّانِ؛ وهما العَلَمِيَّة والوصفيَّة. فَالعَلَمِيَّة تمنع مَعَ العَدْلِ و الوزن والتأنيث والتركيب والزِّيادة والعُجْمَة، والوصفُ يمنع مع العَدْل ووزن الفِعْل والزيادة السابقة، فكل ما أثَّر فيه التعريف بالعَلَمِيَّة، يُصرَف إذا نُكِّرَ. وإليه أشار في الألفيَّة بقوله:

واصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التعريف فيه أثَّرَا

تقول: رُبَّ أحمد وعُمَر وفاطمة ومعدِي كرب وعثمان لقيتهم. وأمّا ما أثّر فيه ألِف التأنيث أو صيغة مُنتهى الجُمُوع أو الوَصْف فَلَا يُصرَف أصْلاً. وَاعْلَم أنَّ الاسم الذي لا ينصرف، إنما يُمنَع من الصَّرْف مَا لَمْ يُضَفْ، أو يَكُن بَعْدَ ال، وإلَّا صُرِف كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البَقَرَة: الآية 187]، وقوله تعالى: ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التِّين: الآية 4]، وقد يُصرَف الممنوع من الصَّرفِ للضرورة أو للتناسُبِ كقولِ الشاعِرِ:

وَيَوْمَ دَخَلْتَ الخِدْرَ خِدْر عُنَيْزَةٍ فقالَتْ لك الوَيْلات إنك مرجلُ

والثاني: كقوله تعالى: ﴿سَلَٰسِلًا وَأَغْلَٰلًا﴾ [الإنسَان: الآية 4] في قراءة نافع والكسائي. وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾ [نوح: الآية 23] في قراءة الأعْمَش، فصُرِف سلاسلاً ليناسبَ أغلالاً، وصُرِف يغوثًا ويعوقًا مع كونه عجميًّا، ليناسبَ نسْرًا، والله تعالى أعلم.

■ الإِشَارَةُ:

قد يكون الفتح على العَبْد في علم الحقائق سببًا لطرده، وعلَامةً لخفضِه عن مقام الأكَابِرِ، وذلِكَ في العَبْد الَّذي لَا ينصرف عن هواه وَلَا ينفكّ عن طبْعِه ومتابعة مُنَاهُ. وذلِك لوجودِ عِلَّتين، وهما حبّ الرِّياسة والجَاه، وعلَّة تقوم مقامهما وهِيَ حبّ الدّنيا التي هي رأس الخطايَا. واعْلم أنَّ علمَ الحقائق لا يُطيقه إلَّا الأقوياء والرجال الذِين قتلُوا نفوسهُمْ بالمجاهدة والمخالفة، وتفرَّغُوا من جميع الشَّوَاغِل والعَلَائق القلبية. وصحبُوا المشايخ وخدموهُمْ ورسخت أحكام الشريعة في ظَوَاهِرِهِم، فحينئذ إذا دَخلُوا بَلَد الحقائق أشرقت عليهم أنوارُها وأسْرارُهَا وذاقوا حَلاوة مَعَانيها، ورسَختْ في قُلُوبهم أسْرار المعارف. وأما قَبْل ذلِكَ، فإمَّا أن يتزندقوا، ويرفضُوا الشريعة وَرَاءَ ظُهُورهم، فينسلّ الإيمان من قلوبهم انْسِلال الشَّعرة

من العجينِ، وإمَّا أن يتقهقروا ويرجعوا إلى مقام العُمُوميَّة. ولَيْسَت القلوب كلها تطيق أنوار الحقيقة، بل بعْضها فقط، وَرُبَّما تكون بعض القلوب تَفِرُّ من الذِّكْر، وتتعشَّق إلى اللَّهْو والغِنَا، فهي كَالجُعَل و هو الذي تقول فيه العامَّة أبو فسَّاس، فإن مِن شأنِهِ أنه إن قُرِّبَ منه رائحة طيِّبة مات من سَاعَتِهِ وَلَا يعيش إلَّا بالنَّتن والخبث، فكذلك بعض الأرواح الخبيثة تَتَنَعَّش بِاللَّهْو وتفرّ من الذِّكْر، ينسحب عليها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الزمر: الآية 45] وباللهِ التوفيق.

ثم ذكر عَلَامة الجَزْم فقال: **وللجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السكونُ والحَذْفُ.**

قلت: السكون حَذْف الحركة والحَذْف حَذْف حَرْف العِلَّة أو نون الرَّفع للجَازِم. وقولنا للجازم احترازًا من نَحْوِ: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الشورى: الآية 24]، ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾﴾ [العلق: الآية 18] فإنَّ الوَاوَ حُذِفَتْ خطًّا تبعًا لحذفها في اللفظِ. فإنَّ يَمْحُ مضارع مجرَّد مَرْفوع وليْس معطوفًا على ما قَبْلَهُ بدليل رفع ما بَعْدَهُ، من قوله تعالى: ﴿وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ﴾ [الشورى: الآية 24] وكذلكَ سَنَدْعُ، لا سَبَبَ لحَذفِه إلَّا ما تَقَدَّمَ واحترازًا أيضًا من نَحْوِ لتبلُونَّ، فإنَّ النُّون حُذِفَتْ لِتَوَالِي الأمْثَالِ كَمَا تَقدَّم. والله تعالى أعْلَمُ.

■ **الإشَـارَةُ:**

وللجزم بمعرفة الحَقّ والرسوخ فيها، بحيث ينقطع عن القلب التَّهَمُّمُ والخواطر والشكوك والأوهام، علامتان:

السكون أي سكون القَلْبِ وطُمَأْنِينتُهُ، فيكون كالجبَل الرَّاسخ، لا تحلّ بساحته الهموم، وَلَا تطرقه عوارض الغُمُوم، ولَوِ انطبَقَتِ السَّمَاء عَلَى الأَرْضِ، فَلَا تُحَرِّكه واردات الأحْوال، وَلَا تهزُّه الزَّلَازِل والأهْوَال. وفي أمْثاله يقول الشاعرُ:

لَا تَـهْـتـدي نُـوَبُ الـزَّمـان إلَـيْـهـم وَلَهُمْ على الخَطْبِ الجَليلِ لِجَامُ

فيسكن الظَّاهر من تَعبِ المجاهدة ويرتَاح الباطِن في ظِلِّ المشاهدة، إذْ لا تجتمعُ المجاهدة مع المشاهدة، إنما يكون التعب في حالةِ السَّيْر، وأمَّا مَن وَصَلَ إلى الحبيب فَلَا تَعبَ لَهُ وَلَا نَصَبَ. قال تعالى في جنَّات الزَّخارف: ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ﴾ [الحجر: الآية 48] وأولى جنَّة المَعَارف.

وعلامَة الجَزْم أيضًا بشُهُود الحَقّ حَذف عَلَائق القَلْب وَشَوَاغِلِه، فلا يَبْقَى إلَّا قلب مُفْرد فيه توحيد مجرَّد قد جعل الهموم همّاً واحدًا فكَفَاهُ اللهُ هَمَّ دُنياهُ وَضَمِنَ له عاقبة أُخراهُ، جعلنا الله مِنْهُمْ بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ، آمين.

ثم فَصَّلَ ما تَقَدَّمَ فقال:

فأمَّا السُّكُون فيكُونُ عَلَامَةً للجَزْمِ في الفعل المضارع الصحيح الآخِرِ. أي إذا دَخَل عليه جازم وَلَم يتصل بآخره شيء مِنَ الأشياء المتقدّمة، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝﴾ [الإخلاص: الآيتان 3، 4]، فلَمْ حَرْف جَزْم ونفي وقَلْب، ويَلِدْ مجزوم بِالسّكُونِ الظَّاهِرِ، أيْ لَمْ يكن لَهُ وَلَدٌ وَلا والِدٌ ولم يكنْ أَحَدٌ شَبِيهًا لَهُ.

وأمَّا الحَذْفُ فيكون عَلَامَةً للجَزْمِ في الفِعل المضارع المُعْتَلِّ الآخِرِ. أي الَّذي في آخره حَرْف من حروفِ العِلَّةِ: الألف والواو والياء، نحو: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبَة: الآية 18] ولَمْ يَدْعُ، وَلَمْ يَرْمِ. فهذه الأفعال مجْزُومَة، وَعَلَامَة جَزْمها حَذْف حَرْفِ العِلَّةِ. وإبقاء الشكلة دليل عليه. وما مشى عليه المصنِّف، من كَوْنِ المحذُوفِ حَرْف العِلَّة، إنَّما يتمشَّى على قَوْل ابن السَّرَّاج[1] ومَن تَبِعَهُ، أن هذه الأفعال لَا يُقَدَّر فيها الإعراب بالفتحة والضَّمَّة، وعلَّلَ ذلِكَ بأن الإعراب في الفِعل فَرْعٌ، فلا حاجَة لتقديره. وجعل الجازم كالدَّواء المُسَهِّل، إن وَجَدَ فضلَة أخَذها. وإلَّا أخَذَ مِن قوى البَدَنِ. وذهَبَ سِيبَوَيْهِ إلى تقدير الإعراب فيها. فَعَلَى قول سِيبَوَيْهِ: لمَّا دَخَلَ الجازم، أخذ الحركة المقدّرة، واكتفى بها، ثم لمَّا صَارَت صورة المجزوم والمرفوع وَاحدًا فرَّقوا بينهما بِحَذْفِ حَرْف العلَّة. فحرف العلّة محذوفٌ بَعْدَ الجازِمِ لَا بِهِ. وعلى قول ابن السَّرَّاج: الجازِم حذف نفس الحرف.اهـ. وقد ثبتت هذه الحروف الثلاثة مَعَ الجازم ضرورة كقول الشاعر:

إذا العَجُوز غَضِبَتْ فطلِّقي ... وَلا تَرَضَّاها وَلا تملَّقي

وقولٌ آخر:

ألَمْ يَأْتِيكَ وَالأنباءُ تَنْمي ... بِمَا لَاقَت لَبُون بَني زياد

وقول الشاعر في شطر بيت:

لَمْ تَهْجُو ولم تَدَعِي

ويكون الحَذْف أيْضًا علامة للجَزْم في الأفعال التي رَفْعُها بِثَبات النُّون وهو الفعل المضارع المتَّصِل بِهِ ألف الاثنَيْن، نحو: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يُونس: الآية 89] فَلَا

(1) محمد بن السري أبو بكر ابن السَّرَّاج: أحد أئمة الأدب والعربية. من أهل بغداد. مات شاباً سنة 316. كان عارفاً بالموسيقى. من كتبه: الأصول في النحو، وشرح كتاب سيبويه، والشعر والشعراء، والموجز في النحو.

نَاهِيَة جَازِمَة، وتتبعانُ مجزوم بِحَذْفِ النُّونِ. والبَاقِي نُون التَّوْكيد، وكُسِرَتْ لالتقاءِ السَّاكنيْن. أو واو الجمع، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البَقَرَة: الآية 24]. أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريَم: الآية 26] أصله: تَرْءَيِين مضارع رءا على وزن تفعلين نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فصار تريين تحرَّكَتِ الياء وَانْفَتَحَ ما قَبْلَهَا، فَقُلِبَت ألفًا، فصارت تَرَايْن، التقى ساكِنَانِ فحُذِفَت الألف فصار ترينَ. فلمَّا دخَلَ الجَازِم وهو إمّا حذف النون، فصار تَرَيْ، ثم أوتِي بنون التوكيد، فالتقى سَاكنانِ، فَحُرِّكَتِ الياء بِمُجانسها وهو الكَسْر، فصار ترِين، فهو معرب؛ لأنَّ نون التوكيد لَمْ تباشِرهُ لانفِصالِهِ عَنْه بالياء الفَاصِلة، واللهُ تعالى أعْلَمُ.

■ الإشَـارَةُ:

فأمَّا سكون الظَّاهر من تعبِ المجاهدة فيكون عَلَامة لجَزْم الباطِنِ ورسُوخِهِ في مَقَام المشاهدة في الفِعل المُضَارع، أي في العَمَلِ الصَّالِح، المُشابه لأفعَال المخلصينَ، بموافقة السُّنَّة ومُجانَبَة البِدْعَة. الصحيح الآخر أي الصَّافي مِنَ العِلَلِ التي تلحقه بَعْد تَمامِهِ، كَالتَّبَجُّح بِهِ واعتقاد المَزِيَّة على النَّاس بِسَبَبِه أوْ طلب العِوَض عليه، كَيْفَ تطلبُ عِوَضاً عِنْ عَمَلٍ لَسْت أنْتَ فاعله.

والحاصل أنَّ سكون الظاهر بعد التعب يدلُّ على جَزْم البَاطِنِ وتحققه بمعرفة الله وهي الحيَاة الطيِّبة والعيش الهني. قال السَّرِيّ السَقَطِي[1] «مَن عَرَفَ اللهَ عاشَ، وَمَن مالَ إلى الدّنيا طاشَ، والأحمق يغدو ويروح في لاش». واعلم أنَّ سكون الظَّاهر من تَعَب المجاهَدَة قَدْ يَكُون مع سُكُون البَاطن بِرَاحَة المُشَاهدة، وقد يكون مَعَ بقاءِ تَعَبِهِ، بالأهوال والخواطر الدُّنيوية، وذلك أنَّ المريد إذا التقى بالشيخ وأخذ عنْهُ جَاءَ جُنْد النُّورِ يُريد أنْ يُخْرِجَ جُنْد الظُّلمة من مدينة القَلْب، ويريد جُنْد الظُّلمة البقاء في وَطَنِه، فَيشتعل الحَرْبُ بَيْنَهُما، وهذا سَبَبُ اضطِرابِ الظَّاهر وتوارد الأحوال عليه. وَذِكْرُ اللِّسَان كَالمدْفَعِ، يرمي عليه مِنْ خَارج، فَإذَا دَخَلَ الذِّكْرُ للقَلْب وَخَالَطَ مَعَهُ البِلاد سَكَتَ اللِّسانُ وما بقي إلّا السيوف تضرب ثم يرتحل جُنْد الظلمة من القَلْب وَيَرْتَاح القلب من تَعبِ التدبير والاختيار وأهوال الدنيا ويَسْكن الظاهر أيضًا من تَعَبِ المجاهدة.

وقد يَنْزِلُ جند النُّور على جُنْد الظلمَة، فَلَا يقدر على إخراجه من القلب، فيرتحل النور من حيث جاء ويسكن الظاهر على جند الظلمة، ويَبْقى الباطن متعوبًا كما كَان، فهذا حالُ مَن رَجَعَ من الفقراء قبل التمكين واشتغل بالأسباب قبل

(1) سريّ بن المغلس السقطي، أبو الحسن: من كبار مشايخ التصوف. بغدادي المولد حيث ازداد سنة 155 و بها توفي سنة 253. كان إمام البغداديين و شيخهم في وقته. وهو خال الجنيد وأستاذه.

الوصول، والعياذ بالله من السَّلْبِ بعد العَطَاءِ. وبالله التوفيق.

وأما حَذْف الشواغِل والعَلائق الظَّاهِرة، كانت ظلمانية أو نُورَانية، فيكون عَلامةً لجَزْمِ البَاطِن وتحققه بمقام الأذواق والوِجْدان وتُخَلُّصه لِمَقام العِيَان في الفِعل المضارع، أي العمل المشابه لأفعال الصالحين، المعتلّ الآخِر بِمَا تقدَّمَ. فإن حَذَفَ عِلَله وصفَّاه وطهَّره من تلكَ العِلَل كَان ذلك عَلَامةً على جَزْمِه وتحققه بِالْعرفانِ، على نَعْت الشهود والعِيَان. وإن لم يحذف عِلَلَهُ ولم يطهِّره ممَّا يشوبُهُ كَان عَلَامةً على ثبوت جزْمَانِهِ وكذِبه في دَعواهُ. يَعْني أن العَبدَ إذَا تجرَّد وانقطع لِلَّهِ، وترك شَوَاغل الظَّاهر، كانَتْ تلك الشواغِل ظلمانيّة ككونها دنيوية، أو نورانية ككونها دينية، لكِنَّها تشتّت القَلْب وتفرّق الهَمّ، كتدريس العِلْم الظَّاهر، وتَتبع الفضائِل، فإنَّ ذلِكَ يُفَرِّق قَلْبَ المُرِيد ويُشتِّتهُ، فَلَا يليق به إلَّا ذِكْر واحِد، حتى يذوق سِرَّهُ، فلا يكون ذلكَ علامة على جَزْم صاحبِهِ، وطُمَأنينته حتى يَصْلحَ عمله ويخلصهُ من العِلَلِ التي تلحقه ظاهرًا أو باطِنًا، وَيَكُونُ عَلَامَة على جَزْمِه وتحققه في الأفعال التي رفعها بثبوت النُّونِ، أيْ في الأفعال التي تَرفعُ صَاحِبَهَا بِثُبُوتِ نُورَانيّتها وَوجدان حَلَاوتها، فوجدان الحَلَاوَة عَاجِلاً دَليل على وِجْدَانِ القبول آجِلاً، فإذا تحقّق المُرِيدُ بحلاوة نور التوجُّهِ، ثم ترقَّى إلى حَلاوة نور المُجَاهَدَةِ، فقد صحَّت معرفتهُ وكَمُل يقينهُ وتحقَّق جَزْمهُ وعقده في أسرار التوحيد، وبالله التوفيق.

فصل

وهو لغة: الحاجِز بيْن الشيئيْن، وفي الاصطلاح: اسْمٌ لطائفة من المَسَائِلِ اشتركت في حُكْم، وهو هنا بمعْنَى الفذلكة لمَا تقدَّم، اعتناء لباب الإعراب؛ لأنه معظم النحو و أصْل قواعده، فمَنْ أتقنه أتقن ما بعدهُ، ومَن لم يُتقِنهُ لَمْ يُدْرِكْ مَا بَعْدهُ. وكان بعض مَن يقرأ هذه المقدمة من النحويين يصل إلى هذا الفصل ثم يرجع إلى إعادة ما تَقَدَّم، حتى يتحققه مَنْ يَأخُذُهَا عنه اعتناءً بِأمر الإعراب.

ثم قال الشيخ رحمهُ الله تعالى: **المعربات قسمان: قسم يُعرَب بالحركاتِ، وقِسْمٌ يُعرَبُ بِالحروفِ.**

قلت: المعربات مبتدأ، وقسمان خَبَر. فإن قلتَ: الخبر لَا بُدَّ أن يُطابق المبتدأ في التثنية والجمع وهنا غير مطابق، قلتُ: لمَّا كان قوله قِسْمَانِ في معْنَى أقسام ساغ ذلك لأنَّ كل قسم من القسْمين فيه أقسام. فكَأنَّهُ قال: المعربات أقسام، فهو كقوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟﴾ [الحج: الآية 19] لأنَّ المُرَاد بِالخصم جماعة

المسلمينَ والكُفَّار، قيل: نَزَلت في المُبارزينَ يوم بَدْرٍ، فكان في كل فِرْقة مِن المتبارزين ثلاثة. وقوله قسْمٌ، إما بدل مُفصَّل مِنْ قسْمين، وجملة يُعْرب صفة له، أو مبتدأ ويُعرّب خبره والمُسَوِّغ للابتداءِ بالنكرةِ التقسيم، كقول الشاعر:

فَيَوْم علينا ويوم لنا ويوم نُسَاء وَيَوْمٌ نُسَرْ

وحاصل ما ذُكِر أن المعربات التي تقدَّمتْ منحصرة في قسمين: قِسْم يُعرَب بالحركات الظَّاهرة أو المقدَّرة، وقسم يُعرَب بالحروف النَّائبة عنْهَا، ثم بيَّن ذلِك فقال:

فالَّذي يُعْرَبُ بِالحركاتِ أربعة أنواع: الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المونث السَّالِم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخرِهِ شيءٌ.

قلت: وتقدّم أمثلة ذلِكَ كله. ثم ذكر ضابطها فقال: **وكلُّهَا تُرْفَعُ بالضَّمَّة** أي إمَّا ظَاهرةٌ أو مقدَّرةٌ **.وتُنْصَب بالفتحةِ** ظَاهرة أو مقدَّرة **وتُخفَض بالكسْرة** أي كذلكَ **.وتُجزَم بالسكونِ** أي إن كان الفعل صحيحًا. قال في الألفيَّة:

فَارْفَعْ بِضَمّ وَانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرْ كَسْرًا كَذِكْرِ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ

واجْزم بتَسْكين، ثم اسْتَثنى من هذه القاعدة أُمورًا فقال:

وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء: جمع المونث السَّالِمِ يُنصب بِالكَسْرة.

نحو: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ﴾ [الجَاثيَة: الآية 3] فإنَّ حرْف توكيد ونَصْب. وفي السموات جار ومجرور خبرها مقدَّم، ولآيات اسْمها مؤخَّر منصوب بِالكسْرة النَّائبة عن الفتحة.

والاسم الذي لا ينصرف، يُخفض بالفتحة كقوله تعالى: ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عِمرَان: الآية 96] أي مكَّة، والمَانعُ لِهُ العَلَمِيَّة والتأنيث.

والفعل المضارع المعتلّ الآخر، جُزِم بحَذْفِ آخِرِهِ نحو: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّ﴾ [الزمر: الآية 37]، ﴿وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزُّمَر: الآية 7]، ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يُونس: الآية 106].

والَّذي يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ أربعَة أنْواع: التثنية، وجمع المذكَّر السَّالِم والأسماء الخمسة، والأفعال الخمسة.

ثم بيَّنها بقولِهِ: **وهي يَفْعَلانِ بيَاءِ الغيبة.**

وتَفْعَلَانِ بِتَاءِ الخطابِ.

وَيَفْعَلُونَ بِالغيبةِ.

وتفعَلُونَ بالخطابِ.

وَتَفعلينَ بتاء المؤنثة المخاطبة، وَلَا فَرْق بيْنَ كوْن الألف والواو ضميرًا أو علامة، فتصل إلى عشرة.

ستة في التثنية وَهِيَ الزَّيدانِ يقومانِ، يقومان الزيدان، أنتُمَا يَا زيدان تقومان، الهندان تقومان، تقومان الهندان، أنتما يا هندان تقومان، وثلاثة في الجمع وهي: الزَّيدونَ يقومونَ، يقومون الزَّيدون، أنتم تقومون، وواحدة في المؤنثة المخاطبة: أنتِ يَا هِند تقومينَ.

ويُقال لها: الأمثلة الخمسة، وهي أحْسَن ليدخل فيها غيرها من الصِّيَغ، نحو ينفَعِلَانِ، ويستفْعِلانِ، ويتفاعلون، وشبه ذلكَ من أمثلة الأفعال، بِخِلَاف الأسماء الخمسَة، فإنها محصورة بالعدِّ، ثُمَّ فَصَّلَ مَا أجْمَلَ فقال:

فأما التثنية فتُرفَع بالألف.

نحو: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: الآية 63] في قراءة مَن رفع، فقيل: إن هُنَا مُهْمَلة، بمَعْنَى نَعَم، وهذان مبتدأ، ولَسَاحِرَان خَبَر، أي لهما ساحرانِ، وقيل اسمها ضمير الشأن أي انه هذان لهما ساحران وقيل غير ذلك.

وتُنصَب و تُخفَضُ بِالياءِ.

فَالنَّصْبُ نحو قوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يُوسُف: الآية 39] فَيَا حَرْف نِدَاءٍ، وَصَاحِبي مُنَادَى مضاف مَنْصُوبٌ بِالياءِ، وحُذِفت النُّون لِلإضَافَةِ والجرّ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القَصَص: الآية 27]، فإحدى مَفعُول، وابنتيَ مُضاف مَجرور بِالياءِ، وحُذِفَت النُّون للإضافَةِ، وهاتَيْنِ بَدَل تابع لَهُ.

وأمَّا جمع المذكر السالم، فيُرْفع بِالوَاوِ.

نِيَابة عَنِ الضَّمَّة، كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عِمرَان: الآية 139]، أصله الأعلوون، تحركت الواو وانفتح ما قَبْلها، فقُلِبَتْ ألِفًا، فصارت الأعلَاوْن فحذفت الألف لِالتقاءِ السَّاكنين، فصارت الأعْلَوْنَ، فالواو البَاقية هي عَلَامَة الرَّفع.

وَيُنْصَب ويُخفضُ بِالياءِ.

فَالنَّصبُ نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ۝﴾ [القَمَر: الآية 54]، والجرّ نحو ﴿لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: الآية 47] وأصله المصطفيين استثقلت الكَسْرة على الياءِ

فحذفَتْ فَبَقِيَت الياءُ سَاكنة فحذفت لالتقاء السَّاكنين، أو تقول: تحرَّكَتِ الياء، وانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فَقُلِبَتْ ألفاً فصار مُصْطَفَاين، فحذفت الألف لالتقاء السَّاكنَيْن فصار مصطفين

وأمَّا الأسماء الخَمْسَة، فَتُرفع بالوَاو.

نحو: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القَصَص: الآية 23] وتقول: هذا أخوك وأبو ـ وَحَمُوكَ وفُوكَ وَذُو مَالٍ.

وتُنصَب بالألِف.

﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يُوسُف: الآية 8]، وقال تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القَلَم: الآية 14].

وتُخفَض بالياءِ.

نحو: ﴿ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: الآية 59]، وتقول: مَرَرْتُ بأخيك، وحَمِيك، ونظرتُ إلى فِيكَ، وذي مال. قال الأصْمعي[1] رحمه الله: بينما أنا في بَعْضِ الطرق إذْ أنا بصَبِيَّةٍ تحمل قِربَة وقد غَلَبَتْهَا وَفيها مَاء، فقالت: يا أبَت أدرِكْ فَاهَا، غلبني فُوها لا طاقة لي بفِيها. وقيل: كان ذكرًا. قال الأصْمَعِي: «واللهِ لَقَدْ جَمَع العربية في ثلاث كَلِمَات»، ورُوِيَ أنه بقي ستة عشر سنة يطوف في قبائل العرب يجمع اللُّغَة العربية من كَلَام العرب التي بقيت على لُغَتها الأصلية التي لَمْ تختلط، حتى قال له بعض العرب: أنت مثل الحَفَظَة تكتب لفظ اللفظة. فقال له الأصمعي: هذا ممَّا أكتب.

وأما الأفعال الخمسَة، فتُرفَع بالنُّون.

نحو: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعرَاف: الآية 28]، فيقسمان بالله، أنتِ يا هِنْد تقومِينَ.

وتُنصَب وتُجْزَم بحذفِ النُّون.

نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾ [البَقَرَة: الآية 24] فجملة لنْ تفعلوا اعْتراضيَّة بين الشرْط والجَواب. وحَاصلُ عَلَامَة الإعرابِ أربع عشرة:

أربعة أصُول و هي الحركات الثلاث والسكون، والباقي فروع: ثلاثة تنوب عن

(1) عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي: راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. نسبته إلى جده أصمع. مولده بالبصرة سنة 122 ووفاته بها في 216. كان كثير التطواف في البوادي يقتبس علومها ويتلقى أخبارها. من تصانيفه: الإبل، والأضداد، وخلق الإنسان، والمترادف، والخيل، والوحوش وصفاتها.

الضَّمَّة وهيَ الألف والواو والنُّون، وأربعة تنوب عن الفتحة وَهِيَ الأَلِف والياء والكسرة وحذف النُّون، واثنان تنوبان عن الكسرة وهي الياء والفتحة، وواحد ينوب عن السُّكُون وهو الحَذف لِلنُّون أو لِحَرْف العِلَّة، والله أعْلَمُ.

■ الإِشَـارَةُ:

الأسرار المعربات أي المُظْهَرَاتُ من عَالَم الغَيْبِ إلى عَالَم الشهادة أو مِنْ بَحْرِ الجَبَرُوتِ إلى عَالَم المَلكُوت والمُلْك وهي أسْرار الذَّاتِ الأزلية، قسمان: قسم يعرب أي يظهر بالحروف أي بالرسوم، وقسْم يُعرَب أي يظهر بالأشكالِ. ويُقال للجميع: التجليات، وذلك أن الذات العلية في حالة الكنزية كانت ذاتًا لطيفة خفيّة قديمة أزليّة، متّصِفة بأوصافِ الكَمَالِ، ثم تجلَّت وظهرت بِالرّسوم والأشكال، فالرسوم هي التجليات العظيمة، كالعرش والكرسي، والسموات والأرضين، والجبال، وغير ذلك من الأجرام الكبيرة، والأشكال هي التجليات الرقيقة، كبعض الملائكة وأصناف الحيوانات. شبّهُوا التجلياتِ العِظام بِالحروف والرُّسوم، والتجليات الرَّقيقة بالأشكال. وأسرار الذَّات الأزليّة بالمعانِي. وشأن المعاني أن تُفهم من الحروف والأشكَال، فما ظهرت الكائنات الحسّيّة إلا لتقبض منها المعاني الأزلية، «فما نُصِبَت الكَائنات لتراهَا بل لِتَرى فيهَا مَوْلَاهَا، فَمَن رَأَى الكَوْن ولم يشهد الحق فيه أوْ قبله أوْ معَهُ أو بَعْدهُ فقد أعوزه وجود الأنوار، وحُجِبَت عنه شموس المعارف بسُحُب الآثار» كما في الحِكَم، فما ظَهَر في عالم الشهادة هُوَ عَيْن مَا في عَالَم الغيْبِ، الأكوان ثابتة بإثباتِه، ممحوَّة بِأحدية ذَاتِهِ. وقد أشار ابن الفارض[1] في خَمْرِيَّته إلى وَصْف الذَّات الأزلية، في حال الكَنْزِيَّة فقال:

صَفَاءٌ وَلَا مَاءٌ ولُطفٌ وَلَا هَوَا ... وَنُورٌ وَلَا نَارٌ وروحٌ وَلَا جِسْمُ

تَقَدَّم كُلَّ الكَائِنَاتِ حَدِيثُهَا ... قَدِيمٌ وَ لَا شَكلٌ هُنَاكَ وَلَا رَسْمُ

أي صفاء كصفاءِ الماءِ ولَا ماء، ولطف كلطف الهواء ولا هواء، ونور كنور النَّارِ ولا نَارٌ، وَرُوحٌ أي حياة كحياة الأجسام ولا جِسْمٌ. ويسمى هذا الحال الأزلي بالعَمَا. قيل: يا رسول الله، أيْن كَانَ ربُّنا قبل أن يخلق خَلْقَهُ؟ قال: «كَان في عَمَاءٍ

---

(1) عمر بن علي الحموي الأصل، أبو حفص وأبو القاسم ابن الفارض: ولد بالقاهرة سنة 576 وبها توفي سنة 632. من أكابر المشايخ الصوفية. يُلَقَّب بسلطان العاشقين. ذهب إلى مكة فكان يصلي بالحرم ويكثر العزلة في واد بعيد عن مكة وفي تلك الحال نظم أكثر شعره. رجع إلى مصر بعد 15 سنة. وقصده الناس بالزيارة حتى أن الملك الكامل كان ينزل لزيارته. له ديوان شعر مشهور شرحه الكثير، منهم حسن البريني وعبد الغني النابلسي، شرح خمريته سيدي أحمد بن عجيبة.

ليْس فوقه هواء ولا تحته هواء» أي كَانَ في خفاءٍ ولطافة، ليس فوقه هواء ولا تحته هواء، بل عظمته عمَّت فوق الفوق، وتحت التَّحْتِ، وقبل القَبلِ، وبعدَ البَعد، ثم أشار إليها بعد التجلّي بالرسوم والأشكال فقال:

وَقَامَتْ بِهَا الأَشْيَاءُ ثُمَّ لِحِكْمَةٍ بِهَا احْتَجَبَتْ عَنْ كُلِّ مَن لَا لَهُ فَهْمُ

وقد أوْضَحْنَا المسألة وَبَيَّنَّاها في شرحنَا عليها، فلينظره مَن أراده، وقد تقدَّم إشارات الرفع والنَّصب والخفض والجزم وما ينوب عنها، ففيه كفاية، وعِلْمُنا كله إشارة، وبالله التوفيق.

ولمَّا أنهى الكَلام على المقدمات، وهي الكلام وأجْزَاؤه وَمَا يُعْرَفُ به تلك الأجزاء، وحدُّ الإعراب وأقسامه وموارده ومعرفة عَلَاماته، بسطًا وإيجازًا، شرع في المقاصد فقال:

بَابُ الأفْعَال

وإنَّمَا قدَّم الأفعال وكَان حقها التأخير لأن الاسم قبل الفعل لسُمُوِّهِ بالإخبار به وعنهُ لأن الأفعال لمَّا كَان الكَلام عليها قليلاً قدَّمها، ليتفرّغ للأسماء، لتنوّعها إلى المرفوعات والمنصوبات والمخفُوضَات وتكون تابعة ومتبوعة ونكرة ومعرفة إلى غير ذلك من كثرة أنواعها. ومن شأن المؤلفين تقديم ما هو أقصر وتأخير ما يستدعي طولاً. قال رحمه الله:

الأفعال ثلاثة: ماضٍ ومضارعٌ وأمْرٌ.

قلت: ماضٍ بَدَلٌ من ثلاثة، مرفوع بضمة مقدّرة في الياء، وأصله مَاضِيٌ، استثقلت الضمة على الياء فحُذِفَت، فالتقى سَاكنان، فحذفت اليَاءُ، ووجه الانحصار في الثلاثة، أنَّ الزمان الّذي هو أحَد مَدْلولي الفِعْل، إمَّا أن يكونَ مَضَى وقته، أو حاضرًا، أو مستقبلاً، بفتح الباءِ على المشهور، والقياس كَسْرها، اسم فاعل، لأن الزَّمانَ هُو المتّصف بالاستقبالِ، أو الماضي أو الحال. ومما يؤيد الانحِصَار في الثلاثة قول زهير[1]:

وَأعْلَمُ عِلْمَ اليوم و الأمْسِ قَبْلَهُ ... وَلَكنَّني عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي

وقَالَ آخر:

هَلِ الدَّهْر إلّا اليوم والأمس أو غدُ ... كـذلك الـدّهـر فـيـمـا بـيْـنَـنـا يـتـردَّدُ

وقدَّمَ المَاضِي لأنهُ سابق في الوجود على المضارع الذي هو أجزاء من طرف المَاضي والمُستقبل، يعْقب بَعْضها بَعْضًا من غَيْر فَرْضٍ مُهْلَةٍ وَتَراخ ويُسمَّى الحَالُ، ولذلك قيل: هو أقل من طَرْفة العَيْن، وأخّر الأمر لأنه يدلّ على المستقبل الذي هو بعد الحالِ، فحقيقة الماضي: ما دلَّ على حَدَثٍ في زمَنٍ ماضٍ. وحقيقة المضارع: ما دلَّ على حَدَثٍ مقترن بالحال والاسْتقبالِ. وحقيقة الأمر: ما دَلَّ على طلب حَدَثٍ في زَمَن مسْتقبل.

---

(1) زهير بن جناب بن هبل الكلبي: خطيب قضاعة وسيدها وشاعرها وبطلها في الجاهلية. توفي نحو 60 قبل الهجرة. كان يدعى الكاهن لصحة رأيه، وعاش طويلاً.

فتحصل أن الماضي ما دَلَّ على زَمَن ماضٍ والمضارع ما دلَّ على زمنٍ حاضرٍ أو مستقبل و الأمر مستقبل أبَدًا. وقد يخرج كل واحد مِنْهنّ عن أصله.

قال في التسهيل: وينصرف الماضي إلى الحالِ بالإنشاءِ، أي كبعث ونحوه. وإلى الاستقبال بالطَّلبِ، نحو: غَفَرَ الله لكَ. وَبِالوَعْد، نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝﴾ [الكوثر: الآية 1]، وبالعطف على ما عُلِم استقباله نحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: الآية 98]، وبالنَّفي بِلَا، نحو: لَا غَفَرَ اللهُ لكَ. وإنْ في جوابِ القَسَم، نحو: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فَاطِر: الآية 41]، ويحتمل الماضي والاستقبال، بعد همزة التهوية وحرف التحضيض وكلَّما، نحو: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: الآية 44] فهذا مثال الماضي، ومثال المستقبل: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا﴾ [النِّساء: الآية 56]. وبَعْد حيث، فالماضي نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: الآية 222] والمستقبل نحو: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [البَقَرَة: الآية 149]، وبِكَوْنِهِ صِلَة، فالماضي نحو: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عِمرَان: الآية 173] والاستقبال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ [غَافر: الآية 7]، أو صفة لنكرة عامَّة، وقال أيضًا: والأمْرُ مستقبل أبدًا، والمضارع صالح لهُ ولِلْحَالِ. ولو نفي بِلَا خلافًا لمَن خصّصها بالمستقبل، وترجح الحال مع التجريد ويتعيَّن عند الأكثر، بمصاحبة الآنَ، وما في معْنَاه، أي كالساعة والحين، وبلام الابتداءِ، مثالهُ: إنَّ زيدًا لَيَقُومُ. وينفيه بليس نَحْو: إنّ زيدًا ليس يقوم، أي الآن، وبِمَا وإنَّ. ويتخلّص للاستقبال بظرف مستقبل، نحو: أزورك إذا تزورني، وبإسنادِهِ إلى متوقع، أي كقول الشاعر:

يُهَوِّلك أنْ تموت وأنت ملقى   لِمَا فيه النجاةُ مِنَ العَذَابِ

وباقتضائِهِ طلبًا، أي نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ [البَقَرَة: الآية 233] أو وَعْداً نحو: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [آل عِمرَان: الآية 129] أو بمصاحبة ناصبٍ، أي ظَاهراً، مقدّرًا أو أداة تَرجٍّ، نحو: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾ [غافر: الآية 36] أو إشْفَاقًا، نحو: لعلَّ زيد يُهْلك. أو مجازاة، نحو: إن يقُمْ زَيْدٌ يقم عمرو. أو لَوْ المَصْدَرِيَّة، نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البَقَرَة: الآية 96] أو نون توكيد، أي مطلقًا، أو حرف تنفيس، وهو السين وسوف، نحو: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البَقَرَة: الآية 142]، ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النِّساء: الآية 146] مع زيادة الأمثلة.

■ **تنبيه:**

ما ذهب عليه المصنّف من أنّ الأفعال ثلاثة هو مذهب جمهور البصريين، وجرى عليه أكثر المتأخرين، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن الأفعال اثنان، وأسقطوا فعل الأمر وقالوا: إنه مقتطع من المضارع، فهو عندهم مُعرَب بلام مقدَّرة.

قال في المغني: ويقولهم أقول: إنّ الأمر معنى فحقه أن يؤدى بالحروف لأنه أخو النهي، ولم يدلّوا عليه إلّا بالحرف ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمن المُحَصَّل فيه، وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده. ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل، كقول الشاعر في شأن زين العابدين[1] رضي الله عنه:

لِتَقُمْ أنتَ يَا ابْنَ خيرِ قُرَيْشٍ كَيْ لتقضي حوائجَ المُسْلِمِينَا

ثم أطال في ذلك فانظر فيه، والله تعالى أعلم.

■ الإِشَارَةُ:

الأفعال التي سبق بها القدر ثلاثة: أفعال سابقة، ولاحقة تابعة للسابقة، وأفعال حاصلة. والناس فيها أربعة أقسام:

قسم غلب عليهم خوف السابقة.

وقسم غلب عليهم خوف العاقبة.

وقسم غلب عليهم الاشتغال بعمارة الأوقات وما كلّفهم به مقدّر الأوقات، غائبين عن السوابق واللواحق، وهم العبّاد والزُّهَّاد.

وقسم غلب عليهم الاستغراق في شهود الفاعل المختار، فانُون عن أنفسهم، غائبون عن وجودهم في وجود معبودهم، لم يخطر على بالهم سوابق ولا لواحق، مستسلمين لمولاهم في حكمه وقضائه؛ وهؤلاء هم العارفون بالله.

وإن شئت قلت: الأفعال التي تصدر من العبد ثلاثة: فعل مضى، وفعل هو مُشتَغِل به في الحال، وفعل يأتي لا يدري ما يفعل الله فيه. وفي الحديث: «إن المؤمن بين مخافتين، بين أجل قد مضى، لا يدري ما الله صانع فيه، وبين أجل قد بقي لا يدري ما الله قاضٍ فيه، فليأخذ العبد من نفسه لنفسه، ومن دنياه لآخرته، ومن الشبيبة قبل الكبر، ومن الحياة قبل الموت، فوالذي نفس محمد بيده، ما بعد الموت من مستعتَب، ولا بعد الدنيا من دار إلّا الجنة أو النار».

فآداب الماضي نسيانُه والغيبة عنه، فإن تَذَكَّر ما مضى من إسَاءته جَدَّدَ النَّدَم والاسْتغفارَ، وإن تَذَكَّرَ ما سَلَفَ من إحْسَانه، حمد وشَكَر.

وآداب الأمر: الغيبة عَنْهُ والنظر لما يبرز من عُنْصُر القدرة، تاركًا للتدبير

---

(1) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمي القرشي، أبو الحسن، الملقب بزين العابدين: أحد من كان يضرب به المثل في الحلم والورع. مولده بالمدينة سنة 38 ووفاته بها في 94. أحصي بعد موته عدد من كان يقوتهم سراً فكانوا نحو مئة بيت.

والاختيار، مستسلمًا لِمَا يبرُز من عند الواحد القهَّار؛ لأنَّ مَن لم يُدَبِّر دُبِّرَ لهُ. وما دبَّره الحق لكَ أحْسَنَ من تدبيرك لنفسكَ، فَعَسَى أن تدبر شيئًا وتختارهُ وهو وَبَال عليك، فالله أرْحَمُ بك من نفسِكَ وأَعْلَمُ بمصالحكَ مِنْكَ، ولله دَرُّ القائل:

وَكَمْ رُمْت أمرًا خرت لي في انصرافه ... فَلَا زِلْتَ لِي مِنِّي أَبَرَّ و أرْحَمَا
عَزَمت على ألَّا أحسَّ بخاطر ... على القلبِ إلَّا كنت أنت المقدَّما
وألَّا تراني عِنْد مَا قد نَهيتني ... لأنكَ في قلبِي كبيرًا معظَّمَا

وآداب الحَاصل اغتنام الوقت قبل الممات، وَانتهاز الفُرْصة قبل الفوات، والمسابقة على فعل الخيْراتِ، كما قال الشاعر:

السَّبَاقَ السَّبَاقَ قَوْلاً وَفِعْلاً ... حَذِرِ النَّفْس حَسْرةَ المَسْبُوقِ

وبالله التوفيق.

ثم مثَّل للأفعال الثلاثة فقال: **نَحْو: ضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبْ.**

فالأول: ماضٍ، والثاني مضارع، والثالث أمْر، فإن كَان الماضي فَعَلَ بالفتح، فالمضارع يَفعِل بالكَسْرِ، نحو: ضَرَبَ يضرِبُ، ما لم يشتهر بِالضَّمِّ، كدخل وخَرَجَ ونَصَرَ. فمضارعه يفعُل بالضَّمِّ، وما لم يكن حلقي العَيْن، كسأل وسعى ونهل، فمضارعه بالفتح، تقول: يسأل ويسعى وينهل وقِسْ عَلَيْه، وإنْ كَانَ فَعِلَ بِالكَسْر، فالمضارع يَفْعَل بالفَتْحِ، كَعَلِمَ يَعْلَمُ وَفَرِحَ يَفْرَحُ، وخافَ يَخَافُ. وإنْ كَانَ فَعُلَ بِالضَّمِّ، فَمضارعه كذلك، نحو: كَرُمَ يكرمُ وحَسُن يَحْسُن. والأمر تابع للمضارع في الأوجه الثلاثةِ. تقول اضْرِبْ واعْلَمْ وَأكْرُمْ. وإن كان رُبَاعيًا فمضارعهُ يُفْعِل بضم حَرف المضارعةِ، نحو يُكرِم ويحسِن، مضارع أكرم وأحْسَن والأمر منْهُ إفْعَلْ بضم الهمزة، والله تعالى أعْلَمُ.

ثم ذكر أحكامها في البِنَاءِ والإعراب فقال: **فالماضي مفتوح الآخر أبَدًا.**

يعْنِي أنَّ الماضي مبْني على الفتح أبَدًا، أمَّا بناؤه فلا سُؤَالَ عليه لأنه أصْلٌ في الأفعال وأما تحريكُهُ مع أن الأصل في المبْنَى أنْ يُسَكَّن لشبهه بِالمضارع، لوقوعه صِلَةً وصِفَةً وخبرًا وحالاً وشرطًا وجزاءً. وأما كَوْن الحركة فتحة، فلطلب التخفيف، والفتح الَّذي يُبْنَى عليه الماضي إمَّا أن يكون ظَاهرًا كَضَرَبَ؛ وهو الَّذِي لم يتصل به ضميرُ رَفْع كَضَرَبُوا، فَيُضَمُّ لمناسبة الواوِ أو ضمير تكلُّم أو خطابٍ، فيُسَكَّن، كضربْنَا وَضَرَبْتُ؛ فهو مبني على فتحة مقدّرة فيما قبل الواو، المانع من ظهورها، اشتغال المحلّ بحَرَكَةِ المناسبَة، أو فيما قبلِ النُّون والتاء المانع من ظهورها توالي أربع متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة لأنَّ الفاعل لشدة لصُوقه صار كالجُزْءِ من الكَلمَة،

والعرب لا تجمَعُ بيْن أرْبع متحركَات في الكلمة الواحدة، و أمَّا ضَرَبْنا زَيْد فالمفعولُ مُنْفَصِلٌ عن الفِعْل بالفاعِل، فصار كأنه كلمة أخرى.

والأمْرُ مجزوم أبَدًا

أي مبنِي على السكون، وفي عِبارته تجوّز لأنَّ الجزْمَ مِن ألْقَابِ الإعرابِ، والسكون من ألقَابِ البِنَاء، كالفتح والكسر والضَّمّ. وألقَابُ الإعرابِ: الرَّفعُ والنَّصبُ، والخَفْضُ والجَزْمُ، فيقال: مبْنِي على الضَّمِّ، أو على الفتح، أو على الكسر، أو على السكون. كما يُقال في المُعْرَب: معرب بالرَّفع أو النَّصب أو الخفض أوِ الجَزْم. وإنَّمَا بُنِيَ الأمْرُ على السُّكُون، إذا كَان صحيح الآخِر. وأما إن كان معتلّ الآخر، فَيُبنَى على ما يجزم به مُضَارعهُ، من حَذْف الألف أو الواو أو الياء، أو حذف النُّونُ إن أسْنِد إلى ضمير تثنية أو جمع أو مؤنثة مُخَاطَبَةٍ. وقد نَظمهُ بَعْضهم فقال:

والأمر مبْنِيٌّ عَلَى ما يُجْزَمُ ... بِهِ مُضَارِعُهُ يَا مَنْ يَفْهَمُ

كَضَمّ وصل واخش وادْعُ وارغَبُوا ... وَكَارْغَبَا وَكَارْغَبِي يَا زَيْنَبُ

هَذَا وكَوْن الأمر مبنيًّا هو مَذْهب البصريينَ، وقال الكُوفيّون: هو معرب مجزُومٌ بِلَامِ الأمْر لأنه مقتَطع منه، كما تقدَّم عَنْهم.

■ تنبيه:

الأصل في الأسماء الإعراب، لأنها قد تتوارد عليها المعاني المختلفة بلفظ واحدٍ، فلا يتميَّز المعْنَى إلا بالإعراب، تقول: مَا أحْسَن زيدْ، بالوقف، فلا يُدرى هل تعجب أو نَفْي أو استفهام. فإذا نصبت علمنا أنه تعجّب. وإذا رفعت علمنا أنه نفي، وإذا جررْت علمنا أن ما استفهامية أي أيّ شَيْءٍ فيه حَسَن.

وأما الأفعال، فالأصْل فيها هو البناء على مذهب البصريين، وإنما أُعرب المضارع لشبهه بالاسْم كما يأتي والأصل في المبْني هو السكون، فإذا بُنِي الاسم على السكون تَوَجّه إليه سؤال واحد؛ وهو لِمَ بُني؟ وقد تقدَّم أنه يُشْبِه الحرف، وإذا بُنِي على حركة تُوجَّه إليه ثلاث أسْئلة: لِمَ بُنِيَ؟ وَلِمَ كَانَت حركة ؟ ولِمَ كَانَت فتحة أو ضمة مثلاً ؟ وإذا بُنِي الحرفُ أو الفعل فَلَا سُؤال عليه لأنه جاء على أصْله. وإنما يُسْأل إذا بُنِي على حركة. فيقال: لِمَ بُنِي على حَرَكَة ولِمَ كَانَت كذا ؟ وقد ذكر المرادي[1] في شرح

---

(1) الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، المعروف بابن أمّ قاسم: مفسر أديب. مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب. من كتبه: تفسير القرآن، وإعراب القرآن، وشرح الشاطبية في القراءات، وشرح ألفية بن مالك. توفي بسرياقوس بمصر، سنة 749.

الألفيَّة أسباب البناء على الفتح والضم والكَسْر، تركناه خَشْيَةَ الإطالة.

ثم ذكر المضارع فقال: **والمضارع ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع يجمعها قولك أنيت.**

قلت: المُضَارَعَةُ هيَ المُشَابهة. يُقال: ضَارَعَهُ أي شابَهَه. وسُمِّي المُضَارع به لأنه أَشْبهُ بِاسْمِ الفَاعِلِ في الحركاتِ والسَّكَنَات وعَدد الحُرُوف. وأشبهَ مُطْلَقَ الاسم في الإبْهام وَالتَّخْصِيص، ودخول لام الابتداء عليه. وأيْضًا قد تتوارد عليه المعاني المختلفة بلفظ واحِدٍ كما تقدَّم في الاسْم نحو: لا تَأكُلِ السَّمَكَةَ وَتَشْرَبِ اللَّبن، بِالنَّصْب والرَّفع والجزْم. ولكل إعْراب معنًى يَخصّهُ على ما يأتي في النواصِب. وقال بعضهُم: المُضَارَعَة من الضَّرْع كَأنّ الفعل ضرع مع الاسم ضرعًا واحدًا. وعنَوْا بذلكَ مشابهته له فيما تقدَّم، ثم عَرَّفه بِكَونِهِ ما افتتح بِأحد هذه الحروفِ: الألف والنّون والياء والتاء، يجمعها قولك: أنيتُ، أي أدركْت، من أنِيَ يانِي أدرَك، فيشترط في الهمزة أن تكون زَائدة تَدُلُّ على المتكلم وَحْده نَحْو أقام فخرج أتيت لأصالة الهمزة، وأيدع اسم لعدم دلالتها على المتكلم، ويشترط في النّون، أن تكون زائدة، وأن تدلّ على المتكلم المُعَظّم نفسه، أو معه غيْره، فالأوّل كقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾ [مريَم: الآية 40]، والثاني كقول الملائكة: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البَقَرَة: الآية 30].

فخرج نحو: نرجس اسْم نَبَاتٍ مَعْرُوف، يقال نَرْجَسَ الدَّواء: جعل فيه النَّرْجِس، إذ لا تدلُّ على المتكلم، فهي في الأول اسم، وفي الثاني فعل ماضٍ، ويشترط في الياء أن تكون زائدة، وأن تدلَّ على الغَيبة، تقول: زيد يقوم و الزيدان يقومان و الزيدون يقومون و الهندات يقمن، تكون مع الغائب و الغائبَيْن و الغائبين و الغائبات، فخرج نحو يرناً رأسه إذا خضبه باليُرْنا و هي الحنّا، فالياء أصلية و نحو يرفع اسم و يشترط في التاء أن تكون زائدة و أن تدل على الخطابِ، نحو: أنتَ تقول وأنتما تقولَانِ، وأنتم تقولُونَ، وأنتِ تقولينَ، وأنتُنَّ تقلْنَ. أو على التأنيث والغيبة، نحو: هند تقوم، والهندانِ تقومان، والهندات تقمْن، والهنود تقمن، وتقوم الهندانِ، ونحو ذلكَ. فخرج نحو: تَبَّ أي خَسِر، وتَرَمَّس بمعْنَى رمَسَ، أي سَتر، فهذا كله ماضٍ، لأصالة التاء في الأوّلِ ولعدم الدّلالَة على الخطابِ، أو غيبة المؤنث في الثاني.

■ **حِكَايَـةٌ:**

رُوِيَ عن بَعْض مُلُوك سبتة من العزفيين أنه طلب من الشيخ أبي إسحق الغافقي

شارح الجُمَل أن يعلّمه النحو و أن يلقي له ما يلقي لصغار الولدان، فقرأ عليه من الجمل لأبي إسحق الزَّجَّاجي حتى انتهى إلى هذا الموضع؛ فقال له: يجمعها قولك: نأيت، بتقديم النون على الهمزة، فقال له التلميذ: يا سيدي، ينبغي أن تقدّم الهمزة على النُّونِ، فَتَقُولُ: أَنَيْت لمَا في ذلكَ من حُسْن اللفظ وَالمُنَاسَبَة لِيَكُونَ لكلِّ واحد من هذه الحروف ضعف ما قبلَهُ. فإن الهمزة لمعنى واحد للمتكلم وحده والنون لمعنيين: للمعظّم نفسه ومعه غيرهُ، والياء لأربعة: ضعف ما قبلها للغائب، ولِلْغائبَيْنِ، وَلِلْغَائِبِينَ، ولِلْغَائِبَاتِ. والتَّاء لثمانية معانٍ: ضعف ما قَبْلَهَا للواحد المخاطب، و للواحدة المخاطبة، وللمذكَّرَيْن المخاطبَيْن، وللمؤنَّثَيْن المخاطبتَيْن، ولجماعة الذكور المخاطبين، ولجماعة الإناث المخاطبات، وللواحدة الغائبة، نحو: هِنْدٌ تقوم. وللغائبتين نحو: الهندان تقومان وما أشبه ذلِكَ، فلما سَمع الشيخ كَلام تلميذه قال: مَنْ يفهم هذه المسألة ليس بمُحتاج إلى مَن يشغله، بل يستحق أن يشغل غيرهُ. ولم يشغله بعد ذلك.اهـ من السُّودَاني.

■ الإِشَـارَةُ:

فالماضي، أي الزَّمن الماضي الذي اشتغل فيه صاحبه بأنواع الطاعات و المجاهدات والسِّياحات في طلب الحق، مفتوح آخره، بالفتح الكبير أبَدًا، لأنَّ البِدايات مجلاة النهايات،«فمَن أشرقت بدايته، أشرقت نهايته» [الحكم العطائية].

والأمر الذي يُوَصِّل صاحبه إلى حضرة القدس و محل الأُنْسِ مجزوم ومعزوم عليه أبَدًا، لا يصحبه فتورٌ وَلَا قُصُور وَلَا عَيّ وَلَا مَلَل بل لم تزل مَطِيَّة عزمه لَا يَقرّ قرارهَا، دائمًا تسيارها إلى أن ناخَتْ في حضرة القدس ومحل الأنس، محل المشاهدة والمواجهة والمكَالمة والمفاتحة والمؤانَسَة، فتصير الحضرة معشش قَلْبه، فيها يسْكن وإليها يأوي.

والمضارع أي المتشَبِّه بالقوم وليست فيه ناهضة حب وإنما قَصْدُه التَّزَيِّي بأحوال القوم والتطفّل عليهم، وهو ما كَانت فيه إحدى العِلَل الأربع الزَّائدة على الرُّوح والعارضة فيها؛ وهي حبّ الدّنيا، والعِزُّ، وخوف الخلق، وهَمّ الرّزق، يجمعها الرضى على النَّفس الذي هو أَصْل كل معصية وغفلة وشهوة. وينشأ عن الرِّضى عن النَّفس الدَّعوى فيدَّعي الوصول، ويقول: أَنَيْت أي قَرُبْت من الحَضرة وَوَصَلْت إِلَيْهَا وَبَيْنَهُ وبينها ما بين السماء والأرض، وسبب ذلكَ الغلط والجهل المركّب. وسبب الغلط عدم صحبة الرجال. إذ لا تُعرَف المقامات إلَّا بصحبة أهْل المقامات العَالية، وبالله التوفيق.

ثم ذكر حُكمه فقال: **وَهُوَ مَرْفوع أبدًا حتى يدخل عليه نَاصِبٌ أو جازم.**

يعني أنَّ المضارع إذا تجرَّد عَنِ النَّاصب والجازم، كَان مَرْفوعًا دائمًا. وهل رَافِعهُ التجرّد، وهو مذهب حذّاق الكوفيين واختاره ابن مالك، أو وُقوعه موضع الاسم؛ وهو مذهب سيبويْه وجمهور البصريين، أو بحرْف المضارعة وهو قول الكسائي، أو بنفس المضارعة وهو قول ثعلب، أقوال لا يَنْبني عَلَيها شيْء. ربما يُفْهَم منْ إغياء المصنّف بقوله: حتى يدخل عليه ناصب أو جازم، أن رَافِعَه التَّجَرّد كَمَا اختاره ابْن مَالك وقال: إنه سالم من النقض، و الله تعالى أعلم.

■ **الإشَارَةُ:**

والمُتَشَبّه بالقوم المُتَزَيّن بِزِيِّهم مَرْفوع أبدًا؛ لأنَّ مَنْ أحَبَّ قوْمًا حُشِرَ مَعَهُم، ومَن تزيَّا بزيِّ قوْم فَهُوَ مِنْهُمْ. فَلَا يَزَال عزيزًا مَرْفوعًا ما دَامَ منخرطًا في سِلْكهم، حتى يَدخل عليه ناصب فَيَنْصبَهُ بِطلبِ الدُّنْيَا أو جازم يردُّهُ فيقهرهُ على الرُّجُوع عن طلب المولى، فيترك صحبَة المشايخ والفقراء والوصول إليهم، فيكون ذلك سبب رجوعه إلى مقام العمومية والعياذ باللهِ.

ثم ذكر النواصب التي تنصب المضارع فقال:

النواصب عشرة.

أي إذا أرَدْتَ مَعْرفة النَّوَاصب فهي عشرة من جِهَة التقريب وهي على قِسْمَيْن: قِسم ينصب بنفسِهِ، وقسم ينصب بأن مضمرة بَعْدَهَا.

فَالأول: أربعة وهي:

■ **أنْ:**

بالفَتح والسكون، وهي المصدرية، كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية 184] فَأنْ ناصبة مَسْبُوكَة بِالمَصْدَر مبتدأ وخير خَبَرٌ، أي صَوْمكم خَيْرٌ لكم. وأمَّا أن التفسيرية فَلَا عَمَلَ عَلَيْها وهي المسبوقة بِجُمْلَة فيها معنى القول دُون حروفه كقولك: أشَرْتُ لِزَيْدٍ أنْ يفعل، وكذلك الزَّائدة، نحو: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾ [العَنكبوت: الآية 33] والمخفَّفة من الثقيلة؛ وهي المسبوقة بِعَلِمَ نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المُزمّل: الآية 20]، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: الآية 89]، وفي المسبوقة بظنٍّ وجْهَانِ، قُرِىء بهما في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المَائدة: الآية 71]. واعلم أنَّ أنْ الناصبة هيَ أُمُّ النَّوَاصِبِ،

بدليل إعْمالها ظاهرة ومقدَّرة وبكوْنها تخلص الفِعْل للاستقبال، والباقي محمول عليها، قاله أبُو حيّان وغيرهُ.

والثاني من النَّواصِبِ:

■ لَنْ:

وهي حرف نصب ونفي واستقبال وهي بسيطة لا مركبة من لا وإن حُذِفَت الهمزة تخفيفًا والألف لالتقاء الساكنين، خلافاً للكسائي و الخليل، و لا تفيد تأكيد النفي و لا تأبيده خلافاً للزمخشري مُستَدِلاً بقوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ [الحَجّ: الآية 73]، فاحتجّ بسبب ذلك لقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعرَاف: الآية 143] على أن الله لا يُرَى أبدًا وهو باطل. قال في الكافية:

ومَـن يـرى الـنَّـفـي بِـلَـن مُـؤَبَّـدًا ... فَـارْدُدْ كَـلامَـه وغَـيـره اعْـضُـدَا

ورُدَّ عليه بأنها لو كانت تفيد التأبيد من ذاتها لم يُقَيّد نفيُها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريَم: الآية 26] ولم يصحّ التوقيت في قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طـه: الآية 91]. وأما التأبيد في قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ فاستفيدَ من خارج. قال بعض المحقّقين: هذا في إفادتها التأبيد. وأما التأكيد فمسلم ومنعُه مكابرة، فلا شك أن قولك: زيد لن يقوم، أوكد من قولك: زيد لا يقوم. وقد ترِد للدعاء كقول الشاعر:

لَـن تـزَالُـوا كَـذَلِـكُـم ثـم لا زِلْـتُ ... لـكـم خـالـدًا خـلـود الـجـبـال

قاله ابن عصفور وخالفه الجمهور، وما قاله ابن عصفور ظاهر من بيت الشاعر.

والثالث:

■ إذَن:

وهي حرف جزاء غالبًا وجواب دائمًا، تقول: أزورك غدًا، فيقول لك: إذن أكرمك. وقد تتمحّض للجواب دون جزاء، تقول: إني أحبك، فيقول: إذن أصدقك. ولنصبها ثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون مصدرية في أول الكلام، فلو لم تصدر لم تنصب، نحو: أنا إذًا أكرمك،

وثانيها: أن تكون متصلة بالفعل، فلو قلت: إذن أنا أكرمك، لأهملت. واغتفر الفصل بالقسَم لأن القسَم يقصد به توكيد الكلام، فكأنه منه، تقول: إذن واللهِ أكرمك. ومنه قول الشاعر:

إذن والله نَرْميهم بِحَرْب تُشيِّبُ الطفلَ مِن قَبْلِ المَشِيب

وبلا النافية، نحو: إذن لا أهينَك. وأجاز ابن بابْشاذْ الفصل بالنداء، نحو: إذًا يا زيدُ أحسن إليك، وأجاز ابن عصفور والأبدي الفصل بالظرف، نحو: إذن غدًا أكرمك.

وثالثها: أن يكون الفعل مستقبلاً، فلو كان دالاً على الحال لأهملت، نحو: إذن أكرمك الآن؛ لأن الجزاء إنما يتحقَّق في المستقبل، وأما الأمر الحاصل فلا يسمَّى جَزَاءً وإن وقعتْ بعد عاطفٍ؛ فالأكثر إهْمَالُهَا، كقوْلِهِ تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ﴾ [الإسراء: الآية 76]، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: الآية 53] وقرىء شاذًا. وإذَنْ لا يَلْبَثُوا. فَمَنْ أَلْغَى رَعى تقدُّم الحرف فكأنها لَمْ تَصَدر، وَمَنْ نَصَبَ رَعَى كَوْن مَا بعد العطف جُمْلة مستقلةٍ. ونَظَمَ بعضُهُمْ هذِه الشروط فقال:

اعمل إذَنْ إذا أتتكَ أوَّلاً وَسُقْتَ فِعْلاً بَعْدَهَا مُسْتَقبلَا

واحْذر إذا أعملتها أنْ تَفْصِلَا إلَّا بِحَلْفٍ أوْ نِدَاءٍ أو بَلَا

وَافْصِل بظَرف أَوْ بمجْرُور عَلَى رأْي ابْن عصفور رَئِيس النُّبلا

وَإِنْ تَجِيءْ بِحَرْفِ عَطْفٍ أَوَّلَا فأحْسَن الوجوه ألَّا تَعْمَلَا

وَقَدْ تُلْغَى مَعَ توفّر الشروط، لكنه نادرٌ، كما أُلْغيت ما الجازمة لعدَم اختصاصهما بالأفعالِ. و هل تُكتَب بالألفِ مُراعاة للوقوف عَلَيْها وهو قول الجمهور، أوْ بالنُّون مُراعاة لأصْلها. ثالثها: التفصيل، إن أُعْملت كتبت بالنُّون، وإذا أُهْمِلَتْ كُتِبَتْ بالألفِ. وقيل: بالعكس. وقال الشيخ محمد بن يزيد: أشتهي أن أكْوِيَ يدَ مَن يكتب إذًا بالألفِ، لأنها مثل أنْ و لن وَلَا يَدْخل التنوين في الحرف.اهـ قاله السُّوداني.

والرَّابع:

■ كَيْ

المَصْدَرية؛ إذا دَخلَتْ عَلَيْهَا اللَّام إمَّا لفظًا كقولِهِ تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: الآية 23]، أو تقديرًا كقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾ [الحشر: الآية 7] فإنْ لَمْ تُقدَّر اللَّامُ كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ بمنزلة لام التعليل، وكَانَت أن مُضْمَرَة بَعْدها. هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وجمهور البصريين، وذهب الكوفيُّون إلى أنها حرف نَصْبٍ دائمًا مِن غَيْر تفصيل، وَذَهَبَ قوم إلى أنها حَرْف جَرّ دائمًا.

القسم الثاني، ما يُنْصَب بأن مُضْمَرَة بعدهَا؛ وهي ستَّةٌ:

أَحَدها:

■ لَامُ كَيْ

نحو قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: الآية 71] وسُمِّيَتْ لَامُ كَيْ لمساواتها لكَيْ في التعليل. والنَّاصبُ في الحقيقة إنما هُوَ أن مُقَدَّرة بَعْدَهَا. وَيَجُوز إظهارها كقولِهِ تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾ [الزُّمَر: الآية 12]. ويجب إظهارها إن وَقَعَتْ بَعْدَهَا لَا، نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: الآية 29] و تُسَاويها لَام الصَّيْرورة فِي إضمار أنْ، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القَصَص: الآية 8]. واللَّام الزَّائدة نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النِّساء: الآية 26].

وثانيها:

■ لَامُ الجُحُود

أي النَّفي، وهي الدَّاخلة على خَبَر كَان، أو لَمْ يَكُن المُنْتَفِيَّتَيْنِ، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: الآية 33]، ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النِّساء: الآية 137]، أي ما كَان اللهُ مُرِيدًا ليُعَذِّبَهُمْ، فَالفعل مَنْصُوبٌ بَعْدها بأن مُضْمَرة. وقال الكُوفيُّون: منصوب بنفس اللام.

وثالثها:

■ حَتَّى

وهي الجارَّة والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وُجُوبًا، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: الآية 91]، هذا مَذْهب البَصْريين خلافًا للكوفيين القائلين بِنَصْبِهَا بنفسها ولعملها النَّصْب شروط: أحدها أنْ يكون الفعل بعدها مستقبلاً، كقوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحُجرَات: الآية 9]، ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: الآية 91]، فلو كَانَ حالاً لرُفِع، نحو: مرض زيد حتى لا يرجُونَهُ؛ لأنَّهُ في التقدير، حتى أنهم لا يرجونَهُ، فهُو في قوة المجرَّدِ والاسْتقبال يكون باعتبار زَمَنِ التكلّم. وقد يكون بِاعتبارِ ما قَبْلَهُ، كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البَقَرة: الآية 214] في قراءة النَّصْب. فإن قول الرسول و مَن مَعَهُ مؤخر عن الزَّلْزَلَة. وأمَّا بِاعتبارِ زَمَن النُّزُول، فإنّ ذلك إخبار عمَّا مَضَى، فتكون مُؤَوَّلة بالحالِ، فيجب رفْعُه، وعليه تَجْري قراءة الرَّفع. والمَعْنَى: وزلزلوا حتى حالة الرسول والمؤمنين يقولون:

﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: الآية 214] فتقدّر الماضي واقعاً الآن، وتحكيه كأنه واقع، فلِرَفع المضارع بعد حتى ثلاثة قيودٍ: أحَدُهَا أن يكون حَالاً، أو مُؤَوَّلاً بالحالِ كَمَا تَقَدَّم، ثانيها أن يكُونَ المضارع مسبَّبًا عمّا قبله، كما في المثال المتقدّم، فإنَّ المَرض سبب في عَدَم الرجاء وتقول: سِرتُ حتى أدخلِ البلد بالرَّفع بخلاف ما سرت حتى أدخلها. فالنصب واجب، لأنَّ السَّبَب منْفِي، والقيد الثالث: كَوْن المضارع في ذَٰلِكَ في محلِّ الفضلة، نحو: سرت حتى أدْخلها، بخلاف إذا كَانَ في محل العُمْدَة، نحو: سِيرِي حتى أدْخُلَها، فَالنَّصْبُ واجِبٌ، لأنَّ الفعل في محلِّ الخَبَرِ، وكذا قولك: كَان سَيْرِي أمس حتى أدْخُلها، إن جَعَلْتَ كَان ناقصة والخبر المجرور، فالنُّصْب واجبٌ، وإنْ جعلتها تامَّة فالرَّفعُ أو جعلت الظرف الخبر.

والضابط في حتى التي يرتفع الفعل بعدها هو أن يصحَّ في موضعها الفاء، فتقول في قوله: مرض حتى لا يرجونه، مرض فلا يرجونه، وزلزلوا فيقول الرسول حينئذ: «مَتَى نَصْرُ الله»، لأنَّ الفاء تؤذِن بالتسبّب، وضابط حتى التي ينتصب ما بعدها أن تجعل في موضعها كي التعليلية، أو إلى الغائية. فتقول: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ﴾ [الحُجرَات: الآية 9] إِلَى أن تفيء ، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ [المنافِقون: الآية 7]، أي كَي ينفضُّوا. ونظم بعضهم هذه القيود وهذا الضابط فقال:

تـرفـع حـتـى الـحـال أو مـؤوَّلاً ... بِـهِ و فـضـلـة مـسـبّـبًـا عَـلـى
مـا قَـبْـلَـهُ كـحـتَّـى لا يـرجُـونَـهُ ... يُـخْـبِـر ذا يـجـعـل فـاء دونـهُ
وَ مَـا سِـوَاه فَـانْـصِـبَـنْـهُ أبَـدًا ... وأخْبُر بِكَي كَذَا إلى نِلْت الهُدى

ومعنى يخبِر يختبِرُ، أي تختبر حتى التي يرتفع بَعْدَهَا الفعل، يجعل الفاء موضعها، واختبر التي ينتصب بَعْدَهَا، يجعل موضعها كي. وقال في التسهيل: وإن كان الفعل حالاً أوْ مُؤوَّلاً به رفع. وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاءِ مكَان حتَّى، وكَوْن ما بعدها فُضْلة مسبَّبًا عمّا قبلها ذا محل صالح للابتداءِ.اهـ فَحتَّى الرَّافعة ابتدائية وهي مختصَّة بالدخول على الجملة: اسمية أو فعلية، وحتى التي ينتصب الفعل بَعْدَهَا جارَّة لمصدر منسبك مِن أنْ والفِعل الذي بعدهَا. ثم ذكر الثامن فقال:

والجواب بالفاء

وفي عبارته قلق، والصواب أنْ يقول: والفاء في الجواب، لأنَّ الجواب هو ما بعد الفاء لا الفاء. والمعنى أن الفعل المضارع ينتصب بعد فاء السَّببية في الجواب في أمُور:

أحدها: النفي المحض، نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ [فَاطِر: الآية 36].

والثاني: النّهي، نحو: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: الآية 81].

والثالث: الطلب، فيشمل الأمْرَ، نحو: اضربْ زيدًا فيستقيم، والدّعاء، نحو: ربّ وفّقني فلا أعدل عن سُنَنِ الماضينَ في خيْر سنن. والاستفهام، نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا لَنَآ﴾ [الأعراف: الآية 53]. والعرض، نحو: ألا تنزلُ عندنا فَنُكْرِمكَ. والتحضيض، نحو: هَلَّا تَأْتِنَا فتنزل عندنَا. والفرْق بينهما أن العرض يَكُونُ بِرِفق ولِين. والتَّحْضِيض يكون بحثٍّ وإزعاج.

والرابع: التمنّي، نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النّساء: الآية 73].

والخامس: الترجّي، نحو: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: الآيتان 36، 37] في قراءة حفص وهو مَذْهَبُ الكوفيين، ورجح ابن مالكٍ ثُبوته في النّثر الصحيح كما تقدّم في الآية وإليه أشارَ في الألفيّة بقولِهِ:

والفعل بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ　　　كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

■ فرع:

إذا أسقطت هذه الفاء وقصد الجواب، جزم الفعل، نحو: اضرب زيدًا ليستقيم، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: الآية 151]. وهل جزمه بأن مقدَّرة أو بالجملةِ لتَضَمُّنها مَعْنَى الشرط، قَولَان، وهذا الحكم يجري في الأمور الخمسَة إلّا في النَّفْي المَحْض، فَلَا يُجزم الفعل بإسقاطها لأنَّه لا يستقيم تقدير أنْ قبلهُ. ويشترط في جواب النَّهْي تقدير ألا تفعل موضعه، فإن لم يَصِحَّ تقديره رُفِع. تقول: لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَد تَسْلَمْ بالجزم، لأنك تقول: ألا تَدْنُ تَسْلَم بخلاف لَا تَدْنُ من الأَسَدِ يأكلُك فيجب رفْعُه لأنه لا يصحُّ أن تقول: ألا تَدْنُ من الأسد يأكلك. قال في التَّسهيل: فإن لم يُحْسن إقامَة إن يَفْعَل مقام الأمر و ان لا تفعل مقام النَّهي لم يجزم جوابها خِلافًا للكسائي.اهـ وقال أيْضًا: ويرفع مقصودًا به الوصف أو الاسْتئناف.اهـ

قلت: مثال الأمريْن قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾ [مريم: الآيتان 5، 6]، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبَة: الآية 103] فيصحّ فيهما الجزم على الجواب والرَّفع على الوصفية أو الاستئناف.

ثم قال: والأمْرُ المدلول عليه بالخبَر أو اسم فعل كالمدلول عليه بفعله في جزم الجواب لا في نصبه خلافاً للكسائي اهـ. قلتُ: مثال الأمر المدلول عليه بالخبر قولك: اتّقى اللهَ امرؤٌ وفعَل خيرًا يُثَبْ عَلَيْه، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ

تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [الصف: الآيتان 10، 11]، ثم قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: الآية 12] أي آمِنُوا وَجَاهِدُوا يغفر لكم. ومثال اسم الفعل صَه نكلمكَ، وحَسْبك الحديث: ينم الناس.

■ تنبيه:

إذا نَصَبْتَ الفعلَ بَعْد الفاءِ في جواب ما تقدَّم، ثم عطفت عليه فِعْلاً آخر يصحّ فيه الجزم بالعطف على المحلّ، والنَّصْب عطفًا على اللفظ كقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: الآية 10] قُرِئَ بالجزم عطفاً على توهم إسقاط الفاء، أي إن أخرتني أُصدِّق وأكن، و بالنصب عطفاً على اللفظ. ثم اعلم أنَّ هذه الفاء، مع كونها تؤذِن بالجواب، هي على أصْلها من العطف. عطفت مَصْدَرًا مسبوكًا من الفِعْل بَعْدهَا على مصدر موهوم مأخوذ من الفعل السابق. فالتقدير في قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: الآية 36] أي لا يكون قضاء بِمَوْتٍ ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ [طه: الآية 81] أي لا يكُن طغيان بحَلّ غضب. وهكذا فيما بقي ولذلك لم يجز النَّصْبُ في غَيْر النَّفْي والطَّلَبِ المَحْضَيْنِ. فتأمَّلْهُ.

وأمَّا قَوْلُهُ:

وَالوَاو

فينبغي أن يجعل معطوفًا على قَوْلِهِ والجواب فيكون مَرْفوعًا لا على الفاء لئلَّا يقتضِي أنَّ الواو تكون في الجوابِ. فإنّ الواو هُنَا لَيْسَت للجواب قط وإنَّما هي واو المعيّة التي أصْلها العطف. فالمراد حينئذ أن المضارع ينتصب بعد الواو التي تفيد مَعْنَى مَعَ، حيث وقعَت بَعْد النَّفْي والطلب بأقسامه السابقة، على مقتضى القياس، لكن لم يُسْمع ذلكَ في جميعها، والمَسْمُوع مِنْ ذَلِكَ في النفي، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عِمرَان: الآية 142] أي لما يكن عِلْم جهاد مِنْكُمْ مَعَ علم صبر. والمراد علم ظهور؛ وفي النَّهي نحو قوله:

لَا تَنْهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وقوله: لَا تأكل السمكة وتشرَبَ اللَّبَن بالنَّصْب، أي لَا تجمعْ بيْنَهما، ويصحُّ الجزمُ. فيكون نَهْي عن كل واحد منهما. والرَّفع على الاستئناف أي لَا تأكل السمكة، ولك شرب اللَّبَن. وفي الأمْر كقول الشَّاعِر:

فقلت ادعي وَأدعُوا أن أندى لصَوت أن يُنَادى دَاعِيَانِ

أي ليكن منك دعاء مع دعائي، وفي التَّمَنِّي كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾ [الأنعام: الآية 27] في قراءةِ النَّصْبِ في نكون. وأمَّا نُرَدّ فخبر

ليت، ونكذّب عطف عليه، أي يا لَيتَنا يكون منّا ردّ لِلدُّنيا مَعَ إيمانٍ. وفي الاستفهام، كقول الشاعر:

أتَبيتُ ريانَ الجفونِ من الكَرَا وَأبيتَ مِنك بِليلَة الملسُوعِ

وتقول في العَرْضِ والتحضيض والدّعاء: ألا تأتينا وتحدّثنا؟ هلّا تأتينا وتحدّثنا؟ ربِّ وفِّقني وتُبْ عليَّ. وأمّا إنْ كانتِ الواو لَا تفيد المَعِيَّة، وإنما هي لمجرَّد العطف فالفعل بَعْدَهَا معطوف على ما قبلهُ، فَيَجْرِي عليه ما جَرَى على ما قَبْله، من رفْع ونَصْبٍ وجزْم، وقد تجتمع الوجوه الثلاثة في مثال واحدٍ، كما تقدّم في قولهم: لَا تأكلِ السمكة وتشرب اللَّبَن. فإن أرَاد النَّهْي عَنْهُما معًا اجتماعًا وافتراقًا، جُزِمَا معًا، وكُسِر الثاني لالتقاءِ السَّاكنيْن. وإن أرَادَ النَّهْي عن اجتماعهما فقط نَصَبَ وإنْ نهى عَن الأول فقط، وأبَاحَ الثاني رفَعَ. والله تعالى أعلم.

وأمّا أو:

فإنها تَنْصب المضارع بعدها بأن مُضْمرة وجوبًا، وضابطها أن يصلح موضعها إلى أوْ إلّا أوْ حتى، فالأوَّل: إذا كَان مَا قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا كقول الشاعر:

لأسْتَهِلَنَّ الصَّعْب أو أدرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمال إلّا لِصَابِرِ

أي لأرتكبن الأمور الشاقّة، واستمهل الصعب إلى أن أدْرِكَ ما نتمنَّاهُ. والثاني: إذا كَان ينقضي دَفعةً واحِدةً، كقول الشاعر:

وكُنْتُ إذا غَمَزْت قَناة قوم كسرت كُعوبها أو تستقيم

أي إلّا أن تستقيم. أو تقول: لأقتلَنَّ الكَافر أو يسلم، أي إلّا أن يسلم. والثالث: إذا كَان عِلَّة لِمَا قَبْلَهُ، نحو: لَا تنظرنه أو يجيء أي حتَّى يجيء، وهي في هذا كله عاطفة مصدرًا مؤوّلاً، من مدخولها على مصدر متوهّم من الفِعْل الّذي قبلها، فإذا قلت: لأقتلنَّ الكافِرَ أو يُسلِمَ، كان التقدير: ليكن مني قتل للكافِرِ أو إسْلَامٌ مِنْهُ. وقِس عليه أمْثاله. فإن لم تكن أو بِمَعْنَى الحروف المذكورة، فقد ينتصب المضارع بَعْدَهَا بأن. لكن لا يجب إضمارهَا، بل يَجُوز الأمرانِ، ومنه قوله تعالى في قراءة ابن كثير[1] ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: الآية 51] فأو عاطفة على وحْيًا، أي أن يُكَلِّمَهُ اللهُ إلّا وَحْيًا، أو إرسال رسول، وإليه أشار في الألفية بقوله:

وإنْ عَلَى اسْمٍ خالصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ أنْ ثَابِتًا أوْ مُنْحَذِفْ

---

(1) عبد الله ابن كثير الداري المكي، أبو معبد: أحد القراء السبعة. كان قاضي الجماعة بمكة. كانت حرفته العطارة ويسمون العطار دارياً، فعرف بالداري. فارسي الأصل. مولده بمكة سنة 45 ووفاته بها سنة 120.

فَتَحَصَّلَ أنَّ أن بِالنِّسْبَةِ إلى إظهارها وإضمارها ثلاثة أقسام: قسم يجب إضمارها، وذلك بعد الفاءِ الواقعة في جواب الطلب والنفي المحْضَيْن، وبعد واو المَعِيَّة، وبعد حتَّى، وبعد أو المقيَّدة بما مرّ، وبعد لَام الجحودِ. فهذه خمسَة مواضع. وقسم يجب فيه إظهارهَا و هي إذا وقعت بعد لَام كَيْ و لَا النافية كما تقدم، و قسم يجوز فيه إظهارها وإضمارهَا وذلك بعد لَام كَيْ، من غَيْر لَا. وبعد أوْ، والواو والفاء، وثم العاطفة على اسم خالص، كما تقدَّمَت الإشارة إليه، والله تعالى أعلم.

ثم شرع في الجوازم فقال: والجَوَازم ثمانية عَشر.

قلت: التحقيق أنها ستة عشر فقط. وأما ألَمْ وألَمَّا، فَهِيَ لَمْ ولمَّا، بزيادة هَمْزَة التقرير، وهي على قسْمين: ما يجزم فعلاً واحدًا وهي ثمانية على ما ذكر الناظم. فأشار إلى أولها بقوله : وهِيَ:

■ لَمْ:

نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: الآية 3]. فلَمْ حرف جَزْم ونفي وَقَلْب؛ لأنها تقلب المُضارع إلى الماضي. وفي قلبها للمعنى أو اللفظ قولَانِ. فعلى الأول، هي داخلة على المضارع الصالح للحال أو الاستقبال فتَقْلِب معناه إلى النفي في الماضي، وعلى الثاني، هي داخلة على لفظ الماضي فقلَبَت لفظه إلى المضارع. والأول أرْجَحُ.

■ ولمَّا:

وهي أيضًا حرْف جزْم ونَفْي وَقَلْب كما في لَمْ، كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: الآية 142]، ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يُونس: الآية 39]، ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: الآية 8] وتشترك مَعَ لَمْ في أُمُورٍ وتفترق في أمُورٍ، فيشتركان في الحرفية والجزْم والنَّفي والقَلْب. ويفترقان في أن النَّفي بِلَمْ قد يتصل بزمَانِ الحال، وقد لا يتصل. تقول: لَمْ يقم زيْد بِالأمس، وإن كَان قد قَام بعد ذلكَ، ومنْهُ قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسَان: الآية 1] أي و قد كَانَ بخلافِ النَّفيِ بِلَمَّا، فَلَا بُدَّ أن يتَّصِلَ بِزَمَانِ الحال. تقول: لَمَّا يَقُم زيْدٌ، إذا كَان نَفي قيامه مستمرًّا لزمانِ الحالِ. ومِنْه قوله تعالى: ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ فإنَّ كُفَّار قريش لم يكونُوا ذَاقُوا العذاب حينَ نَزَلَتِ الآية. وفي أن منفي لما يتوقع ثبوته في الغالب، كالآية المتقدمة، أي و سيذوقوه، وكقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ ، أي وسَيَأتهم ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: الآية 14] أي وسيدخل، ومن غير الغالب

قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ۝٢٣﴾ [عبس: الآية 23] فإن العبد لا يقضي جميع ما أمره الله تعالى أبداً إذ لا يخلو العبد من تقصير بخلاف لَمْ فلا يلزم ذلك في نفيها و لذلك لا يصح أن تقول: و لمّا يجتمع الضدان، و تقول: لَمْ يجتمع الضِدَّان. وَلَا يَصحُّ أن تقول: ولَمَّا يتبْ إبْلِيسُ. وتقول: لم يَتُبْ إبْليس؛ لأنَّ توبته مُحَالٌ عرضي، وفي إن لَمْ قد يدْخل عليها أدوات الشرط، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾ [البَقَرَة: الآية 24] بخلافِ لَمَّا، وفي أن لمّا يجوز حذف مجزومها، كَقَول الشاعر:

فَـجِـئْـتُ قُـبُـورهـم بَـدْءًا وَلَـمَّـا

أي ولمَّا أكُنْ بَدْءًا، بخلافِ لَمْ، فلا تقول: جئت بَغْدَاد ولم، أي ولم أدخلها إلّا في الضرورة. قال في التسْهيل: وقد تلي لَمْ معمول مجزومها اضطرارًا. وقد لا يجزم بها حملاً على لا.اهـ. وزَعَم بَعْضهم أن العربَ قد تنصب بها، كقراءة بعضهم: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشّرح: الآية 1].

■ وأَلَمْ وَأَلَمَّا:

هما لَمْ ولمَّا، دَخلَت عليهما همزة التقرير أو التوبيخ، فالأول كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشّرح: الآية 1]، والثاني: كقول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا فـقـلـت ألَـمَّـا أصْـحُ والـشـيـب وازعُ

فالهمزة للتوبيخ، وأصحُ مَجْزُوم بِحَذْفِ الواوِ، يُقال صَحَا يصْحُو، إذا فاق مِنْ سَكْرَتِهِ، وقال آخر:

ألـمَّـا تـعـرفـوا مـنَّـا الـيـقـيـنـا ألـمَّـا تـعـرفُـوا مِـنَّـا ومـنـكـم

كـتـائـب يـطـعـنَّ ويـرتـمـيـنـا

■ وَلَام الأمر:

نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطّلَاق: الآية 7].

■ والدّعاء

نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزّخرُف: الآية 77]، ابنُ هشام وجزمها فعلى المتكلم المبنيين للفاعل قليل نحو: قومُوا فَلَا حلّ، ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: الآية 12]، وأقلُّ منهما جزْمُهما لفعل الفاعل المُخَاطب، نَحْو: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يُونس: الآية 58] في قراءة يعقوب. وقوله عليه السلام: «لتأخذُوا مصابكم»، والأكثر الإغناء عن هذا بفعل الأمْر.اهـ. وهما لَام الطلب، فإن كَان من الأعلى إلى الأدنَى فأمْرٌ، وإنْ كَان من الأدْنَى فَدُعَاء، وإن كَانَ مِنَ المتماثلينَ فالْتماس كقولكَ

لِمَن يُساويك لِيسْتقمْ زَيْد. وتسْكينها بَعْدَ الواو والفاء أكثر من تحريكهَا، نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾ [البَقَرَة: الآية 186]. وقد تسْكن بَعْدَ ثم، نحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ [الحَجّ: الآية 29] في قراءة مَن سكَّن. قال في التسهيل: منها لَام الطَّلَبِ مكْسُورة، وفتحها لغة. وقد تُسَكَّن بَعْد الفاءِ والواو، ثم وتلْزَم في النَّثْر، في فِعْلِ غيْرِ الفاعل المخاطب به مطلقًا خلافًا لِمَنْ أجَازَ حذْفها في نحو: قُلْ لهُ لِيَفْعَلْ.اهـ. ومَن حذَفها قول الشاعر:

مـحَمَّـدٌ تَـفْـدِ نَـفْـسَـكَ كـلُّ نَـفـس ... إذَا مَـا خَـافْـتَ مِـن أمـر تُـبـالا

أي لتَفدي.

■ وَلَا في النَّهْي:

نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمَان: الآية 13]، ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ الزِّنَىٰٓ﴾ [الإسرَاء: الآية 32].

■ والدُّعاءِ

نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البَقَرَة: الآية 286] والفَرْق بيْنَهُمَا ما تقدَّم في الأمْر والدّعاءِ، فإنَّ النَّهْي طلب الكَفّ. فإنْ كَان مِنَ الأعلى فَنَهْيٌ، وَمِنَ الأدْنى دُعَاءٌ، ومن المساوي التماسٌ. والطلب يشمَل الجَميع، ولذلكَ اقتَصَرَ في الألفيّة عليه فقال:

■ بلا و لام:

بِـلا وَلامٍ طَـالِـبـاً ضَـعْ جَـزْمـا ... فِـي الـفِـعْـلِ هَـكَـذَا بِـلَـمْ وَلَـمَّـا

و لا يجزمُ بلا الطلبية إلّا فعل المخاطب أو الغائب و لا يجزم بها فعل المتكلم إلّا نادراً لأنّ الشخص لا ينهَ نفسه إلّا إن كان مبنياً للمفعول نحو لا أُخْرَجِ فجائز لأنّ المنهى غير المتكلم.

ثم شرع فيما يجزم فعلين و يسمّى الأول شرطاً و الثاني جواباً و جزاء و هي على قسمين، منها ما هي حرف باتفاق أو بخلاف و منها ما هي أسماء، و قد أشار إلى الأول بقوله:

■ و إن:

وقدمها لأنها أصل أدوات الشرط لأن الشرط معنى من المعاني التي أصلها أن تؤدّى بالحروف فجاءت على أصلها و ما بقي نائب عنها و هي موضوعة لمجرد الدلالة على تعليق الجواب على الشرط، نحو ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: الآية 19]، وتختص

على أخواتها بأمور، منها جواز حذف الفعلين بعدها، يقول الرجل: أنا لا أزور فلاناً لأنه لا يعرف حق زائره، فتقول له: زره و إن، أي و إن كان كذلك فزره و منه قول الشاعر:

قَالَتْ بَنَاتُ العمّ يَا سَلْمَا وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قالت وَإِنْ

أي وإن كَانَ فقيرًا معدمًا نتزوجُه، ومنها جواز حذفها عند بعضهم، والجمهور مَنعه، ومنها أنه يجوز إيلاؤها الاسم على إضمار الفِعْل، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: الآية 6]، أي وإن استجارَكَ أحَدٌ.

■ وَمَا:

نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البَقَرَة: الآية 197]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾ [البَقَرَة: الآية 106]، وهي اسم موضوع للدّلالة على ما لَا يعْقل، ثم ضمن معنى الشرط.

■ ومَن:

وهي اسمٌ وُضع للدّلالة على مَن يعْقل، ثم ضَمِّن معْنَى الشرطِ، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: الآية 123].

■ وَمَهْمَا:

وهي اسم موضوع للدَّلالةِ على مَا لَا يَعْقِل، ثم ضَمَّنَ معنى الشرطِ، نحو قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: الآية 132]، فمهما اسم شرط جازم و تَأْتِنَا فعل الشرط مجزوم بحذف الياء و به متعلق بِتَأْتِنَا و مِنْ آيَةٍ حال من الضمير المجرور و لِتَسْحَرَنَا منصوب بلام كَيْ، وجُمْلة: فَمَا نَحْنُ الخ، جَواب الشرطِ.

■ وَإِذْ مَا:

عند سِيبَوَيْه حرف موضوع لِلدَّلَالةِ على مجَرَّد تعليق الجوابِ على الشرطِ. وعنْدَ غيْرِهِ اسم موضوع للدّلالةِ على الزّمانِ، ثم ضَمَّنَ معنى الشرطِ كقول الشاعر:

وإنَّك إذْ ما تأتِ ما أنت آمِر بـه تـلـفِ مـن إيّاه تـأمر آتـيـا

فتأتِ فعْل الشرطِ: وتلفِ جوابهُ جزماً بحذف الياءِ.

■ وأيٌّ:

وهو اسم مُتردِّد بَيْنَ مَا تَقَدَّمَ وَمَا سيأتي، بِحسب ما يُضاف إليه، فهو في قولكَ:

أَيُّهم يقم أقم معَهُ: بمنزلة مَنْ. وفي قولك: أيّ دوابُّ تركب أركبْ، بِمَنزلةِ ما. وفي قولك: أيّ يوم تَصُمْ أصُمْ بمنزلة مَتَى. وفي قولك: أيّ مكّان تجلسْ أجْلِسْ فيه، بمنزلة أيْنَ. وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: الآية 110] بمعنى أيُّ اسْم تَدْعُو فأيًّا مفعول بتدْعُو و مَا صِلَة، وتدْعو فِعْل الشرطِ مجزوم بحذفِ النُّونِ، وجُملة ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: الآية 110] في محلِ جَزْم جواب أي هكذا قال كثيرٌ من المعربين، والَّذي يظهر لي أن الجواب محذوف، دلَّ عليه جملة ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ والتقدير: أيُّ اسْم تَدْعُو بِهِ فهو اسْمهُ. فله الأسماء الكثيرة الحُسْنَى، فبأي اسم دَعَوْتموه فهو اسْمُهُ.

■ وَمَتَى وَأَيَّانَ:

وهما مَوْضوعَانِ للدَّلالة على الزَّمانِ، ثم ضُمِّنَا مَعْنَى الشَّرْطِ، فمثال الأول، قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِنَا تلممْ بِنَا فِي ديَارِنَا ... تَجِدْ حَطبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا

ومثال الثاني قوله:

أيَّان نُؤَمِّنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا ومَتَى لَمْ تُدْرِك الأَمْنَ مِنَّا لم تَزَلْ حَذِرا.

فمتى وأيَّانَ منصوبَان على الظَّرْفية الزَّمانية، بمعنى أيّ وقت، والعامل فيهما فعل الشرطِ التالي لهُمَا. فَهُما عاملانِ معمُولَانِ، والجهة منفكَّة.

■ وَأَيْنَ:

كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النِّساء: الآية 78]. وهي موضوعة لِلدَّلالة على المَكَانِ، ثم ضُمِّنَتْ معْنَى الشرطِ.

■ وَأَنَّى:

هي كَأَيْنَ في المعنى، كقول الشَّاعِرِ:

خليليَّ أنَّى تَأْتيَانِي تَأْتِيَا ... أخاً غير مَا يرضيكُما لا يحاول

فتأتياني فعل الشرطِ مجْزُوم بحذف النون، والنون الباقية: نون الوقاية، وتأتيَا جَوَابُهُ مجزوم بحذف النُّونِ. وقد تكون استفهامية فقط، كقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عِمرَان: الآية 37]، أي مِنْ أيْنَ. وتكُون ظرفية فقط كقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية 223] أي مِنْ أيِّ مَكان شِئتُمْ، مَعَ اتحادِ المَحَلِّ وفي أيِّ وقتٍ شِئْتُمْ.

■ وَحَيْثُمَا:

هِيَ ظرف مكَانٍ أيْضًا، ضُمِّنَ معنى الشرط، كقول الشَّاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأزْمَانِ

أيْ أيُّ مكَانٍ تستقم فيه مَعَ ربك يقدِّر لك نجاحًا وفلاحًا وظفرًا بكل ما تريد في الأزمانِ الباقية من عمرك لأنّ استقامة الصِّغَرِ تَصُونُ عَوَاقِبَ الكِبَرِ وتَقِي أرْذَل العُمُرِ. وَلَا تَجْزِم حيْث إلَّا إذا كَانت مَعها مَا، وإلَّا لم تجزم. وكذلك إذْ مَا.

■ وأمَّا كَيْفَمَا:

فَلَا تجزم عند البصريين. وقال الكُوفيُّون: تجزم قياسًا على حيثما، ووافقهم قطرب كالمؤلف وهي موضوعة للدَّلَالَةِ على الحالِ، ثم ضُمِّنَت معْنى الشرطِ. وَلَا تَجزم إلَّا فعْلَيْن متفقين لفظًا ومعْنًى، نحو: كيْفَما تَصْنَعْ أصْنَعْ، وكيْفَمَا تجلسْ أجْلِسْ. وظَاهرهُ حيْث نطق بِهَا، بما أنها لَا تجزم إلَّا مقرونة بِهَا كحيثما؛ وهو رأي قوم. وقال الكُوفيُّون: يُجزم بها مطلقًا. وقال البصريّون: لَا مطلقًا، وإنما يُجازي بها وَلَا تَجْزِمُ.

ويوجد في بعض النّسخ بعد الثمانية عشر.

وَإذَا في الشعر خاصَّةً

قال الزجَّاجي في الجمل: وَلَا يَجازى بإذَا إلَّا في الشعر، وأنشَد:

إذَا قصرت أسْيافنا كَان وصلنَا خطابًا إلى أعدائنا فنضارب

قال بعض شُرَّاحه: وإنما لم يجاز بِهَا لأن حق ما يجازى به ألا يدري أيكون أم لَا وما بعد إذا معلومٌ كَوْنُهُ، كقولكَ: إذا طلعتِ الشمس فأتِني. ولو قلت: إن طلعت الشمس لم يُحْسَن. ومن أعْمالها أيْضًا قول الشاعر:

اسْتَغْنِ مَا أغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَا وإذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

أي استغْنِ بالله عمَّا سواهُ، وَلَا تفتقر إلى أحدٍ من خلقه، وَلَا تطمعْ في أحَدٍ سوى خالقك مدَّة ما أغْنَاكَ الله بغِناه الحِسِّي أو المعنوي، وإذا تُصِبْك حاجة وفاقة فاصبر صَبْرًا جميلاً وهو الذي لَا شكوى مَعَهُ لأحد.

■ تَنْبِيهَاتٌ:

الأول: هذه الأدوات منها ما هو حَرْفٌ باتفاق، ومنها ما هو مُخْتَلَف فيه كما تقدَّمَ. ومنها ما هو اسم غَيْر ظرف، ومنها ما هو ظرف مكان، ومنها ما هو ظرف زمان، وقَد نَظَمَ ذلك بعضهم فقال:

يَــسَــائِــلاً عــن إذوَاتِ الــشَّــرْطِ فَــاصْــغ لِــمَــا ذكـرت وَافْـهَـم بَـسْـطِ
إنْ بـاتـفـاقٍ حـرْفٌ إذْ مَـا لِـلإمَـامْ وعــنْــدَ غَــيْــرِهِ لِــلأَسْــمَــاءِ تُــضَــمْ
مَـهْـمَـا وَمَـا وَمَـنْ وكَـيْـفَـمَـا اجْـعَـلَا أسـامـيًّـا غـيـر مـظـروف مـسْـجـلَا
وحـيْـثـمـا أنَّـى وأيْـنَ لـلـمَـكَـانْ مَـتَـى وَأيَّـانَ وإذْ مَـا لِـلـزَّمَـانْ
إذَا بِـشِـعْـرهـم لـوقـتٍ تـنـسَـبُ أي لـمـا أضـفـت حـقًّـا تُـحْـسَـبُ

الثاني: هذه الإذوات بالنسبة إلى لحوق ما بها على ثلاثة أقسام: قسم لا يجوز لحوقها بها، وهي: مَنْ، وَمَا، ومَهْمَا. وقسم يكون لحُوقها بها شرطًا في عَمَلِهَا، وهي إذْ وحيْث. وقسْم يجوزُ لحوقها بِهَا وعدمه، وَهُو إنْ ومتى وأيْن وَأيٌّ وأيَّان.

وأما كيْفَمَا فَمِن القِسْم الثاني عند قَوْم؛ وهو ظَاهر كَلَام المصنّف، ومن القسم الثالث في رأي الكُوفيينَ وقطرب. وأمَّا إذاً، فَالظَّاهر أنَّه من القسم الثالث.اهـ قاله السوداني.

الثالث: فعل الشرط والجواب، قد يكونان ماضيَيْن أو مُضَارعيْن أو متخالفيْن، فإن كَان الأول ماضيًا والثاني مضارعًا جاز رَفْع المضارع كقول الشاعر:

وإنْ أتـاه خـلـيـل يـوم مـسـألـة يـقـول لا غـائـبٌ مـالـي ولا حَـرِمُ

وجازم الشرط الإذوات على المشهور. وأما الجواب فقال مُحَقِّقو البَصْريينَ: الاذات، والأخفش: الشرط، وسيبويْه والخليل: هما معًا. والكوفيُون: الجوار. ونقل ابن جنِّي[1] عن الأخفش أيضًا أنهما تجازمَا. قَالَ في التَّسْهِيل: وجزم الجزاء بفعل الشرطِ لا بالأدواتِ وحدها وَلَا بِهِمَا. وَلَا على الجوار، خلافًا لِزَاعِمي ذَلِكَ اهـ.

الرابع: إذا لم يصلح الأداة لمباشرة الشرط، قُرِن بِالفاءِ، أو بإذا الفُجائيَّة إن كَانت الجملة اسميّة، وعدم صَلَاحية ذلكَ في ستّ مسائل:

الأولى: أن تكون الجملة اسمية، نحو: إنْ يَقُمْ زيد فَعَمروٌ قائم. ونحو: إن تجد إذًا لنا مكافأة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: الآية 36].

الثانية: أن تكون فِعْلية فِعْلها جامِدٌ، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا

---

(1) عثمان بن جنّي الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو. يعتبر بعد الخليل بن أحمد أستاذ سيبويه ثاني عبقري نظر إلى اللغة العربية نظرة شاملة. ولد بالموصل وتوفي ببغداد سنة 392 عن نحو 65 عاماً. من أهم تصانيفه الكثيرة: شرح ديوان المتنبي، والخصائص في اللغة، وسر صناعة الإعراب، واللمع في النحو. قال عنه المتنبي: ابن جني أعرف بشعري مني.

﴿وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ﴾ الخ [الكهف: الآيتان 39، 40].

الثالثة: أن يكون فِعْلها إنشائية، كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عِمرَان: الآية 31].

الرابعة: أن يكون فِعْلها ماضيًا لفظًا أوْ معْنًى، إما حقيقة، نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يُوسُف: الآية 77]، وإما مجازًا، نحو: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ [النَّمل: الآية 90]. نُزِّل هذا الفعل لتحقق وقوعه مَنْزِلَةَ ما وقع، وإنما لم يصحّ مباشرة هذ الفعل للأداة، لأنّها تخلص للاستقبال، والغَرَض من هذا الفعل، هو بقاؤه على مُضِيِّه، فلا يصلح لمباشرة الأداة.

الخامسة: أن تقترن بحرف استقبال، كقوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ﴾ [المائدة: الآية 54]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: الآية 115].

السادسة: أن تقترن بحرف له الصَّدر، نحو: إن تأتِيني فَمَا تَرَى مِنِّي إلَّا الخَيْر الجَزِيل. وقد أشار إلى هذا كله في الألفيّة بقوله:

وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ ... شَرْطًا لأنْ أوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ
وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إذا الْمُفَاجأة ... كَإِنْ تَجُدْ إذًا لَنَا مُكَافَأة

الخامس: يجوز حذف الشرط إن كَانَتِ الأداة إنْ مقرونة بِلا كقول الشاعر:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ ... وَإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

أي وإلَّا تطلِّقها، وهو كثيرٌ. ويجوز حذف الجَوَاب إذا عُلِمَ، كقوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: الآية 35] أي فافْعل. ويَجبُ حذفه إن دَلَّ عليه ما تقدَّم، نحو: أنت صالح إن فَعَلْت. وقد يُحذَفانِ معًا، إن دَلَّ عليهما دليل كما تقدَّم في قول الشاعر:

وإنْ كَان فقيرًا مُعدمًا قالت وإن

وبالله التوفيق.

■ الإشَارَةُ:

والنواصب التي تنتصب للعبد وتمنعه من الوصول إلى ربّه عشرة: حبُّ الدّنيا، والجاه، والمال، وهَمُّ الرزق، وخوف الفقر، ومراقبة الخلق، وسوء الظن بأهْلِ النِّسْبَة، وإنكار وجود أهل الخصوصية، وإنكار أهْل التربية، والشفقة على النَّفس حتى لا يَقْدِر على مخالفتها ورَدِّها عن هواهَا.

والجوازِمُ التي تجزمهُ وتحرمه من الخصوصية ثمانية عشر: الْكِبْرُ، والحَسَدُ، وحبّ العلوّ، والعُجْب، والرِّياء، وعدم الخضوع لِلأولياءِ، والانتقاد عليهم، والطّعن على الفقراء، والطَّمع في الخَلْق، والخَوْف منهُم، والمَيْل إلى أهْل الظلم، والرّكون إليهم، والوُقُوف مَعَ المَقَامات والكَرَامات، وحَلاوة الطَّاعات، والاستغراق في علم الرُّسُوم، والتَّجَمُّد مع ظَاهر الشريعة، والتَّعَرّضِ لِلْعُلويات، والظهور قبل التمكين، وبالله التوفيق.

ولـمَّا فَرَغَ مِنَ الأفعال شرع في الأسماء وقسَّمها إلى ثلاثة أقسام: مَرْفوعات، ومنصوبات، ومخفوضات، وبِهَا خَتَم، وبدأ بِالْمَرْفوعَات فقال:

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ

أي هَذَا بَابٌ أَذْكر فيه المرفوعات من الأَسْمَاءِ، فالإضافة عَلَى معْنَى مِن. وإنما جازَ جمع المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات بالألِفِ والتاء، مع أنَّ معناهَا مُذَكَّر، لأَنَّها صفَةٌ لِلَّفظِ، وَمَا لا يعْقل يجوز فيه الأمْران كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البَقَرَة: الآية 197]. وبدأ بالمرفوعاتِ لأنها عمْد لَا يخْلُو منها كلامٌ، فإن قلتَ: قد يكون عمْدة وهو منصوب، كاسْم إن وخَبَر كَان، ومفعولي ظَنَّ، والفاعل المجرور بالباءِ، قلت: أصْل هذه الأشْياء كلها عمْد مرفوعة، ونَصْبُهَا عارِضٌ. وكذلك جرُّ الفاعلِ بالباءِ الزَّائدة، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النِّساء: الآية 79]، أصْله: كَفَى اللهُ شهيدًا، كما قال الشاعر:

كَفَـى الـشَّـيـب والإسـلام لِـلْـمَـرْءِ نَـاهـيـا

قال ابن عُقَيْل[1] «حقيقة العُمْدة ما عُدِم الاسْتغناء عَنْهُ، أصِيلاً لَا عارضًا كالمبتدأ»، والفُضْلَةُ ما جَازَ الاسْتغناءُ عَنْهُ، أَصيلاً لَا عارضًا. وعروض امتناع الاستغناء عن الفُضْلَة لَا يُخْرجها عَن كَوْنها فُضْلة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ۝١٣٠﴾ [الشُّعَرَاء: الآية 130]، ثم عَدَّهَا فقال:

المرفوعات سبْعَة وهي:

■ الفاعل والمفعول الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ:

ويُقَال فيه النَّائب عن الفاعِلِ، وسيأتي.

■ والمبْتدأ وخَبَرُه:

نحو: اللهُ ربّنا، ومحمَّد نبيُّنا.

---

(1) عبد الله بن عبد الرحمان القرشي الهاشمي، بهاء الدين ابن عقيل: من أئمة النحاة وكان جامعاً بين علوم اللغة والتفسير والفقه، من نسل عقيل بن أبي طالب. مولده سنة 694 في القاهرة ووفاته بها في 769. كان مهيباً كريماً كثير العطاء لتلاميذه. له شرح ألفية بن مالك، والمساعد في شرح التسهيل، و التعليق الوجيز على الكتاب العزيز في التفسير ولم يكمله، والجامع النفيس في فقه الشافعية لم يكمله. وتيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد.

■ وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا.

نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾ [النساء: الآية 96].

■ وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا:

نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البَقَرَة: الآية 173].

■ والتابع للمرفوع:

قدَّمَ الفاعل لأنه فاعل معنى لأنه أصل المرفوعات، ثم نائبه لأنه خليفة عنه، ثم المبتدأ وخبره لأنه فاعل معنى، لكون الخبر مسندًا، والمبتدأ مُسْندٌ إليه، فقولك زيد قائم بمنزلة قام زيد، ثم اسم كان وأخواتها لأنه مبتدأ في الأصل، ثم خبر إنَّ و أخواتها لأنه خبر في الأصل، ثم التَّابعُ لأنه مؤخر عن المتبوع، وبيَّنه فقال:

وهو أربعةُ أشْيَاءَ: النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَوْكِيدُ وَالْبَدَلُ.

ودليل الحصر أن الأول إمَّا أنْ يَكُونَ مقصودًا بالحكم أم لا، الأول البدل. و الثاني إما أن يتخلّل بينه وبين متبوعه شيء أو لا، الأول العطف، والثاني إمَّا أن يدلّ على أمر في المتبوع وإمَّا أنْ يُقَرِّرَ أمرَهُ في النسبة والشمول. الأول النعت، والثاني التوكيد، والله تعالى أعلم.

■ الإشَـارَةُ:

الأسماء المرفوعة هي أسماء الحق تعالى، وهي كثيرة، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعرَاف: الآية 180] والذي ورد بها التوقيف تسعة وتسعون، والذي ظهر منها في الوجود وقام بها عالم التكوين سَبْعَة وهي التي نشأت عن صفات المَعَاني التي هي: القدرة والإرادة والعلمُ والحَيَاةُ والسَّمْعُ والبصَرُ والكَلَامُ. فيقال: قادرٌ ومريدٌ وعالمٌ وَحَيٌّ وسميعٌ وبصيرٌ ومتكلّمٌ. فظهور الأثر وهي تجليات الحق يدل على وجود الأسماء، والأسماء تدلّ على وجود الصفات، والصفات تدلّ على وجود الذات في تلك التَّجليات، لأن الصفة لا تفارق الموصوف، فظهور هذا العالَم يدلّ على وجود القَادِر الذي أظهره بقدرته، والقادر يدل على قيام القدرة به، و القدرة تدلّ على وجود الذات في ذلك التجلي، لأن الصفة لا تفارق الموصوف، فمهما ظهرت الصفات ظهرت الذات، ومهما ظهرت الذات ظهرت الصفات، وهذا معنى مَن قال: الذاتُ عَيْنُ الصِّفات، أي متلازِمَيْن في الظهور والتجلّي. وفي الحِكَم: دلّ بوجود آثاره على وجود أسمائه، وبوجود أسمائه على وجود صفاته، وبوجود صفاته على وجود ذاته. فالسالك يُكشَف له أولاً عن

وجرد أسْمَائه، ثم يترقى إلى شهود صفاته، ثم يُكشَفُ له عَنْ كَمَالِ ذَاتِهِ، والمَجذوب بالعكس.

فالفاعل الحَقِيقي هُوَ الله، والنائب عنه خليفته وهو الإنسان الكامل. قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البَقَرَة: الآية 30] وهو آدَمُ وذريته الكُمَّال. والمبتدأ قَبل كُلِّ شَيْءٍ هُوَ اللهُ، والخبر هو الذي تجلَّى بِهِ من الأثَرِ لأنه يخبر عن الذَّاتِ وكمالاتها. واسْم كَانَ هو الله تعالى لأنه فاعل الكوْن الذي هو مصْدر لَهَا وهو أيْضًا خبر إنَّ لأنه به تأكدت النّسَب وعزم عليها. والتابع للمرفوع هو الوليّ الكامل لأنه تابع لله ولرسوله اللَّذين هُمَا أصْل كل رِفعَة وشرف وعِزٌ، وبالله التوفيق.

ثم بدأ بالفاعل فقال:

بَابُ الفَاعِلِ

الفاعل لغةً مَنْ صدَر منه فعل، واصطلاحًا ما عرَّفه المصنّف بقوله:

■ **الفاعل هو الاسْمُ**

أي الصريح، نحو: وَقَالَ اللَّهُ، أو المؤوَّل، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحَديد: الآية 16]، فأنْ تَخْشَعَ فاعِل لأنه مؤوَّل بخشوعٍ أيْ أَلَمْ يحضر لِلَّذِينَ آمنوا خشوع قلوبهم لِذِكْرِ الله.

■ **المرْفُوع**

إمَّا لفظًا إذا خَلَا مِنَ الباءِ، أو من الزَّائدتيْن، أوْ حُكْمًا إذا جَرٌ بِهِمَا، أو بإضافة المَصْدر.

■ **المذكور قبْله فِعْلُهُ**

المُسْنَدُ إليه، إمَّا لكَونه صدر منه كقام وضَرَب، أو اتّصفَ بِهِ، كعلم ومات. واعْتُرِض على المصنّف إدْخاله الرفع وتقدُّم الفعل في حدِّ الفَاعل مع أنهما حكم من أحْكامِهِ. وقد قال في السُّلَّم:

وعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ   أنْ تَدْخُلَ الأحْكَامُ فِي الحُدُودِ

والحدّ السَّالمُ أنْ يُقال: هو اسْم أوْ ما في تأويله، أُسْند إليه فِعْل، أو ما في تأويله، أصْلي المحلّ والصِّيغة كما في المُوَضّح، وقوله: أُسْند إليه فِعل أو ما في تأويله، يشمل الفِعل الجَامد: كَنِعْم وَبِئْسَ ولَيْسَ وعَسَى. والمُتَصرّف: كضَرَبَ ونحوه، والذي في تأويل الفِعْلِ، اسْم الفاعل، نحو: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النّحل: الآية 69] ومُنيرٌ وجْهُهُ. والصفة المشبَّهة، نحو: أحْسَنَ وَجْهَهُ. والمصدر، نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عِمرَان: الآية 97] على قَوْل. واسْمُ الفعل، نحو: هيْهَات العقيق. والظّرْفُ وشِبْهُهُ، نحو: أعِنْدك زيْدٌ، ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: الآية 10]. وقوله: أصْلي المحلّ خرج نحو: قائم زَيْد، فَزَيْد مبْتدأ مؤخَّر لا فَاعل. لأنّ قائمًا أصْله التَّاخير. واعترض هذا القيد بأنه غَيْر محتاج إليه لأنه لم يدْخل فيما في تأويل الفعل، على مَذهَب البَصْريينَ؛ لأنه عنْدهُمْ لا يلحق بالفِعْلِ إلّا بعد الشروط

وهو الاعتماد. وأما على مذهب الكُوفيينَ، فالمرادُ دُخُوله، وَخَرَج بِقَولِهِ: أَصْلِي الصِّيغَة. نحو: ضُرِب زَيْد، مبْني للمفعول، فإن صيغَتَه مفرَّعة عن ضرب المبْني لِلْفَاعِلِ. وقول المصنّف: ا لمذكُور قبله فِعْلُهُ، فإِنْ ظَهَر ما صورتهُ أنه فاعل مقدَّم جُعل مبتدأ. والفاعل ضمير يعود عليه، نحو: زَيْد قامَ. وقد يُذكر الفعل وَلَا يظهر فاعل لَا قَبْلُ وَلَا بَعْدُ، فَيجب أن يُجْعَل ضميرًا مستترًا، يعود إمَّا على اسم فاعلٍ مأخوذ من الفعل نَفْسه، كقوله عليه السلام: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حيث يَزْنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ، وَلَا يشرب الخَمْر حينَ يشربها وَهُوَ مُؤمِنٌ». فَفَاعِل يَشْرَبُ ضمير يعود على الشارب، المفهوم من يشرب، وَإِمَّا على ما يَدلّ عليه السِّياق، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ۝٨٣﴾ [الواقِعَة: الآية 83] أي الرّوح المفهومَة من السِّياق.

■ **تَنْبِيهَاتٌ:**

الأول: إنما رُفع الفاعل ونُصِب المفعول للفرق بيْنهمَا، وناسب الرَّفع للفاعل لرِفعَة قدره في المعْنَى، لأنَّه فَاعِلٌ، وناسَب النَّصْب للمفعول لأنه منصوب، لوُقُوع الفِعْل الصَّادِر من الفَاعل عليه، كَالغَرض المنصوبِ للرَّمي والغرض في اللغة هو المُسَمَّى اليوم بالإشارة.

الثاني: رافع الفعل ما أُسند إليه من فعل أو شبهه عند الجمهور. وقيل الإسناد، وقيل كونه فاعلاً في المعنى.

الثالث: يُفْهَم من قوله: المذكور قبله فعله، أنَّ الفاعل لا يتقدَّم على فِعْلِهِ وهو مَذْهب البصريينَ وأَجَاز الكوفيُّون تقدّمه، مُستَدِلِّين بِقول الشاعر:

مَا لِلجِمَالِ مشيهَا وئيدًا أجندلًا يحملنَ أم حديدا

فتأوّله البصريون على الابتداءِ وحذف الخبر، أي مشيهَا يظهر وئيدًا.

الرابع: قيَّدَ بعضهم فعل الفاعل بِكَوْنه تامًا قَصْدًا لإخراج اسم كَان، بناءً على أنّه ليس فاعِلاً. ومَذْهب سيبويْه أنه فاعل، والمشهور أنه لا يُسَمَّى فاعِلاً، وقد ذكر هذا القَيْد في التسهيل، فقال: الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل أو مضمن معناه تام، الخ. قال ابن عُقَيْل: سمَّى سِيبويْه اسم كَان فاعِلاً على سبيل المجاز والتوسّع.

ثم قال: وَهُوَ على قِسْمَيْن: ظَاهر ومُضْمرٌ، أي منه ظَاهر، ومنه مُضْمرٌ.

فالظَّاهر نحو قولك: قَامَ زَيْد ويَقوم زَيْد.

فحقيقة الظَّاهر ما دَلَّ بلفظِهِ وحروفه على معناه، فيدخل فيه النكرات والأعلام، وأسماء الإشارات والموصولات، إلّا أنَّ الإشارات والمَوْصُولات، يُقال فيهمَا

المُبْهَمات، وَلَا فَرْق في الفاعِل بين أن يكون مُفردًا كما ذكر، أو تثنيةً أوْ جمْعًا، أو واحدًا من الأسماءِ الخَمْسة. وَلَا فرْق أيضًا بين كوْنِ الفِعل ماضيًا أو مضارعًا، ولذالكَ نَوَّعَ الأمثلة فقال:

وقَامَ الزَّيْدان، ويقوم الزَّيدانِ، وقام الزيدون، ويقوم الزيدون، وقام الرجال، ويقوم الرجال، وقامت هند، وتقوم هند، وقامت الهندان، وتقوم الهندان، وقامت الهندات، وتقوم الهندات، وقامت الهنود، وتقوم الهنود، وقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ.

وقد يكون جمع تكسير، كقام الرجال، وقامت الهنود، أو اسم جمع، نحو: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ [الأنعَام: الآية 66]. أو اسم جِنْس نحو: أوْرق الشَّجَر وسقطت النَّخْل. ويجب تجريد الفِعْل من علامَةِ التثنية والجمع. قال في الألفيَّة:

وَجَــرِّدِ الــفِــعْــلَ إِذَا مَــا أُسْــنِــدَا لاثــنَــيْــن أو جَــمْــعٍ كَــفَــازَ الــشُّــهَــدَا

قــال تــعــالــى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [الـمَـائـدة: الآيـة 23]، ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: الآية 8]. وقد تلحقه عَلَامة التثنية والجمع، فيقال: سعدا الزَّيدان، و سَعِدُوا الزَّيدون. وقالوا: أكلوه البراغيث، وهي لغة أزدِ شنوءة، يُلْحِقون علَامة التثنية والجمع للفعل مع إسناده للظاهر، فهي عندهم حروف علامات المثنى والجمع لا ضمائر، وما بعدها مبتدأ أو بدل خلافًا لِمَن زَعَمَ ذلِكَ. ويجب إلحاق تاء التأنيث للفعل الماضي والمضارع إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث، وهو ما لَهُ فَرجٌ، نحو: قَامتْ هند وتقوم هندٌ، وقامت الهندانِ وتقوم الهنْدَانِ، وقَامَت الهندات وتقوم الهندات. فإن كان مَجَازي التأنيث، جاز الأمرانِ، تقول: طلعت الشمس، وطلع الشمس، وسقط اللَّبِنَة، وسقطت اللَّبِنَة. إلَّا إن كان الفاعِل ضميرًا مستترًا متّصلاً، فيجب التأنيث مطلقًا، نحو: الشمس طلعتْ، أو الشمس تطلعُ. ونحو هذا في التثنية والجمع، وأما الجموع، كلها سوى جمع المذكر السَّالم فيجُوز فيها تذكير الفِعْلِ وتأنيثهُ. تقول: قام الرجال وقامتِ الرجال، وقام الهنود وقامت الهنود .﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ [الأنعَام: الآية 66] .﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحَجّ: الآية 42]. وأوْرَقَ الشَّجَرُ وأورقتِ الشجر. وكذلكَ المضارع، فتحصَّل أنَّ جمع المذكر السالم، يجب تجريده من التاء، وجمع المؤنث السَّالم يجب تأنيثه، والباقي وهو جمع التكسير واسم الجمع واسم الجِنْس يجوز فيه الأمران. فإنْ أَنَّثْتَ الفِعْل مع أحد هذه الجموع ثم أعدتَّ ضميرًا على ذلك الجمع وجب تأنيثهُ نحو: قامت الرجال لإخوتها. وإنْ ذَكَّرت ثم أعدت ضميرًا عليه وجب تذكيره، تقول: قام الرجال لإخوتِهِمْ و يجوز ترك التاء فيما يجب فيه مَعَ الفصل بالمفعول ونحوه، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [المُمتَحَنَة: الآية 12] إلَّا مَعَ الفَصْل بإلَّا فإنَّ تَرْكَ التاء حينئذٍ هو المختار نحو: ما قام إلَّا هنْدٌ لأنَّ الإسْنَاد حِينئذٍ في المعنَى إلى اسم مذكر، وهو المستثنى منهُ، لأنَّ

التقدير: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا هِنْدٌ. ومَن أثبت التَّاء رَأى أنَّ ما بعد إلَّا فاعلاً في الظَّاهِر. ومنه قول الشاعر:

مَـــا بَـــرِئَـــتْ مِـــنْ رِيـــبَـــةٍ وَذَمْ فِـــي حِـــرْبِـــنَـــا إِلَّا بَـــنَـــاتِ الـــعَـــمْ

■ تَنْبِيهَانِ:

الأول: إذا أخبر بمضارعٍ عن ضمير غيبة لمؤنث، نحو: الهندانِ هما يفعَلانِ، جاز في المضارع التأنيث، حملاً على المعنَى. ورجَّحه أبُو حَيَّان، والتذكير حملاً على اللفظ، وهو الظَّاهر.

الثاني: هذا التفريق بين حقيقيّ التأنيث ومجازه في لزوم التاء في الحقيقي وجوازها في المجازي، إنما هو باعتبار الفِعل أو الصفة الجارية مجراه، وأما في غير هذا الباب من الأبواب فلا فَرقَ بين الحقيقي وغيْرِهِ، بل يجري كله على سبيل التأنيث في الإضمار والإشارة إليه وغيره من الأحكام. قاله السوداني عن الراعي[1] ثم ذكر المضمر فقال:

والمضمر، نحو قولك: ضَرَبْتُ بِضَمِّ التَّاءِ، للمتكلم الواحد، مذكَرًا أو مؤنثًا.

وَضَرَبْنَا للمتكلم المعظّم نفسه، أو معه غيْرهُ.

وَضَرَبْتَ بِفَتْحِ التَّاءِ، للمذكَّر المخاطبِ.

وَضَرَبْتِ بِكَسْرِ التَّاءِ للمخاطبة المؤنثة.

وَضَرَبْتُمَا للمخاطبيْن مُذَكَّرَيْن أو مؤنَّثَيْن.

وَضَرَبْتُمْ لِلْمُخَاطبينَ المُذَكَّرِينَ.

وَضَرَبْتُنَّ للمخاطبات المؤنثات.

وَضَرَبَ للغائب المذكر الواحد.

وَضَرَبَتْ للغَائبة الواحدة.

وضَرَبَا للغائبيْن المُذَكَّرَيْنِ، ومثلهُ ضَرَبَتَا للغائبتَيْن المؤنثتَيْن. وبقي على المؤلِّف:

وضَرَبُوا للغائبينَ المذكَّرينَ.

---

(1) محمد بن محمد بن إسماعيل الأندلسي الغرناطي، ثم القاهري، شمس الدين، أبو عبد الله، المعروف بالراعي: نحوي. ولد سنة 782 بغرناطة وعاش بها، وحج وسكن القاهرة وبها توفي في 853. من كتبه: شرح الألفية، والنوازل النحوية، وشرح الأجرومية، وانتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك، ومسالك الأحباب في النحو.

وَضَرَبْنَ للغائبات. وبقي عليه من أقسام الضمير المتصل بياء المؤنثة المخاطبة، نحو: تقومينَ يَا هند، وقومِي يَا دعدُ.

■ والمنفصل اثنا عَشَرَ

نحو قولك: مَا قام إِلَّا أَنَا، وَمَا قام إِلَّا نحْنُ، وَمَا قَامَ إِلَّا أَنْتَ، وَمَا قام إلا أنتِ، وَمَا قام إلا أنتما، وَمَا قام إلا أنتم، وَمَا قام إلا أنتن، وَمَا قام إلا هو، وَمَا قام إلا هي، وَمَا قام إلا هما، وَمَا قام إِلَّا هُمْ، وما قام إِلَّا هُنَّ.

■ تكميـل:

يجوز حَذف الفعل وإبْقَاء الفاعِل وهو على قِسْمَيْن: ما يُحذَف وُجُوبًا، وما يُحذَف جَوَازًا. فالأوَّل كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التَّوبَة: الآية 6] فَأَحَدٌ فاعل بفعل محذوف وُجُوبًا، لأنه مفسَّر بما بعده من باب الاشتغال في المرفوع، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزُّمَر: الآية 38]. فالله فاعل، أي خلقهنَّ اللهُ. وقد أظهره في قوله: ﴿خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: الآية 9]. ويجوز أن يكون الله مبتدأ والجملة بعده خَبَر، أي الله خلقهن، والله تعالى أعْلم.

■ الإِشَـارَةُ:

القاعِلُ الحقيقي هو الاسم المَرْفوع القدر العظيم الشأن وهو الحق جلّ جلاله، المذكور قبله فعله عنْدَ الغَافِلينَ والمذكور بَعْدَه فِعْلُه عند الذَّاكرينَ، المذكور قبله فعله عند الطالبين أو السَّائرينَ والمذكور بعده فعله عند العَارفينَ الواصلينَ، المذكور قبلَهُ فعله عنْدَ أهْل الدَّليل والبرهان والمذكور بعده فِعْله عنْد أهْل الشهود والعيان، أهْل الدَّليل والبُرهان يذكرونَ فِعْلَهُ ويستدلّونَ به عليه، وأمّا الواصلونَ من العارفينَ فَيَذكرونه وَيَرونَهُ قبل رؤية فعلِهِ، فَهُمْ يسْتدلُّون بالله على غيره، فَلَا يَرَوْنَ إِلَّا هُوَ، كما قال شاعِرهم:

مُـذْ عَـرَفْـتُ الإِلَـهَ لَـمْ أَرَ غَـيْـرا وكَـذَا الـغَـيْـرُ عِـنْـدَنَـا مَـمْـنُـوعُ
مُذْ تَجَمَّعْتُ مَا خَشِيتُ افتراقا فَـأَنَـا الـيَـوْمَ وَاصِـلٌ مَـجْـمُـوعُ

فرؤية الفعل قبل الفاعل مَقام العموم من أهل الدَّليل والبُرْهان، ورؤية الفاعل قبل الفِعْل أو معهُ مقامُ الخصوص من أهْل الشهود والعيانِ، أهل الدليل و البرهان عموم عند أهل الشهود و العيان.

وفي الحِكَم: «فَمَن رأى الكَوْنَ ولَمْ يشهد الحق فيه أو قبلَهُ أوْ معَهُ أو بعدهُ، فقد

أعْوَزه وجود الأنوار، وحُجِبت عنه شموسُ المعارف بِسُحُب الآثار». وفيه أيضًا: «شتَّانَ بيْنَ مَن يستدلّ به أو يستدلّ عليه، المستدلّ به عرف الحق لأهله وأثبت الأمر من وجودِ أصْلِهِ، والاستدلال عليه من عَدَم الوصول إليه، وإلّا فَمَتَى غابَ حتى يحتاج إلى دَليل يدلّ عليه، ومتى بَعُدَ حتى تكُونَ الآثارُ هي التي تُوَصِّل إليه».

قال الشاعر:

عجِبْتُ لِمَنْ يَبْغِي عليكَ شَهَادةً ... وَأنْتَ الَّذِي أشهدتَهُ كُلَّ شَاهِدِ

ثم قال: وهو على قسمين: ظاهر عند العارفين، لَا يخفى على أحَدٍ عِنْدَهُمْ إلّا على الأعمى، كما قال الشاعر:

لقَدْ ظَهَرْت فَمَا تخفَى على أحَدٍ ... إلّا عَلَى أكْمَهٍ لا يُبْصِرُ القَمَرَا

ومضمرٌ أي مستترٌ، باطنٌ عند الغافلينَ، كما قال في الشطر الثاني:

لكِن بَطَنْتُ بِمَا أظهرتُ محتجبًا ... وكيْفَ يُبْصَرُ مَنْ بِالعزَّةِ اسْتَتَرَا

وفي مُنَاجَاةِ الحِكَم: «إلَـهي كيف يُستدلّ عليك بِمَا هُوَ في وجوده مفتقر إليك؟ أيكون لِغَيْرِكَ مِنَ الظهور ما ليْس لكَ حتى يكون هو المظهر لك؟ متى غِبْتَ حتى تحتاج إلى دليل يدلّ عليك؟» وفي عبارته نوع من الفرْق، فلو قال: إلَـهي كيف يُستدلّ عليك بما هُوَ سِرٌّ مِنْ أسْرار ذاتِكَ ونُورٌ من أنوارِ تجلّياتك الخ.

وقال أيضًا: «كيْف تخفَى وأنْتَ الظَّاهر؟ أمْ كيْف تَغِيبُ وأنت الرقيب الحاضر؟». فالحقّ جَلَّ جلاله قد تجلَّى وظهر في الأشياء كلها، ثم بطنَ في ظهوره، فَمَا ظَهَرَ سواهُ وَمَا تجلَّى إلّا نور بَهَائِهِ وسَنَاه. وقد قلت في خَمْرِيَّتي:

فَمَا ظَهَرَ في الكَوْنِ غَيْرُ بَهَائِهَا ... وَمَا احْتَجَبتْ إلّا لِحُجْبِ سَرِيرَتِي

إلى آخر القصيدة. قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: الآية 3] أي هُوَ الأول بِلَا بِداية، والآخر بِلَا نِهاية، والظَّاهر فيما تجلَّى بِهِ من أسْرار ذاتِهِ وأنوار صفاته، وهو الباطن في عيْن ظهوره، ظَهر بِذاتِهِ وبطن بِآثارِ صفاته.

وفي الحِكَم: أظهر كل شيء بأنه الباطن وطوَى وُجُود كل شَيْءٍ بِأنه الظَّاهِر، أي أظهر حِسَّ الكَائناتِ بِسَبب اسْمه الباطن وطوى وجود كل شيءٍ بسبب اسْمه الظَّاهر إذ لَا ظَاهر مَعَهُ. وهذا الأمْرُ لَا يَفْهَمه إلّا أهْل الأذواق الَّذين يثبتون الضِّدَّيْن في مظْهَر واحِدٍ، ويعطون كل ذِي حقٍّ حَقَّهُ، وحسْبُ مَن لم يُدْرِكْ مَقَامَهُمْ، التَّسْليم لِمَا رَمَزُوا إلَيْهِ:

إنْ لَـمْ تَـرَ الـهِـلالَ فَـسَـلِّـمْ ... لأنَـاسٍ رَأوْهُ بِـالأبْـصَـار

وبالله التوفيق.

بَابُ المَفْعُول الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

قلت: عبارة النَّائب عن الفاعل أحْسَن، لاختِصارها وكوْنها جامعة. وأمَّا المفعول الَّذي لم يُسَمَّ فاعِله فقد يصدق:

على المفعول الثاني في قولك: أُعْطِيَ زيْدٌ دِرهمًا، فَدِرْهم مُعطى لَمْ يُذكر فَاعلُهُ مع كونه منصوبًا، وعلى معمول المصدر، في قوله تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝ يَتِيمٗا﴾ [البلد: الآيتان 14، 15]، فهذان المثالان، يصدق عليهما أنهما مفعولان لم يُسَمَّ فاعلهما مع كونهما بِمَعْزِلٍ من هَذَا البَابِ، ثم عرَّفه المصنِّف بقوله:

وهو الاسْمُ

أي صريحًا أو مؤوَّلاً، نحو: ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ﴾ [الجنّ: الآية 1] أي استماع نَفرٍ.

المرْفُوعُ

تقدَّم البحْث فيه بأنه حكم، فلا يَنْبغي إدْخاله في الحدِّ. وقد يُجاب بأنه لم يُقصَدْ به هُنَا الحكْم، وإنما هو عنده فصْل أخرج به المنصوب في المثالين المتقدمين.

الَّذي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ

بل يُحْذَف وينوب عنه المفعول بِهِ، فيستحقُّ ما كان يَستحقه الفاعل من الرَّفع والعُمْدةِ وتأنيث الفعل له وتجريده من عَلَامة التثنية والجَمْعِ وغَيْر ذلِك من الأحكام المتقدمة. وإنما يُحْذف الفاعل لغرضٍ من الأغراض، بَعْضها معنوية وبعضها لفظيّة، جمعها أبُو حيَّان في بيْتيْن فقال:

وَحَـذْفُـهُ لِلْـخَـوْفِ وَالإبْـهَـام   والـوَزْنِ وَالـتَّـحْـقِـيـرِ وَالإِعْـظَـام

والـعِـلْـم وَالـجَـهْـلِ وَالاخْـتِـصَـارِ   والـسَّـجـع والـوِفـاقِ والإيـثـارِ

وهَذِهِ النُّكَتُ هي مِنْ وَظِيفَة عِلْم البَيَانِ لَا مِن وظيفَة عِلْم النَّحْوِ، وإدْخَالها في علم النَّحْوِ زيادَة فائدةٍ. فَمِثَال الخوْفِ وهو شَامل للخَوْفِ، مِنْهُ أَوْ عَلَيْهِ. فالأول نَحْو: قُتِلَ زَيْدٌ، إذا خِفْت مِن قَاتِلِه، بأن كَان ظلومًا غَشومًا. فإن كَان القائل ضعيفًا، كَان مثال للخوفِ عليه. ومثال الإبْهَام على السامع: تصدق اليوم بكذَا إخفاءً للعمل، خوفًا

من الرِّياءِ. وهذان غَرَضَان معْنَوِيَّانِ، ومثال الوَزن قول الشاعر:

عُهِدتْ مغيثًا مُغنِيًا مَن أجَرْتَهُ   فَلَمْ أتَّخِذْ إلَّا فِناءَكَ مَوْئِلا

وقال آخرُ:

يَدَاكَ يَدا مَجْد فكَفٌّ مفيدة   وكفٌّ إذا مَا ضُنَّ بالمال تُنفق

فضُنَّ مبْني للمجهولِ، من ضَنَّ، بمعنى بخل. فَلَوْ قال: ضَنَّ النَّاس بالمالِ، لم يُوزَنْ. ومثال التحقير: طُعِن عُمَر، وقُتِل الحسين، تُرِكَ ذِكرُ الفاعل احتقارًا لَهُ. ومثال الإعظام حُدَّ الشارب، وجُلِد الزَّاني، فحُذِف الفاعل وهو الحاكِمُ إعظامًا لهُ. ومثال العِلم بالفَاعِلِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النِّساء: الآية 23]، ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ﴾ [المَائدة: الآية 96]، إذ معلومٌ أنّ المُحَرِّم والمحلِّل هو اللهُ تعالى. ومثال الجَهْل: ضُرِب فلان، إذا لم تدْرِ فاعلهُ. ومثال الاختصار نحو: سُئِل النبي (ص) عما يلبس المُحْرِم، إلى غير ذلِكَ. ومثال السجع والمراد به تقارب الفَوَاصِل بَعْضها من بَعْضٍ لئلّا تبْعُدَ بُعْدًا ينفر منه الطَّبْعُ، كقول الحريري[1] في المقامات: ما طَلَعَ هلال، وسُمع إهلال، فَلوْ قال: وسَمِعَ النَّاسُ إهْلالاً لبَعُدت الفاصلة وتغيَّرت. فهذا المثال يصلح للوفاقِ الآتِي بَعْد، ومنْه قوله أيضًا: حتى نأمَن من حَصَائِد الألسنة وَنُكْفى غَوَائِلُ الزُّخرفةِ. فَلَو بَنَاه للفاعل فقال: ويكفينا الله غوائل الزُّخرفة، لطالتِ الفاصِلَة. ومثال الوِفاقِ في إعراب القوافي، أو إعراب الفواصل: فالأوَّل قول الشاعر:

وَمَا المَرْءُ إلَّا كَالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ   يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَمَا هُوَ سَاطِعُ

وَمَا المَالُ وَالأَهْلُونَ إلَّا وَديعة   وَلا بُدَّ مِنْ يَوْم تُرَدُّ الوَدائِعُ

فَلَوْ قَالَ: يَرُدّ النَّاس الودائع لاختلفت القَافِيتان. والثاني: وهو وفاق الفَوَاصِل، ما تقدم من قوله: ما طلع هلال وسُمِع إهْلَال. ومثال الإيثار ومعْناه: إيثار غرض السَّامع على غيْرِهِ كما إذا كَانَ غَرض السامع ألَّا يُذْكَر الفاعل، إمَّا لكراهة سمَاع ذكْره، أو خوف مِنْهُ، أوْ عليه، ونَحْو ذلِكَ، فَيَقُول: أُكْرِم فلان، أَوْ ضُرِبَ. ويُحْذَف الفاعلُ.

فَهَذِهِ اثنا عشر فرضًا، بعضها لفظيّة وبَعْضها معنوية، وَلَا يخْفَى التمييز بَيْنَهُمَا، ولمَّا كَانَتْ صيغة الفِعْل المبْني للمفعول مُغايرَة لصيغة المبْني للفاعل؛ ليقع الفرق بينهما؛ وهي من مسائل التصريف، نبَّهَ المصنِّف على ذلِكَ فقال:

فإنْ كَانَ الفِعْل مَاضِيًا ضُمَّ أوَّلهُ وكُسِرَ ما قَبْلَ آخِرِهِ.

---

(1) القاسم بن علي، أبو محمد الحريري البصري: الأديب الشهير، صاحب المقامات الحريرية. ولد قرب البصرة سنة 446 و توفي بالبصرة سنة 516.

إما تحقيقًا كَضَرب وحمد، أو تقديرًا كقيل وغيضَ وسِيءَ. وأصله: قوِل وغوِض وسَوِء، فاستثقلتِ الكسْرة على الواو فنقلت إلى فاءِ الكلمة وقُلِبَت الواو ياءً لمناسَبَة الكَسْرة. وكَذَلِكَ شَدَّ و رَدَّ، أَصْلهُ شَدَدَ وَرَدَدَ، فأدْغِم أحَد المِثْلَيْنِ في الآخر، فكَسْرُ مَا قَبْلَ الآخِر مُقدَّر في هذه الأمثلة. وهذا التغيير شامل للماضي الثلاثي كضُرِبَ، والرُّباعي كَأُكْرِمَ وَدُحْرِجَ، والخُماسي كَانطُلِقَ، والسُّداسِي كَاسْتُخْرِجَ، والمبدُوء بهمْزَة الوصل كالمثالين، والمبْدوء بتاءٍ مَزِيدة كَتُعُلِّم وتُكُبِّر، فضمُّ الأول وكَسْر ما قبل الآخِر واجِبٌ في الجميع، ويجري أيضًا في نَحْوِ: اختارَ وانقادَ وشِبْهِهِمَا، فتقول: اخْتِيرَ وَانقِيدَ بِإخْلاصِ الكَسْر والإشْمَام وإن كَان مَبْدُوءًا بِتاءٍ زائدة، ضُمَّ ثانِيه أيضًا، كَتُعُلِّم وتُكُلِّم. وإن كان مَبْدوءًا بِهَمْزَةِ وَصْلٍ ضُمَّ ثالثهُ كَانطُلِق واستُخرجَ ونَحوهما.

وإنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أوَّله، وفتح ما قبل آخِرِه.

أي سواء كان صحيحًا أو معتلًا، مفتوحًا ما قَبْل آخره أو مكْسُورًا من الثلاثي أو غَيْرهُ، فتقول: يُضْرَبُ زَيْدٌ ويُكْرَم عَمْرٌو ويُنطلق بِهِ ويسْتخرج ويُتدحْرَجُ. والفتحة في المبني للمفعول غير الفتحة في المبني للفاعِل. ومثله: يُقَال، ويُبَاعُ، ويُسْتعانُ بِهِ، وأصْله يُقْوَل ويُسْتَعْوَنُ، فقُلِبَت الواو ألِفًا، حسبما هو مقَرَّر في علمِ التصريف.

وهُوَ على قسْمين: ظاهر ومُضْمَر، فالظَّاهر نحو قولكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ.

أصْله: ضَرَب عَمْرٌو زَيْدًا، فَحُذِفَ الفاعل لغرضٍ كَمَا تقدم، وأقيم المفعول مَقَامَهُ. فصار مرفوعاً عمْدة متصلاً بِفعله، متأخرًا عنهُ كَما كَانَ الفاعل.

ويُضْرَبُ زَيْدٌ

أصْله: يَضْرِب عَمْرٌو زيْدًا، فَفُعِل بِهِ ما فُعِلَ بالمَاضِي.

وَأُكْرِمَ عَمْرٌو ويُكْرَمُ عَمْرٌو

هذا مثال للرُّبَاعي، وَالأصْل أكرمَ اللهُ عَمْرًا أو يكرمه، فحذف الفاعل كما تقدَّم وفعل به ما فعل بالماضِي.

والمُضْمَرُ اثنا عشر

قسْمانِ: متصل ومنفصل، فالمتَّصِل اثنا عَشَر: اثنانِ للمتكلم، وخَمْسَة للمخاطَب، وخمسَة للغائب، وبقي عليه واحد للمخاطبة، وذلك:

نحو قولك: ضُرِبْتُ بِضَمّ التَّاءِ للمتكلم وأصْله: ضَرَبَنِي زَيْدٌ، فالياء مفعول بِضَرَب، فلما أُريد نِيَابَتُهَا عَنِ الفاعل، وكَانتِ الياء لَا تَصْلح أنْ تكون في محلِّ رَفْع لأنَّ يَاءَ المتكلِّم لَا تكون إلَّا مَجْرُورة أو منصوبة، وَلَا تكون مَرْفوعة أبَدًا، فأتى بتاءِ المتكلم، الصالحة لذلكَ مع كَوْنِها في المعْنَى كالياءِ. فقيل: ضُرِبْتُ.

وضُرِبْنَا وأصْله: ضربنا زيدٌ، فلما أُريد حذف الفَاعِل، وإنَابَة المفعول، بَقِيَ الضَّمير بحاله لصلاحيته، للمَحَالِ الثلاثة. قال في الألفيَّة:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحْ   كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ

أيْ نِلْنَا المواهب العطائية، والأسرار القدسية.

وَضُرِبْتَ بتاء الخطابِ وأصْلهَا ضَرَبَكَ زَيْدٌ، فلما أُرِيد بِنَاؤه للمفعول وحَذْفِ الفاعِل وَكَانت الكَاف غيْر صالحة لمحلِّ الرفع، أتَى بالتاء التي هي بمعْنَى الكَاف وصالحة لمحلِّ الرفع.

وَضُرِبْتِ بِكَسْر التاءِ للمخاطبة، وأصلها ضَرَبكِ زيْد ففعل بها ما تقدَّمَ.

وضُرِبْتُمَا للمخاطبيْن: مُذَكَّرِيْن ومؤَنَّثيْنِ، وأصْلها ضَرَبكما زيْدٌ.

وَضُرِبْتُمْ للمخاطبين المُذَكَّرِينَ وأصْله ضَرَبكم فُلان.

وَضُرِبْتنَّ للمخاطباتِ المؤنثَات.

وضُرِبَ للغائب الواحد وأصْله زيد ضربه عَمْرٌو، فَلمَّا حذف الفاعل وأُريد نيابته عنه ولم تَكُن الهاء صالحة للرفع، لأن الهاء لا تصلح إلَّا للجرِّ والنَّصْب، أتى بما يَصْلح لذلكَ مما فيه مفادها مِنَ الغيْبَةِ وهو: هُوَ، فقيل: ضُرِبَ أي هو.

وَضُرِبَتْ للمؤنثة الغائبة وأصْله هِنْد ضَرَبَهَا زَيْدٌ فأُجْرِي على ما ذكَرْنَا؛ لأنَّ الهاء غير صالحة للرفع، فأتى بِهِيَ الصالح للرفع، واستتر لتقدّم الظَّاهر.

وَضُرِبَا للغائبيْن المُذكَّرِين، وأصْله الزَّيْدانِ ضَرَبَهُما عَمْرٌو، ثم جَرَى فيه مَا ذُكِر لأنَّ الهاء غَيْر صالحة للرَّفع و كذا ضُرِبَتَا للمؤنَّثَيْن الغائبَتَيْن، وأصله الهندان ضَرَبَهما عمْرو، فَفُعل بِهِ كَذَلِكَ.

وَضُرِبُوا للغائبينَ المُذَكَّرِينَ، وأصْله الزَّيدون ضربَهم عَمْرٌو.

وَضُرِبْنَ للغائبات، وأصْله الهِنْدَاتُ ضَرَبَهُنَّ عَمْرٌو، فَآلَ الأمرُ فيه إلى مَا ذكَرْنَا، وبَقِي ضَمير المؤنَّثة المخاطبة، نحو: أنت يَا هنْدُ تُضْرَبِين.

وَالمُنْفَصِلُ اثنا عَشَرَ، نحو: ما أُكرِمَ إلَّا أنَا، وَمَا أُكْرِمَ إلَّا نحن، وما أُكْرِمَ إلَّا أنتِ، وما ضُرِب إلَّا أنتَ، وما ضُرِبَ إلَّا أنتما، وما ضُرِبَ إلَّا أنتم، وَمَا ضُرِبَ إلَّا أنتنَّ، وما ضُرِبَ إلَّا هو، وَمَا ضُرِبَ إلَّا هي، وَمَا ضُرِبَ إلَّا هما، وَمَا ضُرِبَ إلَّا هُمْ، وما ضُرِبَ إلَّا هُنَّ.

■ تَنْبِيهٌ:

قد يُفْهَم من قوة كَلَام المصنِّف، أنّ صيغة فعل المفعول مُفَرَّعَة عن فعل الفاعل وهو كذلكَ عند الجمهور. وقال المُبَرِّد والكوفيون: هو أصْل، بدليل لزومه في أفعال

لَمْ تنطق بها العرب إلَّا مبنية للمفعول، كَزُهِيَ عَلَيْنَا، أي تكبَّر، وعُنِيَ بحاجتك، وَجُنَّ وَطُلَّ دَمُهُ، أي هُدِر، ونُفِسَتِ المرأة، أي تنفَّس رَحِمُها بالحيض والنفاس، واختاره ابن مالك، ولذلك قال في الألفيَّة في باب التصريف: وزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ[1].

■ تَتِمَّتَانِ:

الأولى: الأفعال ثلاثة، قِسْم لَا يَجُوز بناؤه للمفعُول اتفاقًا، وهي الأفعالُ التي لا تتصرّف وهي: نِعْمَ وبئس وعسَى وليْس وحبَّذا وفعل التعجّب وقلَّما وَطَالَمَا ويَذَر ويدع وتبارك اللهُ.

وقسم فيه خلاف، وهي كَان وأخواتها المتصرِّفة.

وقسم لا خِلَاف في جواز بنائِهِ للمفعول وهي ما بقِي من الأفعال التي تتصرف، والخلاف الَّذي في كان وأخواتها ذكره ابن السراج فقال: «وأجَاز قوم في كَان زيد قائمًا، أن يردّوه إلى ما لم يُسَمَّ فَاعله، فيقولُون: كين قائم»، قال: «وهذا عندي لا يجوز مِن قِبَلِ أنَّ كَان فعل غير حقيقي، وإنما تدخل على المبتدأ والخَبَر، ففاعلها غير فاعل حقيقة، ومفعولها غير مفعول به على الصحّة. فليس فيه مفعول يقوم مَقَامَ الفاعل». قلت: وكذلكَ مَفْعُولَا ظنَّ، فإنَّ أَصْلهما المبتدأ والخبر، وفيهما خلاف. قال في الألفيَّة:

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى المَنْعُ اشْتَهَرْ   وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ

وأما باب كَسَى وَأَعْطَى، فيجوز بناء الأول اتفاقًا. تقول: كُسِيَ زيد جُبَّة. وكذلكَ الثاني، إذا أُمِنَ اللَّبْس. والله تعالى أعلمُ.

الثانية: إذا فُقِدَ المفعول به جاز إقامة غَيْره مِنْ ظَرْفٍ وجَارٍّ ومجرور أو مصدر وشَرْط إقامة الظرف، أن يكُونَ مُخْتَصًّا فلا يُقال: سير وقت، ولا جلس مكان، ويقال: سير وقت صعب، وجلس مكان بعيد. وأن يكون متصرّفًا، بخلافِ نحو: سَحَرَ وعِنْد وقبل وبعد ودُون وثَمَّ، ممَّا لزم الظرفية. وشرط المصدر أن يكون مُتَصَرِّفًا، بخلاف نحو: سبحان الله، ومَعَاذ الله. وأن لا يكون مؤكدًا، بخلاف نحو: قَامَ زَيْدٌ قياماً. وشرط المجرور ألَّا يلزم حالة واحدة، كَمُذ ومنذ والكاف ورُبَّ، وما خصَّ بِقَسَم واستثناء. وأن لا يكون للتَّعليل كاللَّام والباءِ، ومِن إذا دلَّت على التعليل. ذكره بَعْض النَّحْويين، وإذا اجْتمعَت الثلاثة فأنت مُخَيَّر في إنابة ما شئت على المَشْهُور. والله تعالى أعلمُ.

---

(1) البيت بكامله:

وافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ   فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

■ **الإِشَـارَةُ:**

المفعول الَّذي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ مَعَهُ بل يصير عيْن الفاعل حقيقة، هو العَارف باللهِ، المتحقِّق بمقام الفَنَاءِ والبقاء؛ وهو النَّائب عَن الفاعل الحقيقي في تصريف أحْكَامِهِ التكليفية والتعريفية، الجَلَالية والجمالية، وهو القطب الجامع، ويقال فيه الغَوْث، وسُمِّي قطبًا، تشبيهًا له بقطبِ الرَّحَا وهُو قَلْبُها الَّذي تَدُورُ عَلَيْه، وكذلك القطب هو قطب الكَوْنِ، عليه يدور مِنْ عَرْشِهِ إلى فرْشِهِ، فينقبض بِقَبضِهِ، وَيَنْبَسِطُ بِبَسْطِهِ؛ وهو الَّذي يصل منه المَدَدُ الرُّوحاني إلى دَوَائر الأولياء: مِنْ نَجِيبٍ ونَقِيب وأوْتاد وأبْدال، إِلَّا الأفراد فإنهم خارجونَ عن دائرته، وَلَهُ الإمَامة والإرْث والنِّيابة والخلافة الباطنة، وهو روح الكون الذي عليه مَدَارهُ، كما يشير إلى ذَلِك كوْنه بمنزلة إنسَانِ العَيْنِ مِنَ العَيْن. وَلَا يَعْرف ذَلِكَ إلَّا مَن كَحَّل عيْن بصيرته بإثمد التوحيد الخاصِّ، وكان له قسْط ونصيب من سِرِّ البقاء باللهِ.

وأمَّا تسميته بالغوث فمِن حيث إغاثَتُهُ للعوالم بِهِمَّته ومَادَّتِهِ ورُتْبَته الخاصَّة. فهذا يكون واحدًا في الوجود، وله علامات يتميَّز بها. قال القطب الشهير سيّدي أبُو الحسن الشاذلي رضي الله عنه: «للقطب خمسة عَشَرَ علامة: فمَن ادَّعاها أو شيئًا منها فليبرز بمدد الرَّحْمَة، والعِصْمَة، والخلافة، والنِّيابة، ومَدَدِ حَمَلَةِ العرش العَظيم، ويُكْشَفُ لَهُ عن حَقِيقة الذَّاتِ، وَإِحَاطة الصِّفات، ويكرم بالحُكْم والفصل بين الوجودَين، وانفصال الأول عن الأول، وما انفصل عنه إلى مُنتهاهُ، وما ثبت فيه، وحُكْم ما قبل، وحُكْم ما بَعْد، وما لَا قبل، وَلَا بَعْدُ، وعلم البَدْء، وهو العالم المحيط بكل معلوم، وما يعود إليه». وقد بيَّنَّا مَعْنَاها في كتابنا معراج التَّشَوُّف إلى حقائق التصوّف، وفي تفسير الفاتحة الكبير. ولا يُشترط في القطب معرفة معاني هذه الشروط وإنما يشترط وجودها فيه بِالذَّوقِ والكشفِ، بحيث لو بُيِّنَ له معنى كل واحد منها لوجدها فيه ذوقًا وكشفًا لأنَّ القطب قد يكون أُمِّيًّا في عِلم الظَّاهر، وفي معرفة معاني الألفاظ، لكنه مُتَخَلِّقٌ بِكل كَمَالٍ. والله تعالى أعْلَم.

و قَوْله: وهو الاسم المرفوع قدْرهُ، العظيم شأنه، لكونه خليفة الله في كَوْنِهِ يَعْني النَّائب عن الفَاعِل الحقيقي.

وقوله: الذي لم يذكر مَعَه فاعِله، أي بل صار هو عيْن الفاعل الحقيقي لِفَنَائِهِ في وجُودِهِ، وانطوائه في شهودِهِ، قد انطوَى وجوده في وجود فاعله، فانتقل من المفعولية إلى الفاعلية، بل صار عيْن العَيْن، كما قال بعض المشارقة في بعض أزجالِهِ:

قَبْلَ اليَـوْم كُنـت مقيَّدًا بِقُيـودِ البَيْـن

مَحْجُوبًا بِالْوَهْمِ نَحْسِبُ مُفْرَدِي اثْنَيْن
فَلَمَّا تَبدَّى جَمَالُك زَال عَنِّي الضَّيْن
شَهِدت عَيْنِي بِعَيْنِي صِرْت عَيْن العَيْن

وكُلُّ مَن تحقَّقَ بِمقَامِ الفناءِ يصير إلى هذا المعنى، فإنْ كَانَ الفعلُ الذي صدَر مِنْهُ مَاضيًا ضمَّ أوَّلَهُ إلى آخره، وصَارَ وقتًا واحدًا و هو الاستغراق في شهود موقِّت الأوقات، قال بعض العارفين عليك بوردٍ واحد وهو إسْقاط الهوى وَمَحَبَّة المولى.

وكُبِيرَ ما قبل آخره، أي تواضَعَ في آخر نهايَتِهِ مَعَ عَظَمَةِ قَدْرِهِ وَكِبَر شأنِهِ، ليعمّ الانتفاع به كما عمَّ الانتفاع بمورثه ﷺ.

وإن كان الفِعْل الواقع مِنْهُ مضارعًا، أي مُشابهًا لأفعال أهل السلوكِ، بأن تنزل إلى سماء الحقوق، أو أرض الحُظوظ، بالإذنِ والتمكين، والرسوخ في اليقين ضمَّ أوله لآخره، وفتح لهُ قَبْل آخر عُمُرِهِ في التَّرقِّي أبدًا سَرْمدًا إلى مَا لا نهاية لَهُ. قال تعالى لسيِّد العارفين: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: الآية 114].

وَهُوَ على قِسْمَين: ظاهر ومُضْمَر، ظَاهر لِمَنْ سَبَقَتْ لَهُ العِناية ووجَبَتْ لَهُ الوِلاَيَة، ومُضْمَرٌ، أي خَفِيٍّ عمَّن سَبَقَ لَهُ الخِذْلان وحَظِي بالخيبة والحِرمان. فَالأولياء عَرَائِس الرَّحمن، لَا يعرفهم إلَّا مَن أكرمَهُ الكريم المَنَّان، فلا يعرف العَرائِسَ المجرِمُونَ. فَلَا يُوصل إليهم إلَّا مَن أراد أن يُوَصِّلهُ إلَيْهِ، سُبْحَان مَنْ لَمْ يجعل الدَّليل على أوْليائِهِ إلَّا مِنْ حيث الدَّليل عليه، ولم يُوَصل إليهم إلَّا مَن أراد أن يُوَصِّلَهُ إلَيْهِ. وَلِلَّهِ درّ القائل، حيْث يقول:

وَمَن نَفَى الخُصُوص في زمانِهِ	فَذاكَ مكْرٌ زِيدَ في خِذْلانِهِ
يَخْفِيهِم فِي خَلْقِهِ	عن خَلْقه وَذَاكَ فاعْلَمْ من عظيم لطْفِهِ
لأنَّهُمْ عرائسُ الرحمن	يَحْجبهم عن كلِّ ذي خِذْلَانِ
وَلَمْ يُوصَلْ لوليٍّ سَاعَةْ	إلا الَّذِي أهَّلهُ لحضرتهْ
إنْ لَمْ تُلاَقِ عارِفاً في مُدَّتكْ	لا عَاشَ عُمْرٌ عيْشه كَعيشتكْ

والظَّاهر: هو الَّذي يَظْهر عليه خَوَارِق وكرامات، والخفيّ مَن لم يظهر عليه ذلك، وبالله التوفيق.

بَابُ المُبْتَدأ والخبر

المبْتدأ اسم مَفعُول حُذف متعلِّقه بكسْر اللَّام أي المبتدأ بِهِ لأنه ابتدىء به الكَلام، والخَبَر اسم من باب تسْمية الجُزْءِ باسْمِ الكُلّ لأنه لَا يتمُّ الخَبر إلَّا بِانْضِمامِهِ للمبتدأ. وخصَّ اسم الخَبَر بالثاني لأنه كَمَّل ما أُريد أن يخبر به المتكلم. وعَرَّفه المُصَنِّف بقوله:

المبتدأ هو الاسْم

أي الصريح كقولك: اللهُ ربُّنا، و محمد نبيُّنا قصدًا للتعظيم أو إخْباراً لمُشْرِك أو المؤوّل نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: الآية 184] أي صَوْمكم خيْر لكُمْ. نَزَلَتِ الآيَة في أوَّل الإسلام، حين كَان النَاس مُخَيَّرونَ بين الصَّوم والإطعام، ثم نُسِخ بقوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البَقَرَة: الآية 185]، أي فَمَنْ حَضَرَ مِنْكُمْ في الشَّهْرِ ولم يكُن مُسَافرًا فليَصُمْ.

المرْفوع

تقدَّم البَحْث فيه والجواب.

العاري عن العوامل اللفظية

غَيْر الزَّائدة. زَادَ في المحاذي: مخبر عنه أو وصف رافع لِمُكْتَفى بِهِ. فَخَرَجَ بقوله: العاري عنِ العَوَامِل، اسم كَان وإنّ وظنّ و ما الحجازية. و قولنا: غَيْر الزَّائدة. وأما الزَّائدة فتدخل عليه، نحو: بحسيك درهم، فَحَسْبُكَ مبْتدأ، ودرهم خَبَر، والعامل الزائد لا عِبْرة بِهِ. وقيل: بحسبك خَبَر مقدَّم، ودرهم مبتدأ مؤخَّرٌ. واختاره الكافيجي[1]، قال: لأنه محطّ الفائدة لأنَّ القصد الإخبار عن الدّرهم بأنه كَافيه. ودَخَل في العامل الزَّائد: رُبَّ رجل صالح لقيته، فَرَجُل مبتدأ، وَلَا أثر لرُبَّ، لأنها

---

(1) محمد بن سليمان الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله الكافيجي: من كبار العلماء بالمعقولات. رومي الأصل. ازداد سنة 788 وتوفي سنة 879. اشتهر بمصر، ولازمه السيوطي 14 سنة.وعرف بالكافيجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو. من مصنفاته: مختصر في علم التاريخ، نزهة المعرب في النحو، التيسير في قواعد التفسير، حل الإشكال في الهندسة، الرمز في علم الأسترلاب.

في حكم الزَّائد، إذ لا تتعلق بشيء.

وفي قوله: العَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ الخ. إشارة إلى أن عامل المبتدأ معنوي وهو الابتداء، وهو الصحيح. والابتداء هو التجرّد عن العوامِل، أي كَوْن المبتدأ مُعَرّى عنها. وقوله مخبرًا عنْهُ، نحو: زَيْد عالم، أو وصف رافع لمكتفى به، نحو: أقائم الزَّيدانِ، أمضروب العمران، وقول الشاعر:

خَلِيلَيَّ مَا وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تكونا لي على مَن أقاطِعُ

فقائم مبتدأ والزَّيدانِ فاعِل أغْنى عَنِ الخَبَر، وكذلك ما وافٍ مبتدأ، وأنتما فاعل أغنى عن الخَبَر، وَلَا بُدَّ أنْ يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام، فإنْ لَمْ يَعْتَمد تعيَّنَ أن يكون الوصف خبرًا مقدَّمًا، والاسم مبتدأ مؤخَّرٌ وَلَا بدّ أيضًا أن يكون الوصف مفردًا والمكتفي به تثنية أو جمعًا، فإن كَانا مُفردَيْن معًا جَازَ الوجهانِ، نحو: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي﴾ [مريم: الآية 46]، فيجوز في رَاغب أن يكون مبتدأ، وأنت فاعل أغنى عن الخَبَر. وأن يكون خبرًا مقدَّمًا، وأنت مبتدأ مؤخراً، وإن استويا في التثنية والجمع تَعَيَّن أن يكون الوصف خبرًا وما بعده مبتدأ، نحو: أقائمان الزَّيدانِ، أو أقائمون الزَّيدونَ، فتحصَّل أن المبتدأ قسمان، مسند إليه، وهو الَّذي له خَبَرٌ ومسْنَد؛ وهو الرافع لِمَا أغنى عن الخَبَر.

ثم عَرَّفَ الخَبَر بقوله: **والخَبَرُ هو الاسْمُ أي أو الجملةُ على ما يَأتي.**

المَرْفُوعُ تقدّم ما فيه.

المُسْنَد إلَيْه

أي إلى المبتدأ فالخَبَر مُسْنَد، والمبتدأ مسند إليه، ولو قال: والخَبَر هو الجزء الذي حَصَلَت بِهِ الفائدة لكَان أحْسَن وأبْيَن. والرَّافع للخَبَر هو المبتدأ عند الجمهور. قال في الألفيَّة:

وَرَفَعُوا مُبْتَدأً بِالابْتِدا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالمُبْتَدَا

قال ابن مالك: «وهَذا هو الصحيح لسلامته، لما يَرد عليه من موانع الصحة». وبحث فيه بأنه يلزَم عليه رفع معمولَيْن بعَامِلٍ واحدٍ من غَيْر تَبَعِيَّة، في نحو: أقائم أبُوهُ منطلق وبأن معمول الاسم الجامد لَا يتقدَّم عليه وبأنَّ المبتدأ يكون ضميرًا والضَّمِيرُ لَا يَعْمَلُ. وأجِيب عَن الأول بأن جهة طلبه للفاعل غيْر جهَة طلبه للخَبَر وإذا اختلفَت الجهة زال المنع، وعن الأخيرَيْنَ بأن عمل المبتدأ بِالأصَالَةِ لَا بِالشَّبَهِ بالفعل وما ذكره إنما يؤثِّر فيما يعمل بالشبه، انظر السوداني.

نحو قولك: زيد قائم، والزَّيْدانِ قائمان، والزَّيدون قائمونَ والزيود قيامٌ، وهِنْد

قائمة، والهِنْدانِ قائمتانِ، والهِنْدات قائماتٌ، فَلَا بُدَّ من مُطَابقة الخَبَر للمبْتدأ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتَّأنيث، وتقدّم الجواب عن قوله: المُعرَبات قسْمَانِ. وأما قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البَقَرَة: الآية 197] فالأصل فيه الحج في أشْهُر وسيأتي الكَلام عليه في الإخبار بالظرف. وقد يتّحد المبتدأ والخبَر في اللفظ إذا قصد التعظيم والمبالغة، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠﴾ [الواقِعَة: الآية 10]، وقول الشاعر:

أنَـا أبُـو الـنَّـجْـم وشـعـري شـعـري

والمبتدأ قسمان: ظاهر ومُضمَر، فالظَّاهر ما تقدَّم ذِكرهُ، والمضمر أي المنفصل اثنا عشر خمْسَة للغائب، وسَبْعة للحاضِرِ، اثنان للمتكلم، وخمسة للمُخَاطبِ: وهي:

■ **أنَا**

للمتكلم وحده، مذكّرًا كَان أوْ مؤنّثًا. ومَذْهب البصريينَ أنَّ الضمير الهمزة والنون، دون الألف، لأنه زائدٌ وحُرِّك فرقًا بَيْنَه وبين أن المصدرية. ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالِك أنَّ المجموع هو الضَّمِير.

■ **ونَحْن**

للمتكلم المعظّم نفسه، أو معه غيره، حُرِّكَ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ وكَانت ضمَّة لأنه لمّا تضَمَّن معنى الجمع أُعْطِي أقوى الحركات، قاله المبَرَّد، بفتح الراء المشددة، وأصله المبرّد بكسْرها لأنه كَان يبرّد العلومَ، ففتحوا رَاءَه حَسَدًا.

■ **وأَنْتَ**

بفتح التاءِ للمخاطبِ المُذَكَّر.

■ **وأَنْتِ**

بكسرها للمؤنثة المخاطبة.

■ **وأنتما**

للتثنية مطلقًا.

■ **وأَنْتُمْ**

للمخاطبين المُذَكَّرِينَ.

■ **وأنتنَّ**

لجَمْع النِّسوة، والأصح في الجميع أنَّ الضمير الهمزة والنون فقط، والتاء حَرْف خطاب. وقال الفَرَّاء: الضمير المجموع. وقال ابن كيسَان[1] الضمير التاء فقط.

■ **وَهُوَ**

للغائب المذكّر. والأصحّ أن الضمير المجموع، وقالت الكوفية: الهاء فقط، والواو إشباع، ويصحّ تشديدهُ وهي لغَة همدان كما في التسهيل.

■ **وهي**

للغائبة والخلاف فيها كالخلافِ في هو وقد تشدّد الياء كهو.

■ **وهُمَا**

للغائبيْن مطلقًا.

■ **وهُمْ**

للغائبينَ المذكّرينَ.

■ **وهُنَّ**

للغائبات المؤنّثات والضمير فيها عند البَصْريينَ الهاء؛ وعند الفارسي[2] المجموع.

نحو قولك: أنا قائمٌ، ونحن قائمونَ، وَمَا أشبَه ذَلِكَ.

نحو: أنتَ قائم، وأنتِ قائمة، وأنتما قائمان وقائمتان، وأنتم قائمون، وأنتنَّ قائمات، وهو قائم، وهي قائمة، وهما قائمان وقائمتانِ، وهم قائمون، وهُنَّ قائِمَات.

---

(1) محمد بن أحمد، أبو الحسن، المعروف بابن كَيْسَان: عالم بالعربية نحواً ولغةً، من أهل بغداد. أخذ عن المبرّد وثعلب. توفي في 299. من كتبه: المهذب في النحو، وتلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، وغلط أدب الكاتب، وغريب الحديث، ومعاني القرآن، والمختار في علل النحو.

(2) الحسن بن أحمد الفارسي الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية. ولد في فسا من أرض فارس سنة 288 ودخل بغداد سنة 307 وتجوّل في كثير من البلدان. توفي ببغداد سنة 377. من مصنفاته: الإيضاح في قواعد العربية، التذكرة في علوم العربية في عشرين مجلد، تعليق سيبويه، جواهر النحو. وسئل في حلب و شيراز وبغداد والبصرة أسئلة كثيرة فصنف في أسئلة كل بلد كتاباً.

والخَبَر من حيث هو قسْمان: مُفرد وغَيْر مُفرد

والمراد بالمفرد هنا: ما ليس بجملة، وَلَا شبيهًا بالجُملةِ، فيدخل في المفردِ هُنَا التثنية والجمع بأنواعِه؛ وهو قسمان: جامدٌ فلا يتحمّل ضميرًا نحو: زيْد أبوكَ، ومُشتق وهو الذي يتحمّل الضمير نحو: زيْد عَالِم، وقَدْ يُرفَع ظَاهرًا متلبّسًا بضمير يعود على المبتدأ نحو: زيْد عالم أبُوهُ.

فالمُفْرَد نحو: زيْد قائمٌ

فقائم خبَر مشتقّ، يتحمَّل ضمير المبتدأ، وهَلْ لضرورة الاشتقاق أو لِلرَّبطِ قَوْلانِ:

الأول: للمُحَقِّقِينَ وقاله أبُو البقاء ويؤيّده أنه نفس المبتدأ في المعْنَى، وإنما الرَّبط بَيْن المتغايرينَ. وهذه المسألة مما فاتت التسهيل، وجمع الجوامع، قالَهُ السّوداني رحمه الله، ثم قال: فإن قلت: زيْد قائم هُو، فَعَن سيبويْه فيه وجْهَان، كوْنه فاعلاً بِقَائِمٍ أو توكيدًا للضمير المسْتتر في قائم. نقله ابن عُقَيْل في شرح الألفية.

وغيْر المفرد أرْبَعَة أشياء: المجرور والظرف

التامَّان وهما اللذانِ يُفْهَم معْنَاهما بمجرد ذِكرهما، فلا يجوز زيد فيك، وَلَا زيْد أمْسِ. ويتعلقانِ بالاستقرار المحذوف أو الكون وهو الخبَر عند المحقِّقِينَ، ولا بدَّ أن يكونا كونًا مطلقًا، فلا يجوز في نحو: زيْد في الدَّار أن يقدَّر ضاحك أو نائم ونحو ذلك وإنما يُقَدَّر مَا يدلّ على مطلق الثبات والحصول. ويَجُوز أن يقدَّر اسمًا أو فِعْلاً؛ وهل الراجح الاسم لأنَّ الأصل في الخَبَر الإفراد ولتعيّنه في بعض المواضع، نحو: أمَّا عندكَ فزيد، إذ لَا يفصل بيْن أمَّا والفاء بجملة تامَّة، وخرجت فإذا عندكَ زيد، لأن إذا الفُجائية لَا تدخل على الفِعْل، ورجَّحَ ابن الحَاجب[1] تبعًا للزَّمخشري والفارسي الفعل لأنه أصْل في العملِ ولتعيّنه في الصِّلة.

والفعل مع فاعلِهِ والمبتدأ مع خَبَرِهِ

ويسمَّى الفعل مع فاعِلِهِ، جملة فعلية، والمبتدأ مع خبره، جملة اسمية، ثم إنْ بُنِيَت من مبتدأ وخَبَر فصغرى، وإن كان خبرها جُمْلَة فَكُبْرَى، والكُبْرَى إذا كَانَ

(1) عثمان بن عمر، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل. ولد في أسنا من صعيد مصر سنة 570، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية سنة 646. وكان أبوه حاجباً فعرف به. من تصانيفه: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، و مختصر الفقه في فقه المالكية ويسمى جامع الأمهات، والإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، ومنتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل.

صَدْرها اسْمًا، وعجزها فعْلاً، تسَمَّى ذات وجهيْن، نحو: زيد قام أبُوهُ. ثم مثل للجار والظرف فقال:

نحو: زيد في الدَّار

هذا مثال للمجرور، أي حاصل أو كَائن في الدَّار، أو حصل أو كَانَ في الدَّارِ.

وزيد عندكَ

وهذا مثال للظرف، وَلَا فَرْق بيْن ظرف الزمان والمكَان، نحو: السفر يوم الجمعة، وزيد أمامك، ولا يكون اسْم زمانٍ خبرًا عنِ اسم عيْن، فلا تقول: زيد أمْسِ، وَلَا زيد اليوم لعدم الفائدة. ويكون اسم الزَّمان خبرًا عن المعْنَى، نحو: الصيام غدًا، أو السَّفر يوم الجمعة، ثم إنْ وقَع في جميعه أو أكثرهِ وكان نكرة رُفع غالبًا، نحو: السفر يوم، أو السَّفر شهر، إذا كان السَّفر في أكثرِه لأنه لاسْتغراقه إيَّاه صَارَ كأنه هو، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البَقَرَة: الآية 197] لوقوع الحَجّ في أكثرها. وَلَا يمتنع نَصْبُه وَلَا جرّهُ خلافًا للكُوفيينَ. وإن كَان الزَّمان معرفة، نحو الصيام يوم الجمعة لم يكن إلَّا الرفع غالبًا، كما في الأول عند البصريينَ. فإن وقع الفعل، لا في أكثر الزمان، سواء كان الزَّمان مُعَرَّفًا أو منكَّرًا، فالأغلب نصْبه أو جرّه بِفِي اتفاقًا بين الفريقين. نحو: الخروج يومًا أو في يوم، والسفر يوم الجمعة، أو في يوم الجمعَة، ويجوز رفعه. قال في التسهيل: وربما رفع خبر الزَّمان الموقع في بعضه، ويفعل ذلكَ في المكَان المتصرّف، بعد اسم عيْن، رَاجحًا إن كَان المكاني نكرة، ومَرْجُوحًا إن كَان معرفة. انظر بقِيته فيه.

ثم مثَّلَ للجملة فقال:

وزَيْد قام أَبُوه

وهو مثال للفعل مع فَاعِلِهِ.

وَزَيْد جاريته ذاهبة

وهو مثال للمتبدأ مع خبره، فجملة قام أبُوه خبَر. وهي جُمْلة صغرى و بانْضمامها إلى المبتدأ تكون كبرى ذات وجْهَيْن، وجاريته ذاهبة، خَبَر عن زَيْد جملة صغرى، ومع المبتدأ جملة كبرى ذَات وجه واحدٍ. وَلَا بُدَّ للجملة الواقعة خبرًا من رابطٍ يربطها مع المبتدأ، كانت اسمية أو فعلية، يكون ضميرًا وهو الأصْل، كالهاء في زيد قام أبُوهُ ويُغني عنه اسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعرَاف: الآية 26]، فِيمَن رَفَعَ، أو تكرير المبتدأ بلَفظه، كقوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾ [القارعة: الآيتان 1، 2] أو معْنَاه، نحو: زيْد جَاءَني أبُو عبد

اللهِ إذا كَان أَبُو عبد الله كنْية لهُ. قالَه الأخفش مُستَدِلاً بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا الصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾﴾ [الأعراف: الآية 170] أو عموم يدخل تحته المبتدأ، نحو: زيد نِعْم الرجل. وهذا ما لَمْ تَكُنِ الجملة هي نفس المبتدأ في المعنَى، وإلّا فلا تحتاج إلى رابط، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ [الإخلاص: الآية 1]. وقول القائل هجيرًا أبي بكر لا إله إلّا الله أي دَيْدَنُه وَشُغْلُهُ هُوَ هَذِهِ الكَلِمة.

■ تَنْبِيهٌ:

يتعدّد المبتدئات إلى عشرة فأكثر، ويخبر عنها بخبَرٍ واحدٍ، نحوَ: زيْد، أبُوه، أخوه، خاله، ابْنه، ابنتهُ، صهرها، جاره، جَارِيته، سيدها، صديقه قائم، فقائم خبر عمّا قَبْله وهو مَع خَبَره خَبَر عمّا قَبْله، وهكذا إلى الأول، ولا بدَّ في كل جُمْلة من رابطٍ كَالمثال المذكور. فإن قلت: أيّ فائدة في تعدّد المبتدأ في قولك زيد أَبُوه منطلق وهلّا قلتَ أبو زيد منطلق فيكون أخصّ، فالجواب: إنَّ ذِكْر الشيء مَرَّتَيْن أوْكَد من ذِكره مرَّة وأيضًا: قد يقع الإلباس في قولك: أبو زيد منطلق. فلا يَدْري هل أبوة النسب أو الكنية، وأيضًا في جعل زيْد وشبهه مبتدأ، عناية واهتمام بشأنِهِ بخلافِ ما إذا كَان حشوًا مضافًا. وبهذه المسألة استدلّت الصوفية، على أنَّ الفقير الصابر، أعظم من الغني الشاكر، وذلكَ أنَّ سَيِّدَنا سُلَيْمان عليه السلام ذُكِر مُضافًا لأبيه ومنخرطًا في سِلْكِه ممتَنًّا به عَلَيْه وَلَمْ يُذْكر مستقلًّا بنفسِهِ، وكَان من الأغنياء الشاكرينَ، بخلاف سيِّدنا أيوب عليه السلام فإنه ذَكر له ترجمة مستقلة فقال: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ﴾ [ص: الآية 41] فتأمّلهُ. ذكر ذلِكَ صاحب القوت.

■ فائدة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والأصل في الخَبر أن يكون نكرة، فإن قلت: ما الفرْق بين المبتدأ و الفاعل حتى جوَّزُوا تنكيرَ الفاعل من غير مسوغ دون المبتدأ فأجازوا جاء رَجُل ولم يُجيزوا رجل جاءَ، وَكِلَاهُمَا مُسْندٌ إليهما في المعْنَى؟ فالجواب: إنَّ العرب من شأنها أن تتأنّق في أول الكلام ليقع الإصغاء إليه، فإذا كان أول الكلام مجهولاً لم تلتفت إليْه، ولم تتشوَّف إلى تمامه، والنكرة مجهولة، بخلاف الفعل، فإنَّه يدلّ على وُقوع شَيْء، فتتشوَّف إلى فاعله، فيقع الإصغاء إلى ذلك الكلام، والله تعالى أعلَمُ.

وقد تكلم الناس في مصوغات الابتداء بالنكرة، فمنهم المُقِلّ ومنهم المُكثِر ولم يشترط سيبويه إلّا حصول الفائدة، وجد مسوّغ أم لا، وقال في التسهيل: «والأصل

تعريف المبتدأ و تنكير الخبر، وقد يُعرَّفان و يُنكَّران، بشرط الفائدة، وحصولها غالبًا عند تنكير المبتدأ بأن يكون وصفًا أو موصوفًا بظاهر أو مُقدَّرًا و عاملاً أو معطوفًا عليه أو مقصودًا به العموم أو الإبهام، أو ما في الاستفهام، أو نفي أو لولا، أو واو الحال، أو فاء الجزاء، أو ظرف مختص، أو لاحق به، أو ما يكون دعاءً و جوابًا، أو واجب التصدير، أو مُقدَّرًا إيجابه بعد نفي».

ومن المُسَوِّغات أنْ يَدُلَّ المبتدأ على خرق العادة، كقولك: ذئب تكلم، أو بقرة تكلمت.

■ **تتميم:**

يجوز حذف ما علم من مبتدأ أو خبر أو هما معًا. فمِن حذْف المبتدأ قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾ [فُصِّلَت: الآية 46] أي فعمله لنفسه، ومَن أساء فإساءته عليها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ﴾ [يُوسُف: الآية 18] أي فأمري صبرٌ جميلٌ، ويجوز أن يكون من حذف الخبر أي فصبر جميل أمثل.

ومن حذف الخبر: خرجت فإذا زيد، أي حاضر. وقد يجب حذفه إذا وقع بعد لولا الامتناعية إذا عُلق الامتناع على نفس المبتدأ، نحو: لَوْلا زيدٌ لأكرمتك، أي موجود.

ومَن حذفهما معًا إذا دلَّ عليهما دليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ۚ﴾ [الطلاق: الآية 4] أي فعدّتهنّ ثلاثة أشهر، ومَن حذفهما مفترقين قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذّاريَات: الآية 25]، أي عليكم سلام، أنتم قوم منكرون.

■ **فرع:**

قال في التسهيل: وقد يكون للمبتدأ خَبران فصاعدًا بِعطف وبغير عطف وليس من ذلك ما تعدّد لفظًا دون معنى ولا ما تعدّد بتعدّد صاحبه حقيقة أو حُكمًا، والله تعالى أعلم.

■ **الإشَـارَةُ:**

المبتدأ به والمنتهى إليه هو الحق جلّ جلاله. قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ﴾ [الحديد: الآية 3]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾﴾ [النّجم: الآية 42]. والمبتدأ: إشارة إلى الذات العَلِيَّة الأزليّة في حال الكنزية قبل التجلّي. والخبر إشارة إلى حال الذات بَعْد التجلّي لأنَّ ما وقع به التجلّي من الفروع الكونيّة أسماء لمسمّيات متعددةً لفظًا متّحدةً معنًى وهي مُسْنَدَة إلى ما وقع به الابتداء

وهو الذات العَلِيَّة الأزلية لأنَّهَا فرْع عَنْهَا و تجلٍّ من تجلياتها، قال صاحب العَيْنيَّة[1]:

تجلّى حبيبي في مَرَائي جَمَالِهِ ... ففي كل مَرأى لِلحبيب طلائعُ
فَلَمَّا تبدَّى حُسْنُهُ مُتَنَوِّعًا ... تَسَمَّى بِأَسماءٍ فَهِيَ مَطَالِعُ

وفي الحديث القدسي: «كُنْتُ كَنْزًا لَمْ أُعْرَفْ فَأَحْبَبْتُ أنْ أُعْرَف، فخلَقْت خلقًا فتعرَّفت لهم فبِي عَرَفُونِي». أي فأظهرتُ من سِرِّي الكنزي خلقًا وجعلت فيهم عَقْلاً، فتعرَّفت لَهُمْ، فعرفُوني بِي لَا بِغَيْرِي، إذ لَا شَيْءَ مَعِي. فالمبتدأ هو الاسم المرفوع القدر، العظيم الشأن، العاري عن العوامل، أي المُنَزَّه عن التأثر والانفعال، الَّذي هو الواجب الوجود، السابق غير مسْبُوق، والعامل غير معمول، هو المؤثِّر في الأشياء كلها بقدرته وإرادتِه وقهريَّته وإحاطتِهِ، تعالَى جدّه، وتعاظَمَ شَأْنُهُ أن يلحقه نقص أو يحتاج إلى شيء، بل هو الغَنِيّ عمّا سواهُ و المُفْتَقِر إليه كلّ ما عداهُ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ۝١٥﴾ [فَاطِر: الآية 15].

والخبر هو الاسم المتّحد بالذَّاتِ وإن تعدَّدَت أسماؤه، وهو ما وقع به التجلِّي من الفروع الكَوْنية والتجليات الجمالية والجلالية، المرفوع، أي المرفُوعة القدر، مِنْ حيث إنَّها سِرٌّ من أسرار الذَّاتِ، ونور من نورهَا، وإن وقَع في الظَّاهر نَقص في بَعْض أَنْوَاعها فَمِنْ جهَة الباطن عيْن الكَمَالِ، وفي ذلك يقول الجيلي رضي الله عنْهُ:

وَكُلُّ قَبِيحٍ إنْ نَسَبْتَ لِحُسْنِهِ ... أَتَتْكَ مَعَانِي الحُسْنِ فيهِ تُسَارِعُ
يكَمِّلُ نُقْصَانَ القَبِيحِ جَمَالُهُ ... فَمَا ثَمَّ نُقْصَانٌ و لَا ثَمَّ بَاشِعٌ

المسندُ إليه فِعْلاً وإيجادًا واختراعًا وتجليًا.

والمبتدأ قسمان، ظَاهِرٌ عنْد العارفِين، بظهور تجلياته، فلا يَرَوْن معه غيره، كما قال شَاعرهم:

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا اللهُ لَمْ يَبْقَ كَائِن ... فَمَا ثَمَّ مَوْصُول وَلَا ثَمَّ بَائِنُ

(1) عبد الكريم بن إبراهيم الجيلي، ابن سبط الشيخ عبد القادر الجيلاني: من أكابر المشايخ الصوفية. ولد سنة 767 بقرية أبيات حسين باليمن. قضى الجيلي حياته في السفر والسياحة، فزار الهند وبلاد فارس والعراق، ونزل مصر وفلسطين والحجاز وأرض اليمن. وكانت وفاته بزبيد ببلاد اليمن سنة 826. خلال سياحاته حصل الكثير من العلوم فأحاط بالتراث اليوناني وعرف أسرار اللغات الهندية والفارسية والعربية. له مصنفات كثيرة، منها: الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل، الكهف والرقيم في شرح بسم الله الرحمان الرحيم، المناظر الإلهية، الكمالات الإلهية في الصفات المحمدية، الناموس الأعظم والقاموس الأقدم، مراتب الوجود، شرح مشكلات الفتوحات المكية، غنية أرباب السماع، القصيدة العينية المشهورة المذكورة هنا المسماة النادرات العينية التي تتألف من 534 بيتاً.

بِذَا جَاء بُرْهانُ العِيَانِ فَمَا أرَى   بِعَيْنَيَّ إلَّا عَيْنَهُ إذْ أعَايِنُ

ومضمر أي خفي عند الغافلين، يستدلّون بالأشياء عليه، وفي الحكم: «شتّان بين مَن يستدلّ به أو يستدل عليه، المستدلّ به عرف الحق لأهله، وأثبت الأمر من وجود أصله والاستدلال عليه من عدم الوصول إليه».

والخبر الذي ظهر للعيان من عالم الغيب إلى عالم الشهادة قسمان أيضًا: مفرد وهو ما ليست له مادة محصورة، كالملائكة والجنّ، وغير مفرد وهو ما له مادة محصورة، وهو المركّب من جسم ولحم ودم، أو من جواهر حسّيّة، والكلّ منه و إليه، وبالله التوفيق و هو الهادي إلى سواء الطريق.

بَابُ العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

وتسمى النواسخ لأنها نسخت حُكم الابتداء العامل في الخبر، وصار العمل لها، وهي شيئان: أفعال وحروف، فالأفعال كان وأخواتها، وظننت وأخواتها، والحروف إنَّ وأخواتها، ولا ولات وأن المشبّهات بليس.

وهي ثلاث أشياء:

ما يرفع المبتدأ و ينصب الخبر

وهي: كان وأخواتها

وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر

وهي: إن وأخواتها

وما ينصب الجزئين

وهي: ظننت وأخواتها.

ثم بيَّن عملها فقال: **فأما كَانَ وأخواتها، فإنها تَرْفَعُ الاسمَ** رفعًا جديدًا عند البصريين. وقال الكوفيون: هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ورد باتصال الضمير به في كنته، ولا يتصل إلا بالأفعال.

وتنصب الخبر اتفاقًا، لكن انْتَصَبَ عند البصريين على أنه خبر لها، وعند الكوفيين على أنه حال، وقد يسمّى اسمها فاعلاً مجازًا، وخبرها مفعولاً مجازًا. وهي:

■ **كان**

نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: الآية 96] وهي لاتّصاف المخبَر عنه بالخبر في الماضي، إما مع الدوام كالمثال وإما مع الانقطاع نحو: كان الشيخ شابًا، وهي أم الباب لأنّ كل شيء داخل تحت الكون، لا ينفك شيء عن معناها، ومن ثم صرفوها تصرّفًا تامًا على ما يأتي إن شاء الله، وحذفوا نونها، نحو: ﴿وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: الآية 9].

■ **وأمسى**

وهي لاتّصاف المخبر عنه بالخبَر في المساء، نحو: أمسى زيد عالمًا.

■ **وأصبح**

وهي لاتّصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح، نحو: أصبح البرد شديدًا.

■ **وأضحى**

وهي لاتّصاف المخبر عنه بالخبر في الضّحى، نحو: أضحى زيد ورعًا.

■ **وظل**

وهي لاتّصاف المخبر عنه بالخبر في النهار، كقوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النّحل: الآية 58].

■ **وبات**

وهي لاتّصاف المخبر عنه بالخَبَر في اللَّيْل، كقوله تعالى: ﴿يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا﴾ [الفُرقان: الآية 64].

■ **وَصَار**

وهي للتحويلِ والانتقال، نحو: صار الطين إبريقًا.

■ **ولَيْسَ**

وهي لنفي الحالِ عند الإطلاق، والتجرّد عن القرائِنِ، كقولِهِ تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾ [آل عِمرَان: الآية 113].

■ **وَمَا زال، وما انفَكَّ، وَمَا فَتِىءَ، ومَا بَرِحَ**

وهذه الأفعال تفيد مُلازمة المُخبَر عنه بِالخَبَر على حسَبِ ما يقتضيه الحَال، نحو: مَا زَال الجُود محبوبًا، وما انفكَّ عَمْرو جالسًا، وَمَا فتِىءَ العلمُ نافعًا، وما برح الجهل مُضِرًّا.

■ **وَمَا دَامَ**

وهي للاسْتِمْرار، نحو: لا راحَة للعَبْدِ ما دَامَ مسْجونًا بمحيطاتِهِ، محصورًا في هيكَل ذَاتِهِ.

وهذه الأفعال المذكورة، منها ما تَعْمَل بِلَا شَرْطٍ وهي ثمانية: كان وليْس وما بينهما. ومنها ما تعمل بشرط تقدّم نفي أو شبهه وهي زال وفتيء وانفكَّ وبَرِحَ، والمُرَاد بشبه النَّفْي: النَّهْي والدّعاء بلا خاصَّة. مِثَالُهَا بَعْدَ النَّفْي: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هُود: الآية 118]، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طـه: الآية 91]، ومِنْهُ: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يُوسُف: الآية 85] أي لَا تَفْتَأ. وقول الشاعر:

غَـيْـر مـنـفـك أسـيـر هـوى   كـل مَـن لَـهَـى ولـيْـس يـفـتـر

وقال آخر:

لَـيْـسَ يـنـفـكّ ذَا غِـنًـى واعـتـزاز   كُـلّ ذي عِـفَّـة يـقِـلٌ قـنـوع

وقال آخر:

فـلـمـا بَـرِح الـلـبـيـب إلـى مـا   يـورث الـمـجـد دَاعـيًـا ومُـجـيـبًـا

ومِثَالُهَا بعد النَّهي قول الآخر:

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الـمَوْتِ   فَـنِـسْـيـانُـهُ ضَـلَالٌ مُـبـيـنُ

ومثالُها بعد الدّعاء:

أَلَا يَا سْلَمِي يا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَا   وَلَا زال مَنْهَلاً بجرعائك القطر

ومنها ما يَعْمَل بشرطِ تَقَدُّم ما المَصْدَرِيَّة الظرفية، وهي دَامَ، نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريَم: الآية 31]، أي أوصَاني بالصَّلاةِ والزكَاة مدَّة دوامي حيًّا، فإن لم يتقدَّم عليها ما، أو كَانَتْ غيْر ظرفية، كانَتْ تامَّة، نحو: دام زيد صحيحًا، أو يعجبني ما دام زيد صحيحًا، أي يعجبني دَوَامُه صحيحًا، فما مصدرية، لكنها غَيْر ظرفية، فَصَحيحًا حال في المثالين. وقوله:

وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا

يَعْني يعمل عملهَا كالمَصْدَر. واسْم الفاعل، واسم المفعول، ثم هي باعتبار التصرّف وعدمه على ثلاثة أقسام، منها ما يتصرَّف تصرّفًا تامًّا؛ وهي سبْعة، كَانَ وصَارَ، وما بَيْنَهُما. ومنها ما يتصرَّف تصرّفًا ناقصًا، وهي زال وأخَوَاتها، فَقَدْ سَمِعَ لها المضارع، واسْم الفاعل، ومنها مَا لا يتصرّف؛ وهو ليس باتفاق، ودام عند الجمهور. ثم مثَّل بقوله:

نحو: كان ويكون وَكُنْ

قال تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريَم: الآية 20]، ﴿قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً﴾ [الإسرَاء: الآية 50]. وقال الشاعر:

وما كل مَنْ يُبْدي البَشَاشَة كَائنًا   أخاك إذَا لَمْ تـلْـفـه لـك مـنـجـدًا

وقال آخر:

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ ساد في قومه الفَتَى وكونه إيَّاهُ عليك يسيرُ

وفي الحديث عنه عليه الصلاة والسلامُ: «إنَّ هذا القرآن كائن لكم أجْرًا وكائن لكم وِزْرًا». وقِسْ على هذا.

تقول: كان زَيْدٌ قائمًا وليس عمْرو شاخصًا أيْ مسافرًا، وما أشبَه ذلِكَ وقد تستعمل هذه الأفعال تامَّة، تَسْتغنِي بالفاعِل عن الخَبَر، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية 280] أي حَضَرَ، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الرُّوم: الآية 17] أي تدخلون في الصَّباح والمساء، ﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: الآية 107]، أي وُجدتا، إلَّا ليْسَ وَزَالَ وفتِىءَ، فلا تُسْتعمَل إلَّا ناقصة، ثم شَرَعَ في أنَّ وأخواتها فقال: **وأمَّا إنَّ وَأَخَوَاتُها فإنَّها تَنْصِبُ الاسم وترفع الخَبَر** أي رفعًا مجددًا وهو مذهب البصريينَ، وقال الكُوفيّون: هُوَ باقٍ على رفعه السابق قبل دخُولها، وإنما عملتْ هذه الحروف بالحَمْلِ على الأفْعَال لأنَّ أصل الجمل إنما هو للأفعال دون الأسْماء والحروف. فإن وجد عمل للحروفِ أو الأسماء فلشبهها بالأفعال في اللفظ أو في المعْنَى، وهذه الحروف لمَّا أشبهَت الماضي في البناء على الفَتْحِ، وكَوْنها على ثلاثة أحرف، ودخول نون الوقاية عَلَيْهَا، وتضمّنها معْنَى الأفْعَال، فَمَعْنَى إنَّ وأنَّ حقّقتُ، وكَأنَّ شَبَّهَتُ، ولكن اسْتدركْت، وليت تمنّيت، ولعلّ ترجيت عملت بالحمل عليْهَا، وهَذَا في عملِ النَّصْبِ والرَّفع. وأما الحروف التي تجرُّ فعملها أصْلِي من غَيْر شبه، كما قاله ابن جنّي وغيرهُ. ثم عَدَّهاَ فقال: **وهي:**

■ **إنَّ**

بِكَسْر الهمزة وشدّ النُّون.

■ **وَأَنَّ**

بفَتح الهمزة والشَّدّ، والمكسورة هي الأصل والمفتوحة فَرْعها لأن الجملة مع المكْسُورة مستقلة بنفْسها، غير مؤوَّلة بالمفردِ، والمستقل أصْل المُؤوَّل وقيل: المفتوحة أصْل، وقيل: كلاهما أصْل.

■ **وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ**

بشدّ النُّونِ.

ولَيْت وَلَعَلَّ. تقول: إن زيدًا قائمٌ، وليْت عَمْرًا شاخصٌ [و ما أشبه ذلك]: وكَأنَّ زيدًا أسدٌ. ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ﴾ [الحُجرات: الآية 7]،

﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [النِّساء: الآية 73]، و﴿لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: الآية 189]. وعَمَلُ هذه الحروف مقيَّد بمَا إذا لَمْ تدخُلْ عليها مَا الزَّائدة، فإنْ دَخَلَتْ عليها بطل عملها، لزوال اختصاصها بالأسماءِ، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [النِّساء: الآية 171]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ﴾ [الأنفال: الآية 6]، إلَّا ليتَ فيجوز فيها الوجهانِ، العمل وعَدَمه. قال الشاعر:

قالت ألَا ليتما هَذَا الحمامُ لَنَا ... إلَى حَمَامتنا ونصفه فَقَد

رُوِيَ بنصب الحَمام ورفعه، وقيل: يجوز الإعمَالُ في جميعها بِقلّة. فما الزائدة قد تُبطل العَمل كما هنا، وقد تُوجِبه كما تقدَّم في حيثما، وإذ مَا، وألغز الجلال السيوطي في ذلك فقال:

ألَا أيُّها النحويّ إن كُنتَ بارعًا ... وأنت لأقْوَالِ النُّحَاةِ تُفَصِّلُ

وأحْكمت أبْواب الأحاجِي بِأمْرِهَا ... أبِنْ لِّيَ عَنْ حَرْف يُولِّي ويعزل

فإن قلت لِمَ أبطلتَ العمل في إنَّ وأخواتها، ولم تبطله في حروف الجرِّ. قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾ [آل عِمرَان: الآية 159]، ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ﴾ [النِّساء: الآية 155]. قلتُ: لأنَّ حروف الجَرِّ عملها بالأصالة كما تقدَّمَ بخلاف إنَّ وأخواتها، فبالحَمل على الفعل كما قَدَّمْنَا، فَضَعُفَ أمْرُها، فأقلّ شيء يُبْطل عملَهَا.

ومعنى إنَّ وأنَّ للتوكيد

أي توكيد النِّسْبَة ونَفْي الشكّ عَنْهَا، إذا كان المخاطب متردِّدًا شاكًا، فإن كَان جاحِدًا زِيدَ التوكيد بالقَسَم. والحاصل: أنَّ المُخَاطَب إذَا كَانَ خَالِي الذِّهْنِ ألقي إليه الكَلام غير مؤكَّد بشيءٍ. فإن كَان متردِّدًا أُكِّدَ له الكَلام بإنَّ. وإنْ كَانَ مُنْكِرًا أُكِّد له بأنَّ والقَسَم. كقوله تعالى في قصَّة رُسُل عيسى: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾ [يس: الآية 14] فألقوا إليهم الكلام غير مؤكّد باللَّام، فلمَّا أنكروا وجحدوا ﴿قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ١٦﴾ [يس: الآية 16] فربُّنَا يَعْلَمُ بمنزلة القَسَم. فالتوكيد لنفي الشَّكّ مُستَحْسَن ولنفي الإنكار واجبٌ، ولغيرهما لا ولَا.

وكَأنَّ للتشبيه

المؤكَّد لتركيبه من كَاف التشبيه وإنَّ المفيدة للتوكيد، نحو: كأنَّ زيدًا أسَدٌ، أو حمارٌ. مما الخبر فيه أرْفع من الاسْم أو أخفض.

ولكِنَّ لِلاسْتِدْرَاك

وهو تعقيب الكَلام بِرَفع ما يُتَوَهَّم ثبوتُهُ أوْ نَفْيُهُ، نحو: زَيْد شجَاع لكنه بخيل؛

لأنَّ إثبات الشجاعة تُوهِمُ ثبوتَ السَّخاء؛ لأنَّ مَنْ سخي بنفْسِهِ، فبِمَالِهِ أولَى، فرفع بذلك الإيهام بالاستدراكِ. وتقول: زيْد بخيل لكنَّه شجاعٌ، لأن ثبوت البخل، يُوهِم نَفْي الشجاعَة فأثبته بالاستدراك.

وليْتَ للتَّمَنِّي

وَهُوَ طلب مَا لَا طَمَعَ فيه أوْ مَا فيهِ عُسْر، فالأول كقول الشيخ: ليْت الشبابَ يعود يومًا، والثاني: كقول الفقير المنقطع الرجاء: ليْت لي مَالاً فأحجَّ بِهِ.

ولعَلَّ للترجِّي

ويكون في المَحْبُوب، نحو: لعلَّ الحبيبَ قادِمٌ.

والتَّوَقُّعِ

أي الانتظار، كقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الكهف: الآية 6]، ويكون في المحبوبِ والمكروه غيْر أنَّ المحبُوب يقال فيه الترجِّي والمكروه يُقال فيه الإشفاق، والتوقّع يصدق عليهما معًا، فَلو اقتصرَ عَلَى التوقّع أو قال للترجِّي والإشفاق لكَان أقرب. وفي لَعَلَّ لغات تَرَكْنا ذِكرها إذْ ليْس فيها غَرَض نحوي.

وقول المؤلِّف: ومعنى إنَّ وأنَّ للتوكيد، الصَّوَاب إسقاط اللّام فيقول: ومعنى إنَّ وأنَّ التوكيد الخ.

■ **تتمَّات:**

الأولى: إذا خُفِّفت إنّ المكسورة قلَّ عملها، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ﴾ [يس: الآية 32]، ومن اعْمَالِهَا قراءة نافع ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هُود: الآية 111]، وإذا أُهْمِلَتْ فالأكثر أن يليهَا فعْل ناقص ليبقى أثرها في الجملة، كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [القَلَم: الآية 51]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية 186]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: الآية 102]، وإذا خُفِّفَتِ المفتوحة لم تُهْمَلْ ويكون اسمها ضمير شَأْنٍ، ويفصل خبرها إنْ بُدِيء بِفعلٍ متصرّف غير دعاءٍ بِقَدْ، نحو ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المَائدة: الآية 113]، أو نَفْيٍ، نحو ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المُزمّل: الآية 20]، أو تنفيس، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المُزمّل: الآية 20]، أو لَوْ، نحو: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: الآية 16]، وإنما فَصَلَتْ بهذه الأشياء لئلا تَلْتَبِسَ بأن المصدرية لأنَّ المصدرية لَا تدْخل على هذه الأشياء أبدًا. وإذا خُفِّفَتْ كَانَ أعْمِلَتْ مَحْذوفة الِاسْم والجُمْلة بعدهَا خَبَر، ويجوز إظهاره كقول الشاعر:

وَيَوْمَ تُوافِينَا بِوجهٍ مُقسَّمٍ ... كأن ظبيةً تعطوا إلى ورق السلم

رُوِيَ برفع ظبية ونصبها وجرّها على زيادة أن، أي كظبية. وتفصل بقَدْ إنْ بُدِئَت بماضٍ، نحو: كَأَن قد قام زيْد. وبلَمْ إن بُدِئتْ بِمضارع، كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِۚ﴾ [يُونس: الآية 24]. وتُخَفَّف لَكِنْ فَتُهْمَل وتكون حَرْف عطف، نحو: ما قَام زيدٌ لكن عمرٌو. وعن يونس والأخفش جواز إعمالها.

الثانية: يجوز تقديم خبَر هذه الحروف على اسْمِهَا، إذا كان مجرورًا أوْ ظَرْفًا، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ﴾ [يُونس: الآية 67]، ونحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عِمرَان: الآية 13]، و ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ۝١٢﴾ [المُزمّل: الآية 12]. وأما تقديم خَبَرَهَا عليها فلا يجوز، بخلاف كَان وأخواتها فيُقَدّم، ويتوسّط. ويكون ذلك جائزًا أوْ واجبًا، إنْ كَانَ لهُ صَدْر الكَلام، نحو: كَيْفَ كَانَ بدء الوَحي إلى رسول الله ﷺ.

الثالثة: يجوز حَذْف اسمها إذا عُلِمَ. قال في التّسهيل: وَلَا يَخْتَصّ حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر. وقلّما يكون إلّا ضمير الشّأن وَعَلَيْه يُحْمَلُ «إنَّ مِنْ أشدّ النّاس عذابًا يَوْم القيامة المُصَوِّرون». أي إنه من أشدّ الخ. لَا عَلَى زِيَادَة مِن خلافًا لِلْكسَائي. وإذا علم الخَبَر جاز حذفه مطلقًا، خلافًا لِمَن اشترط تنكير الاسم. وقد يسدّ مسده واو المصاحبة والحال، والتزم الحذف في ليْت شعري، مردفًا بِاستفهام. ومن حذْف الخَبَر قول الشاعر:

أَلَا إِنَّ نَاسًا مِنْ قُرَيْش تَفَضَّلُوا ... على النَّاسِ وَإِنَّ المَكَارِمَ نَهْشَلا

أي تفضَّلُوا على النَّاس، وقد تنصب الجزءَين معًا، كقول القائل: إنَّ حُرَاسَنَا أسدًا، قال في التسهيل: ويجوز نصبهُمَا بلَيْت عند الفرّاء وبالخمسة عند بعض أصحابه. وما استشهد به محمول على الحال أو على إضمار فعل وَهُوَ رَأيُ الكسائي.

ثم شرع في القسم الثالث فقال:

وأمّا ظَنَنْتُ وأخواتُها فإنَّها تَنْصِبُ المبتدأ والخَبَر، على أنهما مفعولَانِ لَهَا أي عند البصريينَ. وقال الكوفيّونَ: الثاني حال. ونازع السهيلي[1] في دخولها على المبتدأ والخَبر .وهي: قسمان، فعل قَلْب، وفعل حاسَّة. الثاني سمعت والأول ما سواها؛ وهي ثلاثة أقسام: قسم يدلّ على اليقين، وقسم يدلّ على الرجحان، وقسم يدلّ على التحويل، فمِمَّا يدلّ على الرجحان:

(1) عبد الرحمان بن عبد الله السهيلي: حافظ وعالم باللغة والسير.ضرير. ولد بمالقة سنة 508 وعمي وعمره 18 سنة. ونبغ فاتصل خبره بصاحب مراكش فطلبه إليها وأكرمه، فأقام يصنف كتبه إلى أن توفي بها سنة 581. نسبته إلى سهيل من قرى مالقة. من كتبه: الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام، نتائج الفكر.

■ **ظَنَنْتُ**

نحو: ظننتُ زيدًا صديقًا، وقد تدلّ على اليقين كقوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البَقَرَة: الآية 46] إذ لا يكفي الظَّنّ في اعتقاد البَعْث، وإنما عبَّر الحق تعالى بالظَّنّ اغتفارًا للخواطر ولطفًا بالضعفاء. قال الورتجبي[1]: «وإنما أقام الظنّ مقام اليقين لأن في الظَّنّ طَرفًا من اليقين وإنما ذكر الظَّنّ إبقاء على المُذْنِبِينَ وتوفّرًا على العاصينَ الذين لَيْسَ لهم صفاء اليقين، ولو ذكر اليقين صرفًا لخرجوا من الجملة»[2].

■ **وحسبْتُ**

نحو قول الشاعر:

حَسِبْتُ التقَى والجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رباحاً إذَا مَا المَرْءُ أصْبَحَ ثَاقِلَا

■ **وخِلْتُ**

ماض يخال بمعنى ظنّ كقول الشاعر:

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرارَ يُرَاخِي الأجل

■ **وزَعَمْتُ**

بمعنى ظننتُ نحو:

زعمتني شَيْخًا ولستُ بشيْخ إنَّمَا الشيخ مَن يدُبُّ دَبيبًا

وممّا يدلّ على اليقين:

■ **رَأَيْتُ**

بمعنى علم و هو الكثير، و بمعنى ظنّ و هو القليل، و قد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾ [المعارج: الآيتان 6 و7] أي يظنّونه ونعلمه، ومنه كقول الشاعر:

رَأَيتُ اللهَ أكبر كل شيء محاولة وأكثرَهُم جُنُودًا

---

(1) أبو محمد بن أبي نصر رُوزْبِهَان البَقْلي الفسالي الشِّيرَازِي، المزداد بفساء سنة 522 و المتوفى سنة 606. من مشاهير أئمة التصوف، من أهل شيراز الإيرانية حيث ضريحه. له عدة مؤلفات في الفقه و التصوف بالفارسية والعربية، و خاصة كتابه في التفسير على طريقة أهل التصوف: عرايس البيان في حقائق القرآن الذي كثيراً ما يذكره سيدي أحمد بن عجيبة، خاصة في كتابه: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد.

(2) عرائس البيان: المجلد الأول، ص 23.

■ وعلمْت

وهي كرَأَيْت قد تُفيدُ اليقين، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البَقَرَة: الآية 259]، ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمَّد: الآية 19]. وقد تفيد الظن، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [المُمتَحنَة: الآية 10] وَقَدْ تُفِيدُ العِرْفَانَ، فتَتَعَدَّى إلى واحدٍ فقط. نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النّحل: الآية 78]، أيْ لا تعرِفُونَ.

■ وَوَجَدتُّ

وقد تفيد اليقين، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعرَاف: الآية 102].

وما يدلّ على التحويل:

اتَّخَذْتُ نحو: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النِّساء: الآية 125].

■ وجَعَلْتُ

نحو: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفُرقان: الآية 23].

وذِكْر المُصَنِّف جَعَلْتُ إثر اتَّخذتُ يَدُلُّ على أنه أرَاد التحويلية وقد تكون كَاعْتَقِدُ، نحو: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: الآية 19].

■ وأمَّا سَمِعْتُ

فَعند الجُمْهور تتعدَّى إلى مفعول واحِدٍ، نحو: سَمِعْتُ النبيَّ (ص) يَقُولُ، النبيَّ مفعول بِهِ ويقول حَالٌ، وعند أبِي عليٍّ[1] تنصب مفعوليْنِ وعليه ذهبَ المُصَنِّف. فجملة يقول مفعول ثانٍ، وهذا الخِلَاف إنما هُوَ إذا دَخَلَتْ على مَا لَا يصحّ أنْ يُسْمَعَ كسَمعتُ زيدًا يتكلَّمُ، وأمَّا إنْ دَخَلَتْ على ما يصحُّ أنْ يُسْمَع كسمعتُ كلام زيْد، فَلَا تتعدّى إلَّا لواحد فقط اتفاقًا.

ثم مثَّل بقوله: **نَحْوُ: ظَنَنْتُ زيدًا منطلقًا، وخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا، وَمَا أشْبَهَ ذَلِكَ**

قلت: بقِي على المصنّف أفعال من أفعال القلوب تتعدَّى إلى مفعوليْن، منْهَا مَا تفيد اليقين، ومنهَا ما تفيد الرجحان. وقد نظمها بَعْضهم فقال:

ألـفَـى دَرأ كـذا تـعـلـم و وجَـدْ   كـلٌّ مـفـيـد لـلـيـقـيـن إن وَرَدْ

---

(1) أبو علي الفارسي: سبقت الإشارة إليه.

وللـيـقـيـن غـالـبًـا رَأى عَـلـمْ وظَنّ خال وحسب عكس عُلِمْ
أصار للتصيير صيَّر وتخِذْ و جعل ردَّ وهب ثمَّ اتخذْ

وقد تتعدّى رأى العِلْمية إلى مفعولَيْن كَعَلِمَ، لكَوْنها مثلها، في كونها إدراكًا بالحسّ الباطني، كقوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعۡصِرُ خَمۡرًا﴾ [يُوسُف: الآية 36] فالياء مفعول أوّل وأعصر في محلّ الثاني. وقول الشاعر:

أراهم رفقتي حتى إذا ما تجافى اللَّيلُ وانخَزَل انخزالا

■ تَتِمِيمٌ:

قَدْ تُلْغَى هذه الأفعَالُ إذَا تقدَّمَ عليها معمولَاهَا أو توسّطت، وَقَدْ تُعَلَّق إذا فَصَل بيْنَها وبين معموليها مَا لَهُ صَدْر الكَلَام، نحو: ظَنَنْتُ ما زيد قائم أو ظننت زيدًا ما هُوَ قائم. قال تعالى: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فُصّلَت: الآية 48]. وقد تسدّ أنَّ المفتوحة مسدَّ مفعولَيهَا، نحو: ظننْت أنَّ زيدًا عَالمٌ، ومنْهُ: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾ [البَقَرَة: الآية 46] وقد يُحذَف المفعولَان أو أحدهما للدَّليل، كقول الشاعر في شأنِ أهْل البَيْت:

بأيِّ كتاب أو بِأيَّة سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُم عارًا علَيَّ وتحْسَبُ

أي: وتحسب حبّهم عارًا عليَّ. قال في الألفيَّة:

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أوْ مَفْعُولِ

والله تعالى أعلم.

■ الإشَارَةُ:

نَوَاسِخ الابتداء إشارة إلى نواسخ الأحْكَام الذَّاتية التي تتعلق بالذَّاتِ القديمة التي هي مبتدأ الأشياء ومنتهَاها، ويكون النَّسْخ في الأحْكَام الشرعية، ومعناه انتهاء الحُكم إلى وقت معلوم، ثم يُستأنف حُكمًا آخَر على سابق الإرادة، ويكون في شرائع المِلَل وفي الشريعة الواحدة، ينسخ بعضها بَعْضًا كما هو مُقرَّر في مَحَلِّه، ويكون في الأقضية البارزة إلى عَالَم الشهادة، فيُظهِر اللهُ تعالى للمَلائكَة أُمُورًا يُعلقها على أسْبَاب وشروط عَلِمَ أنَّها لَا توجَد، فإذَا أرَاد المَلَكُ الموكل بذلكَ الفِعْل إبْرَازَهُ، أظهر الله خلاف ذلكَ ليظهر اختصاصه تعالى بالعلم الحقيقي الَّذي لا يتبدَّلُ وَلَا يَتَغَيَّرُ و هُو أمّ الكتاب، فيقع النَّسْخ بهذا المعنَى في السعادة والشقاوة والأعمار وغيرها من القضايا التي تبرز من عند الحق تعالى، ولذلك كَانَ سيّدُنَا عمر و بْنُ مسعود يقولان: «اللَّهمَّ إن كنت كَتَبْتَنِي مِنْ أهْلِ الشقاءِ فامْحِنِي وَاكْتبنِي من أهل السعادة».

وأمّا العلم الأصْلِي الَّذي هو الأمّ فلا يتبَدَّل وَلَا يتغَيَّرُ، وَلَا يصحّ النسخ في الأخبار لأنه يلزم عليه الكَذب. ويَقع النسْخ أيضًا في وارداتِ القلوب الصافية فيتجلّى في قَلْب الْولِي أمْرٌ، فيخبرُ بِهِ، ثم ينسخه الله تعالى، ويُظهر خلافهُ، ولَا يَقدَحُ ذلكَ في وِلَايته. وَقَد يُشَارُ هُنَا بالنَّسْخ إلى تلوين الخمرة الأزلية بالفروع التكوينية.

فكَانَ تُشِيرُ إلى: كَانَ اللهُ وَلا شَيْء مَعَهُ، حيث لا شَكْل وَلَا رَسْم.

وأَمْسَى وَأصبح وأَضْحَى إلى تلوينها بِمُرُور الفلك بالصباح والمساء والضُّحَى.

وَبِظَلّ وَبَاتَ إلى تلوينها بِمُرُور الليل والنَّهار.

وبِصَار إلى تحوُّلها بالظهور والبطونِ.

وبليْس إلى تنزيهها كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: الآية 11].

وبِما زَالَ وأَخوَاتها إلى أنَّهُ تَعالى مَا زَالَ وَلَا يَزول وَلَا يَحُول عمَّا كَان عليه، فالتغيّرُ عليه تعالى مُحَالٌ.

وبِدَام إلى دَوَام رُبُوبِيَّته أزَلاً وَأبَدًا.

ومن شَأنِ هَذِهِ الأفعَال أنْ ترفع الاسْم وتُعَظِّمَه وتُجِلَّه، وَهُو الَّذي كَان مُبْتدأ الأشياء وأصْل ظهورهَا، ورفعها له دِلَالتها على تلوين الآثار وتنقلات الأطوار، فتدلّ على عظمة الواحد القهّار.

وتنصب الخَبَر الذي هو عبارة عَنِ الأثر لِجَرَيَان أحكَام الواحد القهّار.

وأمّا إنَّ وأخوَاتها، فتشير إلى أحْوال الخلقِ البارزة من حَضْرة الحقّ، وذلِكَ مَا يَعْتَرِيهَا مِنْ تأكيد الأُمُور والعَزْم عَلَيْهَا لإدراكِ نَتَائِجِهَا، إمَّا دِينيَّة أوْ دُنْيوِيَّة، إذْ لَا تُدْرك الأمور إلَّا بِالعَزْم والجدّ، وسيأتي الكَلام عليها في باب التوكيد، وتشير أيضًا إلى ما ينزل بِهَا مِنَ الرَّجَاءِ والخوفِ، أو التمنّي والطمع الفارغ، وقد نَهَى اللهُ عَنْهُما فقَال: ﴿تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: الآية 32]، والمأمور به قوله: ﴿وَسْـَٔلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء: الآية 32].

وأمّا ظَنَنْتُ وأخَوَاتُها فتشير إلى أحْوَال القلوب، فإنَّ منها ما يدْخل فيها اليقين الكبير الناشئ عن الشهود والعيَان، وهو مقام عيْن اليقين، أو حق اليقين، وهو مقام العارفين الراسخينَ في العلم باللهِ، وَلَا سبيل له إلَّا بصحبة شيخ التربية والدّخول تحت تربيته. ومنها ما يدْخلها الظنّ القوي الراجح وهي قلوب أهْل البُرْهان والاسْتدلال، فتارة يقوى عليهم الدَّليل، فيسْتشرفون على عيْن اليقين، وتارة تَكِرُّ عَلَيْهم الخواطر الرديئة، فَلَا يبقى لهم إلَّا الظنّ القوي. ومنهم مَن تلْعَب بهم الشكوك والأوهام فيموتون على الشكّ والعياذ باللهِ.

ولقد نقل عَنِ الرَّازِي أنه كَان يقول عند الموت: اللَّهمَّ إيمانًا كَإيمان العجائز. وكتب إليه ابن عَرَبي الحاتمي[1] فقال له: «إيتني نُعَرِّفكَ باللهِ قَبْلَ أن تموت جاهلاً بِهِ فتنكِرَهُ فيمَنْ أنكرهُ حينَ يتجلَّى لخلقِهِ».

وقال بعضهم: إيمانُ عُلَمَاءِ الكلام كالخيط المعلّق بالهواءِ يَميل مع كل ريح، والعياذ بِاللهِ من الفِتَنِ وسوء المِحَن. وما رأيْت أحدًا حصل على اليقين الكبير الذي هو عيْن اليقين أو حق اليقين الناشئ عن الشهود والعيان في زَمَانِنَا هَذَا إلَّا شيخ شَيْخِنا قطب دائرة التربية النبوية، مولاي العربي الدّرقاوي الحسَني، وشيخنا البُوزيدي الحسَنِي، وخواص أصْحابهما رضي الله عَنْهُمْ. وأمَّا البَاقي فكلهم في سِجْن الأكوان، يسْتدلّون بها على المُكوّن. فتارة يقوى يقينهم ويتنوَّر دليلهم فيحصلون على علم اليقين. وتارة يضعف يقينهم فتكرّ عليهم الخواطرُ الرديئة والوساوس الشيطانية، فيحصلُونَ على الظنّ القويِ، عالمًا كَانَ أو صالحًا أو عابدًا أو زاهِدًا، وبالله التوفيق.

---

(1) محمد بن علي ابن العربي، أبو بكر الحاتمي الطائي الأندلسي، المعروف بمحيي الدين بن عربي، الملقب بالشيخ الأكبر: من أئمة الصوفية. ولد بمرسية بالأندلس سنة 560 وانتقل إلى إشبيلية. وقام برحلة فزار المغرب و الشام وبلاد الروم والعراق والحجاز، واستقر بدمشق، فتوفي فيها سنة 638. قدوة القائلين بوحدة الوجود. له نحو 400 كتاب ورسالة، منها: الفتوحات المكية، فصوص الحكم، محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار، ديوان شعر، فتح الذخائر والأغلاق في شرح ترجمان الأشواق، الخ.

بَابُ النَّعْتِ

قلت: النَّعْتُ عبارة الكوفيينَ، والوصف عبارة البصريين، وهل هما مترادفَانِ؟ المشهور كذلك. وقَالَ بَعْضُهُمْ: النَّعْتُ يتغيَّرُ، والوَصْف لَا يتغَيَّر، ولذلِكَ يُقال: أوصاف الله، وَلَا يُقال نعوتهُ. وبدأ بِالنَّعْتِ، ثم بالنَّسَقِ، ثم بالتوكيد ثم بِالبَدَل، وعكس غيره، وإذا اجْتمعت في كَلَام واحِد قُدِّمَ النَّعْت، ثم البيَان، ثم التوكيد، ثم البَدَل، ثم النَّسَق. و رَمَزَه بَعْضُهُم بقوله:

نَبْتُ دُقّ، فالنُّون للنَّعْتِ، والبَاء للبيَانِ، والتَّاء للتوكيد، والدَّال للبَدَلِ، والقاف للنَّسق. تقول: جاء زيد العاقل برهان الدين نفسه أخوك وعمرو.

وحقيقة النَّعْت هو التابع لما قبلهُ بعلامة فيه أو فيما تعلق به وهو على ثلاثة أقسام: حقيقي ومجازي وسببي.

فالحقيقي: هو الجاري على ما قبله مع رفعه لضميره، نحو: جاء زيد العاقل.

والمجازي: هو الجاري على ما بعده مع رفعه لضمير ما قبْله، نحو: جاء زيد الكريم الأب أو الحَسَن الوجه.

والسببي: هو الجاري على ما بعده مع رفْعه لظاهر متلبِّس بضمير الموصُوف، نحو: جاء زيد العَاقلة أمّه أو زيد العاقل أبُوه، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النّساء: الآية 75]. فإذا علمت هذَا فالنَّعْتُ حقيقيًا أو مَجازيًا تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ، وَتَنْكِيرِهِ، ثم إنْ رَفَعَ ضميرَ المَوْصُوف وكَانَ حَقِيقيًّا أو مجازيًا تَبِعَهُ أيضًا في تذكيره وتأنيثه، وفي إفراده وتثنيته وجَمْعِه .نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ العَاقِلُ، ورَأَيْتُ زَيْدًا العَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ العَاقِلِ.

وفي المجازي: جاء زيد الكريم الأب، ورأيت زيدًا الكريم الأب، ومررت بزيد الكريم الأب. وإن رَفَعَ ظَاهرًا متلبِّسًا بضمير الموصوف فَهُوَ كالفِعْلِ، فيلزم إفراده، كما يجرّد الفعل من علَامَة التثنية والجمع، ويتبع مَنْعوته في الإعراب والتَّعريف والتنكير فقط. فتقول: جاء الزَّيدان العَاقلةُ أُمُّهُمَا، وجَاءَ الهِنْدَانِ العاقلُ أبُوهما، وجاءَ الزَّيدون العاقلُ آباؤهم. فتحصَّل أنَّ النَّعْت الحقيقي يتبع مَنعوته في أربعة مِنْ عَشرة ألقاب الإعراب الثلاث، والتعريف، والتنكير، والتذكير، والتأنيث، والإفراد،

والتثنية، والجمع، وكذلك المجازي. وأمَّا السَّببي، فيتبعه في اثنيْن من خمسة القاب الإعراب والتعريف والتنكير، وأمثلة ذلك ظاهرة، والله تعالى أعلَمُ.

■ الإشَـارَةُ:

الوصف تابع للموصوف لا يَفْتَرِقَانِ أبدًا، وبِعِبَارةٍ أخرى، الصفة لا تفارق الموصوف، فمهما ظَهرت الصفات ظَهرت معها الذَّات، ومَهْما تجلَّت الذَّات تجلَّت الصّفات، فامتحَى حينئذ وجود الأثر بظهور المُؤثِّر إذ الأثر لا يظهر إلَّا بالقدرة، وهي لا تفارق الذَّات، فَافْهَمْ وإلَّا فَسَلِّمْ. ومنهم مَن يعبِّر عن هذا بقولهم: الذَّات عيْن الصفات، وإنما أراد بالعَيْنِ التلازم في الظهور، وإلَّا فالذَّات حسية لطيفة لا تدرك، والصفات معنى قائم بِهَا. وإن شئت قلت نعت الذَّات تابع لهَا في الكَمَالاَتِ وعَدَم النّهايات. فَكَمَا أنَّ الذَّات لا نهاية لها وَلَا حَصْر كذلك الصفات لا نهاية لها و لا حصر، فأسرار الذَّات وكمالاتها خارجة عن مدارك العقولِ، كذلك الصفات. أو تقول: نَعْت الذَّات في مظاهر التجليات يتْبَع المنعوت في تلوّناته، فقد سُئِل الجُنَيد رضي الله عنه عن التوحيد فقال: «لوْن الماء لوْن إنَائه» يعني أنَّ أسرار المعاني حين تجلَّتْ في قوالب الأواني تلوَّنت بتلوّنِ القوالب بين أبيض وأسوَد وأحمر وأصفَر وأخضَر، إلى غير ذلك من ألوان الخمرة الأزلية في حال التجلّي. وأما قبل التجلّي فهو سرٌّ لطيف نُورَاني، له قدرة على التجلّي كيف شاء، وإنما اختلفت ألوانه بعد التجلّي. قال الجيلي رضي الله عنه في عينيّته:

تـجلّـى حبيبي فـي مرائِي جَـمَـالـه ... فَـفِـي كُـلِّ مَـرْأى لِـلْـحَـبِـيـبِ طَـلَائِـعُ

ثم قال:

وَكُـلُّ اسْـوِدَادٍ فِـي تَـصَـافِـيـفِ طُـرَّةٍ ... وَكُـلُّ احْـمِـرَارٍ فِـي الـطَّـلَائِـعِ نَـاصِـعُ

ثم قال:

وأطْلِقْ عِنَانَ الحَقِّ فِي كُلِّ مَا تَرَى ... فَـتِـلْـكَ تَـجَـلِّـيَّـاتِ مَـنْ هُـوَ صَـانِـعُ

ويدخل في بعض هذه التلوّنات قول المصنِّف: النَّعْتُ تابع للمنعوت في رفْعِه، إن تجلَّى بمظهر رفيع، وخفضِه، إن تجلَّى بمظهر مخفوض، فظاهره خفض وباطنه رَفْع وعِزّ، ونَصْبه إن تجلَّى بمظهرٍ منصوب لسهام الأقدار، فظاهره منصوبٌ لقهرية العبودية، وباطنه محْض عِزّ الرّبوبية، وتعريفه إن تجلَّى فيه باسمه الظَّاهر، فأظهره للانتفاع به حتى عرفَهُ الخاصُّ والعامُّ، وتنكيره إن تجلَّى فيه باسمه الباطِنِ، فأنكره جُلُّ الخلق وهو في مقام عليّ عند الملك الحقّ.

وقد أشار شيخ شيوخنا ومادَّة طريقتنا، رئيس البحرية، وإمام أهل الخَمْرة

الأزلية، سيدي علي العمراني المُكَنَّى بالجَمَل[1] رضي الله عنه إلى هذا المعنَى في كتابه، فقال ما نَصُّه: «انظر يا أخي وَتَأَمَّلْ هذه الخمرة كيف كَمُلت فيها الأوصَاف، وتوفَّرَتْ فيها الشروط، وكيف كمل نقصانها، كما كمل كمالها، فسُبْحان مَن أظهرها بالكَمَال في النقص والكَمَال، حتى صار الكلُّ كَمَالاً وَلَا نَقْص. فانظر يا أخي ما أقربها في بُعدها، وما أبْعدها في قُرْبها، وما أرفعها في أسفلها، وما أوْضَعها في عُلُوِّهَا، وما أكبرهَا في صغرها، وما أصْغرها في كِبَرهَا، وما أقواها في ضُعْفها، وما أضعفها في قوّتها، وما أغناها في فقرها، وما أفقرها في غناها، وما أعزّها في ذُلّهَا، وما أَذَلَّهَا في عِزّها» إلى آخر كَلَامه. فقد اجتمعت الضِّدَّان بل الأضْدَاد في مَظْهَر واحد وإلى ذلك أشار الجيلي أيضًا بقولِهِ:

تجمَّعَتِ الأَضْدَادُ فِي وَاحِدِ البَهَا ... وَفِيهِ تَلَاشَتْ فَهْوَ عَنْهُنَّ سَاطِعُ

وَلَا يفهَم هَذا إلَّا أهل الأذْوَاق والوُجدان ممَّن خَاضَ بَحْرَ الشهود والعيانِ وحَسْبُ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ هذا التَّسليم، وبالله التوفيق.

■ تَنْبيه:

قول أهل الحقيقة إنَّ الضِّدَّيْن أو الأَضْدَاد تجتمع في محلٍ واحد مَعْنَاهُ مع اختلاف الحيْثِيَّة والجِهَة، ثم إنَّ الأضداد على قسْمَيْن: أضداد عَقلية، وأضداد عادية.

فالأضداد العقلية مثالها العَدَم والوجود، والقيام والقعُود، والبيَاض والسَّواد، والرّبوبية والعبودية، والقِدَم والحدوث، وشبه ذَلِكَ مما لَا يتصوّر في العقل اجْتِماعهما.

والأضداد العادية مثالها النَّار والماء، والحرّ والبَرْد، والنهار والليل، وغير ذَلِكَ مِمَّا يُمْكِنُ اجتماعهما عقلاً ويستحيل عادة.

أمَّا الأضداد العقلية فلا تجتمع أبدًا في محلٍّ واحدٍ إلّا مع اختلاف الحيثية كما تقدم، فالربوبية والعبودية قد يجتمعان في محل واحد كالآدمي مثلاً، فالعبودية من حَيْثُ القَالَبُ الحسّي والرّبوبية من حيث المَظهر المعنوي، العبودية مُرَتَّبَة على الحسّ

(1) علي بن عبد الرحمان العمراني الحسني، أبو الحسن، الملقب بالجمل: من أكابر مشايخ التصوف بالمغرب. أستاذ الشيخ مولاي العربي الدرقاوي. كان أولاً بفاس متصلاً بالقصر الملكي ثم خرج منها إلى تونس حيث التقى بمشايخ انتفع بهم وبعثوه إلى وازّان عند الشيخ مولاي الطيب الوازّاني، فلقيه ثم بعثه إلى فاس حيث صحب العارف بالله سيدي العربي بن أحمد معن الأندلسي. توفي سنة 1194 عن 106 أعوام. له كتاب سُمّي باليواقيت الحسان في تصرّف معاني الإنسان، جمع فيه ما كان يرد عليه من الحِكَم وأسرار الطريق إلى الله.

البَشَرِي والرّبوبية مُرَتَّبة عَلَى المظهر المعنوي، العُبُودية ظاهرة والرّبوبية كامِنَة. وكذلك القِدَم والحدوث، القِدَم من جِهَة مَعْنَاهُ، والحدوث من جِهَة حِسِّهِ العارض ظهوره. وكذلك العِزّ والذّلّ والغِنَى والفقر. فالعِزُّ والغِنَى محلهما البَوَاطن، والذلُّ والفقرُ، مَحَلُّهُما الظواهر. وقد تجتمع في وَقْت واحِد، لَكِن مَعَ اختلاف الجِهَة كَمَا قُلْنَا، ومن يقل إنَّ الضدَّين أو الأضداد تجتمع في محلٍّ واحدٍ مع اتِّحادِ الجهة والوَقت فَجَاهِلٌ لأنَّ القدرة لا تتعلق بالمحال، ولو تعلَّقت بالمُحَالِ لزم تعلّقها بإعدام الذَّاتِ العَلِيَّة وإثبات الشريك لله تعالى، وَهُوَ هَوَسٌ عظِيمٌ لا يقُولُ بِهِ عَاقِلٌ.

وأما الضدَّانِ العاديان أو الأضداد العادية فيجوز اجتماعهما في محلٍّ واحدٍ وفي وقت واحد، إذ القدرة صالحة لذلك ولم تقع في عالم الحِكْمَة إلَّا معجزةً، كنار إبراهيم عليه السلامُ، وإنما وقع اجتماعها مفترقة المحلّ مع اتِّحادِ الوجود عند أهل الباطِن، فالماء في محلٍّ والنَّار في محلٍّ، وكذلك الحرُّ والبَرْد، والمَوْت والحياة، والجَنَّة والنَّارُ. ولو جَمَعَ الله ذلكَ في محلٍّ واحدٍ لكَان جائزًا. وقول الجيلي رضي اللهُ عنه: تجمعت الأضداد الخ، مراده الأضداد العقلية مع اختلاف الحيثية كما تقدم، أو الأضداد العادية مع افتراق الجِهَة في عالم الحِكْمَةِ أو مطلقًا في عَالَم القُدْرة. والوجود كُلُّه متَّحد، ذات واحدة ومظهر واحدٌ، كما قال الشاعر:

هَـذَا الـوُجُـود وإن تـعـدَّد ظَـاهـرًا وحـيـاتِـكُـم مـا فـيـه إلَّا أنـتُـمُ

وقد اجتمعَت فيه أضداد كثيرة عقلية وعادية لكن مع اختلافِ الحيثيَّة أو الجهة. فتحصَّلَ أن الأحكام العقلية، الواجب والمستحيل والجائز، لا تنخرم عِنْدَ أهل الباطن وإنما بعض الممكنات عند أهل الظاهر تصير وَاجبة عند أهل الباطِن لجمعها بأصْلها وشهود الحق فيها، والجائز عند أهْل البَاطِن هو تلوين الخَمرةِ على سابق المشيئة، والله تعالى أعْلَمْ.

والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المُضْمَرُ نحوُ: أنَا وأنْتَ، والاسم العَلَمُ، نحو: زَيْد ومكَّة. والاسم المُبْهَمُ، نحو: هذا وهَذه وهؤلاءِ. والاسم الَّذي فيه الألفُ واللَّامُ، نحو: الرجل والغلَامُ. وما أُضِيفَ إلى واحدٍ من هذه الأربعة. والنكرة: كل اسم شائع فِي جِنْسِهِ لا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ، وتَقْرِيبُهُ كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الألِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الرَّجُلُ والفَرَسُ.

قلت: حَصَر المعرفة بالعدِّ ولم يحصرها بالحدِّ، لأن حدَّها بِحَدٍّ جامع قد يتعذَّرُ، لأنَّ من الأسْمَاءِ ما هو معرفة لفظًا، نكرة معْنًى، كأسامة وثعالة. ومنها ما هو نكرة لفظًا، معرفة معنًى، نحو: كانَ ذلك عام أوَّل. ومنها ما يُسْتعمل بِالوَجْهَيْن، نحو: واحِدُ أمِّه، وفريد عَصْره، وعبْد بطنِهِ، فمنهم مَن يستعملها معرفة بالإضافة،

ومنهم مَن ينصبها على الحال، فتكون نَكِرَة، ومثلَها ذُو اللَّامِ الجنسية. ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارًا بِلَفظِهِ، وبالنكرة اعتبارًا بِمعناهُ. وإذا كَانَ كَذَلِكَ، فأَحْسَن ما تُعرَف به المعرفة ذِكر أقسامها ثم تقول وما سوى ذلك نكرة. وبعضُهُم عَرَّف النكرة وقال: وما سوى ذلك معرفة، كَابْنِ مَالك وغيره. ومنهم مَن عَرَّفهما معًا فقال: المعرفة ما وُضِع لِيُستعمل في مُعَيَّنٍ والنكرة ما شاع في جِنْسٍ مَوْجود أو مقدَّر. فالأوَّل كَرَجُلٍ وفَرَس، والثاني كشمس وقَمَر، فالشمس كوكب نهاري، والقمر كَوْكَب لَيْلِي؛ وهما صالحان للتَّعَدّدِ، لكن لم يوجد في الخَارج إلَّا واحدٌ. وعَدَّ بَعْضهم المَعَارف سَبْعة، الخمسة التي ذكر المؤلِّف، والمُنَادى المُعَيَّن، وأمثلة التأكيد، كأجمع وجمعًا، فإنَّهُمَا عَلَمٌ عَلَى جنسِ التوكيدِ. وَالجُمْهُورُ أنَّ المعارف متفاوتة في التعريف، فأعرفُها عند سيبويه اسم الجلالة الله، ثم الضمير العائد عليه، نحو: هو. وقد رُئِيَ في النوم فقال: «غفر الله لي بقولي: أعرف المعارف الله». وقال غيره: أعرفها الضمير، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم الموصول. وقد نظم ذلك السيوطي في ألفيته فقال:

فَمُضْمَر أعرفُها ثم العَلَمْ ... واسْمُ الإشارة وَمَوْصُول متمْ
وَذو أداة ومنادي عُيِّنَا ... وَذُو إضَافة بِهَا تَعَيَّنَا

والمضاف في طبقة ما أُضيف إليه، إلَّا المضاف للضمير، فإنه في درجَة العَلَم. وثمرة هذا تظهر إذا كان المبتدأ والخبَر معرفتان، واسْم كَانَ وخبرهَا. فالأعرف يكون مبتدأ والأدْنَى منه يكون الخَبَر. وتظهر أيضًا إذا نصب الفعل ضميرين، فإن تقدّم الأخصّ وهو الأعرف، جاز في الثاني الاتصال والانفصال، كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هُود: الآية 28]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: الآية 137]. والوصل أرجحُ. ومن الفَضل قول القطب سيدي عبد السلام بن مشيش في تصْليته: وعَرِّفْنِي إيَّاهُ، فارتكب غير الراجح أدَبًا مَعَهُ عليه السلام لئلَّا يأتي بضميره عليه السلام متّصلاً بضمير نَفْسِهِ، فانظر ما أدَقّ نظره وأكمل أدبه رضي اللهُ عَنْهُ. ولو تقدَّم غَيْر الأخصّ وجَبَ الفصل، كقوله عليه السلام: «إنَّ اللهَ مَلَّكَهُم إيَّاكُمْ، ولو شاءَ لَمَلَّكَكُمْ إيَّاهُمْ».

■ تنبيه:

قال الجمهور: المعارف كليات وضعًا، جزئيات استعمالاً. فَزَيْد مثلاً كلّيّ يصلح لكل شَخصٍ، فإذا وضع له صار معينًا و كذلك الضمير كأنا مثلاً كلي يصلح لكل متكلم، فإذا نطق به ناطق صار معيناً، وهكذا سَائر المعارف، وبدأ المصنّف بالمعرفة لأنها أشرف، إذ يجُوز الابْتداء بِهَا، والحكم عليها بالحالِ وغَيْرِه، وأيضًا التعريف وُجُودي والتنكير عَدَمِي، ومعرفة الملكات مقدمة على الإعدام، وعكس غيره؛ لأنَّ

مسمَّى النَّكرة أسْبَق للذِّهنِ من مُسَمَّى المعرفة، لأنَّ التعريف طارئ على التنكير، وما سلكه المصنِّف أحْسَن. وعدُّها خَمْسَة مَعَ أنَّها سَبْعَة، لأنه أدْرَجَ الموصولَ في المُبْهَمِ، وأمَّا المُنَادى المُعَيَّن فإنما يعرفُ بالإقبال عليه، و سيتكَلَّم عليه في باب المنادى.

وبدأ بِالضمير لأنه أعرفها بعد اسْم الجَلاَلَة، ويُسَمَّى عند البصريين بالمُضْمَر، والضَّمير اسم مفعول من أضمرتَه إذا أخفيتهُ، وإطلاقه على البارز تَوَسُّعٌ، والكُوفيّون يسمّونه الكناية والمكَنَّى لأنه ليس باسم صريح، والكناية تقابل الصريح. قال ابن هانِي[1]:

فصرِّحْ بِمَن تَهْوَى وَدَعْنِي مِنَ الكِنَا فَلَا خَيْرَ في اللذَّاتِ من دُونها سِتْرُ

وقبل هذا البيت:

ألا فَاسْقِنِي خَمْرًا وَقُل لِّي هِيَ الخَمْرُ وَلَا تَسقني سِرًّا إذَا أمكَن الجَهْرُ

وللصوفية من هذيْن البيْتَيْن شرْبٌ غزيرٌ و سُكرٌ كبير. وحقيقة الضمير عند النحاة ما وُضِع لتعيين مسَمَّاه مُشعِرًا بتكلُّمه أو خطابه أو غيبته؛ وهو عَلَى قسمين، بَارز ومستتر. فالبارز ما له صورة في اللفظ، والمستتر ضِدّهُ، وهو على قسمين: ما يجب استتاره، وهو ما لا يخلفه الظَّاهر، وذلِكَ في عشرة مواضع، أشار إليها السُّيُوطي في ألفيّته فقال:

وَستـر مَرْفـوعٍ بـأمـر حُـتِـمَـا ودون يَـا مُـضـارِع واسْـمَـيْـهِـمَـا
وافـعـل الـتـفـضـيـل والـتَّـعَـجُّـب وفـعـل الاسـتـثـنـاء فَـافـهـم تُـصِـبِ

ودَخَلَ في الأمْر المصدر النَّائب عن فِعْلِهِ، نحو: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محَمَّد: الآية 4] وما يستتر جوازًا وهو ما يخلفه الظَّاهر وهو ما سوى ما تقدَّمَ، والبارز قسمان: مُتَّصِل وهو مَا لا يُبْتَدَأ بِه وَلَا يَقَعُ بعد إلّا في الاختيار، ومُنْفَصِل وهو ما يُبْتَدَأ به ويقع بعد إلَّا في الاختيار. والمتَّصل إمَّا مَرْفوع أو منصوب أو مجرور. وكلٌّ من هذه الثلاثة إمَّا لمتكلم أو مخاطب أو غائب. فالمرفوع للمتكلِّم: فعلْتُ وفعَلْنَا. وللمخاطب: فَعَلْتَ وفَعَلْتِ، وفَعَلْتما، وفَعَلْتم وفَعَلْتُنَّ. وللغائب: فَعَلَ وفَعَلَتْ، وفَعَلَا وفَعَلَتَا، وفَعَلُوا وفَعَلْنَ. والمنصوب للمتكلم: أكرمني وأكرمَنَا. وللمخاطب: أكْرَمَكَ أكرمكِ،

(1) محمد بن هانئ الأزدي الأندلسي، أبو القاسم: شاعر المغاربة كالمتنبي عند أهل المشرق. ولد بإشبيلية سنة 326. اتهمه أهلها بمذهب الفلاسفة وفي شعره نزعة إسماعيلية. قُتِل في برقة غيلةً سنة 362. له ديوان شعر.

أكرمكُمَا، أكْرَمَكُمْ، أكْرَمَكُنَّ. وللغائب: أكرمَهُ، أكْرمها، أكْرَمهما، أكرمهم، أكرمهنَّ. والمجرور للمتكَلّم: مرَّ بي، مَرَّ بنا. وللمخاطب: مَرَّ بِكَ مَرَّ بكِ، مَرَّ بكما، مَرَّ بِكُمْ، مَرَّ بكُنَّ. وللغائب: مَرَّ بِهِ، مَرَّ بِهَا، مَرَّ بهما، مَرَّ بِهِمْ، مَرَّ بِهِنَّ، فهذه سبْعَة وثلاثون ضميرًا، والثامن والثلاثون ياء المخاطبة، نحو: قومي. والتحرير أن الضمائر تبلغ إحدى وستّينَ ضميرًا، فالمرفوع المتصل اثنا عَشَرَ، والمنفصل كذلكَ، فهذه أربعة وعشرون، والمنصوب المتصل اثنا عشر، والمنفصل كذلك فَهَذِهِ ثمانية وأرْبَعُونَ. والمجرور و لا يكون إلَّا متَّصِلاً: اثنا عشر، فهذه ستون و ياء المخاطبة و لا تكون إلّا مرفوعة و احترز بقيد الاختيار في المتصل من وقوعه بعد إلّا في الاضطرار، كقول الشاعر:

وما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا ... ألَّا يجاورنا إلَّاكِ دَيَّارُ

وقول الآخر:

أعُوذ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ ... عليَّ فَمَا لِي عِوض إلَّا هو ناصِرُ

والثاني من المعارف، الاسم العَلَم: وهو مشتق من العِلْم لأنَّهُ يُعْلَم به مسَمَّاه، ويُطلَقُ العَلَم على الجَبَلِ. وقال الشاعر:

رُبَّما أَوْفَيتُ في عَلَمٍ ... ترفَعَنْ ثوبي شمالات

و حقيقتُهُ مَا وُضِعَ لمُعَيَّنٍ خارجًا أو ذِهْنًا لا يتناول غيرهُ، فالَّذي وُضِع لمعيَّن في الخارج يسمَّى علمُ شخصٍ، والذي وُضِع لمعيَّن في الذِّهْن يسَمَّى علمُ جِنْسٍ، فالأول للعاقل، كزيد وعمرو وزينب، ولغَيْر عاقل، كسابقٍ عَلَمًا لِفَرَسٍ وشَذْقَم علماً لجَمَلٍ، وَهَيْلَة لشاة، وواشق لِكَلْبٍ، ويكون لِلْبُلْدَانِ كمكَّة، ودمشق، وفاس ومرَّاكش. وأمَّا علَمُ الجِنْس فهو الذي وُضِع للحقيقة بعد تعيُّنها وتشخُّصها في الذِّهْنِ كأسامة للأسد، وثعالة للثعلب، وأم عَريط للعقرب، ويكون للمعاني كبرة عَلَمٌ على جنس البرور، وفجار علم على جنس الفجور. قال الشاعر:

إنَّا اقتسمنا خطتينا بَيْنَنَا ... فحملت بَرَّة واحتملت فجار

والفرق بين النكرة وعلْم الجِنْس أن النكرة تدلّ على الحقيقة الشائعة من غير تعيّن لهَا في الذِّهْنِ، كأسد و ثعلب، فيدل الأول على كل حيوان مفترس من غير ملاحظة تعيّن في الذهن، وعلم الجِنس وُضِع للحقيقة بَعْد تعيّنها وتشخّصها في الذِّهن، فلذلك يبدأ بها ويأتي الحال مِنْهَا، فتقول: أسَامة أجرأ من ثعالة، وهذا أسَامة مُقبِلاً، وَلَا تقول: هذا أسَد مُقبِلاً، إذ لا يكون صاحب الحَال إلَّا معرفة، ويكون العلَم اسمًا كما تقدَّم وكُنيةً؛ وهو ما صُدِّر بِأبٍ أو أمٍّ، كأبي القاسم، وأبي

بَكْرٍ، وأُمّ الخيْر، وأُمّ كلثوم. ولقبًا؛ إمَّا لمَدح، كزيْن العابدينَ، أو ذَمٍّ كقفة، وبطة، وأنف النافة، ولم يُسْمَع من العَرب تلقيب النِّسَاء، و إذا اجتمع الاسم واللقب قُدِّمَ الإسم كزيد زين العابدينَ. وَلَا ترتيب بين الكُنيَة وغيرها.

والثالث من المعارف، الاسم المُبْهَم وشمل الإشارة والموصول، فأما الإشارة فقال في التسهيل: مَا وُضِع لمسمّى وإشارة إليه، ثم إن المشار إليه إمَّا مذكَّرًا أو مؤنَّثًا، وكلٌّ مِنْهُمَا إمَّا مُفردًا أو مثنًّى أو مَجْمُوعًا، فللمذكر المفرد ذَا، وللمؤنثِ ذِي، أو ذِهِ، أو تي، أو تِهِ، أو ذِهِي، أو تِهِي، أو تا. وللمثنَّى المُذكَّر، ذَانِ رَفْعًا، وَذَيْنِ نصْبًا وجرًّا، وللمؤنَّث تَانِ رَفْعًا، وتَيْنِ جرًّا ونَصْبًا، ولجمعهما أولى مقصورًا في لُغَة تَمِيم مَمْدودًا في لغَة الحجازيينَ، فإن كَانَ المُشار إليه بعيدًا قرن بالكافِ حرفًا مطابقة للمخَاطب في التذكير والتأنيث، والإفراد وضدّه مجرّدة من اللّام أو مقرونة بها إلَّا في المثنى والجمع في لُغَة مَنْ مَدَّه، وفيما سبقته هاء التنبيه، ويُشار بِهُنَا للْمَكَانِ القريب، وبِهُنَاك أو هُنَالِكَ، أو ثَمَّ أو هِنَّا بالفتح والكسر للمكَان البعيد.

وأمَّا المَوْصُول فحقيقته مَا افتقر أبدًا إلى عائدٍ أو خلفه، وجُملة صريحة أو مُؤوَّلة وهو الَّذي للمُفْرَدِ المُذكَّر، والتي للمفرد المؤنث، واللَّذان لِتَثْنِيَةِ المذكَّر، واللتان لِتَثْنِيَة المؤنَّثِ رفْعًا، واللَّذيْن واللَّتَيْن نَصْبًا وجَرًّا، والذِينَ لجَمْع المذكر مطلقًا، واللاتي واللَّاتي لجمع المؤنث، وَمَنْ لِمَنْ يعقل مفردًا أو مثنًى أو مجموعًا، وَمَا لِمَا لَا يعقل، إلَّا إذا نُزل مَا لَا يَعْقل بِمنزلة ما يعقل، فَيُعَبَّر عنه بِمَنْ، وكذلك إذا نزل من يَعْقل بمنزلة مَن لَا يَعْقِل لخِفَّة عَقْلِه فيعبّر عنه بِمَا، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النّساء: الآية 3]، وإذا اجتمع العاقل مع غيره خيِّر الناطق بين من وما، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الرّعد: الآية 15]، وقال تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحشر: الآية 1]. وَمِن المَوْصُولات ألْ و ذُو، في لُغَة طَيىء، وذا بعد مَنْ وَمَا الاسْتفهاميَّتَيْن، تقول من ذَا صَنع كذا، وَمَاذا صنعت، أي ما الَّذي صنعت، وكذلك أيٌّ، تقول: أعجبني أيُّهم قَامَ، أي الَّذي قَامَ. وإنما سُمِّيَتْ هَٰذِهِ الأسْمَاء مَوْصُولات لأنها لا تفيد إلَّا إذا وُصِلَتْ بشيء تصير به دالَّة على مَعْنَى، واشتملت تلك الصِّلة على رابطٍ يَرْبُطُها بالموصولِ، حتى لا تكون أجنبية. قال في الألفية:

وَكُلُّهَا يَلْزَم بَعْدَه صِلَةْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَةْ

وَتَقَدَّمَ أنَّ مَنْ تَقَع على المذكَّر والمؤنّث، والمفرد والمثنى والجمع، فلفظها مفرد ومعناها يقع على ما تقدَّم، فالضمير إن عادَ عَلَيْهَا يصحّ فيه مراعاة لَفْظِها لأن لفظها مُفرد مذكّر، فيفرد وَيُذَكَّر دَائمًا. ومُرَاعاة مَعْنَاهَا، فيطابق ما وقعَتْ عليه، فَمِنْ

مُراعاةِ لفظهَا قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعَام: الآية 25] و من مراعاة معناها ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: الآية 42]، فإن راعيْت اللفظ فَلَكَ أن تراعي المَعْنَى بَعْدَ ذلِكَ، تقول: جاءني مَن عرفته فأحسَنْت إليهم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ﴾ [محمَّد: الآية 16]. وإن راعيْت المَعْنَى أوّلاً فَلَا يجوز أن تراعي اللفظ بعد ذلك، فَلَا يجوز أن تقول: جاءَني مَنْ عَرَفتهم فأحسنت إليه. وَذَكَر في التَّسْهيل أنه يجُوز على قِلَّة، قال: «ويعتبر المعنى بعد اعتبارِ اللفظِ كثيرًا وقد يعتبر اللفظ بعد ذلِكَ».

■ فـرع:

يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته إذا علم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّـٰغُوتَ﴾ [المَائدة: الآية 60]، أي ومَن عبد الطاغوت، ويجوز حذف الصِّلة في مقام التهويل والتفخيم، تقول: ما فعلت كذا إلّا بعد التي، والتي أي بَعْدَ المشقّة التي يَكِلّ اللّسان عن التعبير عنْهَا، والتي تفوت التعبير، والله تعالى أعْلَمُ.

والرابع من المعارف، الاسم الذي فيه الألف واللّام نحو: الرجل والغُلَام، وهو المُعَرَّف بأداة التعريف. وَهَلِ الأداة أل بِرُمَّتها؛ وهُوَ مَذْهَبُ الخَليل، فهي عنده كَهَلْ، وقد والهمزة همزة قطع عُومِلَت معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال، أو اللّام فقط. والهمزة همزة وَصْل، اجتلبَت للابتداء بالسَّاكن وهو مَذْهب سيبويْهِ. وَدَليلُهُ أنَّ حرف التَّنْكير حرف واحد، وهو التنوين، فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف. ولذلك كانت سَاكنة كالتنوين؛ وهي إمَّا لبَيَانِ الحقيقة من حيث هيَ؛ وهي التي لا يخلفُها كُلّ، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبيَاء: الآية 30]. وإمَّا لشمول أفراد الجِنْس؛ وهي التي يخلفها كل، إمَّا حقيقةً، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النِّساء: الآية 28]، ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العَصر: الآية 2]، أو مجازًا، نحو: أنت الرجل علْمًا، أي اجتمع فيكَ ما افترق في الرِّجَالِ. وإمَّا عَهْدِيَّة، والعَهْد إمَّا ذِكْري، نحو: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المُزمّل: الآية 16]، أو ذِهْنِي، نحو: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طـه: الآية 12]، ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التّوبَة: الآية 40]. وحُضُوري، نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المَائدة: الآية 3]. وبلغها بَعْضهم إلى عشرين، ستّ معرفات وأربع موصولات، وعشر زائدات، ونظم ذلك القاضي شعبان فقال:

عَـرِّف بِـألْ أو لَامـه وَصِـلْ وَزِدْ ... وَاقْسِمْ على عِشْرِينَ قِسْمًا تَسْتَفِدْ
عَـرِّف بـستٍّ نـصـفـهـا لِـلْـعَـهْـدِ ... ونـصـفـهـا جـنـسـيـة فـي الـعَـدِّ

وصل بأربع مع اسم الفاعلْ وصِنْوِهِ وَالوَصْفِ والمماثلْ
وزِد بعشر والتَزِمْ بأربعهْ وغير لازم ترى ستًا معَهْ

وانظر التوضيح والتصريح، تستخرج ذلكَ إن شاء اللهُ. واللهُ تعالى أعْلَمُ.

الخامس من المعارف: ما أُضيف إلى واحدٍ من هذه الأربعة، نحو: غلامك، وغلام زَيْد، وغلام هذه، وغلام الَّذي قام أبُوهُ، وغلام الرَّجُل، ثم ذكر النَّكرة فقال:

وَالنَّكِرَةُ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ.

فإذا قلت: رجل أو امرأة، صَدَق ذلك على جِنْس الرِّجال أو النِّساءِ. وكذلك أسَد بخلاف أسَامة، فإنه وُضع للحقيقة بعد تعيينها في الذِّهن، وإن صدقتْ على كثير، فإن العلم قد يُعرَض له الاشتراك والعموم في اللفظ بعد التعيين. وقوله: لا يختصّ به واحد، أدْخل الباء على المقصور دون المقصور عليه، والأكثر دخولها على المقصور عليه. تقول: خصّصت العطاء بزيد، أحْسن من قولك: خصّصت زيدًا بالعَطاءِ، ونظمه بَعْضهم فقال:

والباء بَعْد الاختصاص يكثرُ دُخُولها على الَّذي قد قصروا
وعكسه مستعمل و جيّد ذكرها الحَبْر الهُمَام السيِّدُ

ولو قال: لَا يختصّ بواحدٍ لَسَلَكَ طَريق الأكثر. ثم ذكر ضابطًا آخر فقال:

وَتَقْرِيبُهُ كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الألِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ.

يريد أو يقع موقع ما يقبلها، نحو ذُو، بِمَعْنَى صاحب، فإنه لا يقبل أل، ولكن وقع موضع صاحب. فتقول: الصاحبُ. وكذلكَ مَنْ وَمَا في الاستفهام والشرط، فإنهما لا يقبلانها، ولكنهما واقعانِ مَوْقع ما يقبلهَا، وهو شيء.

وتقول: مررت بمَن معجب لكَ أي مررت بإنسانٍ وبما معجب لكَ، أي بشيء. وقال الجَزُولي: «علامة الاسْم النكرة إذا كانَ مُفْرَدًا قبول الألف واللام، أو أداؤه معْنًى ما لا يكُونُ إلَّا نكِرة، وإن كَان مُضافًا، فقبولُ ما أُضيف إليه الألف واللَّام مباشرًا أو بواسطة، أو جواز جَرْيه نعْتًا على النكرة». وكل ما دَخَلَ عليه رُبَّ فهو نكرة.

■ تنبيه:

أنكر النكرات شيء، ثم موجود، ثم محدث، ثم جِسْم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم بالغ، ثم ذكر، ثم رَجُل. والأصحّ أنَّ المعدوم ليس بشيءٍ وعليه فليس شيء أعلى من موجودٍ. وقوله: **نَحْوُ الرَّجُلِ وَالْفَرَسِ.**

هو تمثيل لِمَا يَصْلح دُخُول أل عليه مع دخولها بالفعل، والفرس يقع على الذَّكر

والأنثى ويَتميَّز بالوصف، تقول: فرَس أنثى، وقيل: يُقال للأنثى فرسه بالهاءِ، والجمع لهما أفراس وفروس. واللهُ تعالى أعْلَمُ.

■ **الإشَارَةُ:**

والمعرفة بالله تظهر في خَمْسَة أشياء، فَمَنْ عَرَف الله فيها فهو عَارف، ومَن جهلها أو أثبتها مع الله فَهُوَ تالِف:

أوَّلها: الكائنات، نحو: أنَا وأنت، فما دمت تقول أنَا فَعَلْتُ أو أنت فَعَلْتَ، فأنت جَاهِلٌ مُشْرِكٌ، وإن غِبْتَ عنكَ وعن غيْرِكَ فأنت مُوَحِّد عارف.

ثانيها: أسماء الأشخاص والأماكن، فإن عَرَفتَ اللهَ فِيهَا فأنت عارِف، وإن أثبتَّهَا مَعَ اللهِ فأنت جَاهِلٌ،«الأكْوَان ثابِتة بِإثباتِهِ، مَمحُوَّة بِأحديَّة ذاتِهِ، مَا نُصِبت لك العَوَالم لِتَرَاهَا بَلْ لترى فيها مَوْلَاهَا» [الحكم المطانية].

ثالثها: المُبهَماتُ من الكَائنات، كَهذا فعل كذَا وهذه فَعَلَتْ كذا، فما دام العَبد ينسب التأثير للغَيْرِ ويتوقَّع منه ضررًا أو نَفْعًا فهو جَاهِل باللهِ.

رابعها: المُعَرَّف عند الناس بِالرِّيَاسَة والجاه، كالسَّلاطين والقُوَّاد، وغيرهما مِنْ أهل الرِّياسة الظَّاهرية وكذلك أهْل الرِّياسة الباطنية، كَالأولياء والصَّالحينَ، فَمَن عَرَف الله فيهم، ورأى أنهم مُصَرَّفُونَ تَحْت قَهْرِيَّة الحقِّ يتصرَّفون بِقدرته وإرادته، ليس بِيَد أحَد منهُمْ شيء، بل لا وُجُود لَهُم مع الحَقِّ فَهُو عارف. ومَن أثبت لَهُمْ ضررًا أو نفعًا ودَخلَ قَلْبَهُ مِنْهُمْ جزعٌ أو خَوْفٌ فهو جَاهِل باللهِ، دعواه أكبر من قدمه.

خامسها: ما أُضيف لواحدٍ من هؤلاءِ، كَالأصْحابِ وَالعَشَائر فهم بِمَنْزِلَتِهِم، لَا وُجُود لهم وَلَا تأثير، كَانَ اللهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، وهو الآن عَلَى ما كَان عليه. نَعَمْ الإضافة لها تأثير في المُضاف، فَمَن انضاف إلى أهْل العِزِّ بِاللهِ تَعَزَّز وَدَامَ عزّه، ومَن انضاف إلى أهْل العِزِّ بالخلقِ أو بالمال، ماتَ عزّهُ وأعْقَبَهُ الذّلّ. ولله دَرُّ القائل حيث قال:

عَلَيْكَ بِأرْبَابِ الصُّدور فَمَن غَدا ... مُضَافًا لأرباب الصُّدُورِ تَصَدَّرَا
وَإيَّاكَ أنْ تَرْضى بِصُحْبة سَاقِط ... فَتَنْحَطَّ قَدْرًا من علاك و تُحقَرَا

وأرْبَابُ الصدور هُمُ العارفون باللهِ الَّذين صدَّرَهم اللهُ لنَفْع عبادِهِ والدّعاء إلَيْه على قدم رسول الله (ص). والسَّاقط: هو الجاهل باللهِ وبِأحكَامِهِ كائنًا مَنْ كَانَ. وكَان الإمام مالك رضي الله عنه كثيرًا ما ينشدُ هَذَا البَيْت:

عَنِ المَرْءِ لَا تَسَلْ وَسَلْ عَنْ قَرِينِهِ ... فَكُلُّ قَرِينٍ بِالمُقَارِنِ مُقْتَدِ

وبالله التوفيق.

بَابُ العَطْفِ

العطفُ في اللُّغَة الرّجُوع وَالتَّثَنّي، يُقال: عطف الفارس على قرْنه إذا رَجَعَ. وعطفت هذا الثوب على هَذَا، إذا أثنيته عليه، وأمَّا في الاصطلاحِ، فقسْمَانِ: عطف بَيَانٍ وعطف نسق، ولم يتكلَّم المؤلِّف على عطف البيان لقلته، ولإمكان إدْراجه في البَدَل؛ لأنه موافق له غالبًا. والفرق بينهما: أنَّ البدل على نيَّة تكرار العامل، وعطف البيان العامل فيه هو العامل فِيمَا قَبْلَه. فلذلك قيل كل مَوْضع يصلح للبيان يصلح للبدلِ، إلَّا إذا كان العامل في الأول لا يصلح لمباشرة الثاني، نحو: يا زيد الحارث، فيتعيَّن فيه البيان، إذ لَا يصحّ أن تقول: يا الحارث. وكذلك قول الشاعر:

أنـا ابـن الـتـارك الـبـكـري بِـشْـر   عـلـيـه الـطـيـر تـرقـبـه وقـوعـا

فبشر: عطف بيان، وَلَا يصحُّ فيه البَدَلِيَّة، إذْ لَا تقول: أنا ابن التَّارك بَشر، إذ لَا يصحّ المقرون بألْ إلى المجرَّد مِنْهَا. وعطف البَيَان هو كما قال ابن الحاجب: تابع غيْر صفة، يُوضح متبوعه. قال في الألفيَّة:

فَـذُو الـبَـيَـانِ تَـابِـعٌ شِـبْـهُ الـصِّـفَـهْ   حَـقِـيـقَـةُ الـقَـصْـدِ بِـهِ مُـنْـكَـشِـفَـهْ

فَالنَّعْت يُوضح ما قَبْلَهُ بِصِفَتِهِ، والبيان يُوَضح ما قَبْله لبَيَان ذَاتِهِ، ويكون في المعارف والنكرات، فمثاله في المعارف قول الشاعر:

أقْـسَـمَ بِـالـلـه أبـو حـفـص عُـمَـر   مَـا مَـسَّـهـا مـن نـقـب وَلَا دبـر

فَعمر عطف بيان لأبي حَفْصٍ. ومثاله في النَّكِرَات، قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النُّور: الآية 35]، فزيتونة بيان لشجرة. وَلَا التفاتَ لمَن مَنَعَه في النكرات، قال ابْن مالك:

فَـقَـدْ يَـكُـونَـانِ مُـنَـكَّـرَيْـنِ   كَـمَـا يـكُـونَـانِ مُـعَـرَّفَـيْـنِ

وهو في مطابقته لمَا قبلهُ كالنَّعْت الحقيقي، فيتبعه في أربعة من عشرة، وقد يُثَبّت في النَّعْتِ.

وأمَّا عطف النَّسَق فهو الَّذي ذكره المصَنّف، والنَّسَق بفتح السِّين اسم مَصْدَر، ونسقت الكَلام أنسَقه نسقًا بالتسكين أي عطفت بعضه على بَعْضٍ. والمراد بِهِ المَنسُوق. وأمَّا في الاصطلاح، فهو تابع لِمَا قَبْله بواسطة حَرْفٍ متبع، فتابع جِنْس

يشمل جميع التوابع، وَبِوَاسطته خرج سَائر التوابع لأنها بِغَيْر وَاسطة، وبِقَوله متْبع ما بعد، أي التفسيرية في نَحْو قَولِكَ: مَرَرْتُ بِغضَنْفَر، أي أسَد، فأي حَرْف تفسير، وأسَد عطف بيانٍ.

ثم عَدَّ حروف العَطفِ فقال: **وحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ** أي عند الجمهور، وأسقط بَعْضُهم لَكِن، وبعضُم إمَّا. وهي:

■ **الْوَاوُ:**

وهي لمطلق الجَمْع، فيعطف بها اللَّاحق على السَّابق، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: الآية 26]، والسَّابق على اللَّاحق، نحو: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الزمر: الآية 65]. والمُصَاحِب في الحُكْم، نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العَنكبوت: الآية 15]، وإذا قلت: جَاءَ زَيْد وَعَمْرٌو، يَحْتَمل المعاني الثلاث. قال ابن مالِك: وكَونها للمعيَّة أرجح، وللترتيب كثير، وللعكْس قليل، وقال كثير من النحويّينَ إنها تفيد الترتيب، وأخَذَ به الشافعي، فأوجب الترتيب في الوُضُوءِ، ونقله الرَّضِي[1] عن الكَسائي وابن دُرُسْتَوَيْه[2]، يعني إفادتها الترتيب.

■ **والفاءُ:**

وهي للترتيب والتعقيب، تقول: جاء زَيْد فَعَمْرو، أي متصلاً بِهِ، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ﴾ [الكهف: الآية 74]، أي كَان قتله عقب اللّقاءِ، والتعقيب في كل شَيْء بِحَسَبِهِ، تقول: تزوج فُلَان فولد لَهُ إذا لَمْ يكن بينهما إلَّا مدة الحمل، وتقول: دَخَلْت البصْرة فبغداد إذْ لَم يكن بَيْنَه وبين دخولهما إلَّا ثلاثة أيَّام. وقد تفيدُ السَّببيَّة إذا عطفت جملة أو صفة، فالأول كقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القَصَص: الآية 15]، ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البَقَرَة: الآية 37]. والثاني: قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَءَاكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [الصافات: الآية 66]. ﴿لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾﴾

---

(1) محمد بن الحسن الرَّضِي الأَسْتَرَاباذي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أَسْتَرَابَاذ من أعمال طبرستان. توفي نحو 686. اشتهر بكتابيه: الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب، في النحو، وشرح مقدمة ابن الحاجب المسماة بالشافية، في الصرف.

(2) عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان، أبو محمد: من علماء اللغة، فارسي الأصل، ازداد سنة 258. اشتهر ببغداد وتوفي بها سنة 347. له تصانيف كثيرة منها: تصحيح الفصيح يعرف بشرح فصيح ثعلب، والإرشاد في النحو، ومعاني الشعر، وأخبار النحويين، ونقض كتاب العين.

[الواقعة: الآيات 52 إلى 54]. وقد تجيء في ذلك بمجرَّد الترتيب، نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ﴾ [الذّاريَات: الآية 26] أي مال فجاء بِعجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِم ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ﴾ [ق: الآية 22]. وقد تكون بِمَعْنى ثُمَّ كما في التسهيل، كقوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾ [المؤمنون: الآية 14].

■ وثُمَّ:

وهي للترتيب مَعَ المهْلَة وقد تقع مَوْقع الفاءِ كَقَول الشَّاعِر:

كَهَزِّ الرديني تحت العجاج ... جَرَى في الأَنابيب ثم اضطربْ

أي جَرَى فاضطرب. وقد تُبْدَلُ ثاؤها فاءً فيقال: فُمَّ، ويقال: ثمَّتْ بإسْكانِ التَّاءِ وفتحهَا.

■ وَأَوْ:

وهي موضوعة لأحدِ الشيئيْن أو الأشياء، وَلَهَا ستّ مَعَانٍ:

أحدها التخيير، نحو: تزوج هندًا أو أختهَا.

الثاني: الإبَاحَة، نحو: جالس الأولياء أو العلماء، والفرْق بينهما أنَّ التخيير لا يَجُوزُ الجَمْعُ بيْنهما، بِخِلَافِ الإباحَةِ.

الثالث: التقسيمُ: نحو: الكَلمة اسمٌ أو فِعْلٌ أو حَرْفٌ.

الرابع: الإبْهَام، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: الآية 24].

الخامس: الشَّكّ، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: الآية 19] والفَرْق بَيْن الإبْهام وَالشكِّ أن الإبهام المتكلم عالم بالحكْم، وَأَبْهمَ على السَّامع، والشَّكّ لا علمَ عِنْدَهُ و إنما هو شاكّ.

السَّادس: الإضراب، بمعنى بَلْ، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافات: الآية 147]، أثبتهُ ابن مالك، ونوزع فيه، وقَدْ تَرِدُ بِمَعْنَى الواو، كقول الشاعر:

جاء الخِلَافَة أَوْ كانت على قدر ... كما أتى مُوسَى ربّه على قدر

والمراد به عُمَر بن عبد العزيز، أي جاء الخِلافة، وكَانت له على قدر سابق، لم يتشوَّق إليها ولم يطلبْهَا، وقد ترِد بمعنى التقريب، نحو: لا أدري أسلّم أو ودع، وترد بمعنى إن الشرطية، نحو: لأضربنّه عاش أو مَات، أي إن عاش بعد الضرب أو مات، قاله السوداني. وفيه نظر، فإنَّ أوْ في المِثال لا يصلح مَوْضعها إن فَتأَمَّلْهُ.

■ وَأَمْ:

لطلب التعيين، وتقع بعد هَمْزة دَاخلة على أحَد المتساويَين، نحو: أزَيْد عندك أم عمرو؟ إذا كنت قاطعًا بأن أحدهما عنده، ولكنك تشكَّكتَ في عيْنِهِ، أوْ بعد همزة التسوية وهي المسبوقة لسواء أو ما يفيد مَعْنَاهَا كَقَوْله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية 6]، وكقولك لا جناح عليك أو لَا حَرَجَ فَعَلت أمْ لم تفعل. وهذه الهمزَة تسبك مع ما بعدها بالمصدر، والتقدير: الإنذار وعدمه سواء في حقهم، وهذه أم المتصلة، وأمَّا المنقطعة فهي الخالية من هذه القيود، وتكون بمعنى بَل الإضرابية، كقوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ۝٣٥﴾ [الطُّور: الآية 35]. وكل ما بَعْدها في الآية فهو لِلإضْرَاب، وكذا قوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرّعد: الآية 16] وسُمِّيت منقطعة لانقطاع الجملة التي بعدها عمَّا قبْلَهَا.

■ وَإِمَّا:

وهيَ مِثْلَ أو في معانيهَا، بشرط تقدّم إمَّا أخرى قبلها. تقول: خُذْ مِن مالي إمَّا دِرْهمًا وإمَّا دينَارًا، أو جَالِسْ إمَّا العُلماء وإمَّا الأولياء، وهكَذَا. وقيل: ليْسَت بعاطفة، وإنما العاطف الواو قَبْلَهَا، وهي تفصيلية.

■ وَبَل:

للإضراب والرَّد على الخطأ في الحكم بعد نفي، نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرو. وَلِصَرْفِ الحكم إلى ما بعدهَا بعد الإيجاب، نحو: قام زيد بل عَمْرو.

■ وَلَا:

وهي نافية لِلرَّدِ على الخَطأ في الحُكم بعد الإيجاب، تقول: جاء زيد لَا عَمْرو، ردًّا على مَن اعْتَقَدَ مَجِيءَ عمرو. ويُعطف بِها أيضًا بعد الأمر، نحو: اضرِبْ زيدًا لَا عمرواً. وبعد النِّداءِ، نحو: يا زَيْد لَا عَمْرُو. قال في الإتقان: لَمْ تَقَعْ لَا عاطفة في القرْآنِ.

■ ولكِنْ:

وهي للاسْتدراكِ، وَلَا تعطف إلّا المفردات ويشترط خلوّها من الواو ومع تقدّم نفي أو نهي، نحو: ما قام زيد لكن عمرو. ولا تضرب زيدًا لكن عمرًا. فإن قُرِنَتْ بِالواوِ وكَانت حرف ابْتداءٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: الآية 40]

فرسول الله خبر كان محذوفة، أي ولكن كان رسول الله.

■ وحتى في بعض المواضع:

اعلمْ أنَّ حتَّى تستعمل على ثلاثة أوْجُه:

أحدها أن تكون حرف جَرّ، نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القَدر: الآية 5]، وهي التي ينتصب المضارع بَعْدَها بأن مُضْمَرة.

ثانيها: أن تكون ابتدائية، وهي الدَّاخلة على الجُمَل الاسمية، كقول الشاعر:

فَمَا زَالَت القتلى تمجُّ دِمَاءَهَا بدجْلَة حتَّى ماءُ دَجْلَة أشكلُ

أو فعلية التي فِعلها ماضٍ، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾ [الأعراف: الآية 95] أي كثروا.

ثالثها: أن تكون حَرْف عطفٍ وهو قليل، ولا يكون إلَّا بَعْضًا ممَّا قَبْلَهُ أو كالبعضِ، تقول: قَدِمَ الحُجَّاج حتى المشاة، و أعجبتني الجارية حتى كَلامُها، فإنَّ الكَلام ليْس بعضًا لكنَّه كالبَعْضِ، وقد يكون المعطوف مُبَايِنًا لمَا قبلهُ، فيقدَّرُ بَعْضِيَّتُهُ كَقَوْلِ الشاعر:

ألقى الصحيفة كيْ يُخَفِّفَ رِحْله وَالـزَّاد حتى نعلـه ألقاها

أي ألقى ما يثقله حتى نعله، ولا يكون المعطوف بها أيضًا إلا غاية لما قبله في شرف أو في خِسَّة، تقول: مات الناس حتى الأنبياء، وجاء الناس حتى الحجامون، وقد اجتمعا معًا في قول الشاعر:

قهرناكم حتى الكماة فأنتم تَهَابوننا حتى بنينا الأصاغرا

واختُلِف في حَتَّى هل هي لمطلق الجمع كالواو، أو للترتيب كالفَاءِ، أو بين الفاءِ، وثُمَّ خِلَاف.

فَإنْ عطفْتَ بِهَا أي بهذه الحروف العَشرة عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ. تقول: في العطف على المرفوع: قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو.

وَفي عطف المنصوب: رَأَيْت زَيْدًا وعَمْرًوا.

وفي عطف المخفوض: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وعَمْرٍو.

وفي عطف المجزوم: زَيْد لَمْ يَذْهَبْ و لم يقم.

ومنه قوله تعالى: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ﴾ [الفُرقان: الآية 69]، وَمِثَالُهُ في النَّصبِ في الفِعْل قوله تعالى: ﴿لِّنُحْۦِىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾

[الفُرقان: الآية 49]، وفي الرفع ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ۝﴾ [المُرسَلات: الآية 36]. ولا يشترط اتحاد الفِعْلَيْن فيجوز عطف المضارع على المَاضِي مَعَ اتِّحَادِ الزَّمان، كقَولِهِ تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا﴾ [الفُرقان: الآية 10]. ثم قال: ﴿وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾، [الفُرقان: الآية 10] فيجعل على قراءة الجزْم معطوف على جعل ويجوز عَطْف الاسم الشبيه بالفِعْل على الفِعْل كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ﴾ [الأنعَام: الآية 95]، وقيل: معطوف على فالق فلا دَليل فيه ويجوز العكْسُ وهو عطف الفعل على الاسم الشبيه به، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [المُلك: الآية 19]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا﴾ [الحديد: الآية 18] وإنما صحَّ العطف مع اختلافِ الجِنْسِ لصَيرورة أحَدهما إلى الآخرَ بالتأويلِ، فيؤوّل قَوْله تعالى: ﴿وَيَقْبِضْنَ﴾ بقَابِضَاتٍ، و﴿ٱلْمُصَّدِّقِينَ﴾ بالذين تَصَدَّقُوا وأقرضوا واللاتي تصدقن وأقرضن ﴿وَمُخْرِجُ﴾ يُؤَوَّل بيخرج، وهكذا، وتعطف الجملة الاسمية على الاسمية والفعلية على الفعلية والعكس فيهما، والله تعالى أعْلَمُ.

■ الإشَـارَةُ:

عَلَامَة العطفِ مِنَ الله على عَبْدِهِ عشرةٌ: هِدَايته، وتوفيقُهُ، وحِفْظُهُ، وتَوْليَتُهُ، وتقريبُهُ من حَضْرَتِهِ، وكشف حِجَابِهِ، وانتقامهُ من أعدائه، وقيامُهُ بشؤُونِهِ بِلا تَعَبٍ، وقَذْفُ محبَّتِهِ في قُلُوب عبادِهِ، وإنهاض القلوب بهِمَّته وَحَالِهِ وكَلامِهِ.

وعَلَامَة العطف من العَبْدِ عَلى مَوْلَاهُ: امتثال أَمْرِهِ، واجْتناب نَهْيِهِ، والإكثار من ذِكْرِهِ، والاسْتِسْلَامِ لِقَهْرِهِ، ومحبَّة كَلَامِهِ، ومحبَّة رسوله (ص)، ومحبَّة أهْل بيْتِهِ، ومحبَّة أوْليائِهِ وصحبتهم وخِدمتهم، والثقة بِرَبِّهِ، والتوكّل عليه في جميع أُمُورِهِ، وعَدَم التدبير والاختِيَارِ مع رُبُوبيته، والرِّضى والتسليم لجميع أحْكامه الجلالية والجمالية، وتحقيق معرفته، ودوام شهودِهِ، والحضور معه في جُلِّ أوقاتِهِ.

فهَذِهِ علامة المحبَّة مِنَ الجانِبَيْنِ.

وقال الشيخ من جهة الإشارة: وحروف العطف عشرة، أي أَسْبَابُهَا وهي:

وَاوُ الجمْعِ أي جمع القلب بالله، والجمع مع أهْل الله.

وَفَاءُ الترتيب وهي ترتيب وَظَائف العبودية في الظَّاهِر على ترتيب الشريعة، فلولا وِرْدٌ ما كَان واردٌ، لا يُنكِرُ الورْد إلَّا جَهُولٌ.

وثُمَّ التي تدلّ على المهلةِ وعدَم العَجلة، فالتَّأنِّي مِنَ اللهِ، والعَجَلَة من الشيطان، مَنْ تَأنَّى أصابَ أوْ كَادَ، ومَنِ اسْتَعْجَلَ أخطأ أو كَادَ، كما في الحديث.

وكَان الولي المُكَاشَف المَجْذوب، سيدي أحمد أبو سلهام[1] كثيرًا ما يُنْشِدُنِي هذا البيْت حين ندخل عليه في حَالِ شبابي:

تَـأَنَّ وَلَا تَـعْـجَـلْ لأَمْـرٍ تُـرِيـدُهُ　　وَكُنْ رَاحِمًا بِالخَلْقِ تُبْلَى بِرَاحِمِ

وَأَوْ الَّتي تُفِيد التخيير، فإذا خَيَّره سيّده اختار العبودية على الحرية، فَبِقدر ما يتحقّق بالعبودية في الظَّاهر تتحقّق له الحرية في الباطنِ، والعبودية هي السّفليات دون العلويات.

أَوْ الإباحَة، فَيبيح ماله وعرضه لجميع الخلق، كَأبي ضمضم، فالصُّوفي مَالُهُ مُبَاحٌ ودَمُه هَدَرٌ.

أَوْ التقسيم، فَيُقَسم ما جعله الله على يَدَيْهِ من الأرزاق الحِسّيَّة والمعنوية كالعلوم والأسرار على مَن يستحقها، ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: الآية 60] فيخاطب كل واحدٍ على قَدْر فَهْمِهِ وعَقْلِهِ.

أَوْ الإبْهام، فيُبهِم ويكْتُم سِرَّهُ اكتفاءً بِعلمِ الله، اسْتشرافك أن يعلم النَّاس بخصوصيتك دليل على عدم صِدقك في عبوديتك.

أَوْ التشكيك في وِلَايته بعدمِ التعرّضِ لأسباب الظهور، وفي ذلكَ يقول المجذوب رضي اللهُ عنْهُ:

اخْـفَـرْ لِـسِـرِّك وَدُكُّ　　فِـي الأرضِ سَـبْـعِـينَ قَـامَـا

وَخَـلِّ الـخَـلائـق يَـشْـكُـو　　إِلَـى يَـوْمِ الـقِـيَـامَـا

أَوْ الإضراب وهو إضرابه عن الدّنيا وَأَهْلها، وتوجّهه إلى مَوْلَاهُ، فَبِقَدْرِ مَا يَغِيبُ عن حسّ الظَّاهر تشرق عليه أنوار الباطِنِ. قال الشيخ أبُو الحسن رضي الله عَنْهُ: «غِبْ عن حسّ ظاهرِكَ إن أردتَّ فتح باطنِكَ».

وأَمْ التي يطلب بها التعيين وهو تعيين الحق فَيَتّبِعُ من الباطل فَيَجْتَنِبُ، أو تَعْيين طريق السلوك فَيَسْلكها على يَد أهْلها، أو التَّسْوية فَيَسْتوي عنده الذَّهب والتراب في عَدَم الرَّغبَة، والذّل والعِزّ، والفقر والغِنَى، والذَّم والمَدْح، والمَنْع والعَطا، وهكذا تَسْتوي عِنْدهُ الأحْوَال فيتحقَّقْ بِمَقَام الاسْتواء الَّذي يتأَهَّل بهِ للولاية الكبرى.

وإمَّا: مَا جَرَى في أمْ يجري فيها.

وَبَلْ تشير إلى إضْرَاب المريد عن الكَوْنَيْن غَيْبةً في المُكَوِّن، فناءً وشهودًا.

---

(1) معاصر لسيدي أحمد بن عجيبة الذي ذكره كذلك في فهرسته واصفاً إياه بالولي الصالح المجذوب المكاشف. ولم نعثر له على ترجمة.

وَلَا تَنْفِي السِّوَى وتُثبت المولى، فتقول: الحق موجود لَا غَيْره.

ولكن تشير إلى اسْتدراك ما فات من العُمْرِ في البطالة والتقصير بالجدّ فيما بقي والاجتهاد والتشمير. قال أمير المؤمنين عليّ رَضِي الله عَنْهُ: «نِعْمَ بَقِيَة عُمُر المُؤمِن يدرك بهَا العبد ما فات ويُحْيِي مَا أمات».

وحتى تشير إلى انتهاء السَّيْر بالوصول إلى غَايَة المعرفة والتمكين من دوام الشهودِ، فإن عطفْتَ بها على مَرْفوع رفَعْتَهُ، أي زدتَ في رفعتِهِ، أو منصوب للتوجّه والسَّيْر، نَصَبْتَهُ لَهُ حتَّى وصَّلْتَهُ، أو على مخفوض لِلْهَوَى والنَّفْسِ بالمُجَاهَدة والمُكابدة خفضتهما له وأعَنْتَه عَلَيْهِما، أو على مجزوم السَّيْر طالب الوصول جَزَمْتَه وَشَددت عَقْده حتى يُشاهد أسْرَار ذاتِك وأنوار صفاتك، وبالله التوفيق.

بَابُ التَّوْكِيد

وهو مصدر وَكَّدَ، ويُقال التأكيدُ مصدر أكَّد. والأول أكْثَرُ وأفصح، وهو لغة القرآن. قال تعالى: ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النّحل: الآية 91]. وهو على قسْمَيْنِ: لفظي ومَعْنَوي، فاللفظي إعادة اللفظ بعيْنه وتقويته بمُرَادِفه، نحو: انْزِلْ نزالِ، ويكون في الأسماء، نحو قول الشاعر:

أخاك أخاك إنَّ مَنْ لَا أخا لَهُ ... كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بِغيْر سِلَاحِ

وبعده:

وإن ابن عمّ المَرْءِ فاعلم جناحه ... وهل ينهض البازي بغير جناحِ

ويكون في الأفعال كقول الشاعر:

فَأَيْنَ إلى أيْن النجاة ببغلتي ... أتاك أتاك اللَّاحقون احبس احبِس

وفي الحروف كَقَوْلِ الشاعر:

لَا لا أبُوح بِحُبِّ بُثَيْنة إنَّها ... أخذت عَلَيَّ مَوَاثقًا وعهودًا

وفي الجُمَل:

أيا مَن لستُ أقلاه ... ولا في البعد أنساه

لك الله على ذلك لك الله

ونحوه:

قُمْ قائمًا قُمْ قائمًا قُمْ قائمًا ... إنك لَا تَرْجع إلَّا سالمًا

قال عزّ الدين بن عبد السلام: «اتفق الأدباء أنَّ التوكيد اللفظي في لسَان العربِ لا يزيد على ثلاث مرات». وقد يكون اللفظي مكَرَّرًا بِغَيْرِ لفظِ الأوَّل إلَّا أنه عيْنه في المَعْنَى. قالوا: حسن بسن وشيطان ليطان ورجس نجس وجائع نائع، فالثاني تأكيد لفظي لا معنوي لأنه بألفاظ مَعْلُومَة، وليْسَت هذه منها. وأما التوكيد المعنوي، فَحَدُّه ابنُ الحاجب بقوله: تابعٌ يقرر متبوعه في النسبة والشمول وعرَّفه المصنّف بقوله:

التَّوْكِيدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ

ولم يقل وتنكيرِه، لأن مذهَب البصريينَ منع توكيد النكرة، لأن المجهول لا

يؤكَّد وجوَّزه الكوفيون إن أفاد وهو الصحيح. قال في الألفيَّة:

وإنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ   وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

وصحة توكيد النكرة بشرطين: كونها مؤقتة محدودة، وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول، وذلكَ نحو قولك: صُمْت شهرًا كُلَّهُ، وسَنَةً كلَّهَا. ومنه قول الشاعر:

لكنَّه شأنه أن قيل ذا رَجَبُ   يَا ليت عدَّة حَوْلٍ كله رجبُ

وقول الآخر:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا   تَحْمِلُنِي الذَّلْفاءُ حَوْلاً أكْتَعَا

إذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا   إذًا أَظَلُّ أَبْكِي الدَّهْرَ أجْمَعَا

وَالذَّلْفَاءُ: البِكْر.

قال المصنِّف:

وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ، وَهِيَ: النَّفْسُ وَالعَيْنُ

قلت: أما النَّفس والعَيْن فيؤكَّد بهما لِرَفْع توهّم المجاز، من حَذْف مضاف أو غيره أو السهو أو النسيان. فإذا قلت: جاء زيد، فيحتمل جاء خبره أو كتابه أو رَحْله، فإذا قلت نفسه، ارْتفع ذلك الإيهام وثبت الحقيقة، فإن أكَّدا مثنى أو مجموعًا جُمِعَا على وَزْن أفْعَل، تقول: جاء الزَّيدان أنفسهما، أو أعْيُنُهما، وجوّز ابن مالك وولده تثنيتهما، ومنع ذلك أبو حيان. وإن اجتمعا أخرت العَيْن وُجُوبًا، تقول: جاء زيد نفسه عيْنُهُ، ويجُوز جرّهما بالبَاءِ الزَّائدة، وامتنع ذلكَ في غَيْرهما.

وأمَّا:

كُلٌّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أجْمَعَ [وَ هِيَ أَكْتَعُ وَ أَبْتَعُ وَ أَبْصَعُ]

فيُؤكد بِهما لإرادَةِ الإحَاطة والشمول، وتوهّم إطلاق البعض على الكلّ، ووجب في أجمع وتوابعه أن تكون غيرُ مُضَافة، فالخلوّ من الرَّابط شرط فيها كما يشترط في الجملة المضاف إليها.

تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ او عيْنُه، ورَأيت زيدًا نفسَه أو عيْنَهُ، ومَرَرت بزيد نفسه أو عيْنه، أو جاء زيد بنفسه أو بعينه، وجاء الجيش كُلُّه، والقبيلة كلها، والقوم كُلّهم، والهندات كلهنَّ.

وَرَأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ وجاء الجيْش أجْمَع، والقبيلة جَمْعاء.

وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ والهندات أجمع.

وأما تَوَابِعُ أجْمَعَ فهن أكْتَعُ وأَبْصَعُ وأَبْتَعُ:

فَأكْتَعُ مشتق من ثوبٍ كتيعٍ، أي كَامِلٍ، وَتَكَتَّعَ الجِلْد إذا اجْتَمَعَ وتقبَّض، وأبصع، قال الجَوْهري: البَصْع هو الجمع، سَمعْته من بَعْض النحويين وَمَا أدْري ما حجّته، وأبْتَعُ من البَتْع وهو طول العنق، يُقال: بَتَعَ الرَّجُل فهو بَتِع طويل العُنُق، والأنثى بَتِعَة، فإذا اجْتَمَعَ الثلاثة كان الأول توكيدًا مَعْنويًّا والباقي لفظيًّا.

ومن ألفاظ التوكيد: كِلَا وكِلْتَا متصلتيْن بِضَمير المؤكد، مُستغنًى بهما عَنْ تثنية أجمع و جمعاء، نحو: جاء الجيْشان كِلاهُمَا، والقبيلتَان كِلْتَاهُمَا، وَلَا يؤكَّد بهما وَبِكُلّ إلَّا ما لَهُ أجْزاء، فَلا يُقال: جاءَ زيد كُلّه، إذْ لَا يتوهَّم مَجِيء بَعْضه، وَلَا تقول: جاء الزَّيدان كِلاهما، وَلَا الهِنْدَان كلْتَاهُمَا؛ لعَدم تجزئتهما، هكذا سمِعْت من بَعْض أشياخنَا، ويَرُدُّه قوله تعالى: ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: الآية 23] فإنه توكيد لضمير الوالديْن، أي أو هما كِلاهما، فَتَأمَّلْهُ.

■ فَرْع:

إذا أردتَ أن تؤكد الضمير المتَّصلَ بِالنَّفس أو بالعَيْنِ أو بِهِمَا لم يَجُز ذلِكَ إلَّا بعد تأكيده بالضَّمير المنفصل. تقول هنْد خرجتْ هيَ نَفْسُهَا أوْ عَيْنُهَا، إذ لَوْ قُلْتَ خرجت نَفْسُها، لاحْتمل المَوْت، وكذلكَ خرجَتْ عَيْنها، لاحتمل خروج العَيْنِ، وحمل على ذلكَ ما سِوَاهُمَا، نحو: زَيْدٌ قَامَ هُوَ نَفْسُهُ، و قمتَ أنت نفسُك، بخلاف ما إذا أكَّدْتَ بغيرهما فلا يلزم ذلك، تقول قاموا كلهم ومَرَرْت بِهم أجْمَعِينَ. والكَلام هنا يطول، فلْيُنْظَر في مَحَلِّهِ.

■ الإشَارَةُ:

التوكيد في الأمور والعَزْم عليها والجدّ في طلبها تابع للمؤكَّد المطلوب، فإنْ كَان أمرًا رفيعًا عظيمًا، كمعرفة الله وَرَسُولِهِ بِالعيانِ، فالتوكيدُ والعزم يكون بليغًا عظيمًا، فَالحَضْرَةُ مَهْرُها النفوس، فَبَذْل الأرواح والمُهَج قليلٌ في حَقِّهَا، فالله تعالى عزيز لَا يُنَال إلَّا بِدَفع العزيز عندكَ، وَهُوَ نَفْسُك، فَبِقَدر أتْعَابِها تكون راحتها، وبقدر بيْعها والغيبة عنها يَعْظُمُ مَقَامُهَا. فَبِقَدر الكَدّ والجدّ تدرك المعالي، كما قال الشَّاعر:

بِقَدْرِ الكَدِّ تُكْتَسَبُ المَعَالِي وَمَن طَلَبَ العُلَا سَهِرَ اللَّيَالِي
أَتُرِيدُ العِزَّ ثُمَّ تَنَامُ لَيْلاً يَغُوصُ البَحْرَ مَنْ طَلَبَ اللآلِي

وإن كان المؤكد أي المطلوب متوسطًا، كَعِلْم الرسوم وحروف القرآن، فالتوكيد والجزم يكون متوسّطًا، فقد يُدْركه أهْل الرياسَة والجَاه، وأهْل الأسْبَاب والشواغل

القلبية، بخلاف المقام الأول، فلا يُدْرِكُهُ إلَّا أهْلِ التجريد ظاهرًا وباطنًا. وإن كان المؤكّد أمْرًا دُنيويًّا، فالتوكيد والحرص فيه على قَدْر الهِمَّة.

هذا إشارة قوله: تَابِعٌ لِلْمُؤكَّدِ فِي رَفْعِهِ في المقام الأوَّلِ مع المقرَّبينَ، وَنَصْبِهِ أي توسّطه في المقام الثاني مع الأبرار الصَّالحينَ، وَخَفْضِهِ في المقام الثالث مع الغافلينَ، وتبعه أيضًا في تعريفه، فبقدر كدّه واجتهادِهِ يَكُونُ تعريفه وكشف الحجاب عَنْهُ، وقد يتبعه في تنكيره إن قلَّت مجاهدتُه وتفرّغُه، فيتنكَّرُ الحق له على قدر شغله عنهُ، ويكون التوكيد والجدّ في الطلب بالنَّفْس، أي بَيْعهَا وَبَذْلها للحتوف والمكارِهِ أوَّلاً، وبالغَيْبَة عَنْهَا ثانيًا، ويكون بالعَيْنِ أي بالذَّات بإتعابها في مَرْضَاة الله، وبالكلِّ، أي بالنفس والرُّوح، وكل ما تمْلك، تَهَبُه لله ولمَن يُعَرِّفُك بِالله. وبالله التوفيق.

بَابُ البَدَلِ

البَدَل عبارة البصريين، ويعبّر عنه الكوفيُّون بالترجمة والتبْيين و التكرير، وحده التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، فالتابع جِنْسٌ يشمَل التَّوابع الخمسة. وخرج بالمقصود بِالحكمِ سائر التوابع ما عدا العطف بِبَلْ بعد الإثبات، وبِلَا واسطة العطف بِبَلْ بَعْد الإثبات. والمراد بالمقصود بِالحكم، استقلاله بالقصد، وانظر المحاذي فقد حرَّر المسألة.

ثم قال المصنِّف: **إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ، تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ.**

فمثال الاسم من الاسم: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: الآيتان 1، 2] في قراءة الجرّ، ومثال بدل الفعل من الفِعْلِ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ﴾ [الفرقان: الآيتان 68، 69]. ويكون في الجمل كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ﴾ [الشعراء: الآيتان 132، 133] الخ. وقوله: فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ يُفْهَم مِنْهُ أن البَدَل لَا يتبعُ مَا قَبْلَهُ فيما سِوَى ذَلِكَ من التعريف والتَّنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد وضدِّيه، وهو كذلك إلَّا في التَّذكير والتأنيث، والإفراد وضِدِّه، فتبدل النكرة من المعرفة كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ﴾ [العلق: الآيتان 15، 16]، والمعرفة من النكرة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: الآيتان 52، 53]. وأما النكرة من النكرة، والمعرفة من المعرفة، فَوَاضِحٌ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: الآيتان 31، 32]، وقوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: الآيتان 6، 7]. وأما التذكير والإفراد وأضدادهما فإن كان بدل الشيء من الشيء فلا بد من المطابقة إلَّا لمَانع كما تقدَّم في الآية: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾، فإنه مُنِع مِنْ جَمْع مَفاز كونه مَصْدَرًا، فإنَّ المَصْدَر لَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَع. كما أنَّه إذا قصد تفصيل البدل لم يكن مطابقًا كقول الشاعر:

وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْن رِجْل صَحِيحَة وَرِجْـل رَمَـى بِـهَـا الـزَّمَـانُ فَـشُـلَّـت

وأما أنواع البَدَل الباقية، المبيَّنة فيما يأتي، فلا يلزم فيها المطابقة في ذلك، ثم

بيَّنَ أنواع البَدَل فقال:

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الكُلِّ، وبَدَلُ الاشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الغَلَطِ.

يعني أنَّ البَدَل يَنْحَصِرُ في أَرْبَعَة أَقْسام: بَدَل الشيء من الشيء، وَيُقَال له بَدَل المطابَقَةِ، وَبَدَل الكل من الكلّ والعبارتان الأوليَانِ أَحْسَن لاقْتِضَاءِ الثالثة، اختصاصه بِما له أجْزَاء، مع أنه يَقَعُ فيما لَيْس له أجْزَاء، كذات الحقّ تعالى، كما تقدَّم في الآية: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ﴾، ومِثالهُ: جَاءَ زَيْد أَخُوكَ.

ومِثال البَعْضِ مِنَ الكُلِّ، أَخذت المال نصْفَهُ. وحقيقته ما كان مدلوله جُزْأَه الأول. ولا فرْق بين أن يَكُونَ الثَّاني أقلّ من الأوّل أو أكثر، أو نصفه.

وَزَاد بعضهم: بَدَل الكُلِّ مِنَ البَعْضِ، ومثله بقوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۝ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ [مريم: الآيتان 60، 61]، وأجاب الجُمْهُور بأنه من بَدَلِ البَعْض مِنَ الكُلِّ لأنَّ الجَنَّة عامّ وجنات عَدْنٍ بَعْضهَا.

ومثال بدل الاشتمال، أعجبني زَيْد عِلْمه، وحقيقته مَا كَانَ بيْنه وبيْن الأوَّل مُلَابَسَة بِغَيْر الكلّيّة والجزئية، وقيل: ما يصحّ الاستغناء عنه بِالأوَّل وليس كُلًّا وَلَا بَعْضًا. وقيل: ما اشتمل العامل عليه وعلى مَعْنَاهُ بطريق الإجمال، اشتمالاً معْنَويًّا لا كاشتمالِ الظَّرْف على المظروف.

■ **تَنْبِيهٌ:**

اسْتِعْمَالُ المُصَنّف لفظ الكلّ والبَعْض بالتعريف، جائز على مَن يَرَى تنكيرهما لفظًا ومعنًى. وأمَّا مَن قال إنهما مُلَازمان للإضافة، وتنوينهما للعوضِ فلا يجوز، وبه جَزَم السيوطي في أَلْفِيَّتِهِ:

كُلٌّ وبَعْض لَزِمَاها فامْتَنِعْ　　تعريفَهُ بالـلَّام أَوْ حَالاً يَقَعْ

ثم مثَّل المصَنّف للأقسام الأربعة فقال: **تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ.**

هذا مثال لبَدل المطابقة.

وأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ.

هَذَا مثال البَعْضِ من الكُلِّ، وتقدَّم أنه لا فرق بين تقدّم الأكثر أو الأقل أو النصف.

وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ.

هذا مثال لبدل الاشتمال، ويشترط في هذين النوعين اشتمالهما على رابط يربطهما بالمبدل منه، إمّا ضميرًا أو ما يقوم مقامه لفظًا أو تقديرًا، فاللفظي ما تقدم والتقديري كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عِمرَان: الآية 97] فَمَنْ بدلٌ من الناس أي من استطاع منهم، ومثال المقدّر في الاشتمال قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: الآيتان 4، 5]، فالنار بدل من الأخدود، أي النار فيه. وقال الكوفيون: ألْ نائبة عن الضمير فلا تقدير.

ثم مثّل لبدل الغلط فقال:

وَرَأَيْتَ زَيْدًا الْفَرَسَ، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ الْفَرَسَ فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ.

يعني أنك أردت أن تقول: رأيت الفرس، فسبقك لسانك لذكر زيد ثم نطقت بما قصدت، فالفرس بدل غلط أي بدل من الشيء الذي ذُكِر غلطًا، لا أنَّ البدل هو الغلط كما قد يُتوهّم، فالغلط إنما هو في المُبدَل منه لا في البَدَل. وهذا هو أحد الأقسام في بدل الغلط، وبقي عليه نوعان: الأول بدل الإضراب، ويسمّى بدل البداء، والثاني بدل النسيان، والفرق بينهما أن بدل الإضراب المقصودُ هو الأوّل ثم ظهر فساد ذلك القصد فأضربتَ عنه إلى الثاني، و أمّا بدل النسيان فالمقصود هو الثاني ثُمَّ نسيتَ ذلك القصد وقصدتَ الأول ثم تذكّرتَ فساد قصدك. ومثال ذلك: خذ ثوبًا كتابًا، فيصحّ مثالاً للأقسام الثلاثة، فإن كان القصد الأمر بأخذ الكتاب، لكن سبق اللسان لذكر الثوب، فبدل غلط، وإن كان المقصود الأمر بأخذ الثوب، ثم تبيَّنَ له فساد ذلك القصد و أن الصواب هو أخذ الكتاب، فبدل الإضراب و يسمّى بدل البداء، و إن كان المقصود هو أخذ الكتاب لا غير، إلا أنه عند إرادة الكلام والأمر ذهب من الحافِظَة ونسي وخطر مكانه الأمر بأخذ الثوب فبعد أن ذكره زال النسيان، وتعيَّن فساد إرادته فذكر الكتاب، فهذا بدل النسيان، فالغلط محله اللسان والنسيان محله الجنان، لكن الأحسن في الأنواع الثلاثة أن يؤتى بِبَلْ المفيدة للإضراب. ومثال بدل الاشتمال في الفعل: أن تصلِّ تسجد لله يَرْحَمْكَ، ومثاله في الغلط، إن تضرب تكرم زيدًا يعظّمْك، و يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم و المضمر من المضمر نحو أكرمتك إيّاك و قيل توكيد، وأما المضمر من الظاهر فلم يقع، نحو: أكرمت زيدًا إياه، وأما الظاهر من المضمر فجائز إن كان بعضًا أو اشتمالاً أو دلّ على إحاطة. فالأول: أعجبني وجهك، والثاني: كقول الشاعر:

فما ألفيتني حلمي مضاعًا

والثالث: نحو: جئتم كبيركم وصَغيركم. ومنه قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المَائدة: الآية 114]، والله تعالى أعلم.

■ **الإشَـارَةُ:**

إذا أُبْدِل اسم من اسم في مقام الفناء في الذاتِ، فيترقَّى من اسم العبد إلى اسم الرَّبِّ، حين تستولي عليه أنوار الحقائق، فيغيب العَبْد في وجود الرَّبِّ، وهو مقام الوِصال والاتصال، يغطي الحق تعالى وصف عبده بِوصفهِ، ونَعته بنعتِهِ، فيوصله بما منه إليه، لا بِما من العَبْد إليه، فيغطي وصف العبودية، بوصف الرّبوبية، ونعْت الحدوث بنعْت القدم، فيفْنَى الحادث ويبقى القديم، أو فعلٌ من فِعْلٍ في مقام الفناءِ في الأفْعَال، فَلَا يَرَى فاعلاً قطّ إلّا اللهُ. وفي هَذَا المقام قال الشاعر:

إذَا رأيْـت الـلـهَ فـي الـكُـلِّ فـاعِـلًا ... رأيْـت جـمـيـع الـكـائـنـات سـلاحـا

وهذا بداية السَّالكينَ ونهاية الصالحين، ووسطه الفنا في الصفات للمستشرفين.
قال القطب ابن مشيش رضي الله عنه: «حقيقة الشُّرْب أي شرْب خمرة المحبَّة مَزْج الأوصَاف بِالأوْصافِ، والأفعال بالأفعال، والأسماء بالأسماء، والأنوار بالأنوار» الخ كَلامه. والمراد بالأنْوَارِ الذَّوات بالذَّوات. ومَعْنَاه: الغَيْبَة في اللهِ عمَّا سواهُ.

وقال الشيخ أبو العبَّاس المرسي[1] رضي اللهُ عنْهُ: «للهِ رِجَال محى أوصافَهم بأوصافِهِ، وأفعالَهم بِأفعالِه، وذواتَهم بذاتِهِ، وحَمَّلهم من الأسْرار ما تعجز عنه عامَّة الأولياء». فإذا أبدل اسمه باسمه، وفعْله بفعله، تبعه في جميع تجلّيَاتِهِ، فإذَا تجلَّى سبحانه بِاسمه القابض، انقبض وينقبض الوجود بقَبْضِهِ، وإذا تجلّى باسمه الباسط، انْبَسط وينبسط الوجود ببسطِهِ، لأنه خليفة الله في أرْضه، فكل ما يتجلّى به تَعَالى، يتجلّى في قَلْبِ العارف الذي هو بَدَل من الله في مُلكِهِ وتصريفِهِ، ثم يتجلَّى في الوُجُودِ بجلالٍ أو جَمَال وَهُوَ على أرْبَعَةِ أنواع:

إمَّا أنْ يكون بَدَلاً من الحق ونائبًا عنه في الكل، وهو مَقَام الغوْث الجامع، لأن المَدَد كله منه للدَّائرة كُلِّها، حِسًّا ومَعْنًى.

وإمَّا أن يكون بَدَلاً مِنْهُ في البَعْضِ، كمقام الأقطاب، والأوْتاد، والأبْدال، والنجباء، والنُّقباء، والصالحينَ، فإنهم يتصَرَّفُونَ في بَعْضِ المَمْلكة، على حَسَبِ ما مَلَّكهم الله التصريف فيه.

وإمَّا أن يكون بَدَلاً مِنْهُ لاشتمالِهِ على علوم وأنوار وأسْرار، لَمْ تُوجد لغيره،

---

(1) أحمد بن عمر المرسي، أبو العباس: وارث سر الإمام الشاذلي وأستاذ ابن عطاء الله الإسكندري. من أهل الإسكندرية. أصله من مرسية بالأندلس. توفي سنة 686.

وهَذَا مَقَام الأفراد، فإن الفَرْدَ أكْمَلُ مِنَ القُطْبِ الجامع في العِلْم باللهِ. قال الشيخ أبُو العبَّاس المرسي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «كان الجُنَيْدُ قطبًا في العلوم، وكَان البسطامي[1] قطبًا في الأحْوَال، وكَانَ سَهْل قطبًا في المقامات».

وقد يكون ذلك البَدَل دعوى وغلطًا، فيترامى على مقامات الرجال بالدعوى و الغلط و هو بعيد منها، نعوذ بِاللهِ مِنَ الدَّعاوي العريضة من القلوب المريضة، وبالله التوفيق.

(1) طيفور بن عيسى البسطامي، أبو يزيد، ويقال بايزيد: من مشاهير المشايخ الصوفية. نسبته إلى بسطام، بلدة بين خراسان والعراق، وأصله منها حيث ازداد سنة 188 ووفاته بها سنة 261. له أخبار كثيرة وشطحات مشهورة.

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ

أي الأسماء المنصوبات، ثم عَدَّهَا فقال:

المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، والمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْمُسْتَثْنَى، وَاسْمُ لَا، وَالمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصوبِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ وَالبَدَلُ.

قلت: ذكر أوَّلاً أنها خَمْسَةَ عَشَرَ ولم يعدّ إلَّا أربَعَةَ عَشَرَ، ولَعَلَّ الخامس عشر هو مفعولَا ظَنَّ وأخواتِهَا. وأما خَبَر ما الحجازية وَلَا وَلَاتَ وأنَّ المشبَّهات بِلَيْسَ فتندرج في كَانَ وأخَوَاتِهَا، فمثال ما الحجازية قَوْله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يُوسُف: الآية 31]. ومِثال لَا، قولهم: لَا أَحَد خيراً من أحَدٍ إلَّا بالعافية، ومثال لَا ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: الآية 3]، أي ولَيْس الحين حين فرار، والكَلام عليها مَبْسُوط في محلِّهِ.

■ **الإِشَـارَةُ:**

المقامات المنصوبات للمريد إذا قطعها وَصَل خمْسَةَ عَشَرَ:

التوبَة، ثم التقوى، ثم الاستقامة وهي متابعة الرسول ﷺ في أقواله وأفعاله وأحْوالِهِ، ثم الخوف والرّجاء، ثم الصَّبر والشُّكر أي الصَّبْر في البَلِيَّة والشكر في النِّعْمة من حيث إنها نِعْمَة، ثم الوَرَع، ثم الزُّهد، ثم التوكُّل، ثم الرِّضَى والتَّسليم، ثم الإخلاص والصِّدْق وهو التَّبَرِّي من حَوْلِهِ وقوَّتِهِ، ثم الطمأنينة، ثم المراقبة، ثم المحبَّة، ثم المشاهدة، ثم المعرفة وهي الرُّسُوخ والتمكين من شهودِ الحقِّ. وبالله التوفيق.

ثم تَرجم المُصَنِّف لكل واحدٍ فقال:

بَابُ المَفْعُولِ بِهِ

قلتُ المفاعيل خَمْسَةٌ: مفعول به، ومفعول فيه، ومفعول لَهُ، ومفعول مَعَهُ، ومفعول مطلق، وحد الجزولي المفعول الأعمّ الشامل للخمسَة فقال: المفعول ما تضمَّنه الفعل من حَدَثٍ وزمانٍ، والتزَمه الحدث من مكَانٍ، واسْتدعَاهُ من محلٌ وباعث ومصاحب. فالأول: المفعول المطلق، والثاني: ظرف الزَّمان، والثالث: ظرف المكَان، ويشملهما المفعول فيه، والرابع: المفعول بِهِ، والخامس: المفعول من أجْلِهِ، والسادس: المفعول معَهُ.

وَبَدَأ المصنِّف بالمفعول بِهِ لأنه هو الذي يصدق عليه اسم المفعول عند الإطلاق، وكان حقّه أيضًا أن يصدق على المفعول المطلق لكن صار وصف الإطلاق قيْدًا فيه، فَلَا يُذكر إِلَّا مقيَّدًا به، فقال: **وَهُوَ الإِسْمُ الْمَنْصُوبُ.**

أي فَلَا يكون فِعْلاً وَلَا حرفًا وكونه منصوبًا حكْم من أحْكامِه وتقدَّم ما فيه، وَيُقيد نَصْبه بِمَا لَمْ ينُب عَنِ الفَاعِل. وقوله: **الَّذِي يَقَعُ بِهِ الفِعْلُ.**

أي يَقَع عليه، فيكون مَحَلاً لفعل الفاعِلِ، ويكون الفعل الواقع عليه حينئذ متعديًا، وضدّه اللَّازم الذي لا يطلب شيئًا، ثم مثَّلَ بمثالين فقال: **نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ.**

إشارةٌ إلى أنّه لَا فرْق بين صيغة فعَل أو فعِل المتعدي، فزيد والفَرَس وَقَعَ الفِعْلُ عليْهما حِسًّا وقد يكون الوقوع معنويًّا، نحو: فهِمتُ المَسْألَةَ وكتبتُ العلمَ.

وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّم ذِكْرُهُ.

أي مِنْ ضربت زيدًا، الخ.

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ.

وقد تقدَّم حقيقتهما.

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ.

اثنان للمتكلم، وخمْسَة للمخاطب، وخمْسَة للغائب. فالمتكلم: **نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَنِي** للمتكلم وحده.

وضَرَبَنَا للمُعظم نفسه أو مَعَهُ غَيْره وللمخاطب.

ضَرَبَكَ بفتح الكَافِ للمُذَكَّر

وَضَرَبَكِ بِكَسْرِهِ للمؤنَّث.

وَضَرَبَكُمَا للمخاطبَيْن مطلقًا مُذَكَّرَيْنِ أوْ مُؤَنَّثَيْنِ أوْ مُخْتلفيْنِ.

وَضَرَبَكُمْ لِلْمُخَاطَبِينَ المُذَكَّرِينَ

وَضَرَبَكُنَّ لِلْمُخَاطَبَات المؤنَّثات.

وَضَرَبَهُ للمذكر الغَائب.

وَضَرَبَهَا للغائبة

وَضَرَبَهُمَا للغائبَيْن مُذَكَّرَيْن أوْ مؤنَّثَيْن أو مختلفَيْن

وَضَرَبَهُمْ للغَائِبِين المُذَكَّرِينَ

وَضَرَبَهُنَّ للغَائبات.

والمنفصل

وهو الذي يصحّ الابتداءُ بِهِ ويقع بعد إلَّا في الاختيار اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: إِيَّايَ أكرمت للمتكلم وحْدَه.

وإيَّانَا للمتكلّم عظيمًا أوْ مُشَارِكًا.

وإيَّاكَ للمخاطَب المُذَكَّر.

وَإيَّاكِ للمُخَاطَبَة.

وَإيَّاكُمَا للمخاطبَيْنِ مُذَكَّرَيْنِ أو مُؤَنَّثَيْن أو مختلِفَيْن.

وَإياكُمْ للمخاطِبين المُذَكَّرِينَ.

وَإيَّاكُنَّ للمُخَاطَبَات.

وإيَّاهُ للغَائِب.

وإيَّاهَا للغَائبَة.

وَإيَّاهُمَا للغَائبَيْن مُذَكَّرَيْنِ أو مُؤَنَّثين أو مُخْتَلِفَيْن.

وَإيَّاهُمْ للغائبين الذُّكُور.

وَإيَّاهُنَّ للغائبات.

واختلف في هذه الضمائر المنفصلة، فقيل: إيَّا هو الضمير ولواحقُه حروفٌ تدلّ

على التكَلُّم أو الخطاب أو الغيبة وهو مَذْهب سِيبَوَيْه، وذهب الخليل إلى أن إِيَّا ضمير مضاف إلى لواحِقِه، وهي ضمائر أيضًا. وقال الزجَّاج[1]: إنها مِن قبيل الأسْماءِ الظَّاهرة ومعناهُ حقيقة الشيْء. قال: ومعْنَى قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفَاتِحَة: الآية 5] أي حقيقتكَ نعبد، مشتق من الآية بمعْنَى العَلامَة، وهو بَعيدٌ. وقيل: إِيَّا عماد والضمير ما بعدَها، فهي كحرف زَائِدٍ.

■ **فَائِـدَةٌ:**

ممَّا يُعرف المَفْعُولُ به أنَّه يصحُّ أن يُجْعَل مبتدأ وَيُخْبَر عنه باسم مفعول تَامٌ، من لفظِ فِعْلِهِ، نحوَ قولكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، فتقول: زَيْد مَضْرُوبٌ، وَيَجُوز حَذْفُ المفعول بِهِ إنْ دَلَّ عليْه دَلِيل أو أفاد حَذفه العموم، ويجُوز حَذْفُ نَاصِبه إنْ عُلِمَ. وَقَدْ يكُون حَذْفُهُ ملتزمًا. والله تعالى أعْلَم.

■ **الإشَـارَةُ:**

المفعول به هو الَّذي تحقّق فَنَاؤه، وَكَمُلَ بَقَاؤُهُ باللهِ، قد غَابَ عن وجُودِهِ ووجودِ فِعْلِه، فَهُو مفعول به في كل ما يَفْعَل وَيَذر، لَيْسَ له عن نَفْسِهِ إخبار، وَلَا مَعَ غَيْرِ اللهِ قرار، فِعْله بِاللهِ، وتَرْكُه بِاللهِ. فَمِثْل هَذَا لَمْ يَبْقَ عليه مِيزَان، وَلَا يتوَجَّه عَلَيْهِ عِتابٌ، إذ هُوَ نَائب عَنِ اللهِ في فِعْلِه وهو عيْن من عيُونِ اللهِ، لأنَّ وصفهم البشري مغطًى عَنْهُمْ، ومغمور بنور القدم، وإلى ذلكَ يشير ما ورد من قَوْلِهِم: الشأن أنْ تكون عيْن الاسْمِ، أيْ عَيْنُ المُسَمَّى. وقولهم: أصَابتك عَيْنٌ مِنْ عُيُونِ اللهِ.

ومن ذلك قول سيِّدنا عمر رضي الله عَنْهُ لِلرَّجلِ الذي شجَّهُ عليّ كَرَّم اللهُ وَجْهَهُ والدَّم يَسِيل على شجّتِهِ: أَصَابَتْكَ عيْن من عُيونِ اللهِ، بَعْدَ أنْ سَأَلهُ عن سَبَبِ الضَّرْبَة فقال: رأيتُه مفاوضًا لِامْرَأة فَسَاءَني ما سَمِعْتُ مِنْهُ فَضَرَبْتُهُ.

وَوَرَدَ عَنْ أبِي بَكْرٍ في قضية أُخرى: أنا لَا أُقَيِّد من وَزَغَة اللهِ، والوَزَغَة كُبَراء الجَيْش، الذين يمشون بيْن صفوف الحرب لتقويمها وتمهيدها. وذلك إشارة منْهُمْ إلى رجَالِ القبضة المتصرِّفينَ بِاللهِ، الأُمناء على أسْرار اللهِ في خليقته وَمَمْلكتِهِ؛ وهم المحبُوبُونَ الذينَ وَرَدَ فِيهم: «فإذا أحْبَبْتُهُ كُنْتُهُ».

---

(1) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزَّجَّاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ببغداد سنة 241 وتوفي بها سنة 311. كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو. كانت له مناقشات مع ثعلب وغيره. من كتبه: معاني القرآن، والاشتقاق، وخلق الإنسان، والأمالي في الأدب واللغة، وإعراب القرآن.

وقال المصنِّف: «هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ» لجرَيان المقادير عليه، لَمْ يَبْقَ لَهُ تَدْبيرٌ وَلَا اختيار، الذي يقع به الفِعْل من اللهِ فهو آلة لِفِعلِه وسَيْفٌ من سُيُوفِهِ، ينتقم به من أعْدائِهِ إذَا شَاءَ؛ وهو على قسْمين: ظاهر معروف، أظهرَه لنَفْع عِبَادِهِ، أو إقامة الحجَّة عليهم في الإنذار، ومضمرٌ خَفِيٌّ؛ وهو كَنْزٌ مِن كُنُوزِ اللهِ، ضَنَّ به على خلقِهِ، فَهُو مَسْتورٌ تحتَ أستار البَشَرِيَّة، حتَّى يَلْقَى اللهَ. وبالله التوفيق.

بَابُ المَصْدَرِ

الصواب: التَّعْبِيرُ بالمفعول المطلق لأنه هو الَّذِي يُنْصَب دَائمًا. وأمَّا المَصْدَرُ فقد يكون مَرْفوعًا، نحو: ضَرْبُك ضَرْبٌ شديدٌ، ومجرورًا، نحو: عجبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ، بخلاف المفعول المطلق؛ فَلَا يكونُ إِلَّا مَنْصُوبًا، والعُذْر لَهُ إنه لمَّا كان الغالب أنه لَا يَكون إِلَّا مَصْدَرًا عَبَّرَ عَنْهُ بِالمَصْدَرِ. وأما ما ورد منهُ غَيْر مَصْدَرٍ، فإنه من باب النيابة على ما يأتي. ولذلكَ عَرَّفه بَعْضهم بقوله: المفعول المطلق هو المصدر الفُضْلة، المُسَلَّط عليه عامل من لفظِهِ، أو من معْنَاهُ. فالأوَّل، نحو: ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا. والثاني: جَلَسْتُ قعودًا. واحتَرَزَ بِالفضلةِ من العُمْدةِ، نحو: كَلامك كَلام حسَن، وطال جلوسكَ، فإنه مصْدر غير مفعول مطلق. وعَرَّفه ابن هِشَام بقولِهِ: اسْم يؤكِّد عَامِلهُ، أو يبيِّنُ نوْعَهُ أوْ عَدَدهُ. وليْس بخبر وَلَا حالٍ. وعرَّف المصنِّف المصدر الذي يكُون مفعولاً مطلقًا فقال:

وَهُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثاً فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: قولهم في تصريفِ ضَرَبَ ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا وقام يقوم قيامًا، وأكرمه يكرمه إكرامًا.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ، نَحْوُ: قَتَلْتُهُ قَتْلاً.

ومثلهُ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النِّساء: الآية 164].

وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ؛ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وُقُوفًا.

قلت: إنما سُمِّي الأول لفظيًّا لاتفاق المَصْدَر مَعَ عَامِلِه في اللفظ المسْتلزم للمعْنَى، وأمّا الثاني فلمَّا اختلفا لفظًا واتفقا معنىً سُمِّي مَعْنويًّا؛ وهذا مبْني على أنَّ العامل في الثاني الفعل المذكور، وجَعَله كثير من النَّحْوِيِّينَ منصوبًا بِفِعْل مقدَّرٍ من لفظِهِ، فيكون لفظيًّا. فيسقط هذا القسم المعنوي؛ وهو على تقدير ثبوتِهِ؛ فَهُو مِنْ باب النيابة عن الأصْل الموافق لِلَفظِ الفِعْلِ. فقد يُحذَف المصدر المفعول المطلق، وينوب عنه أشياء، فمن ذلِكَ: كُلّ وَبَعْض مُضَافَيْن إلى المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النِّساء: الآية 129]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾﴾ [الحَاقَّة: الآية 44]. وكذلك العَدَد، نحو: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النُّور: الآية 4]

وأسْمَاء الآلات، نَحْوَ: ضَرَبْتهُ سَوْطًا. والصفات، نحو: ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عِمرَان: الآية 41] أي ذِكرًا كثيرًا. ومِنْهُ: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: الآية 35] أي أكْلاً رَغدًا. وقيل: حال من مَصْدَر الفعْل المفهوم منهُ، أي فكُلَا حالَة كَوْنِ الأكلِ رغدًا. وانظر شرح شيخ علي بَرَكة، فقد اسْتوفَى المَسْألة نثرًا ونَظمًا.

■ **تَنبِيهَاتٌ:**

الأوَّلُ: المَصْدَرُ هو الأصل للفعلِ والوَصْفِ، لَهُمَا مُشْتَقَّانِ مِنْهُ على المختار.

الثاني: الناصب للمفعولِ المطلق، إمَّا فَعْلهُ أوْ مَصْدر مثْلُه، نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسرَاء: الآية 63] أو وصف، نحو: ﴿وَالصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ①﴾ [الصَّافات: الآية 1].

الثالث: المفعول المطلق: فائدته ثلاث: إمَّا أن يؤكد عامله، نحو: ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا، أو يُبَيِّنُ نَوْعَهُ، نحو: سِرْتُ سَيْرًا حَسَنًا. أوْ عَدَدَهُ، نحو: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ أوْ ضَرَبَات.

الرَّابع: يجوز حَذْف عَامِلِ النَّوعي والعَدَدِي دون التوكيدي، قَالَ في الخلاصة:

وَحَذْفُ عَامِلِ المؤكِّدِ عليه وَلَدهُ بَدْر الدِّين امْتَنَعْ وفي سِوَاهُ لِدَليلٍ مُتَّسَعْ واعْتَرَضَ، بالمَصْدَرِ النَّائب عن فِعْله، كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محَمَّد: الآية 4]، فإن التقدير: فَاضْرِبُوهُمْ ضَرْبَ الرِّقَابِ. فقد حُذِف مَعَ كَوْنِهِ مؤكدًا لعَامِلِهِ، قال المَكُودِي[1] واعتراضُهُ فَتَحُهُ. وَرَدَّهُ أبُو إسحقَ الشاطِبِي[2] بأنَّ المَصْدَر النَّائب عن فَعْلِهِ ليس من المؤكَّد لعَامِلِه في شيء، بَلْ هو نائب عَنْهُ وقَائمٌ مقامَهُ في الدَّلَالَةِ على المَعْنَى، فلا يلاحظ ذلكَ الفعل أصْلاً، بَلْ صار نسْيًا مَنْسيًّا. قال ابن غازي رَحِمَه اللهُ: وَقَدْ كَتَبَ بَعْض الأذْكِيَاءِ في طرَّة الشارح قول الشاعر:

وَابْنُ اللَّبُونِ إذَا مَا لُزَّ في قَرْنٍ   لم يستطع صوْلة البزل القنَاعِيسِ

(1) عبد الرحمان بن علي المكودي، أبو زيد: عالم بالعربية، نسبته إلى بني مكود، قبيلة قرب فاس، مولده بفاس ووفاته بها سنة 807. له: شرح ألفية بن مالك، وشرح مقدمة ابن آجروم، ومنظومة البسط والتعريف في علم التصريف، وشرح المقصور والممدود لابن مالك.

(2) إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، أبو إسحاق: أصولي حافظ، من أهل غرناطة، من أئمة المالكية. توفي سنة 790. من كتبه: الموافقات في أصول الفقه، الإفادات والإنشادات في الأدب، أصول النحو، الاعتصام في أصول الفقه، شرح الألفية سماه المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، قال فيه التنبكتي: لم يؤلف على الألفية مثله بحثاً وتحقيقاً فيما أعلم.

والبَزْلُ: الجمل الكبير الذي بَلَغَ خَمْسَ سنينَ أو سِتًّا فأكثر و القَنَاعِيس: القوي الغليظ وهو مثالٌ لِمَنْ يَعْتَرِضُ عَلَى الأَكَابر ولم يبْلغ مَبْلَغهم. والله تعالى أعلم.

■ الإِشَــارَةُ:

المصدر ما صَدَرَ عن الحقّ من أنوار تجليّاته، وأسْرار ذاتِهِ وهو الاسم المنصوب، أي ما نُصب من الكائنات ليُعرف بِهَا، ويُشهد فيها، فما نُصبت الكائنات لتراهَا بل لترى فيها مَوْلاهَا. وقال صاحب العَيْنيَّة:

فَـأَوْصَـافُـهُ وَالاِسْـمُ والأَثَـرُ الَّـذِي هُوَ الكَوْنُ عَيْنُ الذَّاتِ وَاللهُ جَامِعُ

وقال فيها أيضًا:

هُوَ مُوجِدُ الأَشْيَاءَ وَهْوَ وُجُودُهَا وَعَيْنُ ذَوَاتِ الكُلِّ وَهْوَ الجَوَامِعُ

وإنما يجيء هذا ويكشف في تصريف الفعلِ ثالثًا، في فعل الشريعة، والطريقة، والحقيقة. فتشتغل النفس أوّلاً بأفعال الشريعة حتى ترتاضَ بِهَا وتذوق حَلاوتها، ويشتغل القلب ثانيًا بأفعال الطريقة، فيتخلَّى عَنِ الرَّذائل، ويتحلَّى بالفضائِلِ، وتشتغل الروح ثالثًا بِالعُكُوف في بَحْرِ الحقائق، حتى تستَمِرَّ مَعَهَا ويَرْسَخ قدمها في شهود أنوارها وأسرارها.

وهو: أي ما صَدَر من الكائنات، على قسْمَين: قسم غلب مَعْنَاهُ على حِسِّهِ فصار معنويًا كالمَلائكة والعَارفينَ من بني آدَمَ، وقسم غلب حسُّهُ على مَعْنَاهُ، كالجماداتِ والحيواناتِ، ويلحق بهم مَن غلب حسُّهُ على معناه وشهوتُه على عقلِهِ من بني آدَمَ، وهم المنهمكُونَ في الغَفْلَةِ، المُنكَبُّون على الدنيا بالكلِّيَّة، فانطمَسَتْ بَصِيرتهم، واتَّسَعَتْ دائرة حِسِّهِمْ، فَهُمْ مسجُونُونَ بمُحيطَاتِهِمْ، محصُورُونَ فِي هَيْكل ذَاتِهِمْ، عائذًا بِاللهِ من حَالِهِمْ.

قال بعض العارفين: الخَلْق ثلاث: قسم لهم عَقْل بِلَا شهوة، وهم الملائكة. وقسم لهم شهوة بِلَا عَقْلٍ، وَهُمُ البَهَائِمُ وسَائر الحيواناتِ. وقِسْمٌ لهم عَقْل وشهوة، وهم بَنُو آدَمَ. فَمَن غَلَبَ عقله على شهوتِهِ، كَانَ كالمَلائكة أو أفْضَل، ومَن غلبَت شهوته على عقلِهِ كان كالبَهَائم أو أضَلّ، وما شَرَّف الله الآدمي وكَرَّمَهُ به إلَّا بمجاهدة شهوتِهِ، فَمَن جَاهَدَ نَفْسَه وَزَجَرَهَا حتى ملكها وظفر بِهَا، كَانَ أشرف من الملائكة، إذ لَا مجاهدة لَهُمْ، فلَا تكمل مُشاهدتهم كمال الآدَمِي. وبالله التوفيق.

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ المَكَانِ

هذا هو الثالث من المفاعيل وهو المَفْعُول فيهِ، وتُسَمِّيه البصريّون الظَّرف، وهو في اللغة: الوِعَاء. و حدَّه بعضهم فقال: «هو ما ذكر فضلة لأمْرٍ وَقَعَ فيه، من اسم زَمانٍ مطلقًا، أو مكَان مُبْهَم، أو مَادَّته مَادَّة عَامِلِه». وعرَّفه المصنِّف ببَعْضِ خَوَاصِّهِ فقال: ظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمانِ أي مُبهمًا كَانَ أو مُختصًا الْمَنْصُوبُ أي بفعل أو شِبْهِهِ بِتَقْدِيرِ فِي أي بتضمين معْنَى فِي الدَّالَّة على الظرفية وليْس المراد أن فِي مقدَّرة فيه أو كَانت هناكَ وحُذفتْ، لأنَّ هذا النوع يُقال فيه مَنصوب على إسْقاطِ الخافض، وهو غير مُطَّرد إلَّا مَعَ إنَّ وأنْ وكَيْ ولَيْسَ من هَذَا البَابِ. وإنما المراد أنَّ الكلمة تضمَّنَتْ وقوع شيء فيها، ثم عدَّ الظروف فقال: نَحْوُ: الْيَوْمَ كقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المَائدة: الآية 3]. فاليوم ظرف لأكْمَلْتُ، واليوم عند العرب من طلوع الفجر إلى الغروب، ومثله النَّهار. وَرُوِيَ عَنِ الشعْبِي[1] أنَّ ما بين طلوع الفَجْر وطلوع الشمس ليس من اللَّيْل وَلَا مِنَ النَّهارِ.

وَاللَّيْلَةَ وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفَجْرِ.

وَغُدْوَةً وهي من صَلَاة الصُّبْح إلى طلوع الشمس. وقيل: من طلوع الشمس إلى وقت الضحَى. وَيُقَال لها الغداة. وقد مَدَحَ الله تعالَى أهل الصفة بِقَوْلِهِ: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام: الآية 52]، أي يَذْكُرُون اللهَ فيها. وفي الحديث القدسي: «يا ابْنَ آدَمَ، اذكرني أوَّل النهار وآخِرَه أكْفِكَ ما بيْنَهُمَا». وفي حديث آخر: «ذِكر الله بالغَداة والعشي أفضل مِن حطم السيوف في سبيل اللهِ».

وَبُكْرَةً وهي أوَّل النَّهارِ؛ وهو قريب من الغَدَاةِ.

وَسَحَرًا بِالتنوينِ، إذا لَمْ تُرِد به سحر يوم بعينِهِ. وإذَا أرَدتَ ذلكَ لم تنوّن لامتناع صَرْفِهِ لِلْعَدْلِ والتعريفِ؛ وهو ثلث آخر الليل إلى الفَجْر.

وَغَدًا وهو اليوم الذي يَلِي يَوْمك.

---

(1) عامر بن شراحيل أو عبد الله الشعبي الحميري، أبو عمرو: راوية من التابعين، يضرب المثل بحفظه. ولد بالكوفة نحو سنة 19 وتوفي بها سنة 103. من رجال الحديث الثقات، استقضاه عمر بن عبد العزيز، وكان فقيهاً، شاعراً.

وَعَتَمَةً وهو ثلث اللَّيْلِ الأول من مغيب الشَّفَقِ.

وَصَبَاحًا وهو أول النَّهار، كالغداة.

ومَسَاءً وهو ما بعد الزَّوَالِ إلى الغُرُوب.

وَأَبَدًا وَهُوَ ما يستغرق الزَّمان المستقبَل.

وأَمَدًا وهو قطعة منَ الزَّمانِ مُبْهَمة.

وَحِينًا وَوَقْتًا وهما متقاربانِ؛ ومَعْنَاهما مُدَّة مِنَ الزَّمان مُبْهَمة، فمَن حَلَفَ أنه لا يكلم فلانًا أمَدًا أو حينًا أو وقتًا لَزِمه سَنَة احتياطًا. قال خليل: وسَنَةٌ في حينٍ وَزَمَن وعصر ودَهْرٍ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مما يدلّ على الزَّمانِ أو أضيف إليه وإن لم يكُنْ زمانًا، ككلّ وبعض، نحو: سِرْتُ كل اليوم، أو بعض اليَوْم ونحو ذَلِكَ.

وَظَرْفُ الْمَكَانِ هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ أي الْمُبْهَم؛ وهو ما ليْسَت له صورة، وَلَا حُدُود مَحْصُورةٌ، بخلاف المختصّ، وهو ما له صورة كالدَّار والمَسْجِدِ، والعراق والشام، ونحو ذَلِكَ، فَلَا تُنصَب على الظَّرْفية، وإنما تُنصَب على إسْقاطِ الخافضِ.

الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي أي بتضمين في كَمَا تقدَّمَ. وخرج ما لَيْسَ على مَعْنى فِي، نحو: رأيْت مكَان زَيْد، فإنه مفعُول بِهِ، فمِن المُبْهَم الجِهَاتُ السّتّ.

نَحْوُ: أمَامَ وَخلْفَ وقُدَّامَ بِمَعْنَى أمَامَ.

وَوَرَاءَ بِمَعْنَى خلف.

وَفَوْقَ وَتَحْتَ ويمين ويسار، نحو: جلَسْتُ أمام الخطيب، خَلْفَ السَّارية، فوْق البسَاط، تحت السَّقف، يمينَ المحراب، يسار الباب. قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يُوسُف: الآية 76]، ﴿وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا﴾ [الكهف: الآية 82]، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: الآية 79]، ﴿تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: الآية 17].

ويلْتَحِق بِأسْمَاءِ المَكَانِ ما أشبهَهُ في الإبْهَامِ، كَبَريد وفَرسَخٍ وَمِيلٍ، وإن كَانَتْ محدُودة فمكَانها غَير معَيَّن.

وَمِنَ المُبْهَم: عِنْدَ لِمَا قَرُبَ مِنَ المكانِ، نحو: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعَام: الآية 59] فعند مَنصُوبٌ بِالاستِقْرار لأنَّهُ خَبَرٌ مقدَّمٌ.

وَمَعَ لمكَانِ الاجْتِمَاع، وهِيَ مُلَازمةٌ للإضافَة وقَدْ تُنوَّنُ وتُنْصَبُ على الحَالِ، نحو: جَاءَا مَعًا، وَجَاؤوا مَعًا. قَالَ الشاعر:

ولمَّا تفرَّقنا كأنّي ومالكًا ... لِطُول اجتماع لم نبتْ ليلةً مَعًا

وَإِزَاءَ وَحِذَاءَ للمكان الملاقي.

وَتِلْقَاءَ للمكان المواجه.

وَهُنَا إشارة للمكانِ القريب وقد تتقدَّمهُ هاء التنبيه، وإن أُريد البعيد، ألحقته كاف الخطابِ، أو مع اللَّام، نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: الآية 11].

وَثَمَّ اسْمُ إشارة للمَكانِ البعيد. قال تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الشعراء: الآية 64]، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾ [الإنسان: الآية 20]، أي وإذا وقعت منكَ رؤية وأنت ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا.

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ من الألفاظِ الدَّالَّة على المكَانِ المُبْهَم، كجانب وناحية، ويدخل فِيهِ مَا صِيغَ من المصدر، وإن كَان مختصًّا كمقعد ومَجْلس وَمَرْمَى، بشرط أَنْ يعمل فيه مشاركُه في المادَّةِ، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: الآية 9] ونحو ذلك، وهو يصلح للزَّمانِ والمَكانِ، تقول: قعدتَ مَقْعَد زيْدٍ، أي في مَكَانِه أَوْ زمان قُعُودِهِ. واعْلَمْ أَنَّ الظرفَ على قسْمَيْن، مُتَصَرِّف وغَيْر مُتصرِّفٍ، فَالمُتَصَرِّفُ هُوَ الَّذِي يخرجُ عن الظرفية إلى الفاعلية والمَفْعُولية، والابتداء والخبَر، كاليوم والليلة وشبههمَا، تقول: أَعْجَبَنِي يَوْمُك، وليلتُك ليلةٌ مُبَارَكة، وأعجبني غدُوٌّ، و صَبَاحكَ حسن، ومساؤكَ مُبَارَكٌ، وعَتَمَتُك مُباركة، ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: الآية 34].

والَّذي لَا يتصرف قسْمَانِ: قِسْمٌ لَا يخرج عَنِ الظَّرفية قطّ، نحو: قطّ، وعوض، تقول: مَا فَعَلْتُه قطّ أي فيما مضى من الزَّمَانِ، وَلَا أفعَله عَوْض بفتح العَيْن وسكون الواو، أي فيما يُسْتَقبَل مِنَ الزَّمَانِ. وقسْم يخرج عن الظرفية إلى ما يُشبهها، وهو الجرّ بِمِنْ؛ لأنَّ الجرَّ بِمِنْ أَخو الظَّرفِ، وهو خمْسَة حروف: قَبْلُ، وَبَعْدُ، ودُونَ، وعِنْدَ، وَلَدُن. والفَرْق بيْن عنْدَ ولَدُن أنَّ لَدُن تدُلّ على الاتِّصَالِ والالتصاق دُونَ عِنْدَ، وينقسم الظَّرف أيضًا إلى مُنْصَرِف وهو الذي يدْخله التَّنْوين، وإلى غير مُنْصرف وهو الَّذي لا يَدْخلهُ ذلِكَ، كَسَحَر إذا أُريد سَحَرَ يَوْم بِعَيْنِهِ. وقد يكون الظَّرْف مبيَّنًا على الكَسْرِ كَأَمْسِ إذا أُريد اليوم الَّذي قبل يومكَ.

■ فَرْع:

قد يُحذف الظَّرْف وينوب عَنْهُ المَصْدر، تقول: جَلَسْت قربَ زيْدٍ، أي مكَان قربه، وجئتك طلوع الشمْس، أو صلاة العَصْرِ، أي وَقْت طلوع الشَّمْسِ، ووقت صَلَاة العَصْر. وفي الخُلَاصَة:

وقـد يـنـوب عـن مَـكَـانٍ مَـصْـدَرُ   وَذَاكَ فِـي ظَـرْفِ الـزَّمَـانِ يـكـثـرُ

■ **تَنْبِيـهٌ:**

الظروف كلها مُذَكَّرَة إلَّا قُدَّام، وَوَرَاءَ، قاله ابن عُصْفور في شَرْحِ الجُمَلِ. والله تعالى أعْلَم.

■ **الإِشَـارَةُ:**

اعْلَمْ أنَّ الوجود المتجلَّى به كُلُّه ظروف وأواني لأسْرارِ المعَانِي. ولذلكَ قال الشُشتري:

لَا تَـنْـظُـرْ إِلَـى الأَوَانِـي وخُـضْ بَـحْـرَ الـمَـعَـانِـي

لَـعَـلَّـك تَـرانِـي

والأَوَانِي عَيْنُ المَعَانِي، إذ لَا اثْنِينية في الوجود، ولذلكَ قال أيضًا:

إنَّ نـطقي من خَلْف ذَاكَ الأَوَانِي وَأَنَـا دَائِـم كـل الأَوَانِـي أوَانـي

فَالكَوْن كُلّه كثلجةٍ، والثلجَة ظَاهِرها ثلجة جامدة، وَبَاطِنها مَاءٌ نَابِعٌ، كذلكَ الكَوْن، ظَاهره كَوْنٌ كثيفٌ، وباطنه سِرّ لطيفٌ، ظاهره كَوْنٌ، وحقيقته مكوِّن.

وفي ذلِكَ يقول الجيلي في عيْنِيَّتِهِ رضي اللهُ عَنْهُ:

وَمَا الكَوْن فِي التَّمْثِيلِ إلَّا كَثَلْجَةٍ وَأَنْتَ بِهَـا المَـاءُ الَّذي هُوَ نَابِـعُ

فَمَا الثَّلْجُ فِي تَحْقِيقِنَا غَيْرَ مائِهِ وغَيْرَ آنٍ فِي حُكْمِ دَعَتْهَا الشرائعُ

وقال القطب ابن مشيش رضي الله عَنْهُ مخاطِبًا لوارثه أبي الحسن رضي الله عَنْهُ: «يا أبا الحَسَن، حَدِّد بَصَرَ الإيمانِ تجِد اللهَ في كل شَيْءٍ، وعِنْدَ كل شَيْءٍ، ومَعَ كل شَيْءٍ، وَقَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَبَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ، وفَوْق كل شَيْءٍ، وَتَحْتَ كل شَيْءٍ، وقريبًا مِنْ كلِّ شَيْءٍ، ومُحِيطًا بكل شَيْءٍ، بقرْبٍ هو وَصْفه، وبحيطَةٍ هي نعته. وَعُد عَن الظرفية والحدود، وعن الأماكن والجهات، وعن الصحبة والقرب في المسافات، وعن الدُّورِ بالمخلوقاتِ، وامحَق الكُلَّ بوصْفِهِ الأول وَالآخر والظَّاهر والباطِن؛ وهو هو هو، كَان الله وَلَا شيء مَعَهُ وهو الآن على ما عليه كَانَ».

قوله: وعُد عَنِ الظرفية، أي جاوز عن الظرفية، فَلَا تعتقد أنَّ الحق مظروف لشيءٍ أو محدود بِشَيْءٍ لأنَّ الظرف عيْن المظروف، والذَّات العالية عمَّت كلَّ شيءٍ وأحَاطتْ بكلِّ شيءٍ، ومَحَتْ وُجُود كُلِّ شَيْءٍ. وفي الحِكَم: «كيْف يحتجبُ الحق تعالى بشيءٍ والَّذي يَحْتَجِبُ بِهِ هو فيه ظَاهر وَمَوجود حَاضِر». وقوله: وعن الدّور بالمخلوقاتِ، اعلم أنَّ الأسْرَار اللطيفة الباقية على كَنْزِيَتها لا شكَّ أنها محيطة بالأنوار التي وقع التجلِّي بِهَا ودائرة بِهَا، لكن لمَّا كانت هي عيْنُهَا ومتدفِّقة منهَا،

صار الكل بحرًا متَّصلاً، رتقًا منطبقًا، وصار الدَّائر عين المدار عليه، ولذلكَ قال: وامحق الكُلَّ بوصفهِ الأول والآخر والظَّاهر والباطن، إذ لَا يخرج شيء عن هذه الأسماء الأرْبَعة؛ فهو أوَّل كلِّ شيء، وآخر كل شيءٍ، والظاهر بكل شيءٍ، والباطِن في كل شيءٍ، وقوله: وهو هو هو، الأول يشير إلى الوجود الأول الأزَلِي قبل التجلِّي، والثاني إلى حالِهِ بعد التجلِّي، والثالث إلى حالِهِ بعد طَيِّ هذا التجلِّي وإظهار تَجَلٍّ آخَرَ يدوم وجودُه وظهورُه وهو المعبَّر عنه بالآخرةِ.

وقال بعض العارفينَ في هَذَا المَعْنَى: «الحقّ تعالى مُنَزَّهٌ عن الأيْن والجهة والكَيْف والمادَّة والصورة، ومَعَ ذلكَ لا يخلُو منه أيْن ولا مكَان، وَلَا كَمٌّ ولا كَيْف، ولا جِسْم ولا جَوْهَرٌ ولا عَرَض، لأنّه لِلُطْفِهِ صار في كلّ شيء، ولِنُورِيَّتِهِ ظاهرٌ في كل شيء، ولإطلاقه وإحاطته متكيِّف بكل كَيْفٍ، غَيْر متقيِّدٍ بذلكَ، ومَن لم يذُقْ هَذَا وَلَمْ يشهَدْهُ فهو أعمى البصيرة، محرومٌ من مُشاهدة الحق تعالى». وَلَا يفهم هذه الأسْرَار وَيَذُوقها إلَّا مَنْ صَحِبَ الرجالَ وَخدَمَهم، وقَبَّل الترابَ من تَحْتِ أقدامِهِمْ ومَن لَمْ يقدر على هذا فَلْيُسَلِّمْ للرِّجَال فيما رَمَزُوا لهُ وأشارُوا إلَيْه:

إنْ لَمْ تَرَ الهِلَالَ فَسَلِّمْ   لأُنَاسٍ رَأَوْهُ بِالأَبْصَار

ولله درّ ابن الفارض رضي الله عنه حيث قال:

وَلَا تكُ مِمَّنْ طَيَّشَتْهُ طُرُوسُهُ   بِحَيْث استخفَّتْ عَقْلَه وَاسْتَفَزَّتِ

فَثَمَّ وراءَ النقل عِلْمٌ يدقّ عَنْ   مداركِ غَايَةِ العُقول السليمَةِ

تلقَّيته منِّي وعنِّي أخذتُه   ونَفسيَ كَانَتْ من عطَاء ممدتِي

وإذا تنزَّلتَ إلى عالم الحكمة وهو عالم التشريع، وجدتَ الظروف متفاوتة في الشرف والعلوّ على حسَبِ مظروفها، أشباحًا كَانَتْ أو أزمِنَة أو أمكنة.

فالأشباح تعظم بشرف الأرواح، فإن كانت الرّوح عارفة بِاللهِ، مكاشَفة لأسْرار الذَّاتِ، كَان البدَن الَّذي احتوى عليها عظيمًا شريفًا، يُقْتَبَسُ منه الأنوار والأسرار، ويُتَبَرَّك به حيًا وميّتًا، وَيَزْدحم النَّاس على قبرِه، ويُستَشفَى بِترابِهِ. وإن كَانَت عالمة بِأحكَام الله، كان لها شرف دون ذلِكَ. وكذلك إذا كَانَتْ حاملة لكتاب الله، كان لَهَا شَرَف دُونَ ذلِكَ، ثم عامَّة المؤمنينَ، وإن كَانَتْ لا إيمان لَهَا كان جسدها جِيفة لَا قدْر لَهُ وَلَا قيمة.

وأمَّا الأزمِنَة فتعظم أيضًا بِقَدْرِ مَا يقع فيها من الطاعة والإحسَان، كليلة القَدْر والليالِي العَشْر، ويوم عرفة، وأيام العَشر، ويوم عاشوراء، ولَيْلَة المَوْلِدِ لأنَّه ظهر فيها سيِّد الوجود. فالظرف تابع لمظروفه في الشرف، وضدّه. ولذلك كَانت أوقات العارفين

كلها ليلة القدْر، لأنها كلها عندهُم عظيمة، لاشتمالهَا على العبادة الكبيرة؛ وهو شهود الحبيب، والقُرْب منْهُ. وفي ذلك يقول الشاعر:

لَوْلَا شُهُودُ جَمَالِهِ فِي ذَاتِي ... مَا كُنْتُ أَرْضَى سَاعَةً بِحَيَاتِي
فَمَا لَيْلَةُ القَدْرِ المُعَظَّم شَأْنُهَا ... إلَّا إذَا عُمِّرَتْ بِكُمْ أَوْقَاتِي
إنَّ المُحِبَّ إذَا تَمَكَّنَ فِي الهَوَى ... والحِبُّ لَمْ يَحْتَجْ إلَى مِيقَاتِ

وقال آخر:

وكلّ الليالي ليلَة القَدْر إنْ بَدَا ... كَمَا كلُّ أيَّامِ اللّقا يومُ جُمْعة

وَكَان الشيخ المرسي رضي الله عنه يقول: «نحن والحمد لله أوقاتنا كُلّها ليلة القَدْر»، لأنَّ عبادتهم التي يُعَمِّرُونَ بِهَا أوْقاتهم كلها فكرة واعتبار، وشهود واسْتبصار وفكرة سَاعة أفضل من عبادة سَبْعين سَنَة، كما في الحديث.

وكذلكَ الأمكنة، تعْظم بقدر ما يقع فيها من الطّاعات، كَجَبلِ عرفة والمساجد الثلاثة ثم المَسَاجِد الباقية والزَّوَايا، وخلوات الأولياء ونحو ذلك مما عظَّمته الشريعة، وعند العارفينَ: الأماكن كلّها عَرَفَة، لأن الأماكن تشرُف بهم، وتطيب بحضورهم، وفي ذلكَ قال شاعرهم:

و سَعْيِي لَهُ حَجٌّ بِهِ كُلُّ وَقْفَةٍ ... عَلَى بَابِهِ قَدْ عادَلَتْ أَلْفَ حَجَّةِ

أي وسيري إليه حجٌّ والوصول إليه والوقوف بباب حضرته وَقْفَةٌ تعدل ألفَ وقفة بعرفة الحسّية، و هذا كما قال الآخر:

كُلُّ وقتٍ مِنْ حَبِيبِي ... قَدْرُهُ كَأَلْفِ حَجَّة

وينخرط في سِلْكِ هذا التفضيل آيات القرآن بَعْضها على بَعْض وذلكَ على حَسَب ما تدلّ عَلَيْهِ من تعظيم الرّبوبية، وكشف حِجَابِهَا.

وكذلك تفضيل الأذكَار فَبِهَذَا المَعْنَى، وتفضيل بعض الصلاة على رسول الله (ص) على بعض، بِحَسَب ما تدلّ عليه من تعظيم الرَّسُول وتمجيده (ص). وبالله التوفيق.

بَابُ الحَالِ

هو الخامس من المنصوبات، والحَال في اللغة: هيْئة الإنسَان، وتطلق على الزَّمانِ الذي بيْنَ الماضي والمستقبلِ، وَرُوح الإنسَان وما يعتريه من فرح أو ضِدِّه، وهو يُذَكَّرُ ويُؤنَّثُ. يقال له: حَالٌ حَسَنٌ وحسنَة، وحَقِيقتهُ: وَصْفٌ فُضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِم في حَالِ كَذَا. وقال الفاكهي[1] هو الوَصْف الفُضْلة المَسُوق لبيَانِ هيئة صَاحِبِهِ، وَعَرَّفَهُ المصنِّف بقوله: **الحَالُ هُوَ الإِسْمُ** أي فلا يكون فِعْلاً وحده ولا حَرْفًا ويكون جُملة في تأويل الاسم.

المَنْصُوبُ بفعل أو شبهه، خرج به الوصف المرفوع أو المجرور وسَائر التوابع.

المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ أي جُهل، خرج به سَائر المنصوبات و **مِنَ الْهَيْئَاتِ** خرجَ التمييزُ لأنه يُفَسِّر مَا انبهَمَ من الذَّواتِ، ونقل الرَّاعي عن شيخهِ: سَمِعْتُ أنه قال: قَوْلُ النحاة انبهَمَ في حدِّ الحَال، والتمييز مَنْقُودٌ عَلَيْهم لأنه لم يوجد في كَلامِ العَرَبِ. والصَّوَاب: اسْتَبْهَمَ. وأيْضًا: لأنَّ الفعلِ مختصٌ بِالعلاجِ والتأثير في الغَالِب، تقول: عجنت الدَّقِيق فَانْعَجَنَ، وضربت فلانًا فَانْضَرَبَ، وقد يكون لغَيْر العلاجِ كَانْصَرَفَ اهـ

ويكون الحال منَ الفاعِلِ **نَحْوُ: جاءَ زَيْدٌ رَاكبًا وَمن المَفْعُولِ**، نحو: **رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا.**

ويحتملهما نحو: **لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِبًا، وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ.**

من الأمْثِلَة، ويكون من المجرور بالحَرْفِ، نحو: مَرَرْت بِهنْدٍ جالسَة. وَلَا يكون من المُضَافِ إليه إلَّا إذا عَمل فيه المُضَاف، نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يُونس: الآية 4] أو كَان جزاء من المضاف إليه، نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: الآية 47]. أو مثل جزئه، نحو: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [آل عمران: الآية 95]. وهذا مَبْنِي على أنَّ العامِل في الحال هو العامل في صَاحِبِهِ. فإن كَان

(1) عبد الله بن أحمد الفاكهي المكي، جمال الدين: عالم بالعربية، من فقهاء الشافعية، مولده سنة 899 بمكة ووفاته بها سنة 972. أقام بمصر مدة. من كتبه: الفاكه الجنية على متممة الأجرومية، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى، كلاهما في النحو. واستنبط حدوداً للنحو جمعها في كراسة ثم شرحها وسماها: الحدود النحوية.

المُضَاف الأول غير عامل في الحَالِ لَزِمَ أنَّ العامل في الحَالِ غير العامل في صاحبه وهو غير جائز. وأمَّا إن كَان جُزْءًا أو مثل الجُزْءِ، فلمَّا كَان يصحّ إسْقاط الأول صار كأنه عامل فيهما، ألا ترى أنكَ تقول: وَنَزَعْنَا مَا فِيهِمْ مِنْ غِلٍّ واتَّبِعُوا إِبْرَاهِيمَ، فيصحُّ الكَلَامُ ويأتي الحال مِنَ المبتدأ أو من الخَبَرِ إلَّا أنَّ مَجِيئَه مِنَ المبْتدأ ضَعِيفٌ. قاله الشيخ السنوسي[1] في شرح عقيدة الجزائري[2].

وَلَا يَكُون الحال إلَّا نكرة.

فإن عُرِّفَ لَفْظًا فاعْتقِدْ تنكيرهُ مَعْنًى، نحو: وَحْدَكَ اجْتَهِدْ، أي منفرداً، و ادْخُلُوا الأوَّلَ فالأوَّل، أي مترتِّبينَ.

وَلَا يَكُونُ إلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ أي بعد أخذ الفاعل فضله والمبتدأ خبره لأنه فُضْلَة. ومن ثم قيل: إنه لَا يأتي من المبتدأ.

وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إلَّا مَعْرِفَةً أي غالبًا لأنه محكوم عليه بِالحَالِ. وَلَا يصحّ الحُكم على المَجْهُولِ إلَّا بمسوغ منها تأخره عن الحالِ، نحو قول الشاعر:

لـمـيّـة مـوحـشـاً طـلـل يـلـوح كـأنـه خـلـل

أي لميّة طلل موحشاً والطَّلل ما شخَص من الديار بعد خرابها وانتقال أهْلها عَنْهَا. ومنها تخصيصه بالوصف كقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: الآيتان 4، 5] أو يتقدَّم عليه نَفْي، نحو: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝﴾ [الحِجر: الآية 4] أوْ نَهْي نحو قول الشاعِرِ:

لَا يَـرْكَـنَـنْ أحَـدٌ إلـى الإحـجـام يَـوْمَ الـوَغَـى مُـتَـخَـوِّفًـا لِـحِـمَـامِ

والإحجام: التأخر، والوَغَى: الحَرْبُ. والحِمامُ: بكَسْر الحاءِ: المَوْت، أو اسْتفهام كَقول الشاعر:

يَا صَاحِ هَل حم عيْش باقيًا فترى لنَفْسكَ العُذْر في ابعادها الأملا

---

(1) محمد بن يوسف السنوسي الحسني من جهة الأم، أبو عبد الله: عالم تلمسان في عصره وصالحها. ازداد بتلمسان سنة 838 وتوفي بها سنة 894. له تصانيف كثيرة منها: شرح صحيح البخاري وشرح صحيح مسلم، وعقيدة أهل التوحيد ويسمّى العقيدة الكبرى وأمّ البراهين ويسمّى العقيدة الصغرى، وشرح الأجرومية، والعقيدة الوسطى، ومجربات في الطب، وشرح لامية الجزائري المذكورة هنا.

(2) أحمد بن عبد الله الجزائري الزواوي: فاضل مالكي من قبيلة زواوة. ازداد سنة 800 وتوفي سنة 884. كانت إقامته بالجزائر. له: اللامية في علم الكلام، تسمّى الجزائرية في العقائد الإيمانية شرحها الشيخ السنوسي.

أي يا صاحِبي هل قدر عيْش يدُوم فتُعْذَر في تأخير الأمَل، بل لَا عيْش يَدُومُ فشَمِّرْ وتزوَّدْ واجعل الموْت نصْب عينيْكَ، يُصْبح أو يُمْسِي عَلَيْك. ومن غيْر الغَالِب، وهو إتْيان الحال مِنَ النَّكِرَةِ بِلَا مُسَوِّغ قَوْله في الحديث: صلَّى رسول الله (ص) قاعدًا، وصلَّى وراءه رِجَال قيامًا. وأخَذَ الشَّافِعِي بِهَذَا الحديث لأنه الآخر من فعْله عليه السلام. وقال أبُو حنيفة: يجلسُون مَعَهُ أخْذًا بِالحديث الصحيح: «إنَّمَا جُعِلَ الإمامُ لِيُؤتَمَّ به» ثم قال: «فإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون»، الحديث. وأمَّا مالِك فلَمَّا رَأى تعارض الحديثين لم يأخذ بواحدٍ منهما إلَّا أن يستَوُوا في العُذْرِ، والله تعالى أعْلَمُ.

■ الإشَارَةُ:

الحَالُ عند الصوفية وارد يَرِد على القَلْب من كشفِ أسْرار الذَّات وأنوارها، فتدهش الرُّوح وتهيم وتسكر، ويظهر ذلكَ على الجَوَارح فَيَهْتَزُّ الرَّأسُ ويشطح البَدَن، ويُقَال فيها الوجد، وربما وقع صاحبه في المهالك، وهو لا يشْعُر. وقد حُكِيَ أنَّ الشبلي أخذهُ حَالٌ في موضع مقصبَة فيه بقية قصب قطع فقام عَلَيْهَا فَدَخَلَتْ في رجله فمات من ذلِكَ. وقد مات كثيرٌ من الصّوفية بالحَال. وقد أشار الشيخ أبُو مَدْيَن[1] رضي الله عَنْهُ إلى شيْءٍ من ذلِكَ فقال:

فَقُلْ لِلَّذِي يَنْـهَى عَنْ الوَجْـدِ أهْلَهُ ... إذَا لَمْ تَذُقْ مَعْنَى شَرَابِ الهَوَى دَعْنَا

إذَا اهْتَزَّتِ الأرْوَاحُ شَـوْقًا إلَى اللِّقَا ... نَعَمْ تَرْقُصُ الأشْبَاحُ يَا جَاهِـلَ المَعْنَى

أمَا تَنْظُرِ الطَّيْرَ المُقَفَّـصَ يَا فَتَى ... إذَا ذَكَرَ الأوْطَـانَ حَـنَّ إلى المَـغْنَى

يُفَـرِّجُ بِالـتَّـغْرِيـدِ مَـا بِـفُـؤَادِهِ ... فَتَـهْـتَزُّ أرْبَـابُ العُـقُـولِ إذَا غَـنَّى

وَيَرْقُصُ فِي الأقْفَاصِ شوقًا إلى اللِّقَا ... فَتَضْطَرِبُ الأعْضَاءُ فِي الحِسِّ وَالمَعْنَى

كَذَلِكَ أرْوَاحُ المُـحِبِّـيـنَ يَا فَـتَـى ... تُهَزِّزُهَـا الأشْـوَاقُ لِلْـعَالَـمِ الأسْـنَى

أتُلْزِمُـهَا بالصَّـبْرِ وَهْيَ مُشَـوَّقَةٌ ... وَهَلْ يَسْتَطِيعُ الصَّبْرَ مَنْ شاهَدَ المَعْنَى

إلى أن قال:

فَإنَّـا إذَا طِبْـنَا و طَابَـتْ قُـلُوبُنا ... وَخَامَـرَنَا خَمْـرُ الغَـرَامِ تَـهَتَّـكْـنَا

---

(1) شعيب بن الحسن الأندلسي التلمساني، أبو مدين: من مشاهير المشايخ الصوفية الكبار، المعروف بأبي مدين الغوث، ازداد قرب إشبيلية نحو سنة 509. أقام بفاس وسكن بجاية وكثر أتباعه حتى خافه السلطان يعقوب المنصور. وتوفي قرب تلمسان سنة 594. له استغفار، والعقيدة المباركة، وبداية المريد، والحِكَم المسماة أنس الوحيد ونزهة المريد، وقصائد.

فَلَا تَلُمِ السَّكْرَانَ فِي حَالِ سُكْرِهِ ... فَقَدْ رُفِعَ التَّكْلِيفُ فِي سُكْرِنَا عَنَّا

وبَعْدَ الحالِ المَقَام وهو السُّكُون والطُّمأنِينَة بالخروج مِنَ السُّكْرِ إلى الصَّحْوِ، فتطْمَئِنُّ الرُّوحُ وتَسْكُنُ في مَقام المشاهدةِ ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴿٥٥﴾﴾ . وفي هذا المَقام، قيل للجُنَيْد رضي اللهُ عَنْهُ: مَا لَكَ كنْتَ تتحرَّك عِنْدَ السَّمَاع وَتَرْقُصُ، واليَوْم لَمْ يَظهر عَلَيْكَ شَيْء مِن ذَلِكَ، فقرأ: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النَّمل: الآية 88].

ومِنْهُمْ مَنْ يَبْقى في الحَالِ بَعْد تمكُّنِهِ من الشُهودِ، فيكون قطب الأحْوَال كما تقدم عن البِسْطامِي، إلَّا أنَّ صاحب المَقام يؤهَّلُ للاقتداءِ وَالاهْتِداءِ بِخِلافِ صاحب الأحْوَال، فلا يُقتَدَى به في حَالِ سُكْرِهِ، وقلَّ مَن يَنْجَح على يدهِ، لِصُعُوبَةِ تَرْبيتهِ كَحَال أبي الشتاء[1]. فقد حُكِيَ أنَّه كَانَ يعلِّق المريد رأسه أسْفل ورِجله فوق ويوقِد النَّار تحتهُ.

فَأوَّل السَّيْر عِلْم، ثم عَمَلٌ، ثم حَال وهو الذَّوق، ثم الشُّرْب والسُّكْر، ثم المقامُ وهو الصَّحْوُ. ويُقال: الأحْوَال مواهب، والمقامات مكَاسبُ. وكسبها هو تقدّم الأحوال عَلَيْهَا، كَأنَّها نتائجها، وكَوْن الأحْوَال مواهباً يَعْنِي بَعْد التحرّك في جَلبها، كَخَرْق العوائد وحُضور حِلَق الذِّكر أو السّماع مع تفرّغ البَاطِن مِنَ العَلَائِق. وقد تكون الأحْوَال ظلمانية، إمّا نَفْسَانِيَّة أو شيْطانية، فإن أهْل اللَّهْو قد يَنْجَذِبونَ فِي لَهْوِهِمْ، فيقطعونَ الليل و النَّهار واقفين في لَهْوِهِمْ غَائبِينَ عنهُمْ.

والأحوال الرَّبَّانية هي التي تَنْشأ عن ذِكْرِ اللهِ من القلوبِ المنوَّرة، وعن سَمَاع ما يُحَرِّكُ إلى الحَضْرةِ و قَدْ تَنْشأ عن سَمَاع اللَّهْوِ إذَا كَان عَارِفًا يَصْرِفه مِنَ البَاطِلِ إلى الحقّ كما وَقَعَ للرَّجُل الذي سَمع القائل يقولُ:

إذا العشرونَ مِنْ شعبان وَلَّتْ ... فَوَاصِلْ شُرْبَ لَيْلِكَ بِالنَّهارِ
وَلَا تَشْرَبْ بِأقداحٍ صغارٍ ... فَقَدْ ضَاقَ الزَّمانُ عَلى الصِّغَارِ

فَهَامَ على وَجْهِهِ وَذَهَبَ إلَى مَكَّة فَبَقِيَ بِهَا مُجَاوِرًا حتَّى ماتَ رضي اللهُ عَنْهُ، فَفَهِمَ أنَّ العُمُرَ إذَا ذَهَبَ جُلّه فقد قرب الرَّحيل وضاق الزّمان على العبادة الصُّغرى،

---

(1) محمد بن موسى أبو الشتاء المعروف بالخمّار: من كبار أهل الأحوال الربّانية والجذب ودوام الغيبة. أخذ عن الشيخ سيدي عبد الله الغزواني دفين مراكش، لكنه لم تطل صحبته له ويقال إنه ما لقيه إلّا مرة واحدة بقبيلته الشاوية فأمدّه من حينه وهام على وجهه. كان كثير التلاميذ وخرج منه كثير من البهاليل. يذكر شائعاً أنه كُنّي بأبي الشتاء بسبب أن الناس احتاجوا إلى الشتاء فلجئوا إليه فأمطروا في الحال. توفي سنة 997.

نَطلب المواضِع التي تكونُ فِيهَا العِبَادة كُبْرَى، فتضاعَف فيها الأعْمَال، وهَذَا الرَّجُل كَانَ مِنَ العلماءِ المجتهدينَ، ولو كَان مِنَ العَارِفينَ لَمْ يحتج إلى ذَهَاب إلى مكَّة بل عبادة القَلوب مضاعفة بأضعاف كثيرة في أيّ مَوْضِع كَانَتْ. ولذلكَ قَالَ بَعْضُهُمْ: «الذَّرَّة من أعْمَال القلوب أفْضَل مِنَ أمْثَالِ الجِبالِ مِنْ أعْمَالِ الجَوَارِح». وقال عَلَيْهِ الصَّلاة والسَّلام: «ركْعَة مِنْ عَالم بِاللهِ أفضَل مِنْ ألْفِ ركْعَةٍ مِنْ جَاهِلٍ بِاللهِ». ذكره في الجامع. ولْنَرْجِعْ إلى ما كُنَّا بِصَدَدِهِ مِنَ الإشارَةِ فَنَقُولُ:

الحَالُ هو الاسْمُ، أي الوَصْف الفُضْلة، لأنه مَوْهِبَة ومحْض فَضْلٍ، المُنْتَصِب لِلمُريدينَ السَّائرينَ، يُرَقِّيهم من حَالٍ إلى حَالٍ، ومِن مَقَام إلَى مَقَام.

فَأوّل الأحْوَال وَارِد الانْتِبَاه فينتبه من نَوْم البِطالة والتقصير إلى حالِ الجدّ والتَّشمير.

ثم وَارد اليقظة، فيتنبه من نَوْم الغَفْلَة إلى حَالِ الذِّكر الدَّائم.

ثم وَارِد السَّيْرِ، فيتجرَّد مِنَ العَلائِق لتشرق عليه أنوار الحقائق.

ثم وارِد الوِصَال، فيخرج من سِجْن الأكوانِ إلى شهودِ المُكَوِّن.

وقد أشار في الحِكَم إلى بعض هَذَا فقال: «أوْرَد عليك الوارد لتكون بِهِ عليه وارِدًا، أوْرد عليك الوارد لِيسلمكَ مِن يَدِ الأغيارِ ويُحَرِّرَكَ من رِقّ الآثار، أوْرَد عليك الوارِد لِيُخرِجك من سجْنِ وُجُودِكَ إلى فضاءِ شهودِكَ».

المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنْ هَيْئَاتِ الرِّجَال و مَا كَمُن في سَرَائرهم، فَمَا كَمُن في السَّرَائر ظَهَر في شهادة الظواهر، تَنَوَّعتْ أجْناس الأعْمَالِ لتنوّع وارداتِ الأحوال، فَمَن كَانَت أحْواله صافية، مُوافقة للشريعة المحمدية، عَلِمْنَا أنَّ باطنه صَافٍ لَا تخليط فيه. ومَن كَانَت أحْوَاله ظلمانية، مخالفة للشريعة المحمدية، عَلِمْنَا أنَّ باطنهُ ظَلماني لَا صَفَاءَ فيه، فصفاء الظَّاهر من صفَاءِ الباطِنِ، وتخليط الظَّاهر من تخليط الباطِنِ، لا تنطق الأوانِي إلَّا بما سَكَنَ، والأحْوال الصافية تظهر نتائِجُهَا على صَاحِبِهَا. فَالوارد الرَّبَّاني يُثْمِرُ أحْوَالاً سَنِيَّة، فيعقبه الزُّهدُ والوَرَع والخشية والهيْبَة والرَّزَانة و الطمأنينة والسكينة والوقار والتواضع والسخاء والكَرَم، وغَيْر ذلك من الأخلاقِ الحَسَنَة والشِّيَم الزَّكِيَّة.

والوارد النَّفسَاني أو الشيطاني تعقبُه القَسَاوة والفظاظة والتكبّر والصولة على النَّاس والرَّغبة في الدّنيا والجاه، وغَيْر ذلِكَ مِنَ الأخْلَاقِ الذَّميمَة. وفي الحِكَم: «لَا تزكين وارِدًا لا تعلم ثمرته؛ فَلَيْس المراد من السحابة الأمطار، وإنما المراد منها وجود الأثمار».

وزاد في الخلاصَة في أَوْصَافِ الحالِ النحوية الانتقال والاشتقاق فقال:

وَكَونُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقَّا يغْلُبُ لكِنْ ليْسَ مُسْتَحِقَّا

وقالت الصوفيَّة: إنما سُمِّي الحَال حَالاً لتحوّله وانتقاله، فالحَال لَا يَدُوم لصاحِبِهِ، وإنَّمَا هو عارِض مُمْطِر على القُلُوبِ، غيث المعارف، وعلم الغيوب والأسرار والكشوفات والأنْوَارِ. فإذا أودع ما فيه أقْلَعَ فَلَا تَطمَعَنْ في دَوَامِهِ، بل اسْتغن باللهِ عن كل شيءٍ. فَلَيْسَ يُغْنِيكَ عنه شيْءٌ. وفي الحِكَم: «لا تَطْلُبَنْ بَقَاءَ الوارِدَاتِ بعد أنْ بسطت أنوارهَا، وأودعت أسْرارها، فلكَ في الله غِنًى عن كل شيْءٍ وليْس يُغنِيكَ عنه شيْء». فكُن عبْد اللهِ بلا عِلَّةٍ، وَلَا تكُن عَبْد الْحَال، فالفاني لَا يُغْني. ومعنى اشتقاقه عِنْدهُمْ: طلبُه واستجلابُهُ بِسَبب يُحرِّكه كما تقدَّمَ. وبالله التوفيق.

بَابُ التَّمْيِيزِ

هذا هو السادس من المنصوباتِ ويُقال فيه التمييز والمميِّز، والتفسير والمُفسِّر، والتبيين والمبيِّن، وهو في اللُّغة: مصدر ميَّزْت الشيء إذا فسَّرته وبيَّنتهُ. وفي الاصطلاح ما قاله المصنِّف.

التَّمْيِيزُ هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ أيْ أو **مِنَ النِّسَبِ**، فخرج الحَالُ. قال ابن مالك: التمييز كلُّ نكِرة فيها مَعْنى من الجِنْسيَّة رَافعة لإبْهَام عن جملة أو مُفْرَدٍ تام بإضافة أو تَنْوِين ظاهرٍ أو مُقدَّر أو نون تسْقطُ للإضَافَةِ.اهـ. ثم ذكر مثَال تمييز النِّسْبَةِ **وهُوَ الَّذي يَقَع بَعْدَ الجُمْلَة** وهو على أرْبَعَةِ أقْسَامٍ: إمَّا مُحَوَّل عن الفَاعِلِ، **نَحْوُ قَوْلِكَ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا** أي انحذر، والأصل: تصبَّب عرق زيْد.

وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا أي امْتَلأ. وقيل: تشقَّق. يُقال تَفَقَّأَتِ السَّمَاء عن مائهَا، أي تشقَّقت، والأوَّل أنْسَبُ. والأصل: تَفَقَّأَ شَحْمُ بكْر.

وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا (ص) والأصل: طابَت نَفْس محمَّدٍ (ص) أي صَارَتْ طيبة. يُقال طَاب الشيْء يطيب طيبًا وتطيابًا، وإنما عَدَل عَن الأصْلِ إلى التمييز لأنَّ البيَان بعد الإجمال من مَقاصِد العقلاءِ؛ لأنَّ النَّفْس إذا سَمِعت شيئًا مُجْمَلاً تشوَّفت إلى بَيَانِهِ فإذا فسّر لها وَقَعَ منها أيّ موْقع. فإذا قلت: تَصَبَّبَ زَيْد بقيت النَّفس مستشرفة ما الَّذي تصبَّبَ مِنْهُ، فإذا قلت عَرَقًا عَرَّفْتَهُ، وهكذا البَاقِي. وإمَّا مُحَوَّل عن المفعول، نحو: غَرَسْتُ الأرضَ شَجرًا، ومنه قَوْله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القَمَر: الآية 12] والأصل: غرست شجر الأرض وفجَّرنا عيون الأرض. وإما مُحَوَّل عن المبتدأ نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: الآية 34] والأصل: مالي أكثر. وإمَّا غَيْر مُحَوَّل عن شيءٍ، نحو: زَيْد أكْرَمُ النَّاس رَجُلاً. ورَدَّ بعضهم تمييز النسبة إلى تمييز الذَّاتِ وهو تمييز المفرد، وهو ظَاهر المصنِّف، وَوَجْهُهُ: أنَّ قولك طاب زيد، يُفْهَم منه أنه طاب مِنْهُ شيْء، ثم بيَّنَهُ بِقولِهِ: نَفْسًا. وإذا قلت: غَرَسْتُ الأرض، يُفْهَم مِنْهُ أنَّ شيئًا غُرس فيها وهو مُبْهَمٌ، فَفَسَّرْتَهُ بِالتَّمييز، وكَذلكَ أنا أكثر منك، يُفهَم منه أنَّ شيئًا كثر منه، ثم بيَّنَه بالمالِ، وهكَذَا. فيرجع التمييز كلهُ لتمييز الذَّوات كما قال المصنِّف. انظر شرح الشيخ علي بركَة[1].

---

(1) أبو الحسن علي بن محمد الملقب الحاج بركة، الأندلسي التطاوني: من العلماء والصلحاء، له =

ثم ذكر تمييز العَدَد، وهو من قبيل تمييز المُفْرَدِ اتِّفَاقًا، فقال: **وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلامًا، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً.**

ومنه ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: الآية 4]، ويلحق به تمييز المساحة، نحو ملكْت شبرًا أرْضًا وجريدًا نَخْلاً، وتمييز المقادير كَرِطليْن عَسَلاً، و مَنَوَيْن تمرًا، وإرْدَبٍ قمحًا، وزِقٍّ زيتًا، ومنه قوله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: الآية 7].

وأما قول المُصَنِّف: **وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا.**

فهو من تمييز النِّسبَةِ المحوَّل عن الفَاعِلِ، والأصل زَيْد كَرم أبوه، وجمل وَجْهُهُ. وقد تقدم الجواب عن المصنِّف أن الجميع يرجع لتمييز المُفردِ. ثم قال: **وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكِرَةً** يعني أن التمييز لا يكون إلَّا نكِرة لأن لفظ التنكير يُفِيدُ المقصود فلا يُتكلَّف التعريفُ. وأما قول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لمَّا أن عرفْتَ وجوهَنا   صَدَدتَ وطِبْت النَّفس يَا قَيْسُ عن عَمْرِو

فَأَلْ فيه زائدة للضرورة وليْسَت مُعَرِّفة. وقال الكُوفيّونَ: يكون التمييز معرفة مُحْتَجِّين بقولِهِ تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البَقَرَة: الآية 130] أي سَفِهَ نَفْسًا. وأجيب بأن نفسَه مفعول بِسَفِهَ لتضمُّنِهِ معنى جَهِل أو أهلَكَ، أو لأنَّ الضَّميرَ فيه مَعْنَى الشُّيُوع الذي في مَنْ فلم يكسب التعريف، أو على إسْقاط الجارِّ وإيصال الفعل إلَيْه، كقولهم: ضُرِب فلانٌ الظَّهْرَ والبطن.

■ **تَنْبِيهٌ:**

قال في المُغْنِي: الحال أو التمييز اجتمعَا في خَمسَةِ أُمُور، وافترقا في سَبْعَة. فأوجه الاتفاق أنَّهما اسْمَان، نَكِرَتانِ، فَضْلَتَانِ، منصوبتانِ، رافعَتَانِ لإبْهَام. وأوْجُه الافتراق أنَّ الحَال تكون جُمْلة، والتمييز لا يكون إلَّا مُفْرَدًا، وأنَّ الحال تَتَعَدَّد، تقول: جَاءَ زيد رَاكبًا فرحًا مَسْرُورًا بخلاف التمييز، وأنَّ الحَال تتقدَّم على عَامِلِها إذا كَان مُتصرِّفًا، نحو: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: الآية 7]، بخلاف التمييز على المشهور. وقال في الألفية:

وعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقًا   والفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

مزارة كبيرة شهيرة بمدينة تطاون. قرأ العلم بفاس على مشايخها، منهم سيدي عبد القادر الفاسي وأخذ طريق التصوف عن أبي عبد الله بن ناصر. له أنظام في أنواع من المسائل النفسية، وأجوبة عن أسئلة، وشرح الآجرومية المذكور هنا. توفي عام 1120.

ومن تقديمِهِ قَوْلُ الشاعرِ:

أنفسًا تطيب بنيْلِ المُنَى وَدَاعي المنون ينادي جهارًا

وإن حَقُّ الحال الاشتقاقُ، وحقُّ التمييز الجمود، وقد يتعاكَسَانِ، وإنَّ الحَال تكون مؤكِّدَة، نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: الآية: 10]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: الآية 19]، وَلَا يقع التمييز كذلك.اهـ. وجزم في القطر بأن التمييز قد يؤكّد كقول الشاعر:

تَزَوَّد مِثْلَ زَادِ أبيكَ فينا فَنِعْمَ الزَّاد زاد أبيك زادا

قلت: وبقي عليه من الفروقات أنَّ التمييز قد يُجَرّ بِمِنْ، بِخِلافِ الحالِ. قال في الألفية:

وَاجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ وَالفَاعِلِ المَعْنَى كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ

والله تعالى أعْلَم.

■ الإشَارَةُ:

لَا يكون العَارِف عارفًا حتى يَحْصَلَ لَهُ التمييز بيْن الضِّدَّيْن اللَّذَيْن وقَعَ بينهما التجلّي، فَيُمَيِّزُ بيْن الرّبوبية والعُبُودية في مَظهر واحِدٍ، وبيْن الرّوحانية والبشرية، وبين الحِسِّ والمَعْنَى، وبيْن القُدْرة والحِكْمَة، وبيْن الأمر والخلق، وبَيْن الشَّرِيعة والحقيقة، وبيْن الفنا والبَقَا، وبيْن السُّكر والصَّحْو، وهَكَذَا سَائر الضِّدَّيْن الموجودين في الكَوْنِ الَّذي وَقَعَ به التجلّي.

أمَّا التمييز بيْن الرّبوبية والعبودية: فالرّبوبية محلها البواطِن، والعبودية الظَّوَاهِر، فهذا مِن عجائِب أسْرار الرُّبوبية إن ظَهَرَتْ في قوالِبِ العُبُودية، ولذلك تعجَّبَ صاحب الحِكَم العَطَائية، حيث قال: «سبْحَان مَن سَتَرَ سِرَّ الخصوصية بظهور وصْف البَشَرِيَّة، وظهر بعظَمَة الرُّبوبية في إظهار العبوديّة». وقال الحَلَّاج[1] رضي اللهُ عنه في هَذَا المعنى:

سُبْحَانَ مَنْ أظْهَرَ نَاسُوتُهُ سِرَّ سَنَا لاهُوتِهِ الثَّاقِبِ

ثُمَّ بَدَا في خلْقِه ظَاهِرًا في صُورَةِ الآكِلِ والشَّارِبِ

حتَّى لَقَدْ عَايَنَهُ خَلْقُه كَلَحْظَةِ الحاجب بِالحَاجِبِ

---

(1) الحسين بن منصور الحلّاج، أبو مغيث: أصله من بيضاء فارس، ازداد بطور نحو 244 وقتل ببغداد سنة 309. له كتاب الطواسين، وأشعار جمعت في ديوان، وروايات جمعها تلاميذه.

ولعَدَمِ فَهم كَلامِهِ قَتَلَه أهْل الظَّاهر ووافقهم أهْل الباطن لإفْشائِهِ السِّرّ وهو وليّ الله حقًّا.

وأمَّا الرّوحانية والبشرية، فالرّوحانية قائمة بالبشرية قيام الماءِ بالعود الأرطب، منسوبة إلى الرُّوح، فالبشرية محلّ التكليف والرُّوحانية محلّ التعريف، البشرية محلّ العبودية والرّوحانية محل شهود الرُّبوبية، فإذا اسْتولتِ الرُّوحانية على البشرية و كَسَتها اكتساء النَّار للفحمَة، صار صاحبها روحانيًا سَمَاويًا، وعَلَامته أنَّهُ لا تجول روحه غالبًا إلَّا في أنْوَارِ التوحيد، وأسْرار التفريدِ. وإذا اسْتَولتِ البَشرية على الروحانية صار صاحبها بشريًا أرضيًا، وعلامته جَوَلان روحِه غالبًا في حسِّ الكَائنات وكَلَامه غالبًا في الفَرُوقاتِ.

وأما الحسّ والمَعْنَى، فالحسُّ ما ظَهَرَ للبَصَرِ من حسِّ الأوانِي، والمعْنَى ما انْكَشَفَ للبصيرة من أسْرار المعاني، فَمَن وَقف مع حسِّ الأواني كان محجوبًا عن اللهِ، ومَن نَفَذَ إلى شُهودِ المعَاني كَان عارفًا بِاللهِ. وفي ذلِكَ يقول الششتري رضي الله عَنْهُ:

لا تنظرْ إلى الأوَانِي وخُضْ بحر المَعَانِي
لعلَّكَ تَرَانِي

وقال أيضًا رضي الله عَنْهُ:

إنّ نطقي من خَلْفِ ذاكَ الأواني
وأنا دَايِمْ كُلُّ الأوَانِ أوَانِي

وكمون المعاني في الأواني كُمُونِ الماء في الثَّلْجَةِ، فَالمَعَانِي قَدِيمة، وظهور الأواني حادثٌ، فإذا اسْتولتِ المَعَانِي على الحِسِّيَّات صار الكلُّ قديمًا. ولذلكَ قال الجُنَيد رضي الله عَنْهُ لِلَّذِي قال الحَمْدُ للهِ وَلَم يَزِدْ رَبِّ العَالَمِينَ: كَمِّلْهَا، فقال لَهُ: أيُّ قدْر للعالمينَ حتى تُذْكر مَعَهُ؟ فقال له الجُنَيْد: «كَمِّلْها يَا أَخِي، فإن الحادث إذَا قُرِن بِالقديم تلاشى الحادث وَبَقِي القديم».

وأمَّا القدرَة والحِكمَة، فالقدرة من شَأنِهَا الإبْرَازُ وَالإظْهَارُ، والحِكْمَة من شأنها التغطية والإسْتَار، لأنَّ الحِكمَة هي اقتران الأسْبَاب والعِلَل بمُسَبَّبَاتها، فإذا أبْرَزَتِ القُدْرة ما سَبَقَ بِهِ القَدَر، جَعَلَت الحِكمَة لذلكَ أسْبَابًا وَعِلَلاً، ليبقَى السِّرُّ مَصُونًا، والكَنْزُ مَدْفونًا، فالحِكْمَة هِيَ التي تُسَمِّيهَا العُلَمَاءُ الكَسْب والاكتساب عند أهل السُّنَّة، فالجَبْرية وقفُوا مَعَ القُدْرة ولم ينظروا إلى الحِكْمَة، وهو جَهْل وجُمُودٌ، والمعْتزلَة وقفُوا مَعَ الحِكمَة ولم ينفذُوا إلى شهود القدرة، وهو شِرْكٌ أو كُفْرٌ، وأَهْل

السُّنَّة نَظَروا إلى تصرّف القدرة مُرْتدية بِرِداءِ الحكمة، وهو عين الكمال، إلَّا أنَّ الحكمة عند الصوفية أعمّ من الكسب عند أهل الظاهر، ولا يفرّق بين القدرة والحكمة على الكمال إلَّا أهْل الشُّهُود والعيان.

وأما الخلق والأمر، فالخلق عبارة عن خلق الأشياء بالتدريج حسبما اقتضته الحكمة، والأمر عبارة عن إبرازه في لحظة كما هو شأن القدرة. قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: الآية 54]، إلَّا أن الأمر لا ينفك عن الخلق إلَّا في المعجزة للنبي أو الكرامة للولي، كما لا تنفكّ القدرة عن الحكمة، لأن عالم الخلق من جملة الحكمة التي وقع بها الاستتار لسرّ القدرة.

وأما الشريعة والحقيقة، فالشريعة أدب الظواهر، والحقيقة معرفة البواطن. الشريعة تغطية للحقيقة كالحكمة للقدرة، بل هي من جملة الحكمة.

وأما الفناء فهو الغيبة عن حِسّ الكائنات بشهود المعاني، والبقاء شهودهما معًا، فيعطي كلّ ذي حقٍّ حقه، ويوفِّي كل ذي قسط قسطه.

والسكر هو عين الفناء، والصحو عين البقاء، والله تعالى أعلم.

فالتمييز هو المفسّر لما انبهم من الذوات مع المعاني، فيميّز بينهما، ويقوم بحق كل واحد منهما. وبالله التوفيق.

بَابُ الاستثناء

الاستثناء لغةً إخراج الشيء مما دخل فيه غيره، وإدخال الشيء فيما خرج منه غيره. وفي الاصطلاح: الإخراج بإلَّا أو إحدى أخواتها، تحقيقًا أو تقديرًا، من مذكور أو متروك، بشرط الفائدة. فقوله: تحقيقًا إشارة إلى الاستثناء المتصل، أو تقديراً إشارة إلى الاستثناء المنقطع، فالمتصل ما كان المستثنى بعض المستثنى منه، و المنقطع ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو: قام القوم إلا حمارًا، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: الآية 56]، وقوله: من متروك أو مذكور إشارة إلى التام والناقص وسيأتي، وقوله: بشرط الفائدة، فخرج لنحو: ما ضَرَبْتُ إلَّا ضَرَبَ، إذ لا فائدة فيه.

ثم ذَكَرَ الأدواتِ فقال:

وَحُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ، وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوَى، وَسُوَى، وَسَوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.

قلت: أطلق عليها حروفًا تغليبًا، وإلَّا فمنها ما هي حروف باتفاق، وهي: إلَّا. ومنها ما هي اسم باتفاق، وهو: غير وسِوى كرضى، وسُوى كهُدى، وسَواء كسَماء، ويقال: سِواء كبناء. ومنها ما هي مترددة بين الفعلية والحرفية، وهي: خلا وعدا وحاشا، فإن جَرَّتْ فهي حروف، وإن نَصَبَتْ فهي أفعال، ما لم تتصل خلا وعدا بما وإلَّا تعيَّنت فِعليّتهما.

ثم ذكر حُكم المستثنى فقال: **فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ** أي وجوبًا كان أو متصلاً أو منقطعًا.

إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُوجَبًا تَامًّا، فالموجب هُوَ الَّذِي لَا يتقدَّمه نفي أو شُبْهُهُ. والتَّامُ هو الذي يُذكَر المستثنى منهُ قَبْل إلَّا. **نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا** أي أو إلَّا حِمارًا.

وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا أي أو إلَّا حمارًا.

وَإِن كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا أي بأن تقدّمه نفيٌ أو نهي أو استفهام إنكاري.

تَامًّا بأن ذكر فيه المستثنى **منهُ جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ [على الاستثناء]** أي إذا كان متصلاً.

نَحْوُ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ بالرفع على البَدَل من أحدٍ ويجبُ في بَدَلِ البَعْضِ من الكل اتصاله بضمير المُبْدَل منْهُ لفظًا أو تقديرًا وهو هُنَا مُقدَّر، أي إلَّا زيد منْهُمْ.

وَإِلَّا زيدًا بالنَّصب على الاسْتثناءِ، وإذا كان الاستثناء منقطعًا وجَبَ النَّصْبُ عِنْدَ الحِجَازيِّين، نحو: ما قَامَ أحَدٌ إلَّا حِمَارًا، وبِلُغَتهم جَاءَ القُرْآنُ، نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: الآية 157]، وترجَّحَ عِنْد تميم، ويقرؤونَ إلَّا اتِّباعُ بِالرَّفعِ إتباعًا للمحلّ. وفي الألفية:

وانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ... وعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدالٌ وَقَعْ

هذا إذا لم يتقدَّم على المستثنى منْهُ وإلَّا فالنَّصْب عند الجميع. قَالَ الشاعر:

مَا لِيَ إلَّا آلَ أحمدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِيَ إِلَّا مشعبَ الحق مشعبُ

والإتباع قليل. ذكر يونس: ما لي إلَّا أخوك ناصِرٌ.

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا بأن لم يذكر فيه المستثنى منْهُ، ويُسَمَّى مُفَرَّغًا.

كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، أي كَان إلَّا كالعدم.

نَحْوُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ وإذا تَعَدَّدَتِ المسْتثنيات جُعِل واحدٌ منْهَا على ما تقدَّم، ونُصب الباقي وجوبًا، نحو: ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ إلَّا عمراً إلَّا خالدًا إلَّا بشرًا.

وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ، وَسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٍ مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ.

أي بالإضافة، فلا يجوز في ما بعدها إلَّا الجرّ وأمَّا هي فتُعرَبُ إعراب الاسْم الذي بعد إلَّا. فإن كَان الكَلَام مُوجِبًا تامًّا وَجَبَ نصبها على الحال، وإن كان مَنْفيًّا تامًّا جاز فيها البَدل والنَّصْبُ نحو: ما قام أحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ وغَيْرَ زيد. وإن كَان ناقصًا كَانَتْ على حسبِ العوامل، نحو: ما قام غيرُ زَيْدٍ، وما ضَرَبْتُ غيرَ زَيْدٍ، وما مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ. وكذلكَ سِوًى وسُوًى ويُقدَّر فيها الإعراب.

وَالْمُسْتَثْنَى بِخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ.

وإن نَصَبن فأفْعَال، وإن جَرَرْنَ فَحُروف.

نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدٍ، وَعَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو، وَحَاشَا بكرًا وَبَكْرٍ.

فخَلَا فعل ماضٍ جَامد، والفاعل مستتر يعود على البَعْض المدلول عليه بالكُلِّيَّة السابقة، وزَيْدًا مفعول خَلَا، وَجُمْلة خَلَا زَيْدًا في مَوْضع الحالِ أو مستأنفة فَلَا مَوْضع لَهَا وإن جَرَرْتَ مَا بَعْدها فَخَلَا حَرْفُ جَرٍّ، وزيد مجرور بِهَا. وموضع خَلَا و مجرورها نَصْبٌ إمَّا من تمام الكَلَام أو متعلقة بالفِعل السَّابقِ. وعَدَا وحَاشَا على وَزْنِ ما قبله جُمْلة وتفصيلاً.

وبَقِيَ على المصنِّف المستثنى بليْسَ وَلَا يكون، والعُذْرُ لَهُ أنه اكْتَفَى عَنْهُما بِمَا تقدَّم في كَانَ وأَخَوَاتِهَا، لأنَّهُ خَبَرُ لَيْسَ وكَانَ. تقول: قام القوْم ليْس زَيدًا أو لا يكون زيدًا، أي ليس بعضهُمْ زَيْداً أو لَا يكون بعضهم زيدًا. والله تعالى أعْلَمُ.

■ الإشَارةُ:

المستثنى من الفزع الأكْبَر هو مَنْ حَصَّل الإيمان والطاعة، أو مقام الإحْسان والمعرفة، وأسْبَاب النَّجاة منْهُ ثمانية: التقوى ظَاهِرًا وباطِنًا، واتِّباع السُّنَّة قَولاً وفِعْلاً، والصبر على الطاعة وعن المعصية وفي النِّعْمة والبَلِيَّة، والرِّضى عنِ اللهِ في الجَلَالِ والجَمَالِ، والتوكّل عليْهِ في المَنْع والعطاءِ، والوَرَع عن المحرَّم والمكروه، والزهد في الفضول من كلِّ شيءٍ، وَمُرَاقَبَة اللهِ في السِّرِّ والعَلَانِيَةِ.

فَمَن حصَّل هذه الأمور كان من الذِينَ قال الله فيهم: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنبياء: الآية 103] ويكون من الذين اسْتثنى الله بقولِهِ: ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [النَّمل: الآية 87]. ومن غلَّبه القدر فالتوبة معروضة. وبالله التوفيق.

بَابُ لَا

أي التي لنفي الجِنْسِ وتسَمَّى لَا التَّبْرِية لأنَّها تنفي الجِنْس، فكَأنَّها تدلّ على البراءَة من ذَلكَ الجِنْسِ، والأصل فيها ألَّا تَعْمَل لعَدم اختصاصها بالأسماءِ لكن إذا قُصِد بِهَا نَفْي الجِنْس على سبيل الاستغراق ونصّ العموم عملت بالحمل على أنَّ المؤكدة في الإثبات وهي مؤكِّدة في النفي، والشيء يُحْمل على ضِدّهِ، كما يُحْمَل على نِدِّهِ. ولمَّا كَان عملها بالحملِ جعلوا لها شروطًا ستة:

أولها: أن تكون ثابتة لا زائدة.

ثانيها: أن تكونَ لنَفْي الجِنْسِ، لَا لنَفْي الوحدةِ.

ثالثها: أن تكون نصًّا في العموم.

رَابِعها: أنْ يكون معمولها نكرة اسمها وخَبَرَهَا.

خَامِسُها: أنْ تكون متصلة بِاسْمِها.

سَادِسُهَا: ألَّا يَدْخل عليها حرْف جَرٍّ. وقد نظمه بعضهم في بَيْت فقال:

لنَفْي جِنْس منكر نصًّا وَصل بِلَا وَلَا جرٍّ شروط لَا عَمَلْ.

زاد بعضهم سَابعًا: وهو أنْ لَا يكون اسْمُها معمولاً لغيرهَا كقوله تعالى: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ [ص: الآية 59] فإنه مَعْمُول لمقدّر، أي لَا يُقال لَهُمْ: مرحبًا بهم، أي وجدتم مكَانًا رحْبًا.

فإن توفَّرتْ هذه الشروط وجب عملهَا، تكَرَّرت أمْ لا، وهو ظاهر كَلَام صاحب الألفيَّة، حيث قال:

عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِلَا فِي نَكِرَهْ ... مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أوْ مُكَرَّرَهْ

خِلَاف ظَاهر كَلَام المُصَنِّف حيث قال:

اعْلَمْ أنَّ لَا تَنْصِبُ النَّكِرَات بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ وَلَمْ تَتَكَرَّرْ لَا.

فظاهره أنَّ عَدَمَ التكرار شرط وليس كَذَلك، وإنما المَدَار على توفر الشروط، فإنْ توفَّرَتْ وجَبَ العَمَل وهو البِنَاء على الفَتْح في النكرة المفردة والنَّصب في غَيْرها،

وقوله: تنصب النكرة، ظَاهِرُهُ أنه نَصْب إعرابٍ؛ وهو مَذْهب الجَرْمِي[1] والزَّجَّاج والسِّيرَافِي[2] وحذف التنوين عندهم تخفيفًا. ومذهب البصريينَ أنه مبنيّ معها إن كان نكرة مفردة ويُنصَب إن كَان مضافًا أو شبيهًا بِهِ. والمراد بالمفرد هُنَا ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمُضَافِ، فَيَصدق بالمفردِ، نحو: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: الآية 254]، وبالمثنَّى كقول الشاعر:

تَـعَزَّ فَلَا إلفَيْنَ بـالـعيْش مُتِّعَا ... ولـكـن لِـوُرَّاد الـمَـنـون تَـتَـابُـعُ

أي تَصَبَّرْ على فِرَاق الأَحْبَابِ فَلَا حبيبين متّعا بالعَيْش الدَّائِمِ ولكن لشراب كأس المَنُون تتابع وتوارد، والمَنون بفتح الميم: الموْت.

وبالجمع، نحو: لَا رِجَال وَلَا مُسْلمين، فيُبْنَى على الفَتْحِ أو نائبهُ.

وبالجمع المُؤنَّث، كقول الشاعر:

إنَّ الـشـبـاب الَّـذي مـجْـد عـواقبه ... فـيـه تَـلَـذُّ وَلَا لَـذاتِ لِـلـشَّـيْـبِ

إلَّا أنَّ جمع المؤنث يجوز فيه الفتح والكَسْر، فيُروَى لَا لذات بالفتح والكَسْر. واختلف في علّة بنائِهِ فقيل: لتضمّنه مَعْنًى مِنَ الاسْتغراقية بدليل ظهورها في قول الشاعر:

فَقَام يـذُود الـنَّـاسَ عَـنْـهَـا بـسَـيْـفِهِ ... يـقُولُ ألَا لَا مِن سـبيـل إلى هـنْـدِ

وقيل لتركيب لَا مَعَ اسْمِهَا تركيب خمْسة عَشَرَ. وأمَّا إن كَان مضافًا، نَحو: لا غُلَام سفر حاضر، أو شَبِيهًا بِالمضافِ؛ وهو الذي يطلبُ ما بَعْدَهُ. نحو: لَا مارًّا بزيد عنْدَنَا، وَلَا طالعًا جَبَلاً حاضرٌ، فينصَب اتفاقًا. ثم مثَّل فَقَالَ: نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ.

ومثله: لَا إلَـهَ إلَّا اللهُ، فَلا نافية للجنْس وَإلَـهَ اسْمُها مبْنِي على الفَتْحِ، وَإلَّا إبْطال للنَّفْي، واللهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمير المسْتتر فِي الخَبَرِ، أيْ مَوْجُودًا، وفي الاسْتقرار أي في الوجودِ، أو مِن اسْم لَا باعتبارِ مَحَلِّهِ قَبْلَ دُخُول لَا؛ وهو الابتداء، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وقيل: خَبَرُ لَا كقَوْلِكَ: لا عَالِمَ إلَّا زيد، وقيل: مبتدأ، وَلَا إلَـه خَبَرُهُ.

---

(1) صالح بن إسحاق الجرمي؛ أبو عمر: فقيه وعالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة. سكن بغداد. له كتاب في السير، وكتاب الأبنية، وغريب سيبويه، وكتاب في العروض. توفي سنة 225.

(2) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد: نحوي، علم بالأدب. أصله من سيراف من بلاد فارس حيث ولد سنة 284، تفقه في عمان وسكن بغداد وتوفي فيها سنة 368. مارس القضاء نحواً من 50 سنة وكان لغوياً بارعاً متبحراً في القراءات والغريب والنحو والعروض وتاريخ العلماء كما كان على اطلاع بعلوم المنطق والهندسة والحساب والهيئة. من مصنفاته: الإقناع في النحو، وأخبار النحويين البصريين، وصنعة الشعر، وشرح موسوعي على كتاب سيبويه يعتبر أكثر الشروح إيضاحاً وتفصيلاً.

والأصْلُ اللهُ إلَـهٌ، ثم قَدَّمَ الخَبَرَ لِلْحَصْرِ وَبُنِيَ مَعَ لَا. وقيلَ: نَائب عَن الفَاعِلِ؛ لأن إلَـه بمعْنَى مألوه أيْ معبود، والمَعْنَى: لَا مَعْبُودَ إلَّا اللهُ. فهو نَظِيرُ قولك: لَا مضروبَ إلَّا زَيْد. وقيل مَرْفوع على الصِّفَة لإله، باعتبار مَحَلِّهِ، وإلَّا بِمَعْنَى غَيْر، ولَمَّا كَانت إلَّا عَلَى صُورة الحرف وأصْلها الحرفية انتقل إعْرابُهَا إلى ما بَعْدَهَا.

والخَبَرُ حينئذٍ مَحْذُوف، أي لَا إلَـه غَيْر اللهِ موجودٌ. وَيَجُوز فيه النَّصْبُ على حَدِّ قَوْلكَ: ما قامَ أحَد إلَّا زيْدًا على ما تقدَّم، أو على أنَّه صفَة لإلَه باعتبار مَحَلِّهِ، بعد دُخول لَا، والخَبر محذوف، أيْ لا إلَـهَ غَيْر اللهِ مَوْجُود وسيَأتي الكَلَام على مَعْنَاهَا في الإشارة إنْ شاءَ اللهُ، ثم ذكر مفهوم الشرط فقال: **فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا.**

أوْ كَانَ مَدْخولها معرفة وجَبَ الرَّفْعُ وَوَجَبَ تِكْرَارُ لَا، نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ.

ومثله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الصَّافات: الآية 47]. ومِثَال المَعْرفة، لَا زَيْد في الدار وَلَا عَمْرو.

■ **تنبيه:**

قَدْ تُنَكَّرُ المعرفة ويُقْصَد شيوعهَا، فتدخُل لَا عَلَيْهَا وتُبْنَى عَلَى الفَتْح، كقولهم: لَا هيْثمَ اللَيْلة لِلمُطي، وهَيْثَمُ عَلَمٌ على رَجُلٍ كَان شجاعًا، أي لَا مِثْل هَيْثم، وتقول: لَا حاتم عندنَا. قال في التسْهيل: «وقد يؤوَّل غَيْر عبد الله وعبْد الرحمن بِنَكِرة، فَيُعَامَل مُعَامَلَتَهَا بَعْد نَزْع مَا فيه أوْ ما أُضيفَ إلَيْه مِنْ ألِفٍ وَلَامٍ، وَلَا يُعامَل بهذه المُعَاملة ضمير وَلَا اسم إشَارة، خِلَافًا للفرَّاء». ثم قال المصنِّف:

فَإنْ تَكَرَّرَتْ لَا، جَازَ إعْمَالُهَا وَإلْغَاؤُهَا، فَإنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةَ أي بالإعْمَال.

وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ. أي بالإهْمَالِ. وتقدَّم البَحْثُ فيه. والتحقيق إنه إنْ قَصَدَ النَّفْيَ على سبيل التنصيص وجب البناء، تكَرَّرتْ أمْ لَا، وَإن قَصَدَ النَّفْيَ على سبيل الظُّهُورِ، ولم يرد التَّنْصيص، وجَبَ إهْمَالُهَا، أو تَعْمَل عَمَل ليْسَ. قال الشيْخُ على بركة رحمَه الله: وقد يعْتبر الجواز بحسب إرَادة المتكلم وعدَمه، بمَعْنَى أنَّه يجُوز أنْ يُريد التنصيص، فيأتي بِهَا عَلَى مقتضى عَمَلِهَا في البَابِ، ويجُوز ألَّا يُريدهُ بل يَبْقى الأمْرُ على الظهورِ، فيأتي بِهَا على الإلغاءِ، أو عمل ليس. قال: وهَذَا واضحٌ لِمَن أنْصَفَ. واللهُ سبحانه أعْلَمُ.

■ **تتميمٌ:**

يجوز في لَا حَوْلَ وَلَا قوَّةَ خَمْسَةُ أوْجُهٍ: فَتْحُهُمَا، رَفْعُهُما، فتح الأول وَرَفع

الثاني ونصبه، رفع الأول، وفتح الثاني، ويُمْنَعُ رفعُ الأول ونصب الثَّاني.

■ فَرْعٌ:

يجوز حَذْف اسْم لَا وإبقاء خَبَرهَا كَقَوْلِهِمْ: لَا عليك أنْ تَفعَلَ، أو لا بأسَ، أوْ لَا شيء عليْكَ. وأمَّا حذف خَبَرها فكثير، إذَا دَلَّ عليه دَليلٌ، كقوله تَعَالَى: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سَبأ: الآية 51]، ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية 50]. ويلْتزمُ حَذْفَهُ التَّميميُّونَ وَالطَّائيُّونَ. وأمَّا إذا جُهِل يجب ذِكْرُهُ كقولِهِ في الحَدِيثِ: «لَا أحَدَ أغْيرُ من اللهِ». واللهُ تَعَالَى أعْلَمُ.

■ الإشَارَةُ:

نَفْي الجِنْسِ والبُعْدُ عن الحسِّ شرْط في دُخُول حَضْرَة القدس ومحلِّ الأُنْس، فَرِّغْ قلبَكَ من الأغيارِ تملأه بالمعارف والأسرار. «كيْف يُشْرِقُ قلبٌ صُوَرُ الأكْوَانِ مُنْطَبِعَةٌ في مِرْآتِهِ، أمْ كيْف يَرْحَلُ إلَى اللهِ وهو مُكَبَّلٌ بِشَهَواتِهِ، أمْ كيْف يَطْمَعُ أنْ يَدْخُلَ حضْرَة اللهِ وهو لَمْ يَتَطَهَّرْ مِنْ جَنَبَات غَفَلَاتِهِ» [الحكم العطائية]، ولهذا شُرعت كلمةُ التوحيد وهي: لَا إلَـهَ إلَّا اللهُ: وهي تنفي الشِّرْك الجَليّ وَالخَفِيّ، وتُطَهِّرُ القَلْب مِنَ الشواغِل والعَلَائقِ. فالعامَّة تنفي الشِّرْكَ الجليّ، والخَاصَّة تنفي الخَفِيّ. فالنفي مُسَلَّط على كل مَنْ عُبِدَ غَيْرِ الله من صنم أوْ كَوْكَبٍ أو نَار أوْ غير ذلِكَ، ممَّن اعتقدتِ العَرَب وأهْل الضَّلالة أنه يستحق أنْ يُعْبَد مع الله. فَمَعْنَى لَا إلَـه إلَّا اللهُ، لَا مستحق للعبادة إلَّا اللهُ؛ فهي تنفي اسْتحقاق العبادة عَنْ غَيْرِ اللهِ وتثبتها لله جَلَّ وَعَلا، فقول الاستثناء هو الصواب.

وأمَّا نفيها للشِّركِ الخَفِي، فإنَّ مَن أحَبَّ شيئًا فَهُو عَبْدٌ لَهُ، وَمَن رَكَنَ إلى شيء فَقَدْ تَألَّهَهُ. وكذلِكَ مَنْ خَاف مِن شيءٍ فَهُوَ عَبْدُهُ، فإذا قال المُؤمِن: لَا إلـه إلَّا الله، فَقد أخْرَجَ من قَلْبِهِ كُلَّ شَيْءٍ مَالَ إليه قَلْبُهُ، أو خَافَ مِنْهُ، أوْ طَمع فيه، فَمَعْنَى لَا إلَـه إلَّا اللهُ: لَا حَبِيبَ لي، وَلَا مَعْبُودَ لِي إلَّا اللهُ. أو لَا رُكُون لِي إلى شيْءٍ، وَلَا خَوْفَ لي مِنْ شَيْءٍ إلَّا اللهُ. فكل واحِدٍ ينفي ما في قَلْبِهِ مِنَ الأغْيَارِ. فأوَّلها تَخْلية وآخِرها تحلية. ولذلكَ كَان بَعْضهم إذا قال: لَا إلـه إلَّا اللهُ، أشار بِرَأْسِهِ إلى ناحية قَفَاهُ، كَمَنْ يَرْمِي شيئًا، وإذا قال: إلَّا اللهُ، أشَارَ برأسِهِ إلى قَلْبِهِ، ليتمكَّن الله مِنْ قَلْبِهِ، هكذا يستَمِرّ، حتى لا يجد ما يَنْفِي، فيَرَى أنَّ اللهَ تَعَالَى يُوَحِّد نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ، ويخبرنا أنَّهُ لَا إلَـه سِوَاهُ، فحينئذ يَقُولُ: اللهُ اللهُ، ثم هُوَ هُوَ، ثم يَغْرق في بَحْرِ الأحديَّة، فَيَصْمُت اللسَانُ ويثْبُت الشهود والعيانُ. وما ذلكَ على الله بعزيز.

بَابُ المُنَادَى

وهو اسم مَفْعُول، من نَادَيْته نِدَاءً بِكَسْرِ النُّونِ في الأَشْهَرِ ويجوز الضَّمُّ، وهمْزته بَدَل من الواو، لِقَوْلهم: نَدَوْت القَومَ نَدْوًا، أي جَلَسْت مَعَهُمْ في النَّادي؛ وهو المَكَان الذي يُنَادي فيه بَعْضهم بَعْضًا. قال تعالى في شأن قوم لوطٍ: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾ [العَنكبوت: الآية 29]، أي في مَجْلِسِكم ومجْمعِكم. وفي اللُّغَة: الدّعاء لعَاقِلٍ مُجيبٍ، أو لغَيْر العَاقِلِ على طريق التَّذَكُّرِ و التذكير، كنِداء الأَطْلالِ والدِّيار كَقَول الشَّاعِرِ:

ألا يَـا دَار مـيـة بِـالـعـلـيـا فـالـسَّـنـد

وحيَّاك الله يا جَمَلُ:

أَلَا يا سِرْبَ القطا هل مَن يعير جناحه

وفي الاصْطِلاحِ: الدّعاء بِيَاءٍ أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا. فإذَا قلت: أَدْعُوكَ أو أقبِلْ عليَّ أو أحْضر، وَقَصَدَتَّ بِذلكَ الإنشاء كَانَ نِدَاءً لُغَةً لَا عُرْفًا وإذا قلت: يَا زَيْدُ، كَانَ نداءً لُغَة وعُرْفًا.

وحروف النِّداء ثَمَانيةٌ: الهَمْزة وأي مقصورتانِ ومَمْدودتَانِ، وَيَاء وأيَا، وهيَا، وَوَا في النُّدْبَةِ، فالهمزة المقصورة للقريب إلَّا إذا نُزِّل منزلة البَعيد، لنَوْم أَوْ سَهْوٍ، فيُنَادَى بِمَا لِلْبَعِيدِ؛ وهو ما سِوى الهَمْزة، وقيل الهمزة المقصورة للقريب، والممدودة للمتوسط، والبَاقي للبَعيد. وأَعَمُّها دُخولاً الياء، وتتعيَّن في اسم الجلالةِ وفي الاسْتغاثة، نحو: يا لله، يا للمسلمينَ، فإذا قلت: الله تعالى أقرب من كل شيء، فكيف يُنادَى بما للبعيد، نحو: يَا رَحْمَن، يا ألله. فَالْجَوَاب إن المُنَادِي يستصغر نَفْسه ويُنزِلها منزلة البَعيد تواضعًا واحتِقارًا لنَفْسِهِ.

ثم ذَكَرَ أَحْكَامَ المُنَادَى فقال:

المُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: المُفْرَدُ العَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصُودَةِ، وَالمُضَافُ، وَالمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ.

قلتُ: المراد بالمفْردِ هنا ما لَيس مُضَافًا وَلَا شبيهًا بِهِ، فَيَصدق بالمفرد والمثنَّى والمجموع، نحو: يا زيد، وَيَا زيدان، وَيَا زَيْدُونَ. والمُرَاد بالنكرة المقصُودَة ما عيَّنَهُ

وأَقْبَلْت عليه، سواء كَانت مُفردة أو مثنَّاةً أو مجموعة، نحو: يا رجل، يا رجلانِ، وَيَا رِجَالُ، وَيَا نِسَاء، ونحو ذلِكَ. والنكرة غَيْر المقصودة، هي غَيْر المعيَّنة كقول الأعْمَى: يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدي، وَكَقَوْلِ الوَاعِظِ: يَا غَافِلاً والمَوْت يطلبك. وسواء كَانَتْ أيضًا مفردة أو مثنَّاة أوْ مجموعة، نحو: يا رجلَيْن وَيَا رِجَالاً. والمُراد بِالمضَاف مَا أُضيف إلَى مَا بَعْدَهُ. نحو: يا عبد اللهِ. ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: الآية 39]. مفردًا كَان أو مثنى أو مَجْموعاً، والمشبّه بالمضافِ، ما عمل فيما بَعْدَهُ مطلقًا، نحو: يَا طالعًا جَبَلاً. وَيَا رَحِيمًا بالعبادِ. وقد يُقَالُ: هو ما اتَّصَلَ به شَيْء من تمام معْنَاهُ، فَيَدْخل فيه: يا حَاضِرًا لَا يغيبُ ويا ثلاثة وثلاثينَ مسمًّى بِهِ.

ثم أشار إلى بَيَانِ حُكْمهَا في البِنَاءِ والإعراب فقال:

فَأَمَّا المُفْرَدُ العَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ.

يَعْنِي، أنَّ المُفْرَد العَلَمَ والنكرة المقصودة حُكْمُهما البناء، وسبب بِنَائِهما، إمَّا مَا فيهما مِنَ الشَّبَه بضَمير الخطابِ، وإمَّا لإجرائهما مَجْرَى الأصْوَاتِ، ونُسب لسيبويْهِ، و قوله على الضَّمْ، الصَّواب أن يقول: فَيُبْنَيَان على ما يُعْرَبان بِهِ، ليشمل المفرد والمثنى والمجموع بأنواعهِ.

نَحْوُ: يَا زَيْدُ وَيَا رَجُلُ.

ويا زَيْدانِ، وَيَا زَيْدُون، وَيَا هِنْدات، ويَا رجال، وَيَا هُنُود، وعبارة الخلاصة أكْمَلُ حيث قال:

وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدا عـلـى الَّـذِي فـي رفـعـه قَـدْ عُـهِـدَا

وكأنَّه لمَّا كَان الأصل: البناء على الضَّمِّ، وما سِوَاهُ فَرْعٌ اقتصر عَلَى الضَّمِّ، وما كَانَ مبنيًّا قبل النّدا تَوَى ضَمَّهُ، نحو: يَا هؤلَاءِ، وَيَا سِيبَوَيْه، ونحو ذلِكَ. ويظهر أثر ذلِكَ في التابعِ. تقول: يا سيبويه الْعَالِمُ، بالرَّفعِ مراعاة للضمَّة المنوية وبنَصْبه مُرَاعاة للمحلِّ؛ لأنَّ مَحَلَّه نَصْبٌ؛ لأنَّ الياء نائبَة عن أدْعُو. ويجوز أيضًا الضَّمّ والفَتْح في قولك: يا زيْد بن عمرو، ويَا هِنْد بنت سَعْدٍ، فالضم هو الأصل و الفتح مراعاة للمحل و إن أتيت بتابع للمنادى المبني نعت أو توكيد أوْ عطف بَيَانٍ، فإن كَان التابع مضافًا دُونَ الْ وجَبَ نَصْبُه، نحو يَا زَيْد ذَا الجِبَل، ويا تميم كلهم، ويا علي زَيْن العابدِينَ، اتّباعًا للمحلِّ. وإن كَان مَقرونًا بألْ أوْ غَيْر مُضَافٍ أو مضافًا مقرونًا بألْ ففيه وجهانِ: الرَّفع مُراعاة للظَّاهر، والنَّصْب مُراعاة للمحلِّ، نحو: يا زيد العالم، ويا تميم أجْمعونَ، ويا زيد الحسن الوَجْه. وإن كَان التَّابع بَدَلاً أو عطف نَسَق، جُعل كَأنه مسْتَقل بالنّداءِ؛ لأنَّ البَدَل وعطف النَّسَق على نيَّة تكرار العَامِلِ. تقول: يا زيد و بشرٍ،

ويا زيد كرزُ بالضم فقط، وتقول: يا زيدُ و أخَانا، ويَا زَيْد أخانا بالنَّصْب فقط. إلَّا إن كانَ النَّسَقُ مقرونًا بِألْ ففيه وجْهَانِ، ورفع ينتقي، كقول الشاعر:

أَلَا يَـا قـيـس والـضـحَّـاك سـيـرا فَـقَـدْ جَـاوَزْتُـمَـا خَـمَـر الـطَّـرِيـق

وهَذَا في غَيْرِ تَابع أيّ، وأما تابعها فواجب الرَّفع، نحو: يا أيُّها النَّاس ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾ [الحِجر: الآية 6]؛ لأنَّ هذه نكرة مقصودة، وَلَا تَسْتعمل في النِّداءِ إلَّا كَذَلِكَ، وهي وصْلة لنداءِ مَا فيه أل، إذ لَا يجوز أن يُجْمَع بيْن يَا وألْ إلَّا مَعَ الله. ومَحْكِي الجُمَل، نحو: يا لله، يا لمنطلق زيد مسمًّى بِهِ. ويا لخليفة هيْبة، لأنه في المَعْنَى يا مثل الخليفة وكَثُرَ في نِداء اسْم الجلالةِ حَذف اليَاءِ، وتعويض الميم المشَددة عنها، نحو: اللهُمَّ، وَلَا يُجْمع بيْنهُمَا إلَّا في الضرورة كقَولِ الشَّاعِرِ:

إنِّـــي إذَا مـــا حَـــدَثٌ أَلَـــمَّـــا أقـــول يـــا لـلـهُـمَّ يَـا لــلَّـهُـمَّ

■ تنبيه:

يجوز نداء ضمير المتكلم و الخطاب دُونَ الغيْبَةِ، إذ لَا يُمْكِن نداء الغَائب. وقول الصوفية: يا هُوَ، لم يَبْقى عندهم غائبًا بل صار قريبًا متعيّنًا إذ لَمْ يَبْقَ في نَظرهم إلَّا هُوَ لانطبَاقِ بَحْر الأحديَّة عَلَيْهِمْ، فَلَمْ يَرَوْا سِوَاه. وقال القشيري: هُوَ عِنْدَهُمْ عَلَمٌ عَلَى الذَّاتِ، فَلَيْس هو عِنْدَهُمْ ضميرًا، وإنما هو اسم للهويَّة الحقيقية الفردَانيَّة. واعتراض أبي حيَّان عليهم لأنه لَم يعرف مَقْصُودَهُمْ ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية 60]. والله تعالى أعْلَمُ.

ثم قال المصنّف: **وَالثَّلَاثَةُ البَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.**

قلت: الثلاثة الباقية هي النكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبَّه بِالمُضاف. فمثال غير المقصودة قول الواعظ: يا غافلاً والموت يطلبه، وقول الأعمَى: يا رجُلاً خذ بيَدي. ومثال المُضَاف: يا عَبْد اللهِ، ويا أبَانَا. ومثال المشبَّهِ بالمُضَاف ويُقال له المطوَّل: يا طالعًا جَبَلاً، ويا رفيقًا بِالعِبادِ، ويا ثلاثة وثلاثينَ، مسمًّى بِهِ وإن نَادَيْتَ جَماعةً هذه عدَّتُهُمْ فإن لم تعيّنْهم فَكذَلِكَ، وإن عيَّنْتَهُمْ قلتَ: يا ثلاثة والثلاثون، ببِنَاءِ الأول وتعريف الثاني ويجوز فيه الرفع والنَّصْب كَمَا تَقَدَّمَ. ويدخل في هَذَا النكرة الموصوفة بجملة نحو: يا عظيمًا يرجى لكل عظيم، ويا حاضرًا لَا يغيبُ، فَيَتَعَيَّنُ نَصْبُه على المشهُور. وقَوْل المُصَنِّف: لَا غيْرُ، لَا نَافية تعمل عَمَل لَيْس، وغير اسمها مَبْنِي على الضَّمِّ لقطعه عن الإضَافةِ، وخَبَرها محذوف، أي لَا غَيْر النَّصْب جائزًا،

وأنكره في المُغني وقال: إنه لحن، والمشهور جَوَازه بدليل قول الشاعرِ:

لعمرك ما أسلفتَ ما لا غيرُ تشئل

والله تعالى أَعْلَمْ.

■ الإِشَارَةُ:

المُنَادى في الأزمات والمآرب خمْسَة: المفرد العَلَم وهو الحق جلَّ جلاله، وهذا هو المقصود بِالذَّاتِ، والأربعة وسَائل. وقد يطلق المفرد العَلَم على الرَّسُول عليه الصلاة والسلام لانفراده بالكَمالَات وظهوره بِالمُعْجِزَات ظهور نار القِرَى على عَلَم، وإليه أشار صاحب البردة[1] بقولِهِ:

خَفَضْتَ كُلَّ مَقَامٍ بِالإِضَافَةِ إِذْ نُودِيتَ بِالرَّفْعِ مِثْلَ المُفْرَدِ العَلَمِ

وَلَا شَكَّ أنه عليه السَّلَامُ باب اللهِ الأعْظَم، وشَفِيعُهُ الأكرَمُ، به تفرّج الكُرَب، وتُقْضَى المَآرب. ولله دَرُّ القائل سيِّدي محمَّد البَكْري الصِّدِّيقي[2] حيث قَال:

فَلُذْ بِهِ فِي كُلِّ مَا ترتَجِي فَإنَّه المَأمَنُ والمَعقِلُ
وعُذْ بِهِ من كل ما تختشي فهو شفيعٌ دَائِماً يُقْبَلُ

والنكرة المقصودة وهي سِرّ الوِلَاية، فمَن ظفر بها كان بابًا من أبواب الله، يُفزع إليه في الشدائد، وتُقضي بشفاعته الحوائج لأنه نائبٌ عن الرسول الذي هو الحجاب الأعْظم. وإنما فَسَّرْنَا النكرة المقصودة هُنَا بِسِرِّ الخصوصية لأنها تنكر أوَّلاً، وتقصد ثانيًا بعد التَّمَكُّن منهَا، فيظهر اللهُ صاحبَها بَعْد الخفاءِ لينتفع به العباد وتحيا بِهِ البلاد.

والنكرة غير المقصودة هي الخصوصية التي بقيت على حالِ الخفاء، حتى مات صاحِبُها، فهو كَنْزٌ مِن كُنُوزِ الحقِّ، وعَرُوس الحضرة، لَا يعرفه إلَّا أمثَالُهُ، ومن قرب منه.

والمُضاف إلى أوْلياءِ الله بالتربية والخِدمَةِ، وهو مُلْحَق بهم في المَآلِ.

---

(1) محمد بن سعيد الصنهاجي البوصيري المصري، شرف الدين، أبو عبد الله: شاعر من أتباع الشيخ أبي العباس المرسي، نسبته إلى بوصير بمصر وأصله من المغرب. مولده سنة 608 ووفاته بالإسكندرية سنة 696. له ديوان شعر وأشهر شعره البردة والهمزية في مدح الرسول ﷺ.

(2) محمد بن محمد أبي الحسن البكري الصديقي، أبو المكارم شمس الدين: من علماء المتصوفين. له شعر جيد. مولده بمصر سنة 930 ووفاته بها في 994. من كتبه: شرح مختصر أبي شجاع في الفقه، وديوان شعر، ورسائل في التصوف والعبادات، وهو صاحب الحزب المعروف بحزب البكري.

والمشبه بالمُضَاف وهو مَنْ تَزَيَّا بِزَيِّهِمْ وانتَسَبَ إليهم، ولم يكُن له ناهِضَة للظفر بِسرِّهِمْ، فَلَا شكَّ أنَّهُ تلحقه بركَاتهم، وَتَنْسَحِبُ عليه أنوارهُمْ، كَما قال القائل:

لـي سـادات مِـنْ حُـبِّـهِـمْ أقـدامُـهُـمْ فَـوْق الـجِـبَـاه
إنْ لَـمْ نَـكُـنْ مِـنْـهُـمْ فَـلِـي فِـي حُـبِّـهِـمْ عِـزٌّ وَجَـاه

فأما المفرد العَلم، ويُرَاد به الرسول عليه السلامُ، والنكرة المقصودة، فيُبْنَى أمْرهُمْ على الضَّمِّ على اللهِ، والجمع بِاللهِ مِنْ غَيْر ثنوية الأثر بشهودِ المؤثِّر، فَلَا يفترقون عنه سَاعة.

والثلاثة الباقية منصوبة للمقادير، يجري عليهم ما كتب لهُمْ مَعَ السكونِ تحت مجاريه، إن قَرَّبهم فبفضلِهِ، وإن فرَّقهم فَبِعَدْلِهِ، والسِّترُ مِنْ أجْلِهِ يحلُو. وبالله التوفيق.

بَابُ المَفْعُولِ مِنْ أجْلِهِ

ويُقال له: المفعول لهُ، والمَفْعُول لأجْلِهِ. وحدُّه في التَّسْهيل بقولِهِ: «هو المَصْدر المُعَلَّل، به حدث مشاركه في الوقت، ظاهرًا أو مقدَّرًا، والفاعل تقديرًا أو تحقيقًا».
وقال الفاكِهِي: هو المَصْدر القَلْبي الفُضْلَة، المحدث لحدث مشاركِهِ، وقتًا وفاعِلاً، وعَرَّفه المُصنّف بقولِهِ:

وَهُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ.

فخرج بالاسم: الفعل والحرْف، وَبِالمَنْصُوب المجرور، وبالَّذي يُذكر كسائر المنصوبات ما عدا المفعول لَهُ. فالمفعول لَهُ هو الذي يُذكر علَّةً وَبَاعثًا للفعل الوَاقِع. فإذا قلْتَ: قمتُ، دَلَّ على أنَّه وَقَعَ منكَ قيامٌ، وَلَا يَدْري ما عِلَّتُهُ، وَلَا الباعث عليْه، فإذا قلت: إجلَالاً أو محبَّةً، فقد بيَّنْت عِلَّةَ القيام. فالمراد بالفِعْلِ اللُّغَوي، فَيَصْدق بِالمَصْدَرِ والفِعْلِ العُرْفِي، نحو: كَان قيامي إجلالاً لك، وسواء كَانَ باعثًا وعِلَّة، أو باعثًا فقط، كَقعدت عن الحربِ جبنًا. ويشترط في نَصْبِهِ خَمْسَة شروط:

الأول: كوْنه مصدرًا، فلا يجوز جئتك السَّمَن والعَسَل.

الثاني: كَوْنهُ قَلْبِيًّا كَالرَّغْبَةِ والإجْلَالِ، فلا يَجُوزُ جئتك قراءة العِلْم لأنَّ القراءة لسانيَّة ونظريَّة.

الثالث: كونُه ظاهرًا، فلا يجوز جاءوك لمَّا جئْتَهُ.

الرابع: اتحاده بالمعلَّل به وقتًا، فلا يجوز جئتكَ أمْس طمعًا في معروفكَ الآن.

الخامس: اتحاده بالمعلل به فاعِلاً، فَلَا يَجُوز جئتكَ محبتك إيَّايَ.

وقد استكمل هذه الشروط ما مثَّل بِهِ المصنّف مِنْ قولِهِ:

نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ إجْلَالاً لِعَمْرٍو، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ.

فالإجْلَالُ والابْتِغاء مَصْدرانِ قَلْبِيَّانِ، وفاعل القيام والإجْلَالِ واحدٌ، والوقت واحد، ومتى فُقِد شَرْطٌ وجب جرّه بحرف التعليل. ففاقد المصدرية قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾ [الرحمن: الآية 10]، و﴿ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: الآية 29].

أي خَلَقَ ما في الأرضِ لأجلكم. وفاقد القلبية: جئتك لقراءة القرآنِ. وفاقِد الظهور: جاؤوكَ لما جئت لهُ. وفاقد الاتحادِ في الوقْتِ قول الشاعر:

فجئت وقد نضت لِنَوْمٍ ثيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إلّا لِبْسَة المتفضّل

وفاقد الاتحادِ في الفاعلِ، قوله:

وإني لتعروني لِذِكْرَاكِ هزَّةٌ كما انتفَضَ العُصْفور بَلَّله القطرُ

لأنَّ الذِّكرى فعل المتكلم، وفَاعل تعروني الهزَّة، وإنَّمَا قُلْنَا يُجَرّ بحرف التعليل ليدخل اللَّامُ وَمَا يقوم مَقَامها كمن، كما في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾ [الحَجّ: الآية 22]. وَفِي كقوله (ص): «دَخَلَت امرأةٌ النَّارَ في هِرَّةٍ». والباء، نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [النِّساء: الآية 160]. والكاف، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية 198]. وعلى، نَحْوِ: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية 185]. وَلَا يمْتنع جَرّهُ بهذه الحروفِ مَعْ توفّر الشروط، نحو: قَنَعَ لزُهدٍ.

واعلم أن المفعول لهُ على ثلاثة أقسام:

أَحَدُهَا: أن يكون مُجَرَّدًا مِن ألْ والإضافة، نَحْو: قمْت إجلالاً لكَ.

والثاني: أن يكون مَقْرُونًا بألْ، نحو: قمْت الإجلال لكَ.

الثالث: أن يكون مُضافًا، نحو: قصَدتُك ابتغاءَ مَعْرُوفِك. وقد اجْتمع التجريد والإضافة في قوله تعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: الآية 265]. ومن المُعَرَّف بألْ قول الراجز:

لَا أقعد الجُبْنَ عَنِ الهَيجَاءِ وَلَوْ تَوَالَت زُمَرِ الأعداءِ

أي لَا أقْعُد عَنِ الحَرْبِ لأجْل الجُبْن.

وقد اجْتَمعت الثلاثة في قَوْلِ الحَجَّاجِ:

يركب كل عاقر جمهور مخافة وزَعَلَ المحبور

والهَوْل من تهوّل الهبور.هـ والنَّاصِبُ لِلْمَفْعُول له ما تقدَّمَ مِن فِعْل وشِبْهِهِ، ويجوز تقديمه عليه، إذ لَا مَانِعَ، إذا كَان منصرفًا. والله تعالى أعْلَمْ.

■ الإشَارَةُ:

المفعول من أجْلِهِ هو المسمَّى عند الصوفية بِعَالَم الحِكْمَة وهو عَالَمُ الأسْبَاب والعِلَلِ، بخلاف عَالم القدْرة فإنَّه عَالَم الإبراز والإظهار، فعالم القُدْرَة، هو عالمُ الأمْرِ، وعَالم الحِكمَة هو عَالَمُ الخلقِ ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: الآية 54]،

فالقدرةُ تُبرِزُ والحِكْمَة تَسْتُرُ، فَلَا تبرز القدرة شيئًا إلَّا مُرْتديًا برداءِ الحِكْمَة، إلَّا في المعجزة للرسول والكرامة للولي. فإنّ القُدْرة تُبرِز بلا تغطيةٍ، تصديقًا لذلكَ النَّبي أو الولي، فَعَالَم الدّنيا القدرة فيه باطنة، والحِكمة فيه ظاهرة، لأنه عالم التكليف، ليظهر فيه مَزِيّة الإيمان بِالغَيْبِ، بخلاف عَالَم الآخرة، فإنّ القدْرة تكون فيه ظاهرة والحِكمة باطنة، لأنه عالم التعريف، قد انقطع فيه التكليف.

وها أنا أذكر لكَ أمثلة تفهم منها القدْرة والحِكمة:

فمثال ذلِكَ الأرزاق الحِسِّيَّة والمعنوية؛ فإنها بارزة من عيْن المِنَّة بِمَحْض القُدْرةِ، لكنها متغطية بالحِكمَة وهي الأسْبَاب والعِلل لِيَبْقَى سِرُّ القدْرة مَصُونًا وكنزُها مَدْفُونًا. وقد تظهر القدرة فيه بِلا حِكْمَة فيأتي مِنْ غَيْرِ سبَبٍ كَرَامَةً لأهل التَّوجُّه وتفريغًا لَهُمْ لِيُقْبِلُوا عَلَيْهِ. وكل مَن تحقَّق تقواهُ ظَهَر له رزقهُ بِلَا سبَبٍ، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: الآيتان 2، 3].

و مثال للقدرة أيضًا مع الحِكمَة جَرْيُ السُّفن على الماءِ، فهي بِمحْضِ القُدْرة، لكن لَا بُدَّ فيه مِن أسْبَابٍ واصْطلاحٍ، إذا اختلَّت وقَعَ الغَرَق.

وكذلك الغَرْسُ وَالزَّرْعُ وكُلُّ ما يُسْتَنبتُ، فلا بُدَّ مِنْ سَقْيِهِ وَصَوْنِهِ ليجنيَ ثمرتهُ مع أنَّ الحق تعالى قادر على خَلْق الثمار فيها من غَيْر عِلَاجٍ، لكن لَا بُدَّ مِن وُجُودِ الأسْبَاب في هذا العَالَم الدّنيوي ليبقى السِّرُّ مَصونًا.

ومنها تذكيرُ الأشجار، وقد أرَاد عليه السَّلام أن يُظهِر القدرة بِلَا حِكْمَة في شأن التذكير، فسقطت الثمار. فقال: «أنتم أعْلَمُ بِدُنياكُمْ» التي هي محلّ الأسباب والعِلل.

وكذلك القضاء والقدَر، لَا يَبْرُز إلَّا مَعَ الحِكمَة، فإذا قَدَّر الحق تعالى على عبْد مصيبةً مِن مَرَضٍ أو حَبْس أو غَيْره، أو شفاء أو فرج في وقت مَعْلُوم، فإذا وصَلَ ذلِكَ الوقت حرَّكه الحق تعالى لِسَبَبِ ذلكَ، فينزل به ما قُدِّر له مستترًا بتلك الحِكمة، فالجاهل يقف مَعَ الحِكمَة، والعارف ينفذ إلى شهود القدرة.

وقِسْ على هذا، فالمفعول من أجْلِهِ وهو الباعث هو الاسم المنصوب لتغطية القدرة الذي يُذكَر بيانًا لِسَبب وقوع الفعل السَّابق في الأزَل، ومنه الإجلال والتعظيم الذي هو سبب الفتح الكبير، والطلب والابتغاء الذي هو سَبَب الوصول إلى معرفة الحق، وبالله التوفيق.

بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ

هذا هو الخامس من المفاعيل وعرَّفه ابن هشام بقوله: «اسم فضلة تالي الواو بمعنى مع تالية لجملةٍ ذات فعلٍ أو اسم فيه معناه وحروفه». فخرج بقوله اسم، نحو: لا تأكل السمكة وتشربَ اللبن، وسِرْتُ والشمسَ طالعة.

وبقوله: فضلة نحو: اشترك زيد وعمرو.

وبقوله: تالي الواو، نحو: جئت مع عمرو.

وبقوله: بمعنى مع، نحو: جاء زيد و عمرو قبله أو بعده.

و بقوله تالية لجملة نحو: كل رجل و ضيعته، فكل مبتدأ و ضيعته عُطف عليه، والخبر محذوف أي مقرونان، فلم تتقدَّم على الواو جملة.

وبقوله: ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو: هذا لك و أباك، فلا يتكلم به لأنَّ اسم الإشارة فيه معنى الفعل دون حروفه فلا يعمل فيه، خلافًا لأبي علي الفارسي، ولا يجوز جرّه لعدم إعادة الجارّ، ولا رفعه لفساد المعنى. فإن قلت: قد قالوا: ما أنت وزيدًا، وكيف أنت وقصعة من ثريد، بالنصب، فالجواب أنَّ مَنْ نَصَبَ قَدَّرَ العَامِل، أي ما تكون، وكيف تصنع، فالعامل في المفعول معه تكون وتصنع المقدرة، ولمّا حذف الفعل انفصل الضمير، وأكثرهم يرفعون ذلك بالعطف.

وعَرَّفه المصنّف بقوله:

هُوَ الاِسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ.

يعني أن المفعول معه هو الاسم المنصوب، وناصبه ما سبق عليه من الفعل وشبهه، لا الواو، خلافًا للجرجاني[1] لأنه لو كان الواو ناصبه لصحّ اتصال ضميره به، كما يتصل بإن وأخواتها، وحروف الجر. وقيل: منصوب بإسقاط الجرّ. وقيل: انتصب انتصاب المصدر المُلاقي، وحكمته أنه يبيّن الشيء الذي وقع الفعل معه.

---

(1) عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني، أبو بكر: واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة. من أهل جرجان بين طبرستان وخراسان. توفي سنة 471. له شعر رقيق. من كتبه: أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والجمل في النحو، وشرح الإيضاح، وإعجاز القرآن.

نَحْوُ: جَاءَ الأَمِيرُ وَالجَيْشَ.

فإذا قلت: جاء الأمير لا يُدرى هل جاء وحده أو معه غيره، فإذا قلت: والجيش، فقد بيَّنت مَن فعل معه الفعل. وكذلك: واسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ أي استوى مع الخشبة، وأتى بمثالين أحدهما يصحّ فيه العطف وهو الأول، والآخر لا يصحّ فيه العطف وهو الثاني؛ لأن الاستواء إنما يُتَصَوَّر من الماء وأما الخشبة فلا فعل لها. قال الفاكهي: الماء اسم جنس إفرادي. ونقل ابن وتّاد أنه اسم جنس جمعي، بينه وبين مفرده سقوط التاء، تقول: ماءة وماء. نقله القَلْشَاني[1] في شرح ابن الحاجب.

■ تنبيه:

للاسم بعد الواو خمس حالات:

وجوب العطف، نحو: اشترك زيد وعمرو.

ورجحانه، نحو: جاء زيد وعمرو، لأنه الأصل وقد أمكن بلا ضعف.

ووجوب المفعول معه لعدم صحة العطف، إما من جِهَة الصِّنَاعَةِ، نَحْو: وَمَا لَكَ وزيدًا، وإما من جهة المعنى، نحو: مات زيد وطلوعَ الشمس، وسِرْتُ والنيلَ.

ورجحانه، نحو: قمت وزيدًا، فالنصب أرْجح لِعدم الفاصل، وقول الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

إذ المعنى: فكونوا من بني أبيكم.

والخامس: امتناعهما معًا لقول القائل:

علفتها تبنًا وماءً باردًا حتى شتت همالة عَيْنَاها

وقول الآخر:

إذا ما الغانيات برزن يومًا وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا

أمّا امتناع العطف فلانتفاء المشاركة وأمّا امتناع المفعول معه فَلامْتِنَاعِ المَعِيَّة في الأول وامتناع الإعلام بها في الثاني. ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به، أي وسقيتها ماءً، وكحّلن العيونا. وقد يُؤَوَّل الفعل المذكور بعامل يصحّ انصبابه عليهما معًا. فيؤوَّل علفتها بناولتها، وزججن بحسن. وقد يجب تقدير العامل في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: الآية 71] فيمن قطع الهمزة، لأن أجمع لا يعمل إلا في المعنى كالأمر ونحوه، والتقدير: فأجمعوا أمركم

---

(1) أحمد بن محمد بن عبد الله القلشاني: كان قاضياً بتونس. له شرح على رسالة القيرواني، وعلى بن الحاجب. توفي سنة 863.

واجْمَعُوا شركَاءَكم، بفتح الميم. والله تعالى أعلم.

■ الإِشَـارَةُ:

المفعول معه هو الذي تفعل الأشياء كلها معه وبحضوره، وهو الله، القائم على كل نفس بما كسبت، الرقيب على كل شيء، والحاضر مع كل شيء، قال تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحَديد: الآية 4]. وقال (ص): «اللّهمَّ أنت الصاحب في السَّفر، والخليفة في الأهل والمال والولد». فالمَعِيَّة عند أهل الفرق، بالعلم والإحاطة، وعند أهل الجمع، بالذات والصِّفات، لأن الصفة لا تفارق المَوْصُوف. فالعلم لا يفارق العالِم. وقال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: الآية 7].

قال العارفُ بالله الورتجبي ـ رضي الله عنه ـ: «المَعِيَّة بالعلم عموم وبالقرب خصوص، والقرب بالعلم عموم وبظهور التجلّي خصوص، وذلك دُنُوٌّ ﴿دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [النجم: الآيتان 8، 9] فإذا ارتفع الأين والبين، والمكان والجهات، واتصل أنوار كشوف الذات والصفات بالعَارِف فذلك حقيقة المعيَّة، إذ هو سبحانه وتعالى مُنَزَّهٌ عن الانفصال والاتصال بالحدث. ولو ترى أهل النجوى الذين مجالستهم لله وفي الله لترى من وجوههم أنوار المَعِيَّة، أين أنت من علم الظاهر الذي يدلّ على الرسوم؟ ألم تعلم أن علمه تعالى أزلي؟ وبالعلم يتجلّى للمعلومات، فالصفات شاملة على الأفعال، ظاهرة من مشاهد المعلومات، فإذا كانت الذات لا تخلو من قرب الصفات، كيف تخلو عن قرب الذات الأرواح العالية المقدسة العاشقة المستغرقة في بحر وجوده».[1] انتهى المراد منه.

وحاصل كلامه أن المَعِيَّة بالعلم تستلزم المَعِيَّة بالذات، لأن الصفة لا تفارق الموصوف. وهذا السر لا يفهمه إلا أهل الفناء في الذات، بصحبة مشايخ التربية، وإلَّا فشأن مَن لم يبلغ أذواقهم التسليم: إن لم ترَ الهلال فسلِّم لأناس رأوه بالأبصار

وبالله التوفيق.

ثم قال الشيخ رحمه الله:

وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي المَرْفُوعَاتِ،

قلت: وكذلك مفعولا ظن وأخواتها، ثم قال: **وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ، فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ،** فلا فائدة في إعادتها لأن من المُعاداة، مُعادة المُعاداة.

ثم ذكر المخفوضات من الأسماء فقال:

---

(1) عرايس البيان: تفسير سورة المجادلة. المجلد الثاني، ص 313، طبعة حيدر آباد، 1315.

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ

أي الأسماء المخفوضات، فهي من إضافة الصفة إلى موصوفها. ثم بيّنها فقال:

المَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ. والصحيح أن الخافض للمضاف إليه المضاف الأول فالخافض لفظي فيهما. ثم قال:

وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ

أي مخفوض بالتَّبعيَّة. وزاد بعضهم: المخفوض بالجِوار، نحو: هنا جُحْرُ ضبّ خَرِبٍ. وتقدم قول امرىء القيس في بجاد مزمّل، وزاد بعْضُهُم: المخفوض بالتوهّم، كما تقدم في قول الشاعر:

ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

والصحيح، حصر المخفوض في اثنين: مخفوض بالحرف وبالإضافة. فأما التابع فالصحيح أنه مجرور بما جر به المتبوع إلّا البدل فإنه على نية تكرار العامل و أما المخفوض بالمجاورة و بالتوهم فالصحيح أنهما يرجعان إلى الجرّ بالمضاف وبالحرف. قاله ابن هشام. وبعضهم حصر المخفوض في المضاف إليه فقط؛ وهو كل اسم نُسِب إليه شيء بواسطة حرف الجر، لفظًا أو تقديرًا. والله تعالى أعلم.

■ **الإِشَارَةُ:**

المخفوضات عن مراتب الرجال ثلاثة:

مخفوض بسبب الحرف فهو مَن يعبد الله على حرف، أي طمع في عِوَض دنيوي أو أخروي وهو كالعبد السوء، إن أعطِي عمل، وإلّا لم يعمل. فإن أصابه خير وهو العَرَض الذي طمع فيه، اطمأن به وسكن إليه. وإن أصابته فتنة وهو فقدان ذلك العَرَض، انقلب على وجهه، ورجع عن عبوديَّة سيِّده، خسر الدنيا والآخرة. أما الدنيا فلفقدان حظّه منها، وأما الآخرة، فلعدم التزوّد لها، و﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الحج: الآية 11].

ومخفوض بالإضافة إلى الأراذل وصحبتهم، وتقدّم قول الشاعر:

وَإِيَّاكَ أن تَرْضَى بِصُحْبَةِ سَاقِطٍ فتنحطّ قدرًا من عُلاك وتُحقرا

وكان سيّدنا عيسى عليه السلام يقول: «لا تجالسوا الموتى، فتموت قلوبكم» قيل: ومَن الموتى يا روح الله؟ قال: الراغبون في الدنيا، المُحِبّون لها، أو كما قال عليه السلام. وفي حديث نبيّنا (ص): «المرء على دين خليله»، وقال: «مَن أَحَبَّ قومًا حُشِرَ معهم»، و«المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ» ولا تُعرَف مراتبُ الرجال إلا بأصحابها أعني مشايخها.

ومخفوض بالتَّبَعِيَّة لنفسه وهواه، فمَن تبع هواه أهوى به إلى الهوان كما قال الشاعر:

لا تتبع النفس في هواها إن اتّباع الهوى هَوان

وقال آخر:

نون الهوان من الهوى مسروقة وأسير كل هوى أسير هوان

ولابن دريد رحمه الله:

إذا طلبتك النفس يومًا بشهوة وكان إليها للخلاف طريق

فَدَعها وخَالِفْ مَا هويت فإنّما هَوَاكَ عَدُوٌّ والخِلَافُ صَدِيقُ

فالعزّ كله في مخالفة الهوى والذلّ كله في اتّباعه، ويكفيك قوله: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: الآية 23].

ثم بيّن المصنّفُ مَا يخفض بالحرف فقال:

فَأَمَّا المَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، [وَالْبَاءِ]، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ. وَبِحُرُوفِ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ.

قلت: قد تقدّم الكلام عليها عبارة وإشارة. وزاد هنا

وَبِوَاوِ رُبَّ نحو قول امرئ القيس[1]:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

وظاهر قوله أن واو رُبَّ هي الخافضة بنفسها، وهو مذهب الكوفيين. ومذهب البصريين أن الخفض بِرُبَّ محذوفة بعد الواو، كما تُحذَف بعد الفاء، كقوله:

(1) امْرُؤُ القَيْس بن حُجر بن الحارث الكندي: أشهر شعراء العرب. يماني الأصل، مولده بنجد أو باليمن نحو 130 قبل الهجرة ومات بأنقرة سنة 80 ق هـ. كان أبوه ملك أسد وغطفان. قال الشعر وهو غلام. يعرف بالملك الضلّيل لاضطراب أمره طول حياته وذي القروح لما أصابه في مرض موته وكتب الأدب مشحونة بأخباره.

فَمثلكِ حُبْلَى قد طرقتُ ومرضعًا فألهيتها عن ذي تمائِم مِجْدَلِ

فجرّ بِرُبَّ المحذوفة بعد الفَاءِ، ومعنى طرقتُ: أتيتها ليلاً، وألهيتُها: شغلتُها، والتمائم: المعاوذ أي الحروز التي تعلق على الصبي وقاية من العين والسحر، ومجدل من أحوال الصبي فهو مِجدل إذا تمَّ له حول أي سنة. وإنّما خصّ الحبلى والمرضِع بذلك لأنهما أزهد النساء في الرجال و أقلّهن شغفاً بهم. وكذلك وبعد بل مثاله كقول الشاعر:

بَل بَلدٍ ملءُ الفجاج قَتَمُه لا يُشتري كُتَّانه وجَهْرُمُه

وقد تُحذَف من غير تقدّم شيء كقول الشاعر:

رَسْمِ دَارٍ وقفتُ في طَلَلِهِ كِدتُ أقضي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

فرسم مجرور بِرُبَّ محذوفة، أي رُبَّ رسمِ دارٍ.

وَبِمُذْ وَمُنْذُ .وهما بمعنى مِنْ إن جرّا زمانًا ماضيًا، نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة، أي من يوم الجمعة، وبمعنى في إن جرّا حاضرًا إذا كان المجرور بهما حاضراً، نحو: ما رأيته منذ يومنا، أي في يومنا. وقد تستعمل مُذ ومنذ اسمان، إذا وقع بعدهما اسم أو فعل ماضٍ. قال في الخلاصة:

وَمُذْ وَمُنذُ اسْمَانِ حيثُ رَفَعَا أو أولِيَا الفِعلَ كَجِئْت مُذ دعا

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالإضَافَةِ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ.

قلت: الإضافة في اللغة هي الإلصاق. تقول: أضفت ظهري إلى الحائط أي ألصقته به. قال امرؤ القيس:

فَلَمَّا دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حريٍّ جديد مُشَطَّب

يريد: لمّا دخلنا هذا البيت أسْنَدْنا ظهورنا إلى كل حريٍّ، منسوب إلى الحيرة، مخطط فيه طرائف.

وفي الإصطلاح: نسبة تقييدية بين اسمين، توجب جرّ الثاني منهما أبدًا.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ أي الاستحقاقية، **وَمَا يُقَدَّرُ بِمَنْ** .أي الجنسية، وزاد بعضهم ما يتقدّر بفي الظرفية، وضابط الذي يتقدّر باللام ألّا يكون المضاف بعض المضاف إليه، ولا يصلح المضاف إليه أن يُخبَر به عن المضاف. وضابط الذي يتقدّر بمن، أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، وصالحًا للإخبارية عنه، نحو: ثوب خزّ، ودراهم فضة. ألا ترى أن المضاف الأول بعض المضاف إليه، ويصلح

المضاف إليه أن يخبر به عن المضاف، فتقول: ثوب خزٍّ، ودراهم فضة، ألا ترى أن المضاف الأول بعض المضاف إليه و يصلح المضاف إليه أن يخبر به عن المضاف فتقول الثوب خز و الدراهم فضة بخلاف نحو: غلامُ زيدٍ ونحوه مما يقدّر باللام. وضابط ما يتقدّر بفي أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف الأول، نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سَبَأ: الآية 33]، ﴿فِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ [البقرة: الآية 196] و ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البَقَرَة: الآية 226]، و﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: الآية 204] فالخصام ظرف مجازي لا لدّ، و ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يُوسُف: الآية 39]، و﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾﴾ [الفاتحة: الآية 4]، ويا سارق الليلة أهل الدار، وفي الحديث في شأن مالك رضي الله عنه: «فلا يوجد عالِم أعلم من عالِم المدينة»، ونحو ذلك. والحق أنه قليل ثم مثل المصنّف للأمرين فقال:

فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ وعبد الله وشبهه .وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمَنْ، نَحْوُ: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ.

وتقدَّم ضابطه، وسكت عن الثالث، لأنه قليل بالنسبة للأوّلين، وفي الخاتم لغات فتح التاء وكسرها، وخَيْتام كبيطار، وخاتام كساباط.

■ **فائدة لغوية:**

لم يأتِ فَاعَل بفتح العين في الصفات قط وأتى في الأسماء في ألفاظ محصورة، كالخاتَم، والقالَب، والطابَع، والتابَل وهو الإبزار، والكاغَد وهو الوَرَق بفتح الغين وبالدال المهملة، وكَتْبُ العامَّة له بالظّاء لحن، وقد نظم ابن مالك رحمه الله ما أتى على فاعل من الأسماء فقال:

واخصص إذا أطلقت وزن فاعَل	بـبـاذَقٍ وَخَاتَـم وَتَـابَـلْ
وَدَانَـق وَرَاصَـق وَرَامَـك	وَزَابَـح وَزَامَـج وَزَاجَـلْ
وَسَامَـج وشَامَـخ وشـالَـخ	وَطَـابَـع وَطَـابَـق وخـاطَـلْ
وَطَـالَـق وعَـالَـم و قـازَب	وطـالَـب وكَـاغَـد وَقَـابَـلْ
وكـامَـخ وَهَـارَن ويـارَج	وَبَـارَق و بـعـضـهـا بِـفَـاعِـلْ

---

(1) أحمد بن عبد العزيز الهلالي، نزيل مدغرة سجلماسة ودفينها. كان إماماً في تحصيل العلوم وتحقيقها من نحو وبيان ومنطق ولغة وفقه وحديث وتفسير وهندسة وأدب وتاريخ ونسب. قرأ بسجلماسة وفاس وألّف كتباً عديدة منها: شرح خطبة القاموس، وشرح منظومة القادري في المنطق، وإضاءة الأدموس ورياضة الشموس من اصطلاح صاحب القاموس. توفي سنة 1175.

وبقي عليه مَالَقَةُ مدينة بالأندلس فَإِنَّها بفتح اللَّام، ذكر هذه الفائدة شيخ شيوخنا سيدي أحمد بن عبد العزيز الهلالي[1] رحمه الله في كتابه: شمس الأدموس، في اصطلاح القاموس، وبالله التوفيق. وهو الهادي إلى سواء الطريق وصلّى الله على سيِّدنا ومولانا محمد خاتم النبيِّين وإمام المرسلين وحبيب ربّ العالمين.

هذا آخر ما قصدناه من الفتوحات القُدُّوسية في شرح المقدمة الآجرومية. نسأل الله تعالى أن ينفع به مَن كتبه أو طالعه أو حَصَّلَهُ أو سعى في شيء منه. وأن يكسوه جلباب القَبول، وأن يُبَلِّغنا به القصد والمأمول إنه على ذلك قدير و بالإجابة جدير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ووافق الفراغ من تبييضه ضحوة يوم الخميس بإزاء جبل النجاة الثامن من شعبان سنة ثلاث وعشرين ومأتين وألف، عرفنا الله خيرها و وقانا شرها، آمين، و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين.

فهرس المحتويات